الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبوبكر بلقايد

– تلمسان –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: اقتصاد كمي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير

ميزانية الدولة كأداة لضبط الاقتصاد الكلي

حالة الجزائر (دراسة قياسية)

إعداد الطالبة :

عيدوني حليمة

تحت إشراف الأستاذ:

د. بودلال علي

لجنة أعضاء المناقشة

أ.د. بركة محمد الزين	*أستاذ التعليم العالي*	*جامعة تلمسان*	*رئيسا*
د. بودلال علي	*أستاذ محاضر*	*جامعة تلمسان*	*مشرفا*
د.برويقات عبد الكريم	*أستاذ محاضر*	*جامعة تلمسان*	*مناقشا*
د. بن شعيب نصر الدين	*أستاذ محاضر*	*جامعة تلمسان*	*مناقشا*

2014/2013

- **مدخل:**

إنّ الدولة باعتبارها مؤسسة منظمة وضابطة لاقتصادها الوطني تعمل دوما على حسن تسيير مهامها خاصة في المجال الاقتصادي ،ويظهر ذلك جليا من خلال السياسة الاقتصادية التي تتبعها كل دولة والتي بدورها تشمل جملة من السياسات الفرعية المكمّلة لبعضها البعض (السياسة المالية – السياسة النقدية – سياسة سعر الصرف...الخ)

تحتّل السياسة المالية مكانة هامّة بين مختلف السياسات الاقتصادية نظرا لارتباطها الوثيق بالاقتصاد الوطني وذلك بفضل أدواتها المتعدّدة ،والتي تعد من أهّم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعيق الاستقرار الاقتصادي.

لقد كان دور السياسة المالية في العصور القديمة يتسّم بالحياد ،وذلك تماشيا مع طبيعة الفكر السائد آنذاك وكذا الدور الذي كانت الدولة تلعبه ،فقد كانت دولة « حارسة » اقتصر دورها في توفير الدفاع والعدالة والأمن وقد بقي حال السياسة المالية في هذا الوضع إلى أن ظهر في الأفق الأزمات الاقتصادية ،وبصفة خاصة « أزمة الكساد الكبير » سنة 1929م ،فالمشاكل التي أفرزتها هذه الأزمة (بطالة – كساد – ركود .....) مهّدت لظهور أفكار « جون ماينرد كينز » من خلال كتابه الشهير « النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود » سنة 1936 م ،ليؤكد به فشل آليات السوق وحدها في علاج المشاكل الاقتصادية ،وما ترتب عليه في الواقع العملي من ضرورة تبني أراء « كينز » الخاصة بتدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي والانتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة.

هذه المكانة الهامّة للسياسة المالية مهّدت لبزوغ عدّة مدارس ،ومن أبرز هذه المدارس الاقتصادية :المدرسة الكينزيـــــة بزعامة « جون ماينرد كينز » الذي اعتبر أنّ السياسة المالية أداة أكثر فعّالية من السياسة النقدية في مواجهة الإختلالات الاقتصادية ،إلا أنّ ظاهرة التضخم مهّدت لظهور أفكار معارضة بزعامة « ميلتون فريدمان»،والذي يعتبر بدوره أنّ السياسة النقدية وحدها قادرة على التأثير في النشاط الاقتصادي ؛لكن مع ظهور أزمة اقتصادية من جديد والمتمثلة في الكساد التضخمي ،تم التوصّل في النهاية وبعد جدل بين المدرستين إلى أنه لا يمكن اللجوء إلى استخدام سياسة مالية أو نقدية بمعزل عن السياسة الأخرى ،بل يجب التنسيق بينهما واستخدام السياستين حسب الظروف الاقتصادية ،وحسب النظام الاقتصادي المتبع في البلد.

إنّ هذا التطوّر في دور الدولة صاحبه تطوّر متزامن في مفهوم « التوازن » ،فقد توسّع إطار التوازن و لم يبقى توازنا للنفقات والإيرادات في موازنة الدولة يقتصر على إقامة معادلة بين النفقات الإدارية لتسيير مصالح الدولة من جهة وبين الإيرادات الضريبية من جهة أخرى ،وإنما أصبح يشترط في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي ،لذا أصبح لزاما على السياسة المالية أن توازن مالية الدولة بما يتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني ،وهذا هو الوجه الصحيح لتوازن الموازنة العامة باعتبارها برنامجا ماليا يعمل على تنفيذ خطة الدولة الاقتصادية والاجتماعية لخدمة مصالح الاقتصاد الوطني.

يتضّح ممّا سبق أن تدخّل الدولة في الحياة الاقتصادية قد انعكس على تطوّر علم المالية من علم يهدف إلى تأمين إيرادات عامة لتغطية نفقات عامة إلى العلم الذي يبحث عن الوسائل المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ،فالنفقات العامة تؤثر على النشاط الاقتصادي الوطني ،على الاستهلاك ،على الادخار وعلى الاستثمار ،وبالتالي تؤثر على التوازن الاقتصادي ،بالإضافة إلى الآثار التي تحدثها الإيرادات على النشاط الاقتصادي الوطني ،ولهذا تصبح موازنة الدولة ليست غاية بحد ذاتها ،بل هي وسيلة يفترض تفاعلها مع الحالة الاقتصادية للبلاد.

إنّ استخدام أدوات السياسة المالية في الدول النامية أكثر تعقيدا مقارنة بالدول المتقدمة ،فالموارد محدودة والضغوط الإنفاقية متزايدة لتقديم الخدمات الأساسية ،والجزائر مثل بقية دول العالم الثالث قامت بالتوسّع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها الإنفاقية والإيرادية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد ،ومن هنا تظهر أهمية دراسة دور الدولة الجزائرية في ضبط الاقتصاد الوطني.

- **الإشكالية:**

بناءا على ما سبق عرضه ،تبرز معالم إشكالية هذا البحث والتي قمنا بصياغتها على النحو التالي :

هل يمكن اعتبار الميزانية العامة كأداة في يد الدولة تستطيع من خلالها تحقيق الضبط الاقتصادي الكلي؟

يشتق من هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهي أدوات السياسة المالية والنقدية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي؟
- ما هو الإطار المناسب لتحقيق التنسيق والتكامل بين كل من الدور الذي يمكن أن تمارسه أدوات السياسة المالية وباقي أدوات السياسة الاقتصادية وخاصة السياسة النقدية منها؟
- إلى أي مدى يمكن للدولة أن تتدخّل في ضبط النشاط الاقتصادي؟
- ما هو مسار السياسة المالية في الجزائر في ظل التحوّل من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر؟ وهل الإصلاحات الاقتصادية عامة والمالية خاصة التي قامت بها السلطات الجزائرية ساعدت على تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين؟ وما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تطبيق هذه الإصلاحات؟

- **الفرضيات:**

- تعتبر الميزانية العامة للدولة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية والنقدية؛
- لا يمكن الأخذ بالسياسة المالية بمعزل عن السياسات الاقتصادية الأخرى؛
- تفاقم وتزايد النفقات العامة أحد أسباب عجز ميزانية الدولة؛

- **أسباب اختيار الموضوع:**

- يعتبر موضوع الموازنة العامة والسياسة المالية موضوع الساعة في خضم الأزمة المالية العالمية الحالية والتي أعادت أفكار المدرسة الكينزية إلى الواجهة.
- قلة الدراسات في هذا الموضوع وكمساهمة متواضعة منا إرتأينا أن نكتب في هذا الموضوع.

- **أهمية الموضوع:**

- الدور الكبير الذي تلعبه السياسة المالية من خلال أدواتها فالنفقات العامة تخلق آفاقا واسعة لتحريك النشاط الاقتصادي ،أما الإيرادات العامة فتعتبر وسيلة مهمة لتوفير الموارد المالية بالإضافة إلى أن الميزانية العامة أصبحت تمثل إحدى المؤشرات الأساسية وذات دور هام في توجيه مسار النشاط الاقتصادي .

- **الهدف من الدراسة:**

- السعي إلى فهم الموضوع وتعميق المعارف المتعلقة به؛
- محاولة تحديد أثر الإنفاق والإيراد على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- إسقاط الجانب النظري للموازنة العامة للدولة على الواقع الجزائري؛

- **الصعوبات التي واجهت الدراسة:**
  - نذرة المراجع والدراسات في هذا المجال؛
  - تباين في الاحصائيات وقلتها؛
- **منهج البحث و الأدوات المستخدمة:**

قصد دراسة هذا الموضوع وبحث جوانبه المختلفة وتحديد الروابط والوصول إلى نتائج وإعطاء تفسيرات لمختلف التساؤلات المطروحة ،استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي ،وذلك لبحث مفاهيم الميزانية العامة للدولة وأدواتها (النفقات والإيرادات العامة)،ثم تحديد مفاهيم حول السياسة النقدية ،واستخدمنا المنهج التاريخي في سرد تطوّر الاقتصاد الجزائري فيما يتعلق بتطوّر المؤشرات المالية والنقدية في الجزائر ،ثم بعد ذلك استخدمنا المنهج القياسي لقياس أثر أهّم المتغيرات المالية على النمو الاقتصادي الجزائري.

- **محتويات الدراسة و تقسيماتها:**

لدراسة الميزانية العامة للدولة ودورها في ضبط الاقتصاد الكلي الجزائري ،ومن أجل إثراء الدراسة وتحليل الإشكالية المحدّدة اعتمدت الدراسة على المنهجية التالية ،والتي تضمنت في طياتها مقدمة عامة وأربعة فصول وخاتمة عامة.

ففي الفصل الأول سنحاول إظهار دور الدولة في النشاط الاقتصادي متناولين في مبحثه الأول والثاني ماهية الدولة وكذا الدولة في مختلف الأفكار الاقتصادية ،أما المبحث الثالث فسنتعرض إلى الجدل القائم حول دور الدولة في الاقتصاد وطرق قياسه ،وفي المبحث الرابع سنتناول أشكال الدولة ووظائفها التقليدية وكذلك الحديثة.

أمّا الفصل الثاني فسنخصصه لدراسة السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي ،حيث سنقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث ،نتطرق في المبحث الأول إلى دراسة تطوّر السياسة المالية وكذا التعاريف المختلفة لها وفي المبحث الثاني والثالث سنتطرق إلى ذكر أهداف السياسة المالية وأدواتها المختلفة على التوالي ،أما المبحث الرابع والأخير سنستعرض فيه آثار السياسة المالية ومختلف المعايير المعتمدة لتقييم هذه الآثار .

في الفصل الثالث والذي أتى تحت عنوان « التنسيق بين السياسة المالية والنقدية لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي » سنتناول في مبحثه الأول عموميات حول السياسة النقدية ،أما المبحث الثاني فسنتطرق إلى أهداف السياسة النقدية وأدواتها المختلفة ،والمبحث الثالث خصصناه لشرح نموذج التوازن الاقتصادي الكلي (IS-LM) وأخيرا نصل إلى المبحث الرابع والذي سيهتم بالتنسيق والمزج بين السياسة المالية والنقدية لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي.

أما الفصل الرابع والأخير ،فهو عصارة الفصول الثلاثة السابقة ،حيث من خلاله سنبرز أثر المؤشرات المالية (النفقات والإيرادات العامة)والنقدية (الكتلة النقدية)على التوازن والنمو الاقتصادي في الجزائر ،فمبحثه الأول حاولنا فيه تحديد تصنيف للنفقات والإيرادات العامة المعتمد من طرف الجزائر ،أما المبحث الثاني فخصصناه لتتبع مسار السياسة المالية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا باستخدام منهج تحليلي ،اعتمادا على إحصائيات جزائرية ودولية ،والمبحث الثالث سنستعرض خلاله مسار السياسة النقدية في الجزائر ،أما المبحث الرابع والأخير فيعتبر لب الدراسة ،حيث سنحاول من خلاله تحليل الميزانية العامة للدولة تحليلا قياسيا ،وذلك بالاعتماد على نماذج متجهات الانحدار الذاتي VAR.

تمهيد الفصل:

إن موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أكثر المواضيع محلا للمناقشة والبحث من قبل الاقتصاديين والسياسيين وعلماء الاجتماع ،والحديث عن دور الدولة الاقتصادي له مرجعية مرتبطة بتطور الأنظمة الاقتصادية عبر مر العصور ،فلا يمكن تجاهل دور الدولة في الحياة الاقتصادية حيث هناك الكثير من المشاكل الاقتصادية المرتبطة بمسألة تدخل الدولة سواء بالنسبة لتخصيص أو توزيع الموارد ،أو حل مشكل صراع المصالح القائم بين الأفراد و المجموعات ،أو التنافس بين الأمم ...الخ.

فقد رأى « **التجاريون** » ضرورة وجود دولة قوية قادرة على توحيد السوق الداخلية و حمايتها من الواردات المنافسة للصناعات الناشئة ،حيث كانوا يعتقدون أن وسيلة زيادة الثروة القومية هي زيادة حجم الصادرات على الواردات و تلك هي مسؤولية الدولة .و بعد مضي حوالي مائتي عام على تطبيق هذه الآراء ثُبت فشلها مع فجر القرن الثامن عشر حيث كانت آثارها السيئة قد بدت واضحة ،كما تعرض مذهب التجاريين لعوامل أخرى أضعفت دعائمه ،ومن أهم هذه العوامل تلك الفلسفة الجديدة التي ظهرت في أوائل القرن الثامن عشر حيث انتشر المذهب الفردي في علوم السياسة مما جعل الشعوب تبذل جهودها للتحرر من الحكم المطبق.

على أنقاض مذهب التجاريين ظهر النظام الرأسمالي الحر على أيدي « **الطبيعيين**» في فرنسا و **آدام سميث**[1] وزملائه في إنجلترا و غيرهم من الاقتصاديين في مختلف الدول الأوروبية من مؤسسي **النظرية الكلاسيكية** الذين كانوا يؤمنون بوجود نظام طبيعي من صنع الله يفوق أي نظام آخر من صنع الإنسان ،لذلك نادوا بضرورة ترك الحرية للأفراد حتى يستطيعوا توجيه جهودهم إلى ما فيه مصلحتهم و لاسيما أنهم كانوا يعتقدون أن مصلحة الفرد لا تتعارض مع مصلحة الجماعة.

في منتصف القرن التاسع عشر ظهرت بوضوح عيوب و إنحرافات النظام الرأسمالي الحر الذي ناد بالحرية الاقتصادية الكاملة و عدم تدخل الدولة بأي شكل من الأشكال في النشاط الاقتصادي ،و كرد فعل

[1] : باحث إقتصادي ،ولد في **إسكتلندا** سنة 1723 م ،عرف بوضع أسس الاقتصاد السياسي و من أبرز منظري الليبرالية الاقتصادية ،ينتمي إلى المدرسة الكلاسيكية.وقد إشتهر بكونه فيلسوفا وإقتصاديا ،ودرس بجامعة **غلاسكو** ،ألف كتابه الفلسفي « نظرية الوجدان الأخلاقي » عام 1759 م ثم إنتقل إلى فرنسا وكان المنطلق لكتابه « ثروة الأمم »وعاد إلى **إنكلترا** في عام 1766 م.

على هذه العيوب ظهر **الفكر الاشتراكي** على يدي **كارل ماركس**[1] ،و قد ناد هذا الفكر بإحلال الملكية العامة مكان الملكية الخاصة و جعل الهدف الرئيسي من النشاط الاقتصادي هو إشباع الحاجات الجماعية و ليس تحقيق الربح و إحلال رغبات الجماعة مكان اِقتصاديات السوق ،و لا يتحقق هذا إلا من خلال ملكية الدولة لوسائل الإنتاج

أما **النظرية النيوكلاسيكية** فترى الدولة كمجموعة من الأفراد يتصرفون جماعيا ،و تعتبِر المصلحة العامة مجموعا للمصالح الفردية الخاصة و قوى السوق التي تحدد التوازن ،و لا تتدخل الدولة إلا لرفع الحواجز التقنية التي تعيق التخصيص الأمثل للموارد و معالجة مشكل الاحتكار و الآثار الخارجية[2] « Les externalités ».

لكن الأزمات الاقتصادية التي حدثت مع بداية القرن العشرين كأزمة **الكساد الكبير** عام 1929 م و الآثار التي خلفتها أنتجت فكرا اِقتصاديا جديدا و هو **الفكر الكيتزي** بزعامة **جون ماينرد كيتز**[3] من خلال مؤلفه الشهير «**النظرية العامة للتشغيل و الفائدة و النقود** »،و قد قامت النظرية الكيترية على أساس ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإقامة بعض المشاريع التي تحرك عجلة الاقتصاد و تخرجه من حالة الركود ،و يتم ذلك من خلال الإنفاق العام باِعتباره المضخة التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي.

و في سنة 1971 م بدأت أزمة الدولار و تراجعت معدلات النمو و اِنتشرت ظاهرة الركود التضخمي ،و زيادة العجز في الميزانيات العامة ؛و عجزت النظرية الكيترية عن ضمان التوازن الاقتصادي العام ،و فقدَ تدخل الدولة مبرراته لضمان الاستقرار و النمو و تحقيق التشغيل الكامل ،لذلك ظهرت نظريات حديثة تدعو لعدم تدخل الدولة و العودة إلى النظام الليبرالي و آليات السوق الحرة التي تقوم على المنافسة الكاملة ،فقد جاءت **المدرسة النقدية** بقيادة **Milton Friedman** و التي طالبت بحرية المنافسة و الأسعار في الأسواق و حصر دور الدولة في حماية هذه الحرية ،و من تم يجب على الدولة أن تمتنع عن القيام بأي نشاط

---

[1] :إسمه الحقيقي هو « **موردوخيا** » ولد سنة 05-05-1818 بمدينة « **تريف** » في بروسيا من أب يهودي يعمل في القانون ومولع بفلاسفة التنوير ،هذا منح الجو المناسب لماركس للتفوق في الدراسة ،التحق بجامعة **برلين** سنة 1837 وبكلية الحقوق تحديدا ،نال شهادة الدكتورا في فلسفة الحقوق بموضوع « الفرق في الفلسفة الطبيعية بين ابيقور و ديمقريطس »،وفي سنة 1844 التقى زميله **فريدريك انجلز** البريطاني الذي كتب البيان الشيوعي معه وعبر فيه على أن الاشتراكية لن تتحقق إلا بالقوة ،وتوفي سنة 1883.

[2] :يعرف A.Schotter الآثار الخارجية على أنها تكلفة أو ربح ناتجة عن نشاط إنتاجي أو استهلاكي لعون اقتصادي ما و الذي يؤثر على عون آخر.

[3] :هو ابن **جون نيفيل كيتز**،أستاذ اقتصاد في جامعة **كامبريدج** ،اقتصادي انجليزي ولد في 5 يونيو 1883 ،اشتغل في بداية حياته في الهند ،كان مستثمرا ناجحا و بنا ثروة ضخمة ،إلا أنه و في انهيار 1929 أشرف على الإفلاس و لكنه عاد ليبني ثروته من جديد ،توفي في 21 أبريل 1946.

إجتماعي حتى لا تلجأ إلى القروض العامة و زيادة الضرائب ،و يجب حصر دورها في الوظائف التقليدية ،و يعتبر هذا الفكر هو الذي حكم التوجهات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية و دول غرب أوروبا خلال الثمانينات و التسعينات.

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل إعطاء نظرة عامة حول دور الدولة منذ بداية ظهورها إلى يومنا هذا، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث .خصصنا المبحث الأول لتوضيح معنى الدولة كمصطلح لغوي و إقتصادي و كذا أركانها، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه بدرجة من التفصيل الدولة في مختلف الأفكار الاقتصادية القديمة منها و الحديثة ،في المبحث الثالث أشرنا إلى الجدلية القائمة حول دور الدولة في الحياة الاقتصادية بين مؤيد و معارض ،أما الشطر الثاني فهو مخصص لطرق قياس حجم الدولة في الاقتصاد ،و المبحث الأخير عرضنا فيه مختلف الأشكال التي يمكن للدولة أن تأخذها ،بالإضافة إلى الوظائف التي تتبناها الدولة سواءا الوظائف التقليدية المعروفة أو الوظائف المنبثقة عن العولمة و الانفتاح الاقتصادي.

المبحث الأول:ماهية الدولة

رغم أن مصطلح «**الدولة** »شائع بين مختلف الأفراد بإختلاف أجناسهم و أعمارهم و مستوياتهم الثقافية و التعليمية، إلا أن مفهومه مجهول و غير واضح للكثيرين و هذا راجع للاختلاف و التباين الحاصل بين مختلف العلماء و الاقتصاديين حول إعطاء تعريف شامل للدولة.

من خلال هذا المبحث الذي هو مجزئ إلى مطلبين خصصنا المطلب الأول لتبيان مفهوم الدولة من خلال تعاريف مجموعة من الاقتصاديين البارزين ،أما المطلب الثاني فحاولنا ذكر أركان الدولة.

المطلـــب الأول:مفهـــوم الدولـــة

لقد إختلف العلماء في تحديد معنى الدولة بشكل واضح و ثابت ،و ذلك نظرا لأن الدولة لم تكن هيئة قد تجمعت عبر التاريخ ،بل هي صيغة سياسية في حالة تطور مستمر نتيجة التطور الذي شمل المجتمعات العصرية و العلاقات الدولية ،و بالتالي فالدولة هي ظاهرة معقدة و متعددة الصور و الزوايا.

- يرى **ميكيافلي** (**Machiavel**)أن مفهوم الدولة يشمل الإقليم و الحكومة و الأمير و الحاكم و الشعب و لقد ارتبط مصطلح الدولة كثيرا بكلمة « **جمهورية** » (République)المأخوذة من الكلمة الإغريقية Res publicaو التي تعني شيء عام (Chose publique).أما في اللغة اللاتينية فلا نجد كلمة مرادفة للدولة و قد إستعمل الرومان الصيغة التالية « Senatus Populusque Romanus » أي مجلس الشيوخ الروماني للدلالة على الهيئة العليا المنظمة لشؤون الإمبراطورية الرومانية.
- و يرى **Jean Meyer**أن الدولة هي إقليم يسكنه شعب ممثلة في شخص طبيعي هو الملك أو شخصية معنوية ممثلة في الجمهورية، و التي تجسدت فيما بعد في العلم (Drapeau)و تسيَر من طرف حكومة بأشكال مختلفة و منظمة بواسطة إدارة.[1]
- يعرفها **والراس** (**Léon Walras**)على أنها العون الطبيعي و الضروري لإرساء الشروط الاجتماعية العامة، كما أن تعريف الدولة يمثل مجموع الأشخاص المعنويين و الهادفين إلى تحقيق التعاون فيما بينهم.
- يرى **رالف ميلباند** (**R.Miliband**) أن الدولة ترتكز على مجموعة من الهيئات المعنية و التفاعل فيما

[1] : Jean Meyer , **le poids de l'Etat** , PUF, Paris,1983, p.41-42.

بينها يمثل ما يسمى بنظام الدولة.كما يرى **ميلباند** أن قوة الدولة تكمن في الأشخاص الذين يحتلون المناصب العليا من الرئيس ،رئيس الحكومة ،الوزراء ،قادة الجيش ،قضاة المحكمة العليا ...الخ.

- يعرف **ماهر ظاهر بطرس** الدولة على أنها السلطة السياسية و القانون المنظم و هي مجموعة من المؤسسات و الأنظمة القانونية ،تمتلك سلطة الإجبار و مشروعيته[1].
- كما يعرفها **Max Weber** على أنها علاقة سيطرة إنسان على أخيه الإنسان مبنية على وسائل عنف شرعية، كما يعرفها أيضا على أنها الهيئة التي تحتكر صفة الإكراه الشرعي على مستوى إقليم معين.[2]
- يرى **Frédéric Teulon** أن الدولة هيئة محتكرة للقوة المسلحة، فهذه الهيئة لها سلطة داخل إقليمها و الشعب داخل هذا الإقليم يسمى أمة ،كما أن الدولة مكلفة بإيجاد حلول للصراعات التي يواجهها المجتمع ،و يرى أيضا أن الدولة هي التمثيل القانوني للأمة ،فالدولة تعتبر شخص معنوي و هي مكلفة بوضع السياسات الاقتصادية ؛و تعرف كذلك بهيئاتها مثل :الحكومة و الوزارات و البرلمان ...الخ ،كما تعتبر الإدارات النظرة الموسعة للدولة[3].
- عرف **أندري هوريو** (**A. Hauriou**) الدولة على أنها مجموعة بشرية مستقلة على أرض معينة و تتبع نظاما إجتماعيا و سياسيا و قانونيا معينا يهدف إلى الصالح العام و يستند إلى سلطة مزودة بصلاحيات الإكراه.
- كما أشار **الدكتور محسن خليل** أن الدولة هي مجموعة من الأفراد تقطن على وجه الدوام و الاستقرار إقليما جغرافيا معينا، و تخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية تنقل في أساسها إلى أشخاص يمارسونها.[4]
- و ذهب **العميد سليمان الطماوي** في نفس إتجاه الدكتور محسن خليل حيث رأى أن الدولة هي مجموعة كبيرة من الناس تقطن على وجه الاستقرار إقليما معينا و تتمتع بالشخصية المعنوية و النظام و الاستقلال السياسي.[5]

---

[1] :ماهر ظاهر بطرس، **دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق**، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 1995، ص 4.

[2]: Roger Friedman et autres , **Analyse économique et historique des sociétés contemporaines** , T1 ,2ème édition, Economic , Paris, 1988,p205.

[3] : Frédéric Teulon, **L'Etat et la politique économique** , PUF, Paris, 1998. p 6.

[4] :أندري هوريو ،**القانون الدستوري و المؤسسات السياسية** ،الأهلية للنشر و التوزيع ،مصر ،الطبعة الثانية ،1977 ،ص 98 .

[5] :سليمان الطماوي نقلا عن د.نعمان أحمد الخطيب ،**الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري** ،دار صبح للطباعة ،بيروت ،1999 ،ص 18 .

إن هذه التعاريف ترتكز على العناصر المادية المكونة للدولة ،فيكون هناك حاكم من جهة و محكومين من جهة أخرى ،و يتمثل جوهر الدولة في السلطة التي هي سلطة إكراه مادي لا تعارضها سلطة أخرى منافسة لها في المجتمع تمنعها من تنفيذ إرادتها.

– أما الأستاذ **Bonard** فيرى أن الدولة هي وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة إجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد، و تباشر الدولة حقوق السيادة بإدارتها المنفردة و عن طريق إستخدام القوة المادية التي تحتكرها.

غير أن هذه التعاريف التي تركز على فكرة التمايز و الاختلاف السياسي في المجتمع و إحتكار الإكراه المادي من طرف طبقة أخرى ،منتقدة بشدة لارتباطها بالطابع الشخصي للسلطة مما يجعل الكثير من الفقهاء يرفضونها و يرون أن الدولة لا تظهر إلا بعد التخلص من الطابع الشخصي للسلطة ،مثلما يعبر عن ذلك **جورج بيردو G.Burdeau** الذي يرى أن الدولة هي صاحبة السلطة و لا يكون الحكام فيها سوى وكلاء أو أعوان يمارسون تلك السلطة بشكل عرضي و عابر ،مستندين في ذلك على القواعد القانونية التي تنظم حياة الجماعة. إلى جانب ذلك تعتمد الدولة في وجودها على مجموعة من الشروط هي:الإقليم، الجماعة، الوطنية و السلطة الحاكمة.

نرى من خلال هذه التعاريف أن مصطلح الدولة يرتبط و يتداخل مع مجموعة من المفاهيم ذات الصلة كالحكومة و الأمة ،لذلك حاولنا في الشطر الموالي إعطاء بعض التعاريف المختصرة لمفهوم كل من الحكومة و المجتمع و الأمة و ذلك لتبيان الفرق و العلاقة بين مختلف هذه المصطلحات.

- **تعريف الحكومة:**

– يعرفها **Jean Jacques Laffont** بأنها مجموعة من السياسيين الذين يتحكمون في جهاز الدولة فيستعملون موظفي الإدارات المركزية و الجماعات المحلية و عمال المؤسسات العمومية لتنفيذ سياساتهم.[1]

فالحكومة عبارة عن جهاز إداري يتكون من مجموعة من السياسيين يتولون تسيير هياكل الدولة، مهمتهم توفير السلع و الخدمات للمجتمع من جهة، و من جهة أخرى توفير الأموال اللازمة من إقتطاعات ضريبية لضمان

[1] : Jean Jacques Laffont , **L'Etat et la Gestion Publique** , acte du colloque du 16 Décembre 1999, P121.

تزويد المجتمع بهذه السلع و الخدمات.فهي المحسوس العضوي الذي يمارس وظائف الدولة في مجتمع معين محدّد تاريخيا في فترة معينة ومن ثم فهي تتمثل في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية.

- **تعريف المجتمع:**

المجتمع هو مجموعة إنسانية أي مجموعة من الأفراد تعيش على إقليم معين، تقوم بينها علاقات متبادلة تدور حول العمل على أساس التعاون وتقسيم العمل.

- **تعريف الأمة:**

يعرفها **Ernest Renaud** على أنها نفس، مبدأ روحي، إنتاج جهد، تضحيات و إخلاص لماضي طويل مع وجود مجد مشترك في الماضي و إرادة مشتركة في الحاضر و قيام الجميع بإنجازات مشتركة و إرادة لفعل أكثر و تعتبر تلك الشروط الأساسية للأمة.[1]

كما ذكرنا سابقا فإن مفهوم الدولة يرتبط و يتداخل مع مجموعة من المفاهيم الأخرى كالمجتمع و السلطة و الحكومة و الأمة و القومية ،فأما المجتمع فهو الشرط الأساسي لنشوء الدولة فبدونه لا توجد دولة ،و مع أن وجود السلطة أمر ضروري لكل مجتمع إلا أنه لا يعني أن تكون هذه السلطة هي الدولة ؛فالسلطة كوظيفة إجتماعية قديمة قدم المجتمع وجدت لتنظيم الحياة الاجتماعية ووضع حد أدنى أو أقصى من قواعد العمل لسير المجتمع ،في حين أن الحكومة هي الجهاز التنفيذي للدولة و هي وكيلة الدولة في تنفيذ سياساتها ووظائفها ،أما الأمة فقد صارت و منذ ظهور الدولة الحديثة في أوروبا مبررا لوجود الدولة كـــــــــ« دولة – أمة » أو« دولة – قومية ».أما القومية فهي نزعة أبناء الأمة الواحدة لإنجاز مشروع بناء الدولة.

من خلال مختلف هذه التعاريف يمكن إستخلاص ثلاثة ميزات للدولة:

– تستعمل الدولة سلطة الإكراه الشرعية في تعاملها مع باقي الأعوان سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين عموميين أو خواص، و هذه القيود معروفة لكلا الطرفيين و تستعمل بطريقة شرعية و منظمة و لا تكون فجائية.

– يجب أن تكون الدولة الهيئة الوحيدة التي تحوز سلطة الإكراه ،بالرغم من وجود بعض المجموعات يمارسون ضغوطات على الدولة إلا أن هذه الأخيرة تقوم بمحاربتهم و قمعهم لتحتكر حق ممارسة هذه السلطة لوحدها.

[1] : Yves Crozet , **analyse économique de l'Etat** , Armand colin ,2ème édition , 1997, P 53.

– تقوم الدولة من خلال الميزتين السابقتين بضمان النظام في المجتمع، و يعني ذلك حل جميع النزاعات بين الأفراد بصفة سليمة.[1]

المطلـــب الثانـــي:أركـــان الدولـــة

بالرغم من الاختلاف في إعطاء مفهوم موحد للدولة ،إلا أن الفقهاء إتفقوا على العناصر الجوهرية التي تدخل في تكوين الدولة ،حيث يوجد هناك ثلاث أركان أساسية لقيامها و هي:

I. الشعب:

إن وجود الشعب عنصر ضروري لوجود الدولة كمجتمع سياسي منظم ،فلا يمكن قيام أي دولة دون توفر جماعة بشرية مهما كان عددها ،و يمكن تمثيل الشعب من خلال مجموعة من الأفراد يستقرون في إقليم دولة معينة ،و ينتسبون إليها بالجنسية ،و هم الذين يطلق عليهم إصطلاحا إسم الرعايا أو المواطنين.

ومصطلح « الشعب »من الناحية القانونية و السياسية يشمل فقط الرعايا حاملي جنسية الدولة طبقا للدستور و القانون و ما يترتب على ذلك من حقوق سياسية و مدنية و واجبات في العلاقة مع الدولة ،و بالتالي فإن مصطلح الشعب من زاوية القانون يصبح أضيق من مفهوم سكان الدولة الذي يقصد به الأشخاص القاطنين بإقليم الدولة مهما كانت جنسيتهم.

II. الإقليم:

إن وجود مجموعة من الأفراد – مهما كان حجمها – لا يكفي لنشوء الدولة ما لم تكن تقطن في بقعة جغرافية معينة على سبيل الاستقرار يطلق عليها إسم « الإقليم » تمارس الدول سيادتها عليه و في حدوده.

و من الناحية القانونية فإن صلاحيات الدولة مرتبطة بحدود الإقليم ،فالسلطات العامة تتمتع بصلاحيات تمارس في كامل الإقليم لفرض و تحديد الحقوق و الواجبات المنوطة بكافة الأفراد داخل الإقليم ،و هذا ما يعرف بـــ « الاختصاص الإقليمي » الذي يخص و يحدد ما للدولة من سلطة التشريع و التنفيذ و بسط قضائها بدون منازع على البقعة الجغرافية التي تعتبر إقليمها ،و كذلك على كافة الأشخاص و الممتلكات المتواجدة ضمنه.

III. السلطة:

بالإضافة إلى الشعب و الإقليم فإن وجود هيئة حاكمة أو سلطة سياسية من الركائز الأساسية لنشوء الدولة ،و المقصود بالسلطة السياسية هنا هي الجهاز الحاكم الذي ينفذ القرارات بإسم كل المجموعة الوطنية

[1] : Alain Wolfelsperger, **Economie publique**, PUF. Paris 1995. p17.

بإعتبارها ملزمة لجميع أعضائها ،هذه القرارات التي تنظم و تضبط سلوك الجماعة تسمح للحكومة (السلطة السياسية)من أن تتخذ كل إجراء يتطلبه تسيير شؤون الجماعة و تمثيلهم و التعبير عن مصالحهم ،أي تتولى السلطة السياسية بصفة عامة أداء وظائف الدولة و تكون مسؤولة على كافة الشؤون التي تتعلق بإدارة الإقليم و الشعب[1].

و في ختام هذا المبحث يمكن القول أن كل عالم إقتصادي يفسر و يشرح مفهوم الدولة حسب التيار الذي ينتمي إليه و كذا الحقبة الزمنية التي عايشها، لهذا السبب ظهر هذا التباين الواضح في مفهوم الدولة.

[1] :بلوطي العمري ،**أثر المذاهب السياسية في تحديد وظيفة الدولة** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،2007/2006 ،ص 10-11.

المبحث الثاني:الدولة في الأفكار الاقتصادية

نادرا ما حظي موضوعا بالاهتمام مثلما حظي به دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، وكان من أكثر المواضيع محلا للمناقشة والبحث من قبل الاقتصاديين والسياسيين وعلماء الاجتماع .والحديث عن دور الدولة الاقتصادي له مرجعية مرتبطة بتطور الأنظمة و الأفكار الاقتصادية عبر مر العصور ،فاختلف علماء الاقتصاد حول هذه المسألة الجوهرية حسب توجهاتهم الإيديولوجية منقسمين إلى تيارين أساسيين :بين الليبرالية الداعية إلى إنحصار دور الدولة وحيادها من خلال دعمها للملكية الخاصة ومصلحة الفرد على أساس أن الأفراد في سعيهم إلى تحقيق مصالحهم يعملون على تحقيق المصلحة العامة من جهة ،ودعاة الدولة المتدخلة الذين يرون في الاتجاه الليبرالي أنه يؤيد قانون السوق وذاتية التوازن وهو ما ينفيه أصحاب هذا الاتجاه ،وأن مصلحة الفرد تقتضي تحقيق أكبر ربح ممكن دون مراعاة الصالح العام .هذه هي الأفكار الأساسية التي يقوم عليها الاختلاف الإيديولوجي والذي لازال قائما إلى يومنا هذا.

في هذا المبحث تناولنا في شطره الأول دور الدولة في العصور القديمة من الدولة الفرعونية و الإغريقية...الخ و كذا العصر الإسلامي، أما الشطر الثاني فهو مخصص للدور الاقتصادي للدولة في الأنظمة الاقتصادية الحديثة.

المطلب الأول:الدولة في العصور القديمة و العصر الإسلامي

I. الدولة في العصور القديمة:

يرجع ظهور الدولة لدى بعض الاقتصاديين إلى ما يسمى « الفائض الاقتصادي »، و نعني به ذلك الفائض من الاستهلاك الضروري و الذي يستدعي توجيهه لصالح الجماعة، بالإضافة إلى بعض الأعمال التي يتطلب القيام بها من طرف الدولة مثل:الري و بناء الجسور...الخ.

ففي مصر الفرعونية ظهرت دولة قوية على رأسها ملك يتمتع بنفوذ قوي ،و قد كان هدف الاقتصاد آنذاك إشباع الحاجات و ليس المبادلة ،و قد كان الفرعون يمثل الدولة[1].

[1] : Jaques Brasseul, **Histoire des faits économiques**, tome1, Armand colin, 1997, P64.

أما المجتمع الإغريقي فكان مجتمعا قبليا يعيش على الاكتفاء الذاتي ،و لم يعرف تطورا إقتصاديا إلا في عهد الاسكندر الأكبر ،فقد تكوَّن مجتمع مدني و نظام سياسي عُرف بـــ« دولة المدينة » ،حيث نشطت التجارة و عمت المبادلة بالنقود و إعتمدت الدولة في أشغالها العامة على العبيد.

و يرى **أفلاطون** (427-347 ق م)أن أساس نشأة الدولة هو أن الفرد غير قادر على إشباع رغباته بنفسه فيتجمع مع أفراد آخرين يعيشون شركاء مع بعضهم فيكوّنون مجموعة تُعرف باسم « الدولة » ،و بالتالي فأساس قيامها هو إقتصادي.

أما **أرسطو** (384-332 ق م)فيرى أن سبب نشأة الدولة كان التطور التاريخي و لتحقيق غايات أكبر من إشباع الحاجات المادية[1]و لذا كانت الدولة الإغريقية تراقب التجارة الخارجية لضمان تزويدها بالحبوب بصفة منتظمة، بينما الأسواق الداخلية فكانت حرة.

و قد كان للدولة دورا إجتماعيا في عهد الإمبراطورية الرومانية، حيث كانت تقوم بتوزيع الحبوب و المواد الغذائية على الفقراء بأسعار رخيصة أو مجانا في بعض الأحيان.

و بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية ظهر تشكيل إجتماعي جديد يسمى « الإقطاع » و هو عبارة عن دويلات منفصلة ،مستقلة عن بعضها البعض في التسيير ،و كان النظام الاجتماعي مبني على الطبقات ،و كان هدف الاقتصاد هو الاكتفاء الذاتي فلم تكن هناك تجارة كبيرة بين الدويلات.

II. الدولة في العصر الإسلامي:

لعبت الدولة الإسلامية دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ،فالزكاة (الضريبة حاليا) لم تكن حيادية فقد كان لها دورا كبيرا في التوزيع العادل للدخل و الثروة ،و قد إهتم النظام الإسلامي بالسوق خاصة في بداية نشأة الدولة في المدينة المنوَّرة ،فقد حارب الإسلام الاحتكار الذي كان يمارس في الأسواق من طرف اليهود ،و كانت الدولة آنذاك مسؤولة عن المنافع العامة ؛فقد قام **رسول الله** ﷺ مع الصحابة الكرام بإدارة بعض الموارد العامة من توزيع الماء للزراعة إلى الحفاظ على الملكيات العامة كتخصيص أرض للرعي و ما إلى ذلك.

[1] :زينب حسين عوض الله ،**مبادئ الاقتصاد** ،الدار الجامعية ،بيروت،1997 ،ص 63.

و بالتالي تميز دور الدولة بالرعاية و ليس الوصاية، و على مبدأ التوجيه و ليس الإجبار.كما تميز دور الدولة في جمع الأموال لبيت مال المسلمين و القيام بالنفقات عن طريق توزيع الصدقات، و القيام بالحماية و القضاء، و مراقبة السير الحسن للسوق بمحاربة الغش في الميزان و الاحتكار داخل الأسواق.

- يرى **أبا يوسف** (738-798 م)في كتابه « الخراج » أنه على الدولة إقامة العدل و تحمل مسؤولية الأشغال العامة و فرض الضرائب، و قد طلب أن تبقى الأسواق حرة و لا يجوز تدخل الدولة فيها.
- و رأى **إبن تيمية** (1263-1328 م)أنه يجب على الدولة التنسيق بين المصالح الاقتصادية الفردية على ضوء القيم الإسلامية من أجل المصلحة العامة و ذلك من خلال مراقبة الأنشطة الخاصة و التنسيق بينها و حماية السوق بضمان حرية المنافسة.
- و يرى **إبن خلدون** (1332-1406 م)أن للدولة دور هام في الاقتصاد ،و قد قسم وظائفها كما يلي:
  - سك النقود و الحفاظ عليها بوضع علامة السلطان لجعلها محل ثقة؛
  - إدارة ديوان الأعمال و الجبايات ،بجباية الإيرادات و القيام بالنفقات؛[1]

المطلب الثاني:الدولة في الفكر الاقتصادي الحديث

I. الدولة في الفكر التجاري:

إن تاريخ الفكر الاقتصادي يسجل بأن تدخل الدولة في سير الحياة الاقتصادية هو الأمر الذي كان مسلم به عندما أدرك التجاريون بعد إيمانهم بالحرية الاقتصادية (حيث ساد الظن بأنّ كل فرد أجدر بتحقيق مصلحته وأنّ المصلحة العامة ليست إلاّ مجموع مصالح الإفراد ،الأمر الذي قلص دور الدولة إلى مجرد إتخاذ الإجراءات التي تكفل حماية مصالح الأفراد داخليا وخارجيا[2])الأهمية البالغة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ،على اعتبار أن فكر المدرسة التجارية دام لمدة ثلاثة قرون من الزمن إمتدادا من القرن 15 م إلى غاية القرن 18م ،والذي كان يبحث دائما في مقومات وعوامل الدولة القوية ،ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق زيادة كمية المعادن النفيسة التي تملكها ،و هذا ما يؤدي إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري ،فتقوم بتشجيع الصادرات و خفض الواردات عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة جدا لحماية صناعتها من المنافسة ،و بالتالي ساهمت الدولة خلال هذه الفترة في تقوية المركز التنافسي لصناعاتها الوطنية في الأسواق الخارجية.

---

[1] :عبد الرحمان يسرى أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 44-46.

[2] :محمد عفر وأحمد فريد ،**الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق** ،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،1999 ،ص 11.

و يعتبر **أنطوان دي مونكرتيان (Antoine de Montchrestien)**-و هو أول من إستعمل مصطلح الاقتصاد السياسي -أن هدف الاقتصاد هو البحث عن وسائل زيادة ثروة الدولة ،فالاقتصاد بالنسبة له سياسي لأن الأمير يجب أن يستعمل سلطته من أجل دعم زيادة ثروة الدولة و ذلك من خلال تبني سياسة تشجع على المنافسة و تدعم حرية المبادرة.

و إذا كان هناك إتفاق بين معظم مفكري هذه المرحلة على أن هدف السياسة الاقتصادية هو العمل على زيادة قوة الدولة و زيادة ثروتها النقدية ،فقد إختلفت الوسائل و السياسات بإختلاف ظروف كل دولة:

– في إسبانيا و البرتغال كان هدف السياسة الاقتصادية خلال هذه الفترة مشترك ،وهو كيفية الحفاظ على المعدن النفيس الذي كانتا تحصلان عليه من مستعمراتهما في أمريكا، و منع تسربه إلى الخارج.لهذا فقد لجأتا الدولتان إلى مجموعة من الإجراءات نذكر منها :تشجيع إستغلال المناجم من الذهب و الفضة و كذا وضع القيود على التجارة الخارجية ...الخ [1].

– أما في إنجلترا -نظرا لعدم إمتلاكها لمستعمرات تمدها بالمعدن النفيس -فقد كانت سياسة الدولة آنذاك هي تشجيع الصادرات و تحقيق فائض في الميزان التجاري ،و قد ساعد إنجلترا في تحقيق ذلك أسطولها البحري .

– أما فرنسا فقد كانت تعتبر أن الوسيلة الوحيدة لزيادة ثروة الدولة هي تشجيع الصناعات المحلية لزيادة الصادرات، و قد دافع على هذه الفكرة الوزير **Colbert**، حيث شجع هذا الأخير على إنشاء مصانع في بعض النشاطات ذات القيمة المضافة الكبيرة مثل مصانع الأسلحة، كما قامت الدولة بتشجيع القطاع الخاص خاصة في النشاطات الموجهة للتصدير.و من ثم إعتُبِرت **Colbertisme** كمذهب يدافع على التدخل المكثف للدولة في الحياة الاقتصادية. لكن **Boisguilbert** عارض تدخل الدولة و دافع على حرية المبادلة و ترك الحرية للأفراد، و قد حدد دور الدولة في التعليم و الحماية فقط.[2]

و عموما فقد كان التجاريون من أبرز دعاة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ،ليس على المستوى الداخلي فقط بل على المستوى الخارجي أيضا ،و هو ما أدى إلى إستعمار الدول الضعيفة و جعلها أسواق لتصريف منتجاتها.

[1] :مدحت القريشي ،**تطور الفكر الاقتصادي** ،دار وائل للنشر ،مصر ،2008 ،ص 28 .

[2]: M. Baslé et A. Gelédan, **Histoire des pensées économiques**, **Les fondateurs**, 2ème Edition, Dalloz, 1993, P 14.

II. الدولة في الفكر الفيزيوقراطي:

إن كلمة فيزيوقراط هي نتاج كلمتين ،الأولى **Physis** و تعني الطبيعة ،و الثانية **Kratos** و تعني الحكم ،و معنى الكلمتان مجتمعتين : **Physiocratie** حكم الطبيعة أو الحكم الطبيعي للاقتصاد ،إن رواد هذا الفكر يعتقدون أن الطبيعة هي المصدر الوحيد للثروة الاقتصادية و أن التنظيم التلقائي للاقتصاد يكون عن طريق آليات السوق و يرفضون أطروحات التجاريين عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

و خلاصة الفكر الفيزيوقراطي يمكن التعبير عنه في عبارة « دعه يعمل ،دعه يمر »،و المقصود بالعبارة الأولى إطلاق حرية العمل و العبارة الثانية إطلاق حرية التجارة [1]،فهم ينظرون للدولة على أنها حارسة النظام الطبيعي الذي ينص على أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين طبيعية لا دخل للإنسان فيها ،كما أنهم يرفضون أي نوع من التمييز الضريبي الذي دعا إليه التجاريون ،كما أن إيراد الضرائب لا يكفي لتغطية نفقات الدولة المتزايدة ،و لهذا طالب الفيزيوقراطيون بإلغاء كل أنواع الحماية فالتجارة الحرة تخلق الثروة و ترفع من الإنتاج.

و يرى **François Quesnay** (1694-1774 م)و هو من رواد المدرسة الطبيعية أن الأشياء إذا تُركت حرة فإنها تنتظم في حركتها على أحسن وجه، و إنها قادرة على تحقيق التوازن تلقائيا.[2]

و قد قامت المدرسة الفيزيوقراطية بتحديد وظيفة الدولة في الحفاظ على الأمن الداخلي و الخارجي و حماية الملكية و القضاء .بالإضافة إلى بعض الأشغال العامة الضرورية للنشاط الاقتصادي كبناء الجسور و الموانئ.

III. الدولة في الفكر الكلاسيكي:

نتيجة لمجموعة من التطورات التي حدثت في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية الأوروبية أين ازدهرت حركة التبادل حيث أصبح التطلع إلى نظام الحرية الاقتصادية والسعي إلى تقليص الدور التدخلي للدولة إتجاها جديدا بعكس الاتجاه السائد تماما ،وهو ما كان من بوادر ظهور فكر جديد والمتمثل في الفكر الكلاسيكي أو **المدرسة الكلاسيكية** ممثلة في أحد أعلامها **آدام سميث Adams Smith** (1723-1790 م)الذي إشتهر بمؤلفه « **ثروة الأمم** » الصادر عام 1766م .فكان بإسهامه هذا يعتبر بحق بداية علم الاقتصاد الحديث وبعث الحياة في الفكر الليبرالي الذي يقوم على تعظيم دور الفرد،فقد ناد سميث بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ،و أكبر دليل على هذا التوجه العبارتان التاليتان لآدام سميث : « إن الدولة يزداد نفعها

[1] : د.محي محمد مسعد ،**دور الدولة في ظل العولمة (دراسة تحليلية مقارنة)** ،مركز الاسكندرية للكتاب ،الطبعة الاولى ،مصر ،2006 ،ص 18.

[2] : عبد الرحمان يسرى أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 973.

بقدر عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي » , « الحكومة هي أسوء مزارع وهي أسوء صانع و هي أسوء تاجر [1] »

كما يعتقد سميث أن ثمة قانونا طبيعيا يحكم تصرفات الأفراد بما أسماه « **اليد الخفية** » تضبط الواقع الاقتصادي وتحفظ توازنه ،غير أنه أُخذ على سميث لإستعماله عبارة" اليد الخفية "بإعتبارها من الميتافيزيقيات ،وكان التبرير أن سميث أحد رجال عصر التنوير وإستخدامه لتلك العبارة كان مجرد إستعارة لغوية.

كما رفض سميث تقييد حرية الفرد بدعوى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع ،بحجة أن الفرد حتى في بحثه عن مصلحته الشخصية فإنه يعمل على تحقيق مصلح المجتمع . كما إعتبر سميث أن العمل هو المصدر الأساسي للثروة بالإضافة إلى رأس المال والأرض ،كما دعا إلى تحرير التجارة داخليا و خارجيا.

قام آدام سميث بتحديد وظائف الدولة في ثلاث مهام أساسية:

1-وظيفة الدفاع : تتمثل في حماية الدولة والمجتمع من العدوان الخارجي؛

2-حماية الأفراد من عدوان الأفراد الآخرين وتجاوزاتهم وذلك من خلال إنشاء نظام للعدالة والأمن الداخلي؛

3-إنشاء وصيانة بعض الخدمات الأساسية والأشغال العامة التي قد لا تقوم بها المؤسسات الخاصة وذلك بسبب إنخفاض معدلات الربحية فيها؛[2]

بهذا أصبحت المدرسة الكلاسيكية مصدر بعث للفكر الليبرالي من جديد الداعي إلى إنحصار دور الدولة إقتصاديا ليدعم هذا المذهب كل من :**جون باتيست ساي** (1767-1832 م)و **توماس روبيرت مالتس** (1766- 1834 م)و **دافيد ريكاردو** (1772-1823 م)و كذا **جون ستيوارت ميل** (1806-1873 م).حيث تزامن ظهورهم مع الثورة الصناعية ،والذين عملوا على توسيع أفكار سميث ،فقد إشتهر جون باتيست ساي من خلال « **قانون ساي** » الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب ،الأمر الذي إعترض عليه توماس روبيرت مالتس في ظل الإختلالات التي كانت تمس السوق آنذاك ،وهو ما حاول الاقتصاديون تبريره بالإختلالات الظرفية التي لا تؤثر -حسبهم -على الأوضاع العامة.حيث كانت القناعة السائدة أنه كل ما يتم إنتاجه يباع أو يغطيه الطلب ،وبالتالي لا داعي لتدخل الدولة وسياساتها لدعم الطلب من أجل تحريك عجلة الإنتاج أو العرض .لهذا كان تدخل الدولة وفق المذهب الليبرالي لا يتعدى المهام التي حددها آدام سميث.

---

[1] :د.محي الدين محمد مسعد، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

[2] :د.عبد الرزاق الفارس ،**الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام -دراسة لظاهرة عجز الموازنة و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية-**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 24.

أما دافيد ريكاردو[1] و الذي يعتبر من منظري إقتصاديات العرض فقد إهتم في طرحه على الضرائب حيث كان يعتقد أنه لا بد أن تنصب –هذه الأخيرة –على الدخل فقط و لا يجب أن تمتد إلى رأس المال ،إذن فريكاردو قد طور التحليل الاقتصادي الذي بدأ به آدام سميث ،حيث إعتمد على نفس المبادئ الأساسية و من تم فإن نظرته لدور الدولة لم تخالف ما قدمه سميث.

IV. الدولة في الفكر النيوكلاسيكي:

لقد أتت **المدرسة النيوكلاسيكية** كإمتداد لمبادئ الفكر الكلاسيكي إتجاه دور الدولة في النشاط الاقتصادي لأنها تؤمن بالليبرالية كأساس للتصرفات الاقتصادية ،وتبلور هذا الاتجاه في النصف الثاني من القرن 19 م ،كما سُميت أيضا **المدرسة الحدية** .وكان رواد هذه المدرسة يؤمنون بأن حرية إختيار المستهلكين وتصرفاتهم الرشيدة تساعدهم في توزيع الموارد الاقتصادية ،بحيث أن التأثير على الأسعار ليس حكرًا على المنتجين فقط بل هو عبارة عن نقطة إلتقاء قوى العرض مع الطلب في السوق .وفي الواقع أن النيوكلاسيك كانوا على ثقة بأن حالة التوظيف الكامل هي النتيجة الحتمية للتوازن بحيث أكدوا أن السوق قد يتعرض إلى إختلالات عرضية لكن سرعان ما تستعيد قوى السوق توازنها.

من رواد المدرسة النيوكلاسيكية نجد: **Alfred Marshall** (1842-1924 م)،و الذي رأى بأن المنافسة هي الصفة السائدة في السوق و أن الاحتكار ما هو إلا حالة عرضية ،و إذا كان السوق يحقق توازنا تلقائيا فلابد من تركه حرا ،فنلاحظ من خلال طرح مارشال أنه إتجه في نفس إتجاه الكلاسيك فيما يخص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .بالإضافة إلى **Léon Walras** (1834-1910 م)،و الذي أكد على أنه من واجب الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية و ذلك ما ظهر جليا من خلال مؤلفه «الدولة و السكك الحديدية »[2].و في الأخير يمكن القول أن المدرسة النيوكلاسيكية أيّدت نفس الطرح المتبنّى من طرف الكلاسيك فيما يخص وظيفة الدولة في الاقتصاد .

[1] : هو إنجليزي الجنسية ومن أسرة يهودية تنحدر من هولندا ،كان والده يعمل سمسارا في سوق الأوراق المالية ،والتحق **ريكاردو** بالعمل مع والده وهو في الخامسة عشر من العمر ،وأسس شركة تحمل أسمه جعلته من كبار الأثرياء وهو لم يتجاوز الخامسة والثلاثين ،وقام بشراء مقعد في البرلمان الانجليزي عن مقاطعة ايرلندية وكان عضوا بارزا في البرلمان ،عندما قرأ كتاب آدم سميث (ثروة الأمم)تأثر به وشعر بالميل لعلم الاقتصاد ،وأهم كتبه « مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب ».

[2] : M. Baslé et A. Gelédan, **op – cit**, P 183.

V. الدولة في الفكر الاشتراكي (الماركسي) :

في منتصف القرن التاسع عشر ظهرت بوضوح عيوب و إنحرافات النظام الرأسمالي الحر الذي ناد بالحرية الاقتصادية الكاملة و عدم تدخل الدولة بأي شكل من الأشكال في النشاط الاقتصادي ،و كان من أبرز هذه العيوب تدني أجور العمال و ظروفهم المعيشية , سوء توزيع الدخل و الاحتكار ...الخ.

و كرد فعل على هذه العيوب ظهر **الفكر الاشتراكي** على يدي **كارل ماركس** و قد ناد هذا الفكر بإحلال الملكية العامة مكان الملكية الخاصة و جعل الهدف الرئيسي من النشاط الاقتصادي هو إشباع الحاجات الجماعية و ليس تحقيق الربح و إحلال رغبات الجماعة مكان إقتصاديات السوق[1].

لقد أتى الفكر الاشتراكي ليدعم بل و يمجد دور الدولة في الحياة الاقتصادية بحيث تعتبر الدولة المنتج الوحيد في السوق الذي يخدم المصلحة العامة ،و الاشتراكية عبارة عن نظام إقتصادي إجتماعي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج الأساسية من أجل تلبية حاجات المجتمع على الوجه الأمثل ،والقاعدة الاقتصادية الأساسية في هذا النظام هي إلغاء التقسيم الطبقي في المجتمع وإلغاء إستغلال الإنسان بهدف تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع.

وقد تعددت المذاهب والنظريات التي تناولت الفكر الاشتراكي ،إلا أن **النظرية الماركسية** وحدها هي التي نقلت هذا الفكر إلى الواقع وكانت الأساس الذي قامت عليه أنظمة إشتراكية سادت بلدان عدة في القرن العشرين ولذلك فإن البحث في أسس النظام الاشتراكي و مرتكزاته يعني في جوهره نظرة الماركسية إلى هذا الموضوع ،وقد كانت الاشتراكية الماركسية أيام حياة ماركس مجرد فكرة فلسفية ،ليأخذ به كنظام في الإتحاد السوفييتي لتكون بداية الدولة الاشتراكية بعد إنتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية عام 1917 م ،وإنتشر بذلك النظام الاشتراكي في عدد من دول العالم ولاسيما أوروبا الشرقية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ،وصار لمجموعة الدول الاشتراكية دور مهم في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على المستوى العالمي. و المبدأ الأساسي لهذا المذهب هو الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والقضاء على الفردية والقطاع الخاص ،وأن للدولة الدور الأساسي في المجتمع الاشتراكي هدفها الأسمى تحقيق العدالة في هذا المجتمع وتوفير فرص العمل لأفراده من دون إستغلال.

[1] : د.محي الدين محمد مسعد، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

لكن كسائر الأنظمة الاقتصادية الأخرى التي تعرضت للنقد والعجز أمام الإيديولوجيات المناهضة لها فقد تعرضت الاشتراكية للتراجع والانحسار خاصة بعد تراجع دور المعسكر الشيوعي السوفييتي الداعم لها مع نهاية الحرب الباردة.

يمكن حصر دور الدولة في ظل النظام الاشتراكي كما يلي:

- حماية مستوى النشاط الاقتصادي و العمالة ،حيث أصبحت الدولة تتحمل مسؤوليات إقتصادية لضمان مستوى معقول من النشاط الاقتصادي و محاربة البطالة، و كذا تحقيق قدر مناسب من النمو الاقتصادي؛
- دفع عجلة التنمية الاقتصادية حيث تحملت معظم الدول حديثة الاستقلال على عاتقها مسؤولية الاستثمار و التصنيع، بالإضافة إلى الوظائف التقليدية السابقة التي كانت تتبناها؛
- التخطيط الاقتصادي من خلال الاعتماد على التخطيط الاشتراكي المركزي الذي يتضمن مجموعة الأهداف الواجب تحقيقها و كذا الوسائل و الأساليب المسخرة لذلك؛

VI. الدولة في الفكر الكينزي:

مهدت أزمة الكساد العظيم 1929 م لظهور **المدرسة الكينزية** ليكتسح **جون مينارد كينز** ساحة الفكر الاقتصادي من خلال مؤلفه الشهير « **النظرية العامة للتوظيف ،الفائدة والنقود** » **General Theory of Employment, Interest, and Money**)سنة 1936 م فبعدما كان الفكر التقليدي أو الليبرالي سائد أين كان التصديق بذاتية توازن الأسواق من المسلمات في الحياة الاقتصادية ،أكد كينز فشل مبدأ اليد الخفية وأثبت أن عمليات التحول في المجتمع الرأسمالي لا تتم تلقائيا كما أنها لا يمكن أن تصحح نفسها بنفسها ،وأنه ليس هناك إتجاه حتمي وطبيعي للاقتصاد للاتجاه نحو وضع التوازن الذي يحقق التوظيف الكامل من هنا تأتي أهمية التدخل الحكومي لتصحيح عدم التوازن من خلال سياسة الاستثمار ومن خلال السياسات المالية والنقدية.

إن عجز النظرية الكلاسيكية عن تفسير الأزمة التي حلت بالأسواق دفعت بالنظرية الكينزية لتفرض نفسها في أغلب الاقتصاديات ،و قبل أغلب الاقتصاديين شأنهم في ذلك شأن أصحاب القرار والرأي العام بأن الحق في الشغل والحق في دخل لائق والحق في التغطية الاجتماعية هي حقوق لابد أن تضمنها السلطات العمومية.

وبفضل السياسات الحيوية التي تتخذها الدولة يمكن أن تسمح بتحقيق هذه الأهداف ؛بحيث أكد كينز على أهمية الطلب الفعال الذي يعتمد على مستوى الاستهلاك والاستثمار في تحديد سقف النشاط الاقتصادي ،كما أنه كان من الأوائل الذي دعا إلى ضرورة خلق تقنيات المحاسبة الوطنية الحقيقية ،بالإضافة إلى عدم إيمانه بتوازن الأسواق ذاتيا ،بل أكد على دور الدولة وتدخلها للحفاظ على التوازنات الاقتصادية ،فكان بذلك يؤسس بشكل من الأشكال لدولة الرفاهية بعد الحرب العالمية الثانية.

و لكن في أواخر الستينات من القرن الماضي واجه الفكر الكينزي مجموعة من الانتقادات ،بعد أن ثبت فشله في حل المشاكل الاقتصادية التي عصفت بإقتصاديات الدول المتقدمة (مشكلة التضخم الركودي)،كل هذه المشاكل مهدت لعودة الأفكار الليبرالية إلى الواجهة من خلال ظهور تيارات ليبرالية جديدة كتيار **المدرسة النقدية** و رائدها **ميلتون فريدمان** و ما إلى ذلك من التيارات التي أجمعت على تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

المبحث الثالث:الجدل حول دور الدولة في الاقتصاد و طرق قياسه

لقد أثار موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الكثير من الجدل في أوساط الاقتصاديين في مجال المالية العامة[1]حيث تضاربت الآراء بين مؤيد لهذا التدخل ،و بين معارض له و كل فريق له حججه المقنعة.و من هذا المنطلق برزت عدة مؤشرات تسمح بقياس حجم التدخل الحكومي في الاقتصاد ،خاصة و أن التدخل المبالغ فيه من طرف الدولة في الاقتصاد قد يكون مرفوضا سواء من الناحية الاقتصادية أو من طرف الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي ،لأن ذلك يتنافى مع مبادئ العولمة الاقتصادية.

سوف نتناول في هذا المبحث في شطره الأول العوامل المؤثرة على دور الدولة بين مؤيد و معارض لهذا الدور أما المطلب الثاني فقد خصصناه لطرق قياس حجم الدولة في الاقتصاد.

المطلب الأول:العوامل المؤثرة في دور الدولة

كما ذكرنا سابقا فالجدل القائم حول حدود التدخل الحكومي في الاقتصاد تحكمه مجموعة من العوامل الداعية إلى تدخل أكثر للدولة في الاقتصاد ،وكذا عوامل أخرى تحد من هذا التدخل.

I. حجج أنصار و مؤيدي تدخل الدولة في الاقتصاد:

يرى أنصار التدخل الحكومي أن الدولة و من خلال تدخلها في الاقتصاد تهدف إلى تحقيق عاملين رئيسيين و هما[2]: دعم الكفاءة الاقتصادية و التخصيص الأمثل للموارد و التي تعجز آلية السوق عن تحقيقهما ،و بالتالي تخفق في ضبط التوازن الاقتصادي و الاجتماعي ،و هذا ما يستدعي تدخل الدولة لضبط هذه الآلية و توجيهها بما يخدم أهدافها الاقتصادية ليس في المدى القصير فحسب ،و إنما على المدى الطويل أيضا.

و يبرز تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال ثلاث أوجه رئيسية:

1. وجود بنية مؤسساتية حكومية:

إن التطورات الاقتصادية المتتابعة (كأزمة الكساد الكبير سنة 1929 م)فندت جميع الفرضيات التي أسسها الاقتصاديون التقليديون حول إمكانية تحقيق التوازن التلقائي في السوق بدون وجود أي إطار يحكمه و

[1] : Martin Feldestin , **how big should government be?** , national bureau of economic research working paper, N° 5868, 1996, p1, (www.nber.org/papers/w5868), reviewed on 10/10/2012.

[2] : Gregory Mankiw, **principles of economics**, third edition, eboeck edition, USA, 2004, p11.

يسيره سواء من الناحية الإدارية أو القانونية ،و لقد أثبتت كل هذه التغيرات بما لا يدع مجالا للشك بأن تنظيم السوق و تأطيره أمر ضروري لضمان السير الأمثل للاقتصاد و تجنب الإختلالات الاقتصادية .

يمكن للتأطير المؤسساتي للسوق من طرف الدولة أن يشتمل على ثلاثة مجالات:

أ) القوانين و التشريعات:

إن وضع إطار قانوني و تشريعي من طرف الدولة لتنظيم عمل السوق يشكل أدنى تدخل للدولة في الاقتصاد فوجود بنية مؤسساتية تتولى سن القوانين و التنظيمات و تحدد طرق التعامل بين الأفراد ،و قواعد الاستثمار و حقوق الملكية من شأنه زيادة الشفافية و التنظيم في سير الاقتصاد و هذا ما يؤثر إيجابيا على الأداء و التطور الاقتصادي [1].

ب) نظام المنافسة:

إن غياب الدولة عن السوق سوف يولد ظاهرة الاحتكار المتبعة من طرف بعض المؤسسات الكبرى من خلال إستغلال القدرة التنافسية الكبيرة و السيطرة على الأسواق في إطار تعظيم المنفعة الخاصة بغض النظر عن المنفعة العامة ،و غالبا ما ينجر عنه عدم قدرة المؤسسات الصغيرة على المنافسة و خروجها من السوق و هو ما يؤدي إلى آثار إقتصادية و إجتماعية سلبية ،و هذا ما يستدعي ضرورة تدخل الدولة لوضع أطر و تشريعات فعالة من شأنها حماية الصناعات الناشئة و زيادة قدرتها على المنافسة لضمان خلق منافسة نوعية ،و بالتالي العمل على إستقرار مستويات التوظيف التي تحققها المؤسسات الصغيرة ،حيث أن الدولة و من خلال التأطير المؤسساتي للسوق فإنها تسعى إلى:

- خلق الشفافية بين مختلف المؤسسات المتنافسة و محاربة الاحتكار داخل السوق؛
- تجنب أي تكتلات من شأنها التحكم في الأسعار و الإضرار بمصلحة المستهلك؛
- تجنب أي إندماج بين المؤسسات هدفه إحتكار السوق و الإضرار بالمؤسسات المنافسة الأخرى؛

[1] : Christian Debock et autres, **les interventions de l'état dans l'économie et l'encadrement de marche**, central des syndicats du Québec, Canada, 2004, p2.
(www.csq.qc.net/sites/1679/documents/economie/economie.pdf), consulter le 18/10/2012.

ج) المعايير و المبادئ:

إن الهدف الأساسي الذي يعمل من أجله التأطير المؤسساتي للسوق هو وضع المبادئ و المعايير المنظمة للمعاملات و المبادلات الاقتصادية و التي تخص مختلف العلاقات القائمة في الاقتصاد ،سواء بين المؤسسات نفسها ،بين المستخدمين و مؤسساتهم ،بين المؤسسات و مورديها ،أو بين البلدان الأجنبية و البلد المحلي المضيف. إذ نجد في هذا المجال مثلا معايير تخص تسيير الأموال و المخزون ،معايير حول حماية البيئة ،و ما إلى ذلك من المعايير التي تعمل على ضمان السير الأمثل للنظام الاقتصادي.

و في الأخير يمكن القول أن هذه القوانين و التشريعات و المبادئ تجعل الاقتصاد يكون أكثر فعالية في الأداء و تنظيما في التسيير ،عكس ما ناد به التقليديون من خلال ترك السوق يشتغل دون أي رقابة أو تنظيم ،مستندين في ذلك على مبدأ « دعه يعمل ،أتركه يمر » و الذي أثبت فشله في ظل التغيرات الاقتصادية التي أجبرت الدولة على التدخل لتأطير السوق و توجيهه ،بإعتبار أن كل متعامل إقتصادي في السوق هدفه تعظيم منفعته الخاصة التي قد لا تتوافق بالضرورة مع مصلحة الاقتصاد ككل.

2. تصحيح آلية السوق:

لقد أثبتت فرضية أن آلية السوق تسمح بالتخصيص الأمثل للموارد في ظل المنافسة الكاملة فشلها على أرض الواقع ،بإعتبار أن المتعاملين في السوق يسعون إلى تحقيق الربح و تعظيم المصلحة الخاصة و التي قد تتعارض مع المصلحة العامة ،مع العلم أن أسعار السوق تتحدد بناءا على التكلفة الحدية و هذا لا يعني بالضرورة توافقها مع المنفعة الاجتماعية [1].بالإضافة إلى أن التوجه إلى تحقيق الربح قد يدفع السوق بالكامل لإنتاج السلع و الخدمات الاستهلاكية على حساب السلع الإنتاجية و هو ما قد يؤثر سلبا على الاقتصاد ،و ضمن هذا الإطار تسعى الدولة للعمل على تصحيح آلية السوق و توجيهها من خلال أربع نقاط رئيسية:

أ) إنتاج السلع و الخدمات العامة:

إن قيمة سلعة أو خدمة ما ،سواء كانت عمومية أو خاصة ،تكون بالنظر إلى مواصفاتها و أثرها على الاقتصاد و المجتمع و ليس بالنظر إلى كونها ممونة من القطاع العام أو الخاص .إن السلع و الخدمات العامة تتمتع بخاصيتين رئيسيتين لا تتوفر في سلع و خدمات القطاع الخاص و هي:

[1] : Christian Debock et autres, **op-cit**, p 6.

– عدم المزاحمة و التي تعني أن إستهلاك فرد ما لسلعة أو خدمة عمومية لا يلغي إستفادة الطرف الآخر منها؛

– عدم القدرة على إستثناء أو منع فرد ما من الاستفادة منها دون الآخر حتى و لو لم يدفع المقابل لها؛

ب) الآثار الخارجية (les externalités) لمشروعات الأفراد:

يمكن تعريف الأثر الخارجي بأنه الأثر الناتج عن نشاط فرد ما و الذي يمس رفاهية طرف آخر، سواء بشكل إيجابي أو سلبي.فبالنسبة للأثر الخارجي الإيجابي فيمكن تمثيله بنفقات التعليم العالي لطالب ما و التي تسمح له بمواصلة تكوينه و دراسته و تمكنه من تطوير معارفه و قدراته بشكل يسمح من زيادة إنتاجيته في العمل مستقبلا و يزيد من فرص تحقيق تطور إقتصادي ملحوظ ،و نفس التفسير بالنسبة لنفقات الرعاية الصحية و نفقات البحث العلمي ،فالدولة في هذه الحالة تتحمل جزء من التكاليف سواء من خلال الإعانات الممنوحة للطلبة أو التخفيضات الجبائية ،و ما إلى ذلك من الخدمات ذات الآثار الخارجية الإيجابية كالمستشفيات و مراكز البحث العلمي .أما الآثار الخارجية السلبية فيمكن تمثيلها بظاهرة التلوث البيئي كخير مثال ،فبإعتبار القطاع الخاص يشتغل من زاوية تعظيم المنفعة الخاصة دون النظر إلى المنفعة العامة فإنه سوف يولد آثار خارجية سلبية تضر بمصلحة الفرد ،و من هذا المنطلق أصبح لزاما على الحكومة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي من أجل الحد من هذه الآثار بإجبار المتسببين فيها على تحملها في شكل تكاليف جبائية ،و هنا يدخل أصحاب هذه النشاطات الصناعية المضرة إما بالحد من هذه الآثار الخارجية السلبية للتخلص من التكاليف المفروضة عليهم من طرف الدولة و الإبقاء على أسعار منتجاتهم كما هي ،أو لجوئهم إلى رفع الأسعار لتغطية التكاليف ،و هنا يتوجب على الأفراد الامتناع عن إستهلاك هذه المنتجات لدفع المنتجين إلى تحسين سلوكهم إتجاه البيئة.

ج) الاحتكار الطبيعي:

الاحتكار الطبيعي هو سيطرة الدولة على مؤسسة إنتاجية واحدة في قطاع ما مثل:خدمات الماء و الكهرباء، و الاستفادة منها تكون عن طريق دفع مقابل يكون في متناول أفراد المجتمع، و خضوع مثل هذه النشاطات لملكية القطاع الخاص قد يضر بعامة المستهلكين.و بصفة عامة فإن الاحتكار الطبيعي للدولة يشمل المجالات التي تعتبر حيوية و ضرورية لأفراد المجتمع، أما باقي المجالات التي يشملها السوق فتظهر فيها ما يسمى بالكفاءة السوقية.إن إحتكار الدولة لقطاع ما من القطاعات الجهوية لا يعني بروز إختلالات في هذه القطاعات و إنما على العكس لأن الهدف من الاحتكار الطبيعي هو تحقيق المصلحة العامة عكس الخواص الذين يهدفون من خلال إحتكاراتهم إلى تعظيم الربح و المنفعة الخاصة.

د) نقص البيانات:

إن فرضية الفكر الليبرالي التي تنص على أن كل المتعاملين الاقتصاديين يملكون بيانات و معلومات كافية في السوق تمكنهم من إتخاذ أفضل القرارات الممكنة أثبتت فشلها في الواقع الفعلي ،إذ أن المعلومات المتوفرة في السوق هي غير كافية لضمان الكفاءة السوقية و هو ما يضع المتعاملين في السوق في مواجهة عدة مخاطر ،و هذا يعتبر عامل من عوامل فشل آلية السوق .و يُعتبر ميدان المعاملات المالية من أكثر الميادين حساسية إتجاه موضوع عدم توفر البيانات أو عدم كفايتها في السوق عموما و في السوق المالي بالخصوص ،حيث أن إزدياد عمليات التداول و تسارع التغيرات الاقتصادية التي تؤثر على أسعار الأصول المالية يؤدي إلى حدوث عمليات المضاربة و إقتناص الأرباح لمستثمرين على حساب مستثمرين آخرين بسبب نقص المعلومات و البيانات المالية التي تؤثر على القرارات الاستثمارية في السوق المالي و التي قد تتوفر لمستثمر دون آخر ،و هذا ما يؤذي بدوره إلى إنعدام الشفافية في المعاملات المالية و إختلال السوق المالي مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ،و هنا تبرز ضرورة وجود رقابة مالية من الدولة من خلال الإشراف على عمليات التداول في السوق المالي و تحديد آليات و قواعد التعامل فيه بشكل يدعم من كفاءة هذا السوق بتوفير البيانات المالية لكافة المتعاملين الاقتصاديين.

3. إعادة توزيع الموارد:

إن عملية توزيع الموارد في ظل آلية السوق شابها نوع من اللامشروعية القانونية أو اللاعدالة الاجتماعية ،و هذا ما خلق درجة معينة من التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي ،مما إستدعى تدخل للحكومة لتحقيق نوع من العدالة في توزيع الموارد ،كما أن إعادة توزيع الدخل من طرف الحكومة يعد من أهم عوامل النمو الاقتصادي بإعتبار أنه يسمح بدعم المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي و هو الطبقة المتوسطة.

فالدولة تسعى من خلال هيئاتها و مؤسساتها إلى ضبط الوضع الاجتماعي و تحقيق العدالة الاجتماعية و هو ما يشكل دعما قويا للجانب الاقتصادي ،و هذا ما نلاحظه في الواقع في دول إفريقيا و أمريكا اللاتينية التي توصف فيها أنظمة الضمان الاجتماعي بالضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة كأمريكا و دول الإتحاد الأوروبي التي تزدهر فيها تلك الأنظمة بحكم تأثيراتها الهامة على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.

إن توزيع الدخول بين أفراد المجتمع بشكل يتضمن نوعا من اللاعدالة إجتماعية ينجر عنه بروز طبقتين رئيسيتين في المجتمع : طبقة الأغنياء ذات الميل الحدي للاستهلاك الضعيف ،نظرا لكون الاستهلاك في هذه الطبقة موجه نحو السلع الكمالية المستوردة ،كما أن المدخرات تصدر إلى الخارج في شكل ودائع و توظيفات في البنوك بالمقابل تظهر الطبقة الفقيرة بدخولها الضعيفة التي تكاد تنعدم و التي لا تشكل أي تأثير إقتصادي .في حين أن الطبقة المتوسطة تكاد تختفي و هي التي تعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك عندها ،و على هذا الأساس تبرز ضرورة تدخل الدولة في عملية تخصيص الموارد لتحقيق المزيد من العدالة في توزيع الدخول.

II. حجج معارضي تدخل الدولة في الاقتصاد:

يعتبر إقتصاد السوق مرادفا لـــــــــ « الليبرالية » التي تنادي بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد ،و يقوم إقتصاد السوق على ثلاث مبادئ أساسية:

- يتولى الفرد وحده المبادرة و يتحمل المسؤولية عن قراراته الاقتصادية؛
- كل عملية إنتاجية تهدف إلى تعظيم المنفعة الخاصة؛
- حرية الفرد في ممارسة النشاطات الاقتصادية :حرية الملكية و حرية إبرام العقود؛[1]

و يعارض الليبراليون تدخل الدولة في الاقتصاد إنطلاقا من جانبين رئيسيين:

1) الجانب النفسي:

تعتبر حرية الفرد أسمى قيمة إجتماعية لها ،يكون من خلالها حرا في إتخاذ قراراته وفق مصلحته ،و ذلك خلافا لما يسمى « الحرية السالبة » التي يكون فيها الفرد خاضعا لجهة معينة تقيد حريته في التصرف ،و بالتالي فتدخل الدولة في الاقتصاد يعتبر بمثابة تقييد الفرد و إنقاص لحريته في ممارسة النشاطات الاقتصادية .و على هذا الأساس وجب الحد من تدخل الدولة إلى أدنى حد ممكن و إقتصاره على وظائفها التقليدية بتوفير الأمن و حماية ممتلكات الأفراد حتى أطلق عليها الاقتصادي **فرديناند لاسال** تسمية « حارس الليل » تماشيا مع وصف الاقتصاديين للدولة في القرن 17 م بالدولة الحارسة.

[1]: Kerkoub Ibrahim, **l'économie de Marché**, une alternative pour le développement, le revue des sciences commerciales, institut nationale du commerce, Algérie.2005, p110.

إن الجانب النفسي مهم جدا في نشاط الأفراد و من تم في النشاط الاقتصادي ككل بإعتبار أن حرية الأفراد في الملكية و إبرام العقود يزيد من فعالية الأداء الاقتصادي ،أما التدخل الحكومي فيجعل الفاعلين في النشاط الاقتصادي على درجة من الإكراه في قراراتهم الاقتصادية بشكل لا يتوافق و ظروف السوق ،و هو ما قد يؤدي إلى بروز إختلالات مستقبلية تضعف من تنظيم الاقتصاد و تعرقل الأداء الاقتصادي.

2) الجانب العملي:

يوجد هنا عاملان رئيسيان:

أ) التنسيق:

في ظل تشابك و تعقد العلاقات الاقتصادية تبرز أهمية التنسيق و الترابط بين مختلف هذه العلاقات و المتغيرات الاقتصادية بشكل يزيد من كفاءة الأداء الاقتصادي ،و على هذا الأساس يمكن إعتبار الحرية الاقتصادية التي تمنح الفرد حريته في إتخاذ القرار ،الحرية في ملكية وسائل الإنتاج و الحرية في إبرام العقود من أهم العوامل التي تدعم التنسيق و الترابط داخل النظام الاقتصادي ،بحكم أنها تقوم على لامركزية القرارات الاقتصادية و بالتالي لامركزية السوق ،و هو ما يسمح بإتخاذ القرارات المناسبة التي تأخذ في الحسبان الجانب الاقتصادي و الاجتماعي السائد و من تم إضفاء الفعالية و تطوير النشاط الاقتصادي .و يعتبر آدام سميث و إنطلاقا من فكرة "اليد الخفية "أول إقتصادي أثار موضوع التنسيق و الترابط ،و الذي إعتبر أن هذا التنسيق ينطلق من آلية السعر التي هي مفتاح عمل آلية السوق ،فإنطلاقا من أن السعر يتحدد في السوق حسب العرض و الطلب فإن الأفراد و تماشيا مع رغباتهم إذا توجهوا لطلب سلعة ما فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع سعرها في السوق بحكم أن كل فرد يرغب في الحصول عليها ،و نتيجة لذلك يندفع المنتجين إلى إنتاج المزيد من تلك السلعة قصد تعظيم أرباحهم ،و مع زيادة العرض و تطابقه مع الطلب فإن السعر يعود إلى مستواه التوازني السابق لكن مع ربح أكبر للمنتج ،و هذا يعني أن الاقتصاد في حالة توازن بحكم إستقرار السعر و الكمية .و من هذا المنطلق أكد معارضو التدخل الحكومي أن تدخل الدولة في تحديد و مراقبة الأسعار قد يؤدي إلى إلغاء آلية السعر الفعالة و من تم تعطيل النشاط الاقتصادي و الابتعاد بالاقتصاد عن حالة التوازن.

ب) الإبداع و النمو:

إن الحرية الاقتصادية تدفع الفرد إلى الإبداع و الابتكار و الذي بدوره يساهم في تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج و كذا تحسين مستوى المعيشة ،و هذا ما يميز إقتصاد السوق .إن توجه الأفراد إلى الإبداع و الابتكار في إطار الحرية الاقتصادية يرجع إلى ثلاثة عوامل رئيسية:

- **العامل الأول**:يدفع السوق الأفراد و المؤسسات إلى إتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة و التي تكافئ صاحبها بالربح، و المقصود بالقرار الصائب هو القرار الذي يراعي ظروف السوق بإنتاج ما يطلب المستهلك بأقل تكلفة؛

- **العامل الثاني**:يعتبر السوق فضاء للمخاطرة بالنسبة للأفراد و المنتجين على حد سواء، بإعتبار أن الإبداع و الابتكار هو مغامرة في حد ذاته ،قد ينجر عنها ربح كما قد ينجر عنها خسارة و ذلك حسب نوعية الابتكار و مدى ملائمته و ظروف السوق ،و بالتالي فالسوق يوفر مجالا للمغامرة قد ينتج عنها مزايا إجتماعية و إقتصادية في شكل منتجات جديدة و تطورات تكنولوجية رائدة؛

- **العامل الثالث**:المنافسة الشرسة بين المنتجين في السوق تدفعهم إلى العمل على تطوير المنتجات قصد البقاء في السوق ،و هذا ما يؤدي إلى رفع الإنتاجية و تحسين النشاط الاقتصادي؛

و فيما يخص سلبيات التدخل الحكومي من الجانب العملي فإنها تكمن في عدم كفاءة القرارات الاقتصادية الحكومية بحكم أنها لا تنطلق من أية خلفية تكون على دراية بظروف السوق أو موارد الاقتصاد و قدراته ،و لا تهدف إلى تحقيق الربح الذي هو أساس أي نشاط إقتصادي بقدر ما تهدف إلى تغليب الطابع الاجتماعي على الطابع الاقتصادي ،و بالتالي فبقدر ما تكون الأهداف غير واضحة فإن الآثار تكون منعدمة[1]. و من جهة أخرى فإن القرارات الحكومية غالبا ما يغلب عليها طابع البيروقراطية و السعي إلى خدمة المصالح الشخصية على حساب مصالح الاقتصاد أو الدولة ككل ،فإحتكار المسؤولين الحكوميين لسلطة القرار يدفعهم إلى إستغلالها في خدمة مصالحهم و تعظيم منفعتهم الخاصة سواء بتلقي الرشوة أو بإصدار قرارات معرقلة للنشاط الاقتصادي للخواص و التحول إلى إحتكار الدولة أو إحتكار القلة ،كما أن غياب مفهوم الربح عن نشاط الدولة الاقتصادي يؤذي إلى عدم قدرة القطاع الخاص على المنافسة و هو ما ينتج عنه غياب الإبداع و ضعف النشاط الاقتصادي.

و في ختام هذا المطلب يمكن القول بأن الجدال لا يزال قائما إلى يومنا هذا حول جدوى و إمكانية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. العوامل المذكورة أعلاه هي عوامل خارجية بالنسبة للدولة ،إلا أن هناك عوامل تتعلق بظروف كل بلد لها إنعكاس مباشر على إهتماماته و أولوياته بشكل يؤطر مجالات تدخل الدولة ومن أهم هذه العوامل:

[1] : Erik Olin Wright and Joel Rogers, American society, how it really works, a book manuscript in press ,pp 3,4. (**www.ssc.wisc.edu/~wright**), consulter le 15/01/2013.

– مستوى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و خيارات التنمية المتعددة في كل بلد، ذلك أن تحديد حجم تدخل الدولة يرتبط في النهاية بمدى قدرتها على التدخل (الموارد و الوسائل).كما أن البلد كلما كان متخلفا كلما كانت هناك حاجة إلى تدخل الدولة لقيادة ديناميكية التنمية من جهة و لتغطية المجالات التي يعجز الخواص عن تغطيتها و تبقى كيفية التدخل هذه متأثرة بالمنهج التنموي المختار من قبل الدولة.

– درجة إنفتاح الاقتصاد على التطورات التكنولوجية التي تولد الحاجة إلى أنظمة خاصة بالنشاطات الجديدة حيث أن الدولة في هذه الحالة تلعب دورا محوريا في دفع البلد إلى إستيعاب حركية الإبداع و الاختراع بدعمها لمؤسسات البحث و التطوير ،و تحفيز المؤسسات الاقتصادية إلى تبني التطبيقات الجديدة في مجال الإنتاج.

– طبيعة الجهاز الحكومي و الإداري القائم بما يعكس إما حالة من التوافق السياسي أو حالة من التنافر السياسي

بين الفئات المكونة للسلطة ،و عادة ما تؤدي حالة التنافر إلى شلل سياسي عام نتيجته في النهاية ضعف تدخل الدولة.

المطلب الثاني:قياس حجم الدولة في الاقتصاد

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أصبح حتمية لا مناص منها ،لكن الإشكالية التي تبقى مطروحة هي حجم الدولة في الاقتصاد و كيفية قياسه ،فبرغم من أن السياسات الاقتصادية الحكومية تلعب دورا كبيرا في تحسين الأداء الاقتصادي إلا أنه لا يجب أن يطغى القطاع العام على حساب القطاع الخاص ،لذلك يجب إستعمال مؤشرات و معايير لقياس حجم تدخل الدولة في الاقتصاد .من بين المؤشرات المعتمدة نجد:

I. نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الخام:

هذا المؤشر يقيس الحجم المخصص من الدخل القومي كنفقات عامة لجميع الهيئات و السلطات العامة :الحكومة المركزية ،السلطات المحلية و الولائية ،كما يبرز مدى مساهمة القطاع العام في الناتج الوطني بإعتباره يشتمل على جميع أوجه النفقات العامة لكافة المستويات الحكومية .وعيب هذا المعيار نلحظه خاصة في دول العالم الثالث من خلال صعوبة توفر المعلومات و البيانات بشكل دقيق كنفقات السلطات المحلية و الغموض الذي يشوبها نظرا لتعددها من جهة ومن جهة أخرى لغياب الشفافية في ضبط البيانات بشكل دقيق و وافي.

II. نسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الخام:

و يشمل الاستهلاك العام كل مجالات الإنفاق الجاري العمومي بما فيه الإنفاق العسكري و تعكس هذه النسبة مدى الاهتمام بتوفير الخدمات الواقعة على عاتق الحكومة لعموم المواطنين

III. نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الخام:

يتكون الاستثمار العام من جميع أوجه الاستثمار الذي تقوم بها الهيئات و السلطات العامة ،و ذلك في شكل بنى تحتية و طرق و جسور و مشاريع عامة و التي لا تختلف في طبيعتها و أهدافها عن المشاريع الخاصة سوى كونها تابعة للقطاع العام ،كما يشمل الاستثمار العام جميع أوجه الاستثمارات المالية التابعة للدولة[1].

و بالمقارنة مع المعيار الثاني (نسبة الاستهلاك العام إلى الناتج الداخلي الخام)فإن هذا المعيار (نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الخام)هو أكثر دلالة على حجم التدخل الحكومي في الاقتصاد ،كونه يعبر عن مدى مشاركة الدولة في عملية الإنتاج و خلق رأس المال إلى جانب القطاع الخاص .إلا أن المعيار الأول (نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الخام)و الذي يضم كل من الاستهلاك العام و الاستثمار العام و أنواع النفقات العامة الأخرى ،فإنه يعتبر الأنسب لقياس حجم الدولة كمتعامل اقتصادي في الاقتصاد يستهلك و يستثمر.

[1] : د. عبد المجيد قدي ،**المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية تقييمية** –،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2003 ،ص 18-19-20.

المبحث الرابع:أشكال الدولة و ووظائفها

كما سبق وأن ذكرنا فإن دور الدولة في الحياة الاقتصادية كان يستمد تبريره التدخلي أو الحيادي من وقائع وأحداث الحقبة الزمنية التي صنعت القناعات لدى أصحاب مختلف المذاهب الإيديولوجية في علم الاقتصاد ،هذا الاختلاف ولد لنا أشكال متعددة للدولة ،وهذا ما سنعرضه خلال هذا المبحث الأخير الذي سنناقش في جزئه الأول الأشكال التي يمكن للدولة أن تأخذها ،لننتقل في الأخير إلى تحديد مختلف الوظائف التي تستطيع الدولة القيام بها بصفة عامة و بغض النظر على مختلف تيارات و اتجاهات الأفكار الاقتصادية.

المطلب الأول:أشكـــال الدولـــة

I. الدولة الحارسة:

وهي دولة تستوحي وظائفها من الفكر الليبرالي الذي يدعو إلى حياد الدولة و عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي و إقتصار جبايتها للضرائب على ما يمكنها من تغطية وظائفها التقليدية الأربع:ضمان الأمن العمومي حماية الإقليم، التمثيل الخارجي، إقامة العدالة.

II. الدولة المتدخلة:

و هي دولة غير حيادية و تمارس النشاط الاقتصادي ،و يجد تدخل الدولة مبررا له في أطروحات التجاريين: ضمان ميزان تجاري موافق وذلك بالحد من الاستيراد حفاظا على عدم خروج المعدن النفيس ،أو في أطروحات المدرسة التاريخية و القاضية بضرورة حماية الصناعات الناشئة ،أو في أطروحات الكينزيين و القاضية بخلق الطلب الفعلي أو في بعض الأطروحات الاشتراكية الداعية إلى توسيع نطاق الملكية العامة للقضاء على التناقض الموجود بين المصالح الخاصة و المصلحة العامة.

III. الدولة المنتجة:

ظهرت هذه الدولة في ظل النظام الاشتراكي ،و قد إعتمدت على التخطيط الشامل لجميع نواحي الحياة و يشترك مع الحكومة في وضع هذه الخطة جميع المؤسسات و الهيئات المختلفة ،حيث تحدد السلع التي تَم

إنتاجها و بيان كيفية إنتاجها و توزيعها ،و تحديد إستخدام الناتج القومي بين الاستهلاك و الاستثمار و توزيع الاستثمار بين الصناعات المختلفة.

IV. دولة الرفاهية:

و هو شكل للدولة ظهر بعد 1945 م معتمدة على سياسة ميزانية نشطة و على توسع في الحماية الاجتماعية ذلك أن هذا الشكل للدولة أخذ على عاتقه مسؤولية توفير قدر من الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنين و ضمان تحقيق درجة عالية من العدالة و المساواة بينهم مستفيدة من سيادة الديمقراطية و المشاركة الشعبية في الحكم التي ما فتئت تدعم المطالب الاجتماعية ،إلا أن هذه الدولة عرفت أزمتها بنهاية السبعينات نظرا لتراجع معدلات النمو الاقتصادي و هذا ما جعل الحكومات عاجزة عن التكفل بمشاكل كل المجتمع مثلما كان ذلك سابقا.

V. دولة التحويلات:

و هي عبارة عن تطور سلبي في مسار دولة الرفاهية حيث إنطوت على تحويلات ليست بالضرورة من الأغنياء للفقراء ،حيث مع مرور الوقت لم يعد التركيز منصبا على حماية القطاعات الأكثر تعرضا للأخطار الناجمة عن عدم المساواة المتأتية عن النظام ،و إنما إنصب الاهتمام على الاستمرار في تعويض الذين تخلفوا عن الركب في سباق الرخاء مع ترك القطاعات الأضعف قدرة على ممارسة الضغط السياسي على أطراف الطريق[1].

المطلب الثاني:وظائف الدولة

الفرع الأول:الوظائف التقليدية للدولة

لقد قام **R. Musgrave** في كتابه « La théorie des finances publiques » سنة 1959 م بتحديد ثلاث وظائف للدولة ،و كان هدفه تكوين نظرية نموذجية للعمل الذي تقوم به الدولة عن

[1] :د.عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 14-15.

طريق النفقات و الإيرادات العامة ،فقام بحصر مجالات تدخل الدولة و التي شملت ثلاث وظائف في شكل شامل لأساس التحليل الاقتصادي الكلي و الجزئي للسياسة الاقتصادية و هي:

- **التخصيص الأمثل للموارد(Allocation des ressources)** .
- **وظيفة توزيع و إعادة توزيع الدخل و الثروة**:من أجل تحقيق العدالة في المجتمع.
- **وظيفة المحافظة على الاستقرار**:و تتعلق بهدفين رئيسيين للدولة في تعديل الاقتصاد ،و هما :الوصول إلى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج و إستقرار الأسعار .و الطريقة التي قام بها Musgrave لتحديد نطاق هذه الوظيفة تتوافق مع نظرة كينز و التي تنادي بتحفيز أو كبح الطلب الكلي « Stop and Go » حسب المشكل الأساسي المطروح ،أي البطالة أو التضخم.

I. وظيفة التخصيص الأمثل للموارد:

في اقتصاد السوق أين تسود المنافسة التامة ،يتم تخصيص الموارد تخصيصا أمثليا بفضل جهاز الأسعار ،و نقول عن التخصيص أنه أمثلي إذا وفقط إذا تحقق شرط « Pareto » و الذي لا يتأتى إلا في حالة وجود منافسة تامة و عند فشل ذلك تتدخل الدولة لتصحيح نقائص السوق.

- **تعريف التخصيص الأمثلي للموارد:**

إن السوق التي تسودها المنافسة التامة يتحقق فيها التوازن بين العرض و الطلب بفضل سلوك الأفراد (منتجين و مستهلكين)العقلاني ،فسلوك المستهلكين يحكمه دافع إشباع الحاجات و من تم تعظيم المنفعة ،و لا يتحقق ذلك إلا من خلال التوزيع العقلاني للدخل ،حيث لابد أن تتساوى المنفعة الحدية من استهلاكه لسلعة ما مع سعرها باعتبار أن السعر يقاس بوحدات من المنفعة ،أما بالنسبة للمنتجين فإنهم يسعون لتعظيم أرباحهم ،فيقومون بإنتاج السلع و الخدمات بأقل تكلفة و بالكمية و النوعية التي يرغب فيها المستهلكون ،حيث أنه من مبادئ اقتصاد السوق أن المستهلك يعتبر «ملك » ،أي هو من يحدد كمية و نوعية و طبيعة السلعة المنتجة لأن هدف الإنتاج هو الاستهلاك ،كما أن المنافسة التامة تدفع المنتجين إلى بيع آخر وحدة من المنتج بتكلفته الحدية ،أي أنه عند التوازن يتساوى السعر (P) مع الإيراد الحدي (Pm) و مع التكلفة الحدية (Cm) ،و يؤدي ذلك إلى التخصيص الأمثل للموارد.

و بالتالي فالدولة باعتبارها المنتجة للخدمات العامة و المراقبة للمؤسسات العمومية في السوق تتدخل و تؤثر من أجل الوصول إلى التخصيص الأمثل لعوامل الإنتاج من رأس مال و عمل بين مختلف القطاعات الإنتاجية ،كما تقوم الدولة بتحديد أسعار السلع العامة من أجل تنظيم استعمالها.

- **الحالات التي تتطلب تصحيح تخصيص الموارد:**

لقد حدد Musgrave خمسة أسباب تبرر تدخل الدولة لتخصيص الموارد نذكرها مختصرة كما يلي:

1) حالة عدم وجود منافسة تامة:

في حالة عدم وجود حرية دخول و خروج من و إلى السوق بفعل وجود حواجز تقنية أو قانونية أو اقتصادية يكون تخصيص الموارد غير أمثلي ،ففي هذه الحالة تدخل الدولة يكون ضروريا عن طريق سن قوانين و تنظيمات لضمان المنافسة و منع الاحتكار بين المؤسسات ،بالإضافة إلى تطبيق سياسة مالية تعمل على تصحيح اختلالات تخصيص الموارد.

2) في حالة وجود تكاليف متناقصة و احتكار لعوامل الإنتاج:

إن وجود تكاليف متناقصة تؤدي إلى نشوء احتكار ،سواء احتكار لعوامل الإنتاج في يد منتج واحد أو أن طرق الإنتاج لا يمكن أن يتحكم فيها أكثر من منتج واحد ،و بما أنه لا يمكن تحويل سلوك المحتكر إلى سلوك منتج في وضعية المنافسة التامة ،حيث لا يمكن البيع بأسعار مساوية للتكاليف الحدية كما هو الحال في المنافسة التامة لأن ذلك يؤدي إلى خسائر نتيجة للتكاليف المتناقصة ،و لمعالجة هذه الوضعية تتدخل الدولة عن طريق أدوات السياسة المالية (الضرائب و الإعانات)لضمان مستوى إنتاج أمثل ،فتقوم بمراقبة الأسعار لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد ،فإذا كان هناك ربح مرتفع للمحتكر تفرض عليه ضريبة ،و إن كانت هناك خسارة فتمنحه إعانة للحفاظ على استمرارية النشاط.

3) في حالة وجود آثار خارجية:

إن وجود الآثار الخارجية يعني أن يكون لسلوك فرد ما تأثير على سلوك أفراد آخرين ،دون أن يتم أخذ هذا التأثير بعين الاعتبار في إطار قوى السوق ،و يمكن لهذه الآثار أن تكون إيجابية أو سلبية ،فمثلا في حالة شق طريق للسكة الحديدية في منطقة معينة ،فيؤدي ذلك إلى تأثير إيجابي عن طريق تنمية كبيرة لهذه المنطقة دون أن يكون لذلك أي تأثير على شركة السكك الحديدية باعتبار أن سعر النقل تحدده السوق .و

هناك آثار سلبية حيث يؤثر سلوك الفرد سلبا على الآخرين ،و خير مثال على ذلك وجود مصنع يطلق أدخنة ملوثة داخل مجمع سكني ،فلا يأخذ هذا المصنع في حساباته التلوث الهوائي الذي يسببه للمدينة ،و من تم هناك تكلفة اجتماعية مرتفعة يتحملها سكان المدينة لا يأخذها السوق بعين الاعتبار ،فتتدخل الدولة بعدة طرق لتصحيح هذا الوضع و من تم تصحيح التخصيص الأمثل للموارد.

4) حالة السلع العمومية المحضة:

من المبادئ الأساسية للسوق التبادل بين السلع و الأموال تبادلا يضمن حقوق الطرفين (البائع و المشتري) ،و طالما لم يدفع المستهلك مقابل سلعة أو خدمة ما فهو ممنوع من الانتفاع بها ،هذه القاعدة لا يمكن تطبيقها على السلع و الخدمات العمومية ،فالأشخاص الذين لا يدفعون مقابل لهذه الخدمات لا يمكن إقصاؤهم من الانتفاع بها ،و بالتالي فإن تفضيلات المستهلك لا يمكن معرفتها مادام بإمكانه الاستفادة منها دون مقابل ،فهو يخفي تفضيلاته ،و بالتالي لا يدفع تلقائيا مساهمته في تكاليفها ،و لهذا تقوم الإدارة بفرضها إجباريا ،لكن الدولة لا تعرف تفضيلات المستهلك من السلع العامة و السوق يفشل في إيجاد ترتيب لدرجة الإشباع التي يحصل عليها الفرد ،و هو ما يجعل الإدارة غير قادرة على تحديد حصة الفرد من الاقتطاعات اللازمة.

يرى Musgrave أن الفرد غير قادر على تحديد درجة الإشباع من الحاجات العامة بصفة دقيقة عكس الحاجات الخاصة ،و على هذا الأساس يجب تدخل الدولة لضمان تقديم السلع العمومية حيث يعود قرار تقديم الخدمة و تحديد السلع و الأفراد الملزمين بتمويل هذه الخدمة بواسطة الضرائب إلى الطبقة السياسية.

5) السلع العمومية غير الكاملة و السلع المحمية:

هذا النوع من السلع يخضع لمبدأ الإقصاء و يمكن أن يشبع بواسطة السوق في حدود الطلب الفعال ،كما أن هناك بعض السلع غير مرغوب فيها فتسعى الدولة إلى كبح استهلاكها بواسطة فرض ضرائب مرتفعة عليها كالتبغ مثلا ،و هناك بعض السلع تقع بين النوعين ،أي بين السلع العمومية غير الكاملة و السلع المحمية مثل العلاج المجاني للفئات الفقيرة ،فمبدأ الإقصاء هنا موجود إذ تقتصر مجانية العلاج للفئات الفقيرة فقط ،كما أن المجتمع يستفيد من علاج هذه الفئة حتى لا تتفشى الأمراض و الأوبئة.

II. وظيفة التوزيع:

إن وظيفة التوزيع من الوظائف القديمة التي تبنتها الدولة ،حيث اقتصر دور الدولة في العهد الكلاسيكي على التوزيع العادل للثروة بين أفراد المجتمع ،إلا أنه و مع تطور الفكر المالي و ظهور النظرية الكيترية توسعت وظائف الدولة لتشمل تلبية الحاجات العامة و تصحيح توزيع الدخول ،بالإضافة إلى أدوار اقتصادية و اجتماعية أخرى.

- **تعريف التوزيع و إعادة التوزيع:**

إن التوزيع يمثل أحد أهم وظائف الدولة و أكثرها صعوبة ،حيث من الصعب تحويل الأموال من شخص لآخر لهذا تتدخل الدولة لتلعب دور أساسي في هذه العملية مستخدمة أسلوب الإكراه لأن التحويلات الإرادية من صدقة و هبة تتم في نطاق ضيق و حجم محدود.

و نعني بإعادة التوزيع إصباغ درجة أكبر من العدالة على توزيع الدخول بين مختلف الطبقات و الأفراد، و يرى L.Weber أن السوق تحتوي على نقائص في توزيع الدخل و الثروة مما يستدعي رد فعل تصحيحي للمنظمات الخاصة و هو ما يبرر التدخل الحكومي. و تعتبر الضرائب كاقتطاع إجباري دون مقابل آلية لإعادة توزيع الدخول بالإضافة إلى طرق أخرى مثل:دعم بعض المواد الاستهلاكية الأساسية.

- **معايير سياسة إعادة التوزيع:**

- **معيار التزود بعوامل الإنتاج: Le critère de la dotation en facteurs de production**

يرى الكلاسيك و النيوكلاسيك أن لكل عامل من عوامل الإنتاج عائد مساوي للإنتاجية الحدية و يوافق قيمة الإنتاج في السوق ،لذلك فهم يرون أن ربح المحتكر و الأجور التي تفوق الإنتاجية الحدية هي عوائد غير شرعية بينما النظرية الماركسية فاعتبرت أن العمل و الذي يمثل عامل مهم من عوامل الإنتاج له عائد شرعي أكثر من رأس المال.

- **المعيار المنفعي: Le critère Utilitariste**

يرى هذا المعيار أن المنفعة الكلية للمجتمع هي مجموع منافع الأفراد ،و بما أن المنفعة الحدية للدخل تختلف من شخص لآخر فلتعظيم المنفعة الكلية للمجتمع لابد من توزيع الدخول حسب المنفعة الحدية لكل فرد (توزيع دخول أكبر للأفراد الذين يملكون منفعة حدية أكبر و هكذا)،و من تم فإن التوزيع يكون غير متساوي

.لكن في الواقع من غير الممكن معرفة و قياس دوال المنفعة لكل فرد ،بالإضافة إلى عدم وجود وحدة قياس للمنفعة فهي تبقى شخصية لا يمكن قياسها.

- **معيار المساواة: Le critère égalitariste**

يعتبر هذا المعيار أن رفاهية كل فرد تأتي في المرتبة الأولى ثم مساواة المنفعة الكلية لكل فرد ،حيث تنص على أن لكل فرد دخل أدنى مضمون لسد حاجاته الأساسية ،و لكن بعد ذلك يتم توزيع الدخل حسب الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج ،إذن فهي خليط بين المساواة و الاختلاف.

- **إعادة التوزيع الإرادي للدخل:**

معنى ذلك وجود ارتباط بين دوال المنفعة لكل أفراد المجتمع ،حيث أن منفعة الفرد A (الميسور الحال)مرتبطة بمنفعة الفرد B (الفقير)،و يمكن تفسير ذلك من خلال افتراضنا أن دخل الفرد B انخفض إلى أدنى حد له بحيث لا يمكنه تغطية حاجاته الأساسية ،فهذا ما سيدفعه إلى اللجوء إلى كل الأساليب للحصول على دخل جديد (كالجريمة مثلا)،و هذا ما سيضر بالفرد A و بالتالي سيحاول مساعدة الفرد B لتفادي الضرر ،و هذه العملية يمكن اعتبارها كإعادة لتوزيع الدخل بصفة إرادية ،و هذا لا يخالف أمثلية Pareto باعتبار أن المنفعة تزداد للفردين.

- **وسائل سياسة إعادة التوزيع:**

- **الجباية: La fiscalité**

الجباية أو الضريبة هي اقتطاع نقدي إجباري يدفعه المكلف حسب قدرته التمويلية و دون مقابل مباشر فهي تعتبر من أهم الوسائل المستعملة في إعادة التوزيع و ذلك بفضل العلاقة النسبية بينها و بين الدخل (أي ترتفع بارتفاع الدخل)،و بالتالي فالضريبة تمثل وسيلة لانتزاع جزء من أموال الأفراد بالقوة الشرعية ليحوَّل إلى مجموعة أخرى من الأفراد في شكل نفقات عمومية.

- **النفقات العمومية: Les dépenses publiques**

تتدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل من خلال تقديم خدمات و منح و إعانات لأصحاب الدخل الضعيف كمنح البطالين مثلا ،بالإضافة إلى التحويلات التي تمنح لمجموعات محددة تتوفر فيها شروط معينة كمنح الطلبة.

- **تحديد الأسعار: L'intervention sur les mécanismes des prix**

يمكن للدولة أن تتدخل في السوق لتغيير الأسعار، و يحمل هذا التدخل أثر توزيعي، فمثلا في سوق العمل تدخل الدولة واضح في تحديد الأجر القاعدي.

- **حدود سياسات إعادة التوزيع:**

إن سياسات إعادة التوزيع تطرح إشكالين أمام الدولة و هما:

- **الاختلاف بين ما هو مخطط له و ما هو حاصل في الواقع:**

حيث أننا في الواقع نصطدم بمشاكل عديدة تساهم في عرقلة السير الحسن لسياسات إعادة التوزيع، فنقص الشفافية و ضعف جهاز المراقبة داخل الإدارات كلها عوامل تعمل على تشجيع التوزيع غير العادل للثروة في المجتمع.

- **صعوبة التوفيق بين العدالة و الفعالية: Le confit équité efficacité**

تؤثر وظيفة التوزيع على تخصيص الموارد سواءا إيجابيا أو سلبيا ،و يظهر الأثر الإيجابي جليا من خلال زيادة النفقات العمومية لقطاع الصحة و التي تؤذي إلى تحسين مستوى التعليم ،كما يمكن استخلاص الأثر السلبي من خلال المساعدات المقدمة لبعض القطاعات الفلاحية و التي لا تساهم في تحسين الإنتاجية.

III. وظيفة التثبيت (الاستقرار):

الاستقرار الاقتصادي هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل النمو الحقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن الاستقرار الاقتصادي يتضمن عددا من الأهداف نحصر أهمها فيما يلي:

-تحقيق العاملة الكاملة أو التوظيف الكامل :وفقا للمفهوم النظري للعمالة الكاملة فهي تعني استخدام جميع موارد المجتمع استخداما كاملا و أمثليا ،ومن ثم فإن هدف العمالة الكاملة يتطلب ضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر.

-تحقيق الاستقرار في الأسعار :إن استقرار الأسعار لا يعني بالضرورة تحقيق معدل تضخم يساوى الصفر ،ذلك لأن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه في الواقع أو قد لا يكون مرغوبا فيه ،فهو يعني عدم وجود اتجاه ملحوظ أو حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار ،أما حدوث تغيرات نسبية فلا تتعارض مع استقرار المستوى العام للأسعار و المحافظة على معدل التضخم منخفض نسبيا.

-تحقيق نمو اقتصادي مستقر :إن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد متمثلة في زيادة نصيبه من الدخل الكلي وهذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي معدل النمو السكاني.

إن الاقتصاد الوطني لأي دولة هو معرض لتغيرات بسيطة أو حادة في الأسعار و التشغيل في المدى القصير ،و هذه التقلبات تؤذي إلى البطالة و التضخم في المدى الطويل ،و من تم فوظيفة الدولة هي المحافظة على حد مسموح به من البطالة و التضخم و القيام بإجراءات تصحيحية تسمح بالحفاظ على مستوى التشغيل المرتفع.

تؤدي الزيادة في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي إلى استخدام إضافي لعوامل الإنتاج من يد عاملة و رأس المال ،و من نتائج هذا الاختلال حصول التضخم و ما له من آثار اقتصادية و اجتماعية سلبية ،حيث يؤثر على قرارات الاستثمار و طرق توزيع الثروة [1].و يرى Musgrave أنه يجب على الدولة أن تتدخل لحث الطلب على الانخفاض ،و كما هو معروف فإن الطلب الكلي مكون من طلب عام يتم تخفيضه بالضغط على النفقات العمومية نحو الانخفاض ،و طلب خاص ينخفض عن طريق الزيادة في الضرائب و تخفيض التحويلات ،و إذا كان العرض غير مرن (و هذا ما تعاني منه أغلب الدول المتخلفة)نكون في حالة عجز هيكلي ،أي وجود بطالة بسبب ارتفاع الطلب على حساب العرض الذي لا يمكن رفعه في المدى القصير لأن ذلك يتطلب القيام باستثمارات و هو غير متاح لهذه الدول.

أما إذا كان الطلب أقل من العرض فهذا يستلزم تخفيض الإنتاج و الدفع بعدد من العمال إلى البطالة ،هذه الظاهرة التي تسبب أضرار مادية و نفسية بالنسبة للبطالين ،بالإضافة إلى أنها تؤثر على الطلب الكلي نحو الانخفاض نتيجة لانعدام أو انخفاض لدخول الأفراد ،و بالتالي تدخل الدولة في هذه الحالة يكون لرفع مستوى الطلب و من تم زيادة مستوى التشغيل ،حيث تقوم الدولة بزيادة النفقات العامة لرفع الطلب العام ،أما زيادة الطلب الخاص فتتم من خلال التخفيض من الضرائب على الدخول ،مع ضرورة توفر مرونة في الجهاز الإنتاجي لأن أي زيادة في الطلب لا يواكبها زيادة في العرض تؤدي إلى ارتفاع الأسعار فقط.

أما الحالة الثالثة و التي يكون فيها الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل و الأسعار تكون مستقرة ،و بالتالي تدخل الدولة في هذه الحالة يكون للحفاظ على مستوى التشغيل المرتفع و استقرار الأسعار.

[1] :عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،**النظرية الاقتصادية الكلية** ،الدار الجامعية للكتب ،الإسكندرية ، 1997 ،ص 38-39.

أولا:السياسة المالية كأداة لوظيفة التثبيت (الاستقرار):

السياسة المالية تعني استعمال الضرائب و النفقات العامة المكونة من نفقات فعلية مثل:شراء سلع و خدمات و إنشاء الطرق...الخ ،و نفقات تحويلية مثل :منح الطلبة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ،و قد لعبت السياسة المالية دورا هاما في الاقتصاد و كانت وسيلة مكنت الدولة من تحديد كيفية توزيع الناتج الكلي بين الاستهلاك الخاص و العام و كيفية تمويل الخدمات العامة[1] .و الشكل التالي يبيّن دورة السياسة المالية.

الشكل (I-1):دورة السياسة المالية

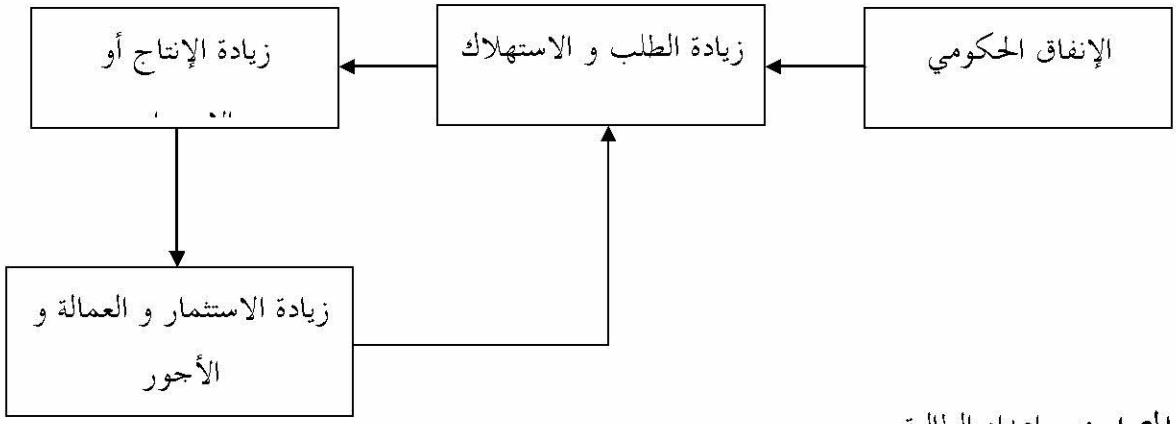

المصدر:من إعداد الطالبة

هناك مفاهيم أساسية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسياسة المالية ،يمكن إيجازها في العناصر التالية:

1. النفقات العامة كوسيلة لتدخل الدولة:

تعرف النفقات العامة على أنها تمويل النشاطات غير المربحة من طرف الدولة، و لا يمكن اعتبار النفقات العامة ّكاستهلاك مدمر للسلع و لكن إعادة توزيع لقيم متقطعة من أفراد معينين لفائدة آخرين بواسطة القوة العمومية.

يتوقف أثر النفقات العامة على طبيعتها ،فهناك نفقات التسيير كالأجور و المرتبات فهي نفقات غير منتجة لأنها مرتبطة بالاستهلاك ،و لهذا تحاول الدولة التخفيض منها دائما ،و هناك النفقات التحويلية كالإعانات الاقتصادية لبعض المنتجات و المؤسسات ،و هدفها ضمان العدالة في توزيع الدخل عن طريق فرض الضرائب

[1] :صرارمة عبد الوحيد ،**تدخل الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق –مداه و حدوده** –،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تحت إشراف :الدكتور سبتي فوزي ،تخصص :اقتصاد التنمية ،جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر ،2007/2006 ،ص 150-151.

على ذوي الدخل المرتفع و تحويلها لبعض الفئات ذات الدخل المنخفض أو المعدوم ،كما أنها تساهم في رفع الطلب الإجمالي و لها دور اقتصادي هام و خاصة في أوقات الكساد ،كما يوجد نفقات التجهيز و التي تعتبر ذات إنتاجية عالية ،حيث اعتبر كينز أن هذه النفقات ضرورية في أوقات الكساد الاقتصادي ،و ذلك بفضل أثر مضاعف الاستثمار حيث أن كل نفقة تساهم في خلق دخل جديد تدعم الاقتصاد ككل ،و ذلك بفضل قوة المضاعف النابعة من الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة للأفراد.

- أثر النفقات العامة على الاقتصاد:

لفهم دور الدولة في الاقتصاد لابد من فحص النفقات العامة و الضرائب و تأثيرها على النشاط الاقتصادي .إن الإنفاق الكلي يتكون من نفقات على الاستهلاك (C) و نفقات على الاستثمار (I) بالإضافة إلى النفقات العامة (G).

سوف نعتمد في تحليلنا المختصر لأثر الإنفاق العام على نموذج بسيط في اقتصاد مغلق ،مع افتراض ثبات الضرائب (ضرائب جزافية مرتبطة بالدخل)،و كذا غياب التحويلات ،و نعلم أن الناتج الخام (PIB) يساوي إلى الدخل المتاح (Y_d) مضاف إليه الضرائب حيث:

$$Y_d=Y-T_x+T_r$$

T_x : الضرائب (ثابتة)

T_r : التحويلات (معدومة)

بما أن الضرائب ثابتة مع افتراض انعدام التحويلات فإن الدخل المتاح و الناتج المحلي الخام يتغيران بنفس القيمة و بالتالي يصبح لدينا:

$$PIB=C+I+G$$

و لتحديد الناتج المحلي الخام بيانيا نجد نقطة تقاطع المستقيم (Y) ميله 45^0 منطلق من المبدأ مع منحنى الناتج المحلي.

الشكل (I-2):تحديد حجم (PIB)

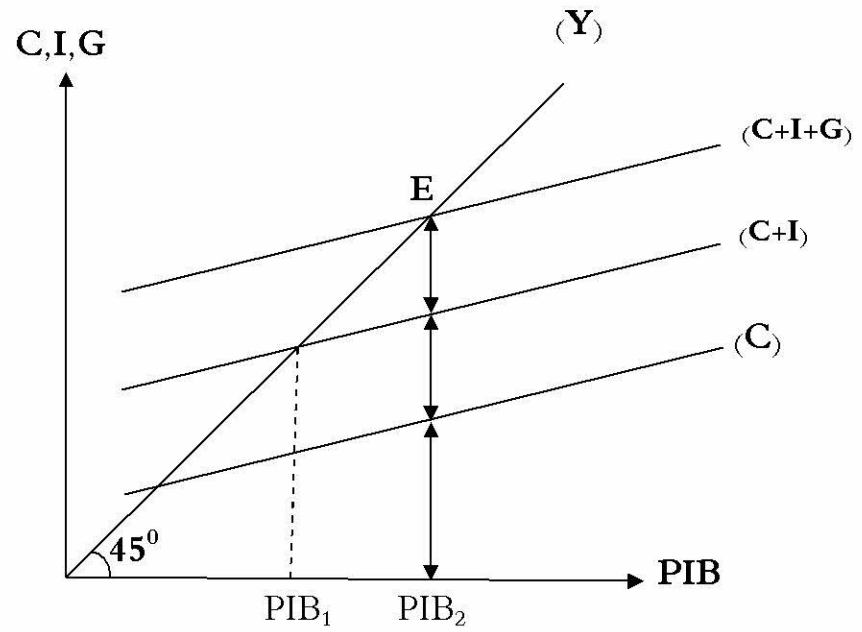

المصدر:صرارمة عبد الوحيد ،**تدخل الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق –مداه و حدوده** –،مرجع سبق ذكره ،ص 154.

نلاحظ من خلال الشكل أنه عند تقاطع المستقيم الذي يمثل الإنفاق على الاستهلاك و الاستثمار و الإنفاق العام (C+I+G) مع المستقيم (Y) في النقطة (E) ،عند إسقاط هذه الأخيرة على المحور (PIB) نتحصل على قيمة الناتج المحلي الإجمالي ،كما نلاحظ أن الإنفاق العام أدى إلى الزيادة في الناتج المحلي من (PIB_1) إلى (PIB_2) ،و هذه الزيادة هي أكبر من الزيادة في الإنفاق العام أي :(dG<dPIB) ،و هو ما يسمى بأثر المضاعف أي أن:

$$dPIB = \frac{1}{1-b} dG$$

b: الميل الحدي للاستهلاك.

2. الضريبة كوسيلة تدخل اجتماعي و اقتصادي:

كانت الضريبة قبل القرن العشرين تتقمص دور الحياد نظرا لضعف الاقتطاعات ،بالإضافة إلى النظريات الاقتصادية التي تمجد السوق رافضة كل تدخل فيه ،سواءا بصفة مباشرة (التشريعات)أو غير مباشرة (الضرائب) لكن في القرن العشرين و بفضل ظهور النظرية الكيترية أصبح للضريبة دور هام في توجيه الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ،و خاصة في مواجهة التغيرات الاقتصادية ،فالضريبة التصاعدية على الدخل تعتبر بمثابة

مثبت تلقائي (Stabilisateur automatique)،ففي مرحلة الازدهار تستطيع الدولة أن ترفع من الضريبة على رقم الأعمال و على الدخل بهدف كبح الحركة التوسعية ،أما في فترات الكساد (Dépression) تخفض معدلات الضريبة المطبقة من أجل تشجيع الاستهلاك و الادخار و من تم الاستثمار. كما تعتبر الضريبة أحد أهم وسائل سياسات محاربة التضخم (Les politiques anti-inflationnistes)و هذا كونها تساهم في التخفيض من الدخول و هذا ما يؤدي إلى تخفيض الفرق بين الكتلة النقدية و السلع الحقيقية المعروضة.

- أثر الضرائب على الاقتصاد:

تؤثر الضرائب على الناتج المحلي و لكن تأثيرها أقل من تأثير الإنفاق العام بمعدل مساوي إلى الميل الحدي للاستهلاك ،حيث أن مضاعف الضرائب يأخذ الصيغة التالية:

$$K_2 = -\frac{b}{1-b}$$

تدل الإشارة السالبة على أن كل زيادة في الضرائب تؤذي إلى انخفاض في الناتج المحلي.

أما التحويلات و التي تعتبر كضرائب سالبة (des impôts négatifs) فيجب أن تطرح من الضرائب المدفوعة من طرف العائلات ،و مضاعف التحويلات هو نفسه مضاعف الضرائب و لكن بإشارة موجبة:

$$K_3 = \frac{b}{1-b}$$

مع العلم أن هذه المضاعفات (مضاعف الإنفاق العام ،مضاعف الضرائب و مضاعف التحويلات)مستمدة من معادلة الدخل التوازني على النحو التالي:

$$Y=C+I+G.....(I)$$

بتعويض دالة الاستهلاك و دالة الاستثمار و دالة الإنفاق العام على التوالي نحصل على:

$C=C_0+bY_d$.....(دالة الاستهلاك)

$G=G_0$.....(دالة الإنفاق)

$I=I_0$.....(دالة الاستثمار)

$Y_d=Y-T_x+T_r$

$T_x=T_{x0}$.....(دالة الضرائب)

$T_r=T_{r0}$.....(دالة التحويلات)

عند التعويض في المعادلة (I) نجد:

$$Y = \frac{1}{1-b}(C_0 - bT_{x0} + bT_{r0} + I_0 + G_0)$$

و عند اشتقاق المتغير التابع (Y) بالنسبة للمتغيرات المستقلة نحصل على المضاعفات.

عند نفي فرضية ثبات الضرائب، فإننا نكون في حالة الضرائب النسبية، و دالة الضرائب تأخذ الشكل التالي:

$$T_x=T_{x0}+tY \qquad 1>t>0$$

حيث أنه كلما ارتفع الدخل ارتفعت الضرائب لكن بزيادة أقل ،و تكون دالة الدخل التوازني كما يلي:

$$Y = \frac{1}{1-b-bt}(C_0 - bT_{x0} + bT_{r0} + I_0 + G_0)$$

و بالتالي تأخذ المضاعفات الشكل التالي:

- مضاعف الإنفاق:..... $K_1 = \frac{1}{1-b-bt}$
- مضاعف الضرائب:..... $K_2 = \frac{-b}{1-b-bt}$
- مضاعف التحويلات:..... $K_3 = \frac{b}{1-b-bt}$

و هكذا فإن الزيادة في الطلب الناتجة عن الزيادة في الإنفاق العام أو الاستثمار أو الاستهلاك يتم كبحها بواسطة الضرائب فلها عمل تثبيت تلقائي، حيث أنه كلما ارتفع الدخل ارتفعت الضرائب المفروضة عليه و العكس.

و بالتالي يمكن القول أن متغيرات السياسة المالية من إنفاق عام و ضرائب لها أثر تثبيت تلقائي ،و يكون لذلك أثر إيجابي إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل أو أنه يعاني من التضخم ،أما إذا كان الاقتصاد في حالة أقل من مستوى التشغيل الكامل أي أن هناك تعطيل للموارد ،في هذه الحالة فإن الضرائب النسبية تقوم بكبح نمو الطلب مما يعيق عمل المضاعف[1].

[1] :صخري عمر، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 105.

3. العجز في الميزانية كأداة للتدخل الاقتصادي:

إعتُبِر توازن الميزانية في وقت سابق مقياس للدلالة على التسيير المالي الجيد للدولة ،حيث كان الاهتمام بتحقيق التوازن المالي بين الإيرادات و النفقات من أولويات الدول و الحكومات ،لكن حاليا أصبح العجز في الميزانية ضرورة للتنمية الاقتصادية ،و يعود الفضل في هذا التغيير إلى الاقتصادي كينز الذي رأى أن الاقتصاد معرض إلى تقلبات ظرفية (مرحلة الكساد ،مرحلة الازدهار)،و توازن الميزانية من شأنه أن يعمق استفحال كل مرحلة ،و من تم اختلال التوازن الاقتصادي العام ،فعادة ما ينتج عجز الميزانية عن إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي و/أو تخفيض الإيرادات العمومية ،أو بشكل غير مقصود نتيجة قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات.

إن الحكومة تمول الجزء الأكبر من الإنفاق عن طريق الضرائب وفي حالة عجزها تلجأ إلى الاقتراض عن طريق إصدار سندات أو تلجأ إلى زيادة الكتلة النقدية وهذا ما يسمى بالتمويل بالعجز . إن عجز الموازنة الحكومية يعكس زيادة النفقات عن الإيرادات ،فكلما زاد العجز زاد الدين العام نتيجة الاقتراض لتمويل فائض النفقات على الإيرادات .ونعبر عن فائض الميزانية العامة بالصيغة الرياضية التالية:

$$SB = T - G = tY - G \Rightarrow DB = G - tY$$

بحيث:

SB : فائض الميزانية.

DB : عجز الميزانية.

كما يرى كينز أنه أثناء فترة الانكماش فإن عجز الميزانية يمكن أن يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي بفضل مضاعف الاستثمار ،و يمكن تفسير ذلك من خلال تموين الدولة للمشاريع الكبرى مستخدمة في ذلك عجز الميزانية ،و هذه المشاريع تساهم في ارتفاع الدخول لشرائح اجتماعية مختلفة ،و هذا ما يؤدي إلى انتعاش اقتصادي و من تم ارتفاع حصيلة الضرائب ،و مع الوقت تستطيع الدولة تغطية تلك الزيادة في النفقات العامة ،و بالتالي فإنه يتم العودة إلى توازن الميزانية و لكن توازن ديناميكي و ليس ساكن.

هناك أطروحة أخرى لتوازن الميزانية تتمثل في النظرية الدورية للميزانية[1] (La théorie du budget cyclique) بحيث أن توازن الميزانيات لا يكون على أساس سنوي ،و لكن خلال دورة اقتصادية ،فالعجز ضروري خلال فترة الركود الاقتصادي بفائض الميزانية خلال فترة الانتعاش الاقتصادي ،و ذلك بوضع فائض الميزانية في أوقات الانتعاش كاحتياط لمواجهة العجز في أوقات الانكماش.

- أثر العجز الموازني على الاقتصاد:

إذا كانت الميزانية متوازنة تكون النفقات العامة مساوية لحصيلة الضرائب ،و كل زيادة في الإنفاق(dG) تقابلها زيادة مساوية لها في الضرائب (Dt_x) ،و الأثر المتزامن للسياستين (الإنفاقية و الجبائية)يمكن توضيحه كما يلي:

$$dY = \frac{1}{1-b} dG \text{..... ....} (1)$$

$$dY = \frac{-b}{1-b} dT_x \text{.....} (2)$$

بجمع المعادلين (1)و (2) نجد:

$$2dY = \frac{1}{1-b} dG - \frac{b}{1-b} dT_x$$

بما أن (T_x=dG) فإن:

$$2dY = \frac{1-b}{1-b} dG \Rightarrow 2dY = dG$$

$$\Rightarrow dY = \frac{1}{2} dG$$

لكن في الواقع نجد أن أهداف زيادة الدخل و تحقيق التشغيل الكامل من جهة ،و الحفاظ على توازن الميزانية من جهة أخرى تعتبر أهداف متضادة ،و عادة ما تتوسع الدولة في الإنفاق عندما يزدهر الاقتصاد و ترتفع حصيلة الضرائب ،و العكس في حالة الانكماش و ما يصحب هذه الحالة من انخفاض في حصيلة الضرائب فالدولة تخفض من نفقاتها العمومية و هو ما يقلل من دور التثبيت التلقائي الذي تلعبه الضريبة.

و بالتالي يمكن القول أنه إذا ربطنا النفقات العامة بحصيلة الضرائب ينتج لنا أثر غير مثبت(Déstabilisateur)نتيجة لتغير في الاستثمار الخاص مضافا إليه تغير في الإنفاق ،بينما لو بقي الإنفاق ثابت

[1] :إن نظرية العجز الدوري طبقت في بعض البلدان مثل السويد ،و لكن مع إضافة بعض التعديلات على الطريقة النظرية ،حيث أنه تم تقسيم الميزانية إلى ميزانية التسيير و يتم فيها الحفاظ على توازن سنوي صارم للميزانية ،و ميزانية التجهيز حيث يتم اعتماد التوازن على عدة سنوات موافقة لدورة اقتصادية ،و هذا بواسطة صندوق تعديل الميزانيات (Fonds d'égalisation) يسمح بالاحتفاظ بفائض الميزانيات في فترات الانتعاش لفترات الكساد.

فإن أثر الزيادة في الاستثمار يتم تخفيضه بواسطة أثر المثبت التلقائي للضريبة على الدخل ،و منه لا يوجد توافق بين أهداف الاستقرار الاقتصادي و توازن الميزانية إذا كانت الضرائب مفروضة على الدخل.

أما في حالة العجز فإن الزيادة في النفقات العامة تؤدي إلى الزيادة في عجز الميزانية و لكن بقيمة أقل من تلك الزيادة في النفقات ،و بالتالي إذا اتبعت الدولة سياسة الانتعاش الاقتصادي بواسطة زيادة النفقات العامة ،فليس لها تأثير كبير على عجز الميزانية ،كما أن الدولة لا تحصل على تخفيض مهم لعجز الميزانية بتخفيضها للنفقات العامة أو بزيادة معدلات الضريبة.

ثانيا:السياسة النقدية و وظيفة التثبيت

تعتبر السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتهجها الدول من أجل مكافحة الإختلالات الاقتصادية المختلفة التي صاحبت التطور الاقتصادي ،وكون السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة ،فإن ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى ،كذلك فإن درجة فاعلية السياسة النقدية وأهميتها النسبية كإحدى سياسات الاستقرار الاقتصادي تختلف من اقتصاد إلى آخر في ضوء تفاوت طبيعة الهياكل الاقتصادية السائدة والتفاوت في درجة تطور الأسواق النقدية والمالية من دولة إلى أخرى ،وبالتالي تفاوت درجة التقدم الاقتصادي ،إضافة إلى اختلاف الحالات الاقتصادية السائدة[1].

كذلك فإن هناك من يقلل من فاعلية السياسة النقدية في حالات الكساد مشبهين استخدام هذه السياسات في مكافحة الانكماش بأنها كمن يقوم « بالضغط على اللولب » ،وهناك الكثير ممن يرى أن السياسة النقدية لا تعتبر فعالة في مكافحة التضخم الناجم عن اختلال التوازن بين طلب وعرض السلع والخدمات كنتيجة لنقص في مستويات العرض ،مؤكدين على فاعلية السياسة النقدية في مكافحة التضخم الناجم عن تزايد الطلب .وعمومًا فإن ما يقال حول السياسة النقدية لا يقف حجة ضد فاعليتها كأداة مرنة تسمح للسلطات النقدية بالتحرك السريع لتحقيق الاستقرار النقدي ،إضافة إلى أهمية هذه الأداة في تحقيق التوازن الخارجي خاصة في الإقتصادات المفتوحة.

تعرف السياسة النقدية بأنها: « مجموعة الإجراءات والمبادرات التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة وسعر الصرف والتأثير في شروط الائتمان لتحقيق أهداف اقتصادية معينة »

[1] :صرارمة عبد الوحيد ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 158.

- السياسة النقدية و تأثيرها على الناتج الوطني و الأسعار:

يمكن تلخيص مراحل تأثير السياسة النقدية على الناتج الوطني و الأسعار في النقاط التالية:

➢ يقوم البنك المركزي بتخفيض احتياطات البنوك من خلال بيع سندات حكومية ،هذا التخفيض يؤدي إلى تغير هيكل ميزانية البنوك بحيث تنخفض الاحتياطات البنكية.

➢ كل تخفيض في الاحتياط البنكي يصاحبه تقلص في الودائع الجارية (Dépôt a vue) و هو ما ينتج عنه تخفيض في عرض النقود ،لأن هذا الأخير يساوي إلى مجموع الأوراق المالية و الودائع لأجل ،فالتخفيض فيهما يؤدي إلى التخفيض في عرض النقود.

➢ إن التخفيض في عرض النقود يؤدي إلى الرفع من معدل الفائدة ،مما يؤدي إلى الرفع من تكلفة القروض و هذا في حالة ما إذا بقي الطلب على النقود ثابت ،ومن جهة أخرى فإن حجم المبالغ النقدية الموجهة للقروض تنخفض و هو ما يؤدي إلى التخفيض من الإنفاق على الاستثمار و الاستهلاك بالنسبة للمؤسسات (لأن ارتفاع القروض يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار ،و من تم انخفاض الأرباح المتوقعة مما يؤدي إلى عدم المغامرة بالاستثمار)،و بالنسبة للحكومات (لأن إنشاء مشروع عمومي كبناء مدرسة مثلا ممون عن طريق قروض في شكل سندات حكومية ستكون له تكلفة مرتفعة ،مما يؤدي إلى تأجيله لوقت مناسب عند انخفاض أسعار الفائدة)،و بالنسبة للأفراد كذلك.

➢ كما أن أسعار الفائدة تؤثر على سعر الصرف القائم بالارتفاع إذا كنا في اقتصاد مفتوح ،و هو ما يؤثر سلبا على الصادرات ،و بالتالي فتخفيض الكتلة النقدية يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة و هو ما يؤثر سلبا على مكونات الطلب الكلي و الإنفاق الكلي.

➢ إن التخفيض في الكتلة النقدية يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي ،و هذا ما يؤدي بدوره إلى تخفيض الدخل و الناتج الوطني و حجم التشغيل و ارتفاع التضخم.

و يمكن تلخيص آثار تخفيض الكتلة النقدية في الشكل التالي:

الشكل (I-3):آثار تخفيض الكتلة النقدية

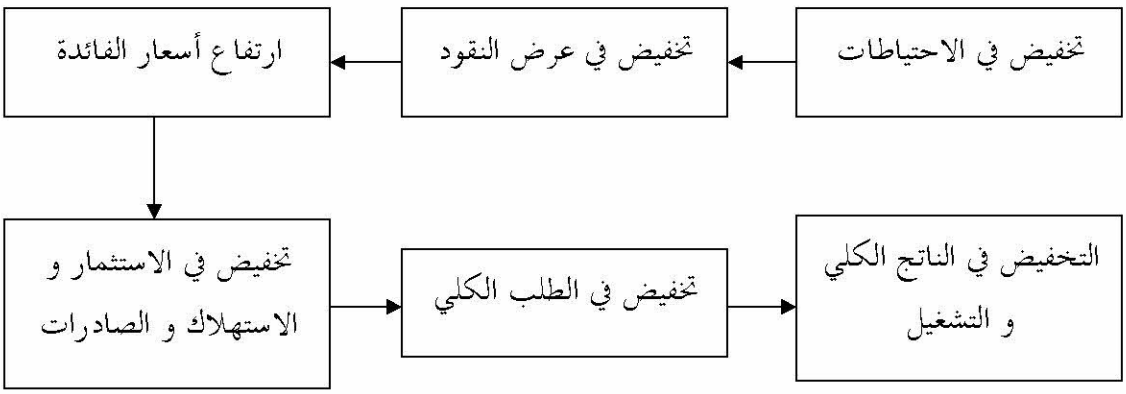

المصدر:من إعداد الطالبة

و على العموم فإن الدولة في إطار قيامها بوظيفة التثبيت تعتمد على السياسة المالية و النقدية ،و تعتبر السياسة المالية أكثر فعالية إذا كانت هناك سيولة كافية في السوق النقدي ،أي أن الزيادة في النفقات العامة مثلا تواكبها زيادة في عرض النقود و ذلك لتفادي ارتفاع أسعار الفائدة و من تم انخفاض الاستثمار ،كما أن الزيادة في النقود لا يجب أن تكون مرتفعة حتى لا تحدث أثر تضخمي.

و في الأخير يمكن القول أنه مهما طال الجدل حول مدى فعالية السياسة المالية أو النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ،إلا أننا نرى في الواقع العملي ضرورة المزج بين السياستين في نموذج مشترك يسمى «IS-LM» (و الذي سنتطرق له بالتفصيل في الفصل الثالث)لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ،و الشكل التالي يوضح دورة تفاعل السياستين المالية و النقدية معا.

الشكل (I-4):دورة تفاعل السياسة المالية و النقدية

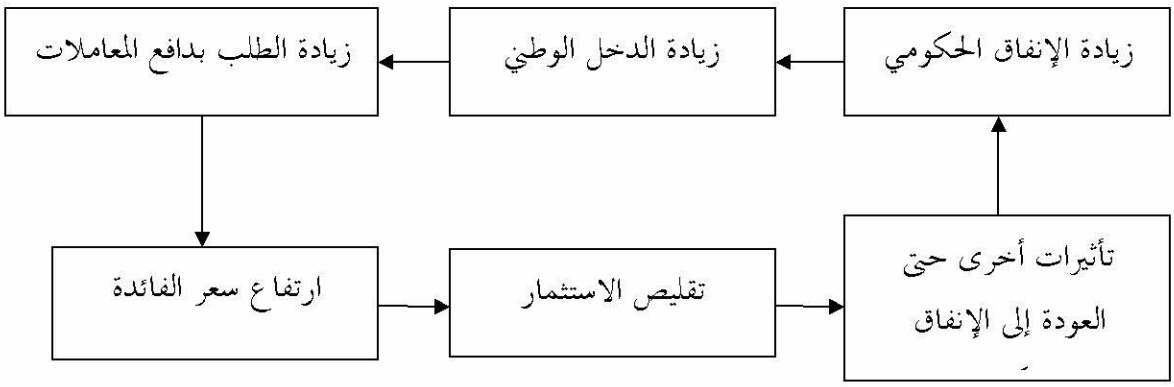

المصدر:من إعداد الطالبة

الفرع الثاني :المجالات الجديدة لتدخل الدولة في ظل العولمة

لقد أفرزت العولمة وضعا جديدا في العلاقات الاقتصادية الدولية ،بشكل تراجعت فيه السيادة القومية للدول انتقال من مراكز القرار الاقتصادي إلى مراكز فوق قومية ،زيادة الاندماج بين المؤسسات الكبرى ... الخ من المظاهر .و أدى هذا الوضع إلى تحول في وظائف الدولة و ظهور وظائف جديدة أهمها ما يلي:

I. محاربة الفقر:

يعتبر الفقر ظاهرة عالمية تمس جميع البلدان سواء الفقيرة أو الغنية، و من تم أصبح لزاما على الدولة التدخل للحد من هذه الظاهرة.

- **مفهوم الفقر:**

- يعرف **P.A. Samuelson** الفقر على أنه:« الوضعية التي لا يستفيد الأفراد فيها من دخل مناسب لكن من الصعب تحديد الحدود بدقة بين الفقير و غير ذلك ».
- عرف **François Houtrat** الفقر بأنه :« نتيجة لوضع تسود فيه نذرة اقتصادية لعينة من المجتمع».
- أعطى برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD مفهوم للفقر على أنه:« غياب ما هو ضروري للرفاهية المادية و غياب للفرص البديلة و إمكانية الاختيار الضرورية للتنمية البشرية».

إن مفهوم الفقر متشعب و له جانبين :جانب مادي محض بحيث يهدد الوجود المادي للإنسان و الجانب الثاني معنوي متعلق بالكرامة أي كرامة الفرد و حقوقه في التعليم و الصحة ...الخ ،حيث يقول Amartya Sen الحائز على جائزة نوبل سنة 1998 م :« إن رفاهية الفرد لا تتعلق بعناصر مادية مثل التغذية و التمتع بمسكن ،و لكن أيضا المساهمة في المهام الاجتماعية المعقدة و التمتع بكل الحقوق و منها حق الظهور في المجتمع دون خجل[1] ».

- **استراتيجيات محاربة الفقر:**

إن قضية محاربة الفقر تأخذ حيزا هاما في أبحاث الاقتصاديين بين الداعيين لضرورة تدخل الدولة لمحاربة هذه الظاهرة و ذلك إما عن طريق معالجة أسباب نشوء الفقر أو بمنح مساعدات للفقراء ،و هناك من يرى أن الفقر نتيجة لسلوك الأفراد و مسؤولياتهم و يمكن أن يصحح بواسطة الأفراد أنفسهم ،لهذا فإن استراتيجيات محاربة الفقر تصب في هذين الاتجاهين ،حيث نجد أربعة استراتيجيات و هي:

1) استراتيجية التنمية الإجمالية:

إن اتباع سياسة تنمية شاملة تساهم في توسيع أثر مضاعف الدخل (Effet multiplicateur de revenu) ليشمل الاقتصاد ككل ،حيث أن البلدان التي تحقق معدل نمو مرتفع لمدة طويلة هي التي تملك معدلات مرتفعة للتمدرس و متوسط العمر المتوقع للحياة.

2) استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية:

تركز هذه الاستراتيجية على محاولة تلبية الحاجات الأساسية للسكان الأكثر فقرا ،أو أن تقوم العائلات بتلبية حاجاتها عن طريق الاستهلاك الذاتي أو مبادلة الفائض مع سلع أساسية ،و لتحديد الحاجات الأساسية لابد من تحديد تفضيلات المجتمع ،و لتطبيق هذه الاستراتيجية لابد للجماعات المحلية أن تلعب دورا هاما في ذلك.

3) الاستراتيجية الليبرالية:

ترى هذه الاستراتيجية أنه عوض توزيع الدخول يجب توفير جو للاندماج الاقتصادي و من تم تشجيع الطاقات الإنتاجية للأفراد عوض مساعدتهم على الكسل ،حيث يستطيع الفرد إشباع حاجاته الأساسية من عائد عمله و هذا عن طريق خلق الأسواق و نزع الحواجز التي تعرقل السير الحسن لها ،و مساعدة الأفراد على

[1] : Houtrat. F, **Comment se construit la pauvreté**, édit. L'harmattan, 2000, P26.

العمل عن طريق بعض الآليات مثل القروض المصغرة ،كما يجب أن تكون هناك دولة قانون لحماية الحقوق بين أفراد المجتمع.

4) استراتيجية إعادة التوزيع[1]:

إن استراتيجية توزيع الدخول تبقى من أضعف الاستراتيجيات المتبعة في البلدان الفقيرة و ذلك نظرا لضعف حصيلة الضرائب على الدخول و كذا التحويلات الموجهة خاصة لتدعيم المواد الاستهلاكية ،لكن هذه السياسة عادة ما تم التراجع عنها لأنها تمول عادة من عجز الميزانية و هو ما يؤدي إلى التضخم.

و هناك أيضا إشكالية توزيع الأصول خاصة العقارية منها ،حيث يصعب التوفيق بين العدالة الاجتماعية و النجاعة الاقتصادية ،فمثلا إذا اعتمدنا على مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأراضي الفلاحية فسيحصل كل فرد على جزء صغير من الأرض قد يعطي له محصول رديء ،بينما لو أننا اعتمدنا معيار النجاعة الاقتصادية فيتم توزيع الأراضي بقطع كبيرة ليتم إدخال تقنيات إنتاج حديثة تؤدي إلى محصول جيد ،لكن في هذه الحالة فإن عدد كبير من الفلاحين لا يستطيعون الحصول على قطعة أرض ،و هنا تظهر صعوبة التوفيق بين المعياريين.

إن أغلب الدول مهما كانت درجة تقدمها تركز على عدة استراتيجيات و لا تكتفي بتطبيق واحدة فقط ،و ذلك نظرا لاستفحال ظاهرة الفقر ليس في الدول الفقيرة فقط و لكن في الدول المتقدمة أيضا.

إن ضعف عمل الدولة الراعية و نقص المساعدات الدولية جعل الاكتفاء من الحاجات العامة يكون نسبيا ،و هذا ما أدى إلى الاتجاه نحو حل بديل آخر يضمن تلبية الحاجات الأساسية للطبقات الفقيرة كالجمعيات غير الحكومية الناشطة في مجال محاربة الفقر و ترقية حقوق الإنسان و حماية المرأة و البيئة...الخ ،حيث يكون تدخلها سريع و مباشر فهي تساهم في التنمية المستدامة عن طريق إنشاء مشاريع مصغرة في المدن و الأرياف ،و هذه الجمعيات لها مساهمات فعالة في تخفيف العبء على الدولة و على المؤسسات الدولية.

كما أن لظهور العولمة أثر كبير في توسع مفهوم الفقر حيث لم يعد يقتصر على الجانب المادي ليأخذ أبعادا أخرى تمس كرامة الإنسان و حريته ،حيث أن المطالب الاجتماعية و الاحتجاجات بدأت تأخذ طابع عالمي ،لهذا بدأ تناول هذه الظاهرة على مستوى اجتماعات المنظمة العالمية للتجارة و البلدان الثمانية الأكثر غنى في العالم و كذا مختلف الملتقيات الدولية.

---

[1] :إن سياسات التوزيع المنتهجة من طرف الدولة كانت محل انتقادات من عدة جهات سواء محلية أو دولية كصندوق النقد الدولي ،حيث يقول Michel Camdessus المدير السابق لصندوق النقد الدولي :« إن التحويلات لطبقات واسعة من المجتمع لا تحقق الأهداف الاجتماعية بالإضافة إلى أنها جد مكلفة » ،أي أن جزء فقط من هذه التحويلات يستفيد منه الفقراء فالاقتطاع من أرباح المؤسسات يؤدي إلى تخفيض تراكم رأس المال و من ثم النمو الاقتصادي مما يعيق استراتيجية محاربة الفقر في المدى الطويل.

II. محاربة الفساد الاقتصادي:

يجب على الدولة محاربة الفساد الاقتصادي الذي يعتبر من أهم عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر ،و لا يتأتى ذلك إلا من خلال زيادة دمقرطة الحياة السياسية و إقامة مؤسسات رقابية ذات مصداقية تتولى رصد قضايا الرشوة و الفساد ،و تعمل على زيادة الشفافية في شؤون الإنفاق العام .و لقد ساعد على إنتشار الفساد الاقتصادي تفشي ظاهرة « الاقتصاد الخفي »،و الذي من أسبابه :إنتشار الإجراءات المقيدة للحرية الاقتصادية و حجم التعقيدات و البيروقراطية .هذه الظاهرة و غيرها من الظواهر التي أصبحت تمثل هاجسا لكل دولة ،يجب أن يتم محاربتها بصفة جماعية من خلال الانخراط في جهد دولي ،مع الحرص على تفعيل أنظمة المعلومات و تبادلها بين الدول بخصوص هذه القضايا.

III. حماية المستهلك:

في زمن العولمة و الانفتاح على الأسواق العالمية ،أضحى لزاما على الحكومات حماية المستهلكين من أي إكراه أو ممارسات غير مشروعة ،و كل ذلك لتمكين المستهلك من الحصول على السلع و الخدمات ذات جودة و حسب قدرته الشرائية ،و هذا لا يتحقق إلا بوضع معايير السلامة الصحية و الأمنية و ضبط قواعد الصنع ،مع إقامة المؤسسات المؤهلة لذلك و تمكينها من أدوات الرقابة مع مراعاة المعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال .

IV. الاهتمام بتوفير الأموال اللازمة بالبحث العلمي الأساسي:

و ذلك بتوفير وسائل البحث المتطورة و التي تستطيع الدولة من خلالها تكوين إطارات تستفيد منهم المؤسسات الحكومية و غير الحكومية في المستقبل ،و بالتالي التوفير و التقليل من المصاريف التي تتكبدها الحكومات في جلب كفاءات من خارج البلد ،و إذا قامت الدولة بإستغلال هذه الكفاءات أحسن إستغلال فإنها تساهم في محاربة ظاهرة هجرة الأدمغة إلى الخارج .

V. حماية البيئة:

إن سلوك الإنسان و سعيه وراء مصالحه الخاصة سواءا بمفرده أو في إطار الجماعة أدت به إلى تخريب العناصر المكونة لمحيطه الطبيعي سواءا عن علم أو جهل.

- **مفهوم البيئة:**

سوف نتطرق لثلاثة مفاهيم أساسية مستوحاة من علاقة الإنسان بمحيطه و هي:

– المفهوم الموضوعي:و هو مستوحى من الطبيعة، و يعرف البيئة على أنها مجموعة من العناصر الطبيعية التي هي في تفاعل فيما بينها للحفاظ على تواجدها أو إعادة إنتاجها.

– المفهوم غير الموضوعي:و يعتمد على علاقة الإنسان بمحيطه الذي يعيش فيه سواءا كان طبيعي أو مصنع، حيث إن العلاقة بين الإنسان و محيطه ذات طبيعة مادية، اجتماعية و اقتصادية.

– المفهوم التقني:يعرف البيئة على أنها علاقة الإنسان بالطبيعة، حيث يتم تحديد النشاطات الإنسانية المناسبة للطبيعة.

- **خصائص البيئة:**

1) البيئة كسلعة عامة:حيث أن إمكانية استعمالها من أحد الأفراد لا يلغي حق الآخرين في ذلك، كما أنه يمكن الانتفاع بها في آن واحد من طرف مجموعة من الأفراد ،و بالتالي فالبيئة يمكن اعتبارها كسلعة عامة محضة و ذلك كون أنه لا توجد منافسة للحصول عليها ،و لا يمكن إقصاء أحد الأفراد من استهلاكها.

2) البيئة كناقل للآثار الخارجية Les externalités :إن استعمال أحد العناصر البيئية قد يؤدي إلى الإضرار بمنافع الآخرين بطريقة غير مباشرة و دون قصد ،و هو ما نطلق عليه بالآثار الخارجية ،و يمكن تبسيط هذه الفكرة من خلال المثال التالي لمؤسسة متخصصة في صناعة الورق و التي ترمي نفاياتها الصناعية في النهر هذه النفايات تمثل تكلفة إضافية بالنسبة لشركة تصفية المياه ناتجة عن أثر خارجي سلبي سببه مؤسسة صناعة الورق[1].

- **السياسة البيئية:**

تعرف السياسة البيئية على أنها نشاط جماعي عام أو خاص يتم بواسطة تجنيد جميع الفئات الفاعلة حول رهانات الحفاظ على البيئة ،و تهدف السياسة البيئية باعتبارها إحدى فروع السياسة العامة إلى تدنية تكاليف الحفاظ على البيئة و من تم تدنية التلوث.

إن أهداف السياسة البيئية تنصب في خمسة محاور أساسية:

– هدف إيكولوجي:حيث يتم الحفاظ على تنوع و حيوية الأوساط البيولوجية بواسطة الحفاظ على شروط التجدد و الاستمرارية.

– التخفيض من التلوث:عن طريق تدنية الفضلات بمختلف أنواعها المترلية و الصناعية إلى مستوى معين

[1] : Christine Cros, **Politique d'environnement et efficacité économique**, Thèse de doctorat, 1998, Paris1 : Sorbonne, p23.

يمكن الطبيعة من استيعابه.

- الحفاظ على الصحة:أي الوقاية و تدنية خطر الأمراض و الأوبئة و كل ما من شأنه أن يضر بصحة الإنسان و الكائنات الحية.

- الحفاظ على الموارد الطبيعية:أي الحفاظ على الاستعمال الدائم للموارد و تنوعها، بحيث يجب استعمالها بمعدل لا يحرم الأجيال القادمة من التمتع بها و استعمالها بنفس المعدلات.

- الحفاظ على المحيط العام للحياة:من خلال تحسين إطار و نوعية العيش، أي البيئة اليومية للإنسان و الحفاظ على العناصر الأساسية للإرث البيولوجي و الثقافي للأجيال القادمة.

- **السياسة البيئية و التنمية المستدامة:**

تعتبر السياسة البيئية أحد أهم العوامل الواجب مراعاتها لوضع السياسات الاقتصادية الحديثة في إطار ما يسمى « التنمية المستدامة »،و قد عرف تقرير **Brundtland** (تقرير اللجنة التي كونتها الأمم المتحدة حول البيئة و التنمية سنة 1987 م)التنمية المستدامة على أنها « التنمية التي تلبي الحاجيات دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية لتلبية حاجياتها ».

إذن فمبدأ التنمية المستدامة يستند على العدالة بين الأجيال و عدالة في توزيع الموارد بين المناطق و بين الدول في العالم ،و لتحقيق ذلك يحدد تقرير **Brundtland** ثلاث شروط أساسية و هي:

- الحفاظ على نوعية الحياة بصفة عامة؛
- الحفاظ على استعمال الموارد الطبيعية في أي وقت؛
- تجنب كل ضرر دائم بالبيئة؛

و على العموم فإن حل المشكلة البيئية يتطلب تحولات هامة في مجال الإنتاج و الاستهلاك و تكييفه بطريقة تساعد على الحفاظ على البيئة و الموارد الطبيعية ،و عادة ما يتطلب ذلك موارد مالية ضخمة بالإضافة إلى تقدم تكنولوجي و هو ما لا نجده في الدول النامية ،و التي عادة ما تكون بين تحديين :الأول هو ضمان التنمية و محاربة الفقر و البطالة و لكن ذلك يكون على حساب البيئة و الموارد الطبيعية ،حيث يتم استغلالها بمعدلات مرتفعة ترهن حظوظ الأجيال المستقبلية ،أو أن تحافظ على البيئة و هو ما يؤدي إلى التضحية بالتنمية و زيادة البطالة ،و لذلك تتدخل الدولة للموازنة بين الرهانين و ذلك بإدخال القيود البيئية ضمن دوال المنفعة للأفراد ،و هي عملية صعبة و طويلة الأمد تتطلب وعي و ثقافة تبدأ من تدريس الأطفال للثقافة البيئية في المدارس باعتبارهم جيل الغد إلى محاولة تعميم هذه الثقافة في المجتمع ،ثم تغيير طرق الإنتاج عن طريق حث

المنتجين على استعمال طرق إنتاج و تكنولوجيا أقل ضرر بالبيئة ،و ذلك إما عن طريق التشريع أو عن طريق فرض ضرائب و منح إعانات.

و في الأخير يمكن القول أنه بإعتبار البيئة اليوم أصبحت عنصرا من عناصر الاستغلال العقلاني للموارد ،و متغيرا أساسيا من متغيرات التنمية المستدامة نظرا لما يحدثه التلوث من إنعكاسات سلبية من جهة ،و لكون الكثير من الموارد الطبيعية غير متجددة مما يحتم إستغلالها وفق قواعد تحافظ على البقاء و لا تؤدي إلى الاختلال أو كبح النمو[1].

و في ختام هذا المبحث يمكن القول بأن هذه الوظائف المذكورة ليست ثابتة و محددة لكل دولة بل هناك مجموعة من الوظائف التي تقوم بها بعض الدول دون الأخرى، و ذلك حسب درجة تقدم الدولة نفسها و كذا الإمكانيات المادية و البشرية المتوفرة...الخ، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المتغيرة و الأزمات العالمية.كل هذه العوامل و غيرها تجعل الصراع القائم حول تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يعود إلى الواجهة.

[1] :عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

خلاصة الفصل :

يشكل التساؤل حول الدور المطلوب للدولة في الحياة الاقتصادية وفي ظل المشاكل الاقتصادية المختلفة كالتضخم نقطة نظام في الجدل الاقتصادي على المستوى العالمي ،حيث ظل مفهوم الدولة ودورها في الاقتصاد محور جدال مدرستان ،الأولى ترى ضرورة أن يقتصر هذا الدور على ثلاثة أمور أساسية وهي الأمن الداخلي والدفاع الخارجي والقضاء ،وبالتالي ألاّ تتدخل الدولة في سير النشاط الاقتصادي خشية أن تعيق آلية السوق الكفيلة بإعادة الاستقرار والتوازن إنطلاقاً من مبدأ أن حرية الأفراد وسعيهم لتحقيق مصالحهم هي الضمانة لتحقيق مصلحة المجتمع ،و إستمر هذا الطرح حتى إنتهاء الحرب العالمية الثانية حينما قدم كينز أطروحته في الليبرالية القائمة على دور أوسع للدولة في الاقتصاد ،وبعده حصل تحول في هذا الفكر تمثل بالليبرالية الجديدة التي تقوم على سحب دور الدولة تدريجياً مقابل إطلاق العنان للقطاع الخاص في ريادة النشاط الاقتصادي .أما المدرسة الثانية فهي الاشتراكية التي وضعت الدولة في قمة الهرم لتتحكم بقوى الإنتاج من خلال تخطيط الموارد و الإنتاج و التبادل ،و إنهار هذا النظام على إثر تفكك الإتحاد السوفييتي السابق ودول أوروبا الشرقية ،غير أن القطاع العام لا يزال يلعب دوراً قيادياً في الحياة الاقتصادية للكثير من الدول .والواقع أن ثمة طيفاً من النماذج الاقتصادية التي تصطف بين طرفي النقيضين المذكورين تتفاوت في نطاق دور وتدخل الدولة في الاقتصاد ،فلجأت الكثير من الدول إلى إجراء مزيج من القطاعين العام والخاص للاستفادة من مزاياهما وتقليل مساوئهما

إذن فتدخل الدولة في الاقتصاد سواء كراعي للنشاط الاقتصادي أو متدخل أصبح حتمية لا مفر منها ،و الإشكال الذي يمكن طرحه الآن هو الكيفية و الأداة التي تستعملها الدولة من أجل ضبط إقتصادها ،و كذا الثقل الاقتصادي للدولة و حدود تدخلها في الحياة الاقتصادية ،و هذا ما سنحاول معرفته من خلال الفصل الثاني.

تمهيد الفصل:

إن من أهم الصعوبات التي تواجه مسألة التنمية في عصر العولمة هذا ،البحث عن الموارد المالية وتعبئتها لاستخدامها وتوجيهها في قنوات الإنفاق وفق الأولويات التي تحددها مؤشرات خطط التنمية الهادفة لتحقيق معدلات النمو المطلوبة .ومن هنا تأتي أهمية الدراسات والأبحاث على صعيد الاقتصاد المالي والسياسة المالية و هذه الأخيرة تترجم بمجموعة من الإجراءات وآليات العمل عبر ومن خلال أدوات السياسة المالية :الضرائب القروض(الداخلية والخارجية)،التمويل بالعجز والإنفاق العام....وتعتبر السياسة المالية وأدواتها جزءاً من السياسة الاقتصادية العامة لأن تغير إيرادات الدولة ونفقاتها له تأثيره المباشر على التوازن الاقتصادي العام ،أي أن المتغيرات المالية تؤثر على المتغيرات الاقتصادية والعكس صحيح

و من خلال هذا الفصل الذي أتى تحت عنوان « **السياسة المالية و دورها في النشاط الاقتصادي** » ،و الذي هو مجزئ إلى أربعة مباحث حاولنا الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي أهم مراحل تطور السياسية المالية ،و مختلف مفاهيمها؟
- ما هي أهداف السياسة المالية؟
- ما هي أدوات السياسة المالية؟
- ما هي آثار السياسة المالية ،و ما هي أهم المعايير المستخدمة لتقييم هذه الآثار؟

المبحث الأول:عموميات حول السياسة المالية

إن تطور الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و ظهور عدة أزمات إقتصادية عالمية متعاقبة ،جعل السياسات الاقتصادية عرضة للتغيير والتطوير ،من خلال تعاقب أفكار الاقتصاديين على إختلاف المدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها ،و هذا ما دفعهم لمعالجة الاختلالات و العمل على تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصاديين.

و من خلال هذا المبحث الأول حاولنا في بدايته تعقب مختلف الآراء و الأفكار الاقتصادية لمختلف المدارس الاقتصادية حول موضوع السياسة المالية بدءا بالعصور القديمة و العصر الإسلامي مرورا بالعصور الوسطى و انتهاءا بمدارس العصر الحديث ،ثم تناولنا في شطره الثاني مختلف المفاهيم و التعاريف الخاصة بالسياسة المالية.

المطلب الأول:تطور السياسة المالية

إن التطور الكبير لعلم المالية عبر مختلف المجتمعات و العصور لم يكن وليد الصدفة بل كان نتيجة حتمية لتطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ،و هو تطور لم يقتصر أثره على علم المالية فقط ،بل إنه قد إنعكس على مفهوم النظام المالي ككل و ظهر ذلك جليا من خلال الانتقال من سياسة مالية محايدة إلى سياسة متدخلة ،و من هنا يمكن إعتبار السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور[1]:

الفرع الأول:السياسة المالية في العصور القديمة

في العصور القديمة كانت للسياسة المالية صورة باهتة للغاية ،و رجع ذلك لكون أن مالية الدولة آنذاك كانت مرتبطة بمالية الحاكم و له فيها حق التصرف المطلق ،و من ثم لا توجد عليه أي رقابة من أحد.و يمكن إرجاع تأخر تطور الأفكار المالية و عدم وجود سياسة مالية واضحة في تلك العصور إلى أسباب عدة نذكر منها :عدم إهتمام المفكرين القدماء لماديات الحياة بصفة عامة و كذا سيطرة الدولة (الحاكم)المطلقة في كل المجالات ،بساطة الحياة الاقتصادية و كذا قلة الظواهر الاقتصادية.كل هذه العوامل و غيرها أضفت صبغة الحياد على السياسات الاقتصادية بصفة عامة و السياسة المالية على وجه التحديد.

[1]:و لعله من المفيد هنا الإشارة إلى أن مصطلح« **النظام المالي** »التقليدي يشمل دراسة مصادر إيرادات الدولة وأوجه الإنفاق الحكومي والدين العام في إطار الموازنة العامة للدولة في حين أن مصطلح« **تاريخ الفكر المالي** »يعني دراسة تطور الأفكار المتعلقة بالظواهر والحقائق المالية عبر مراحل تاريخية متتالية وتشير قراءة تاريخ الفكر المالي إلى أن تطور الأفكار المالية شهد تباطؤا شديداً لأسباب عديدة أهمها أن نظرة و اهتمام الحكام في العهود القديمة كانت تتركز على الأمور السياسية بشكل رئيسي.

و يعتبر العصر الفرعوني من أول العصور و المجتمعات التي كانت للدولة فيها إسهامات و مظاهر عديدة للسياسة المالية ،ثم تلاه العصر اليوناني فالعصر الروماني و كذا العصر الإسلامي.

I. العصر الفرعونـــــــــي:

لقد عرفت الدولة المصرية نظام الضرائب المباشرة و غير المباشرة ،الرسوم الجمركية كأدوات للسياسة المالية من جانب الايرادات .كما فرضت السلطة ضرائب مباشرة على دخل الثروة العقارية و الثروة المنقولة و كذا الرسوم الجمركية على الحاصلات المستوردة من الخارج.

و لعل قصة سيدنا يوسف عليه السلام لأبلغ دليل على وجود السياسة المالية في ذلك العصر حيث طبق النبي يوسف عليه السلام برنامج مالي و اقتصادي محكم حال دون حدوث أزمة إقتصادية محققة.[1]

II. العصر اليونانـــــــــي:

يعتبر كل من **أفلاطون** و **أرسطو** من رواد الفكر المالي في العصر اليوناني و ذلك بفضل الإسهامات و الكتابات الفلسفية لهم و التي تحتوي على الكثير من مبادئ الفكر المالي ،يمكن إستخلاص أفكار أفلاطون من كتابه المشهور« **القوانين** »كما يلي:

– يرى أفلاطون أفضلية إشتراك جميع أفراد المجتمع في ملكية كل شيء و إستخدام كل شيء في جو يسوده الصداقة ،فهو من دعاة العدالة الاجتماعية و من الرواد الذين دعوا إلى محاربة الطبقية.

– ضرورة تناسب عدد سكان المجتمع مع الموارد المتاحة للدولة بإستمرار مع المحافظة على ثبات عدد السكان ،و لتحقيق ذلك يقترح أفلاطون إرسال الأفراد الزائدين إلى المستعمرات القريبة أو السماح لهم بالهجرة.

– ضرورة سن القوانين و التشريعات التي تمنع حدوث فروق بين ما يحصل عليه الأفراد و إختلال عدالة التوزيع لذلك كان ينصح بضرورة الإنفاق بسخاء على التعليم الذي يؤدي بدوره إلى حسن تصرف الأفراد.و نلاحظ أن فكرة أفلاطون بخصوص تعليم الأفراد و توعيتهم و محاربة الأمية لا زالت المجتمعات سواء المتقدمة منها أو المتخلفة تدعوا إلى تحقيقها لما لها من آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني

[1] :هشام مصطفى الجمل ،**دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية –دراسة مقارنة بين النظام المالي الاسلامي و النظام المالي المعاصر –** ، شركة الجلال للطباعة ، الطبعة الاولى ،الاسكندرية –مصر –، 2006 ،ص 39.

– أهمية مراقبة الأسعار و نوعية السلع المنتجة و التجارة الخارجية حيث يسمح بتصدير السلع الفائضة عن الحاجة و إستيراد السلع الضرورية فقط ،كما يرى أفلاطون ضرورة أن تتولى الدولة تحديد حدود عليا و دنيا للثروة التي يمكن أن يحوزها الأفراد.

من خلال قوانين **أفلاطون** التي أدرجها في كتابه **القوانين** تتضح لنا بعض الأفكار المالية و التي من بينها تحقيق العدالة و السعادة و التكامل الاجتماعي لأفراد المجتمع و حسن توزيع الناتج الوطني من خلال الإنتاج و الاستهلاك الجماعي و تنظيم العلاقات بين الأفراد ،ومن الملاحظ كذلك أن أفلاطون أغفل تماما الحديث عن إستخدام الضرائب و الرسوم سواء في الإنتاج أو التجارة كما أشار إلى مجالات الإنفاق العام و هي الحروب و التعليم و العدالة و دفع أجور العاملين و الحرفيين فضلا على الإنفاق التحويلي على غير العاملين كالنساء و الأطفال.

أما عن أفكار **أرسطو** الذي يعتبر أنبه تلاميذ أفلاطون فإنه قد ناقش العديد من المسائل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية على نحو أكثر واقعية من أستاذه ،أما عن أهم أفكاره فتتمثل في:

– الدفاع عن الملكية الفردية عكس ما ناد به أفلاطون ،حيث يرى أرسطو أن عدالة توزيع الدخل الوطني تختل في حالة الملكية الجماعية كما يرى أن قيمة الإنتاج أو الدخل تكون أكبر في حالة الملكية الفردية منها في حالة الملكية الجماعية.

– تتم المدفوعات التحويلية و الإعانات للفئة غير العاملة بدون تدخل الدولة و إنما على أساس فردي بدافع الحب و العطف و الصداقة.

– دعا أرسطو كما أستاذه إلى ضرورة الإنفاق على التعليم و التدريب لأن ذلك يؤدي إلى نقص نسب الانحراف و الجريمة.

– ضرورة وقف التبادل التجاري بمجرد الحصول على القدر الكافي من الدخل لأنه و حسب أرسطو فإن تحقيق أي فائض في الدخل لدى بعض المواطنين يكون على حساب تحقيق خسائر لدى البعض الآخر و هذا ما يؤدي إلى إختلال عدالة التوزيع التي تؤدي بدورها للاضطرابات و الثورات.

– ضرورة التناسب بين الإنفاق و الموارد و بين الأفراد و ما يساهمون به حيث تتحدد إستفادة الأفراد من الإنفاق العام بنفس نسبة مساهمة كل منهم في تمويل الخزانة.

و مما سبق و كخلاصة عن ما جاءت به إسهامات العصر اليوناني في السياسة المالية فيتضح لنا أنه كل من أرسطو و أفلاطون إهتما بتحقيق العدالة بين المواطنين في التوزيع و الأسعار و منع الاستغلال و الاحتكار و

هذا ما يمثل أهداف السياسة المالية الحالية ،أما عن جانب الإنفاق فقد إتفقا كل منهما على ضرورة الإنفاق على التعليم و التدريب إلا أنهما إختلفا في طريقة التوزيع حيث رأى أفلاطون أن يكون التوزيع بالتساوي بين أفراد المجتمع في حين رأى أرسطو أن تكون إستفادة الأفراد متناسبة مع ما ساهم به في تحقيق الموارد العامة إضافة إلى مناداة أفلاطون بالملكية الجماعية في حين نادى أرسطو بفكرة الملكية الخاصة التي تحقق زيادة الإنتاج[1]

III. العصر الروماني:

قد ركز الرومان على المواضيع القانونية التي شكلت تراثاً عظيماً في تاريخ الدولة الرومانية مع عدم الاهتمام كثيرًا بالفكر الاقتصادي ،لكن النظريات القانونية التي أوجدها فقهاء الرومان كان لها لاحقاً أثراً هاماً على تنظيم العلاقات الاقتصادية ،بل يذهب بعض الباحثين لاعتبار أن القانون الروماني شكل الأساس للنظريات القانونية التي أخذت بها الأنظمة الرأسمالية في المجال الاقتصادي ،مع الإشارة إلى أنه مع تأثر المجتمع الروماني بالمسيحية تم الانتهاء من موضوع الرق و أصبحت النظرة إلى جميع الحرف نظرة احترام و تقدير بالإضافة إلى أن المجتمع الروماني عرف ضريبة البيوع وضريبة التركات.

IV. العصر الإسلامي:

خلال العصر الاسلامي تم التأكيد على أهمية العمل كمصدر أساسي للكسب وقد عالج التشريع الإسلامي المواضيع المالية بنظرة واقعية لتنظيم حياة الجماعة ،وأكد على إحترام حق الملكية في إطار حفظ حق الفرد و مصلحة المجتمع و إهتم بتنظيم إيرادات بيت المال من الرسوم و وضع ضوابط للإنفاق.

و قد وُجِدت مؤسسة بيت المال بعد الهجرة و إستكمل تنظيمها في عهد الخليفة « **عمر بن الخطاب** » بوضع ضوابط واضحة لإدخال و إخراج المال و خُصِص للخزينة حساباً خاصاً وفق ضوابط يضعها الخليفة ،و قد ازدادت موارد **بيت المال**[2] في العهدين الأموي و العباسي و إعتبرت مؤسسة بيت مال المسلمين التي نظمت

[1] :د. حمدي عبد العظيم ،**السياسات المالية و النقدية –دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي و الفكر الاسلامي–** ،الدار الجامعية للنشر ،الاسكندرية –مصر– 2007 ص 182.

[2] :**بيت المال** :تعبير استخدم في صدر الدولة الإسلامية للدلالة على المكان الذي تحفظ فيه الأموال العامة للدولة الإسلامية إلى حين صرفها ،و كان يسمى **بيت مال الله** أو **بيت مال المسلمين** ثم بعد ذلك أصبح مفهوم بيت المال أعم من كونه دالا على مكان معين لحفظ المال إذ أصبح يعبر عن شخصية اعتبارية لها ذمة مالية تثبت الحقوق لها و عليها.

الإيرادات[1] و النفقات دعامة أساسية من دعائم المجتمع العربي الإسلامي و أهم موارد بيت المال كانت:

- **الخراج** :وهي الأموال التي تحصل من البلاد التي فتحت سلماً أو حرباً.
- **الغنائم** :التي تقع في أيدي المحاربين تخصص لبيت المال.
- **الجزية** :وهي المبالغ التي يدفعها أهل الذمة الذين يعيشون في الدولة العربية الإسلامية ،ومن مصادر موارد بيت مال المسلمين « **عشور التجارة** » وهي نوع من الضرائب على أعمال تجارة المسلمين وأهل الذمة.
- **الزكاة** :وهي فريضة مالية وأحد أركان الإسلام الخمسة وهي تؤخذ من كل شيء يعتبر أصلاً من المنافع

المتبادلة في الحياة.

أي أن المجتمع العربي الإسلامي عرف تنظيماً مالياً يتضمن ضرائب على رأس المال (زكاة الأنعام،الذهب ،الفضة) وضرائب على الدخل (زكاة المحاصيل الزراعية والتجارة)و ضرائب غير مباشرة (عشور التجارة وهي تشبه الرسوم الجمركية)وبمعنى آخر فإن المجتمع العربي الإسلامي عرف تنظيماً مالياً متكاملاً في إطار المبادئ الواضحة التي حددها التشريع الإسلامي لمهمة البناء و إنماء ثروة الأمة و إقامة مجتمع تعاوني يؤمن حد الكفاية الذي عبر عنه« **الرسول الكريم صلى الله عليه و سلم** » في حديثه الشريف « **توفر القوام من العيش** » ويحقق نوعاً من التوازن الاجتماعي ،أي أن المجتمع العربي الإسلامي عرف مبادئ العدالة واليقين و الملاءمة والاقتصاد محققا بذلك

نوعا من السبق الزمني على أفكار الاقتصاديين الحاليين.

كما أكد التنظيم المالي العربي الإسلامي على ضرورة محاربة الاكتناز والاحتكار وتشجيع العمل لاستثمار فائض الأموال بما يساعد على تنمية ثروة الأمة.[2]

---

[1] :وقد جاء في كتاب **الخراج** ليوسف بن يعقوب الأنصاري أن موارد الدولة وإنفاقاتها كانت مقسمة إلى خزائن ثلاث وهي:**خزينة الأخماس** :ويتألف مردودها من الغنائم و الافياء و **خزينة الخراج** :وتتألف من الخراج و الجزية و العشور من غير المسلمين. و**خزينة الصدقات** :وتضم الزكوات التي يعطيها المسلمون على الأنعام و النقود وأموال التجارة و حاصلات أرضهم العشرية.

[2] :د. قحطان السيوفي ،**السياسة المالية في سورية –أدواتها ودورها الاقتصادي** –،منشورات وزارة الثقافة ،الهيئة العامة السورية للكتاب ،سوريا ،2008 ،ص 6-7.

الفرع الثاني:السياسة المالية في العصور الوسطى

إن تفكك الإمبراطورية الرومانية وسقوطها أدى إلى بداية ما سمي بالعصور الوسطى في أوروبا والتي انتهت معها معظم المفاهيم و النظم المالية التي عرفتها دولة الرومان ،بالمقابل بدأ نفوذ الكنيسة يتعزز من خلال زيادة ممتلكاتها لتصبح الكنيسة من أكبر الملاك في زمن كانت الدولة تعني الحاكم الذي دمج أمواله بمالية الدولة بحيث لا يميز بين إنفاقه على أهله و إنفاقه على خدمات الدولة و كان رجال الدين و الأمراء من الإقطاعيين يتمتعون بالامتيازات في حين يعمل بقية أفراد الشعب كالعبيد لصالح الحاكم و الإقطاعيين.

وقد حاول النظام الإقطاعي هذا المتحالف مع الكنيسة التوفيق بين التعاليم الدينية و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية العامة و محاولة إعادة صياغة بعض أفكار أرسطو بقوالب دينية ،لكن ذلك لم ينجح في مواجهة التطور التاريخي الذي بدأ مع ظهور التيار التجاري و إتساع الأسواق و بدأت الأفكار الاقتصادية الدينية التقليدية بالتراجع أمام تيارات الفكر الرأسمالي المتصاعدة.

وعليه يمكن القول أن هذه العصور تميزت في أوروبا بسيطرة الكنيسة على الحياة الاجتماعية و الاقتصادية حيث فرضت هذه الأخيرة الكثير من القيود على حريات الأفراد و هذا ما أدى إلى ركود فكري و إقتصادي تام و لهذا أُطلِق عليها إسم عصور الظلام في الغرب في الوقت الذي كانت فيه عصور النور و الازدهار في الشرق.

و رغم ذلك الظلام و الركود الفكري في الغرب فإن بعض الفلاسفة إستطاعوا إصدار بعض المؤلفات الفلسفية التي تناولت التعليق على كتابات كل من أفلاطون و أرسطو مع إضافة بعض الأفكار الخاصة بهم ،ومن أهم ما جاء به هؤلاء الفلاسفة:

- **توماس الأكويني**[1]:قد ركز على النقاط التالية:

- أهمية التدخل الحكومي لتنظيم استخدام الأفراد لممتلكاتهم الخاصة بحيث لا تتعارض مع الصالح العام؛
- حق السلطات العامة في وضع حدود عليا و دنيا للأسعار و مراقبتها و تنظيمها داخل الأسواق؛
- التركيز على قطاع الزراعة الذي يولد —حسبه –الفائض الاقتصادي و الذي يمكن استخدامه في تمويل القطاعات الأخرى الأقل إنتاجية مقارنة بقطاع الزراعة؛

- **أورسم** [1]:و من أهم الأفكار المالية التي ناد بها هي:

[1]:عاش خلال الفترة (1225 م-1274 م) و يعتبر أنبغ فلاسفة العصور الوسطى على الإطلاق لأهمية ما طرحه من أفكار حيث إن مؤلفاته ما تزال موضع البحث و الدراسة حتى اليوم.

– عدم جواز فرض الضرائب ،أو تحديد مقدارها إلا بمعرفة وموافقة ممثلي فئات الشعب المختلفة ،رجال الدين ،النبلاء و عامة الشعب؛

– وجوب إتصاف الضريبة بالعدالة و اليقين و السهولة والاقتصاد و هي نفس الصفات التي أشار إليها آدم سميث فيما بعد؛

– رفض **أورسم** لجوء الدولة إلى مصادرة الملكيات و إدارتها بدعوى الصالح العام ،حيث اعتبر أن تصرفات الحكام تكون دائما وفقا لمصالحهم الشخصية في إشارة منه إلى سوء تصرف النبلاء و رجال الكنيسة في تلك الفترة[2]؛

الفرع الثالث:السياسة المالية في العصر الحديث

I. السياسة المالية عند التجاريين:

من أهم ميزات هذه الحقبة التوسع في النشاط التجاري بين الشرق و الغرب بفضل اختراع السفن و تحسين المواصلات و هذا ما أدى بدوره إلى التحرر من الطابع الزراعي الذي كان سائدا في العصور الوسطى.
و مع الاتجاه إلى تعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون التجارية و الاقتصادية –في عصر التجاريين–اتجهت أنظار المفكرين إلى دور الضرائب في النشاط الاقتصادي إذ ركز **توماس من**[3] (**Thomas Min**)على الآثار السلبية للضرائب نظراً لإمكانية تسببها في اختلال الاستقرار الاقتصادي ،بل و تدهور في النشاط الاقتصادي لذلك يعد هذا المصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة و زيادة قوتها بل يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير و تحقيق فوائض في موازين المدفوعات باعتبار الدولة المحتكر للتجارة الخارجية.
جاءت أفكار **ويليام بيتي**[4] (**Petty W**)مناقضة نوعا ما لأفكار توماس ،حيث رأى أن فرض الضرائب لا يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي ،بل على العكس يمكن أن تؤدي إلى إزدهاره ،و ذلك إذا كانت تنفق على الخدمات العامة التي يستفيد منها المجتمع ،كما أوضح ضرورة عدم الإفراط في فرض الضرائب لأنَّ ذلك

---

[1] :من أبرز فلاسفة العصور الوسطى الذين كان لهم إسهامات فكرية اقتصادية واضحة و قد تخصص بالدرجة الأولى في دراسة النقود و وظائفها و دور الحكومة في إصدارها.

[2] :د.حمدي عبد العظيم ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 89-190.

[3] :عاش خلال الفترة (1571 م-1641 م)في انجلترا و سجل أفكاره الاقتصادية في مؤلفاته حول « التجارة بين إنجلترا و الهند الشرقية »عام 1621 م و « كنز إنجلترا عن طريق التجارة الخارجية »الذي نشره إبنه عام 1664 م.

[4] :من أشهر مؤلفاته« الضرائب و المساهمات »الصادر عام 1662 م.

سيؤدي إلى سحب أموال من دائرة النشاط الاقتصادي ،و قد ناد **ويليام بيتي** بعدم الإسراف في الإنفاق العام و ترشيده و حصر دور الدولة على تقديم الخدمات الرئيسية (الإدارة ،العدل ،الدفاع)مع إمكانية تخصيص جزء من الإنفاق لدعم البطالين ،و تعد هذه أول محاولة مبكرة في الفكر الغربي لوضع نظرية في السياسة المالية للدولة[1].

II. السياسة المالية عند الطبيعيين (الفيزيوقراط):

لقد أعاد المذهب الطبيعي الزراعة إلى الواجهة كونها في نظرهم المصدر الحقيقي للثروة ،ووصفوا باقي القطاعات بالعقيمة و لذلك ناد الفيزيوقراط بفرض الضرائب على الناتج الصافي الذي يخرج من الزراعة فقط ،وذلك على ملاك الأراضي و أن تكون الضرائب غير كبيرة حتى لا تؤثر على فلاحي الأراضي و عدم فرض أي ضرائب على أي نشاط آخر. و هذا ما أكده **فرانسوا كيناي (François Quesnay)**حيث ناد بضرورة حصر الضرائب على الناتج الصافي لملكية الأراضي و ليس على أجور الأفراد و لا على المنتِج ،إذ أن ذلك سيؤدي لزيادة تكاليف الإنتاج ،و من ثَمَّ الأسعار و بالتالي الإضرار بالنشاط التجاري و الثروة ،و من ثَمَّ يجب توحيد الضرائب كلها في ضريبة واحدة على الريوع ،كما أكد على ضرورة إعادة ضخ ما يتم جمعه من ضرائب في حركة النشاط الاقتصادي مرة أخرى ،و ذلك حتى لا يؤثر هذا الاقتطاع سلباً على دورة النشاط الاقتصادي ،و لم يضف الطبيعيين أي إسهامات أخرى في مجال السياسة المالية[2].

ممّا سبق يتضح أن دور الدولة الاقتصادي و الاجتماعي قد حصر في أقل الحدود الممكنة الأمر الذي أفقد السياسة المالية كل أثر فعّال على الاقتصاد الوطني.

III. السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:

إن القاعدة الأساسية للسياسة المالية حسب الكلاسيك تنص على أن يكون تدخل الدولة حياديا بمعنى أن لا يؤثر السلوك الاقتصادي للدولة على تصرفات الأفراد و القطاع الخاص بأي شكل من الأشكال ،و لقياس مدى تحقق هذه القاعدة فلا بد أن تكون كافة التصرفات والقرارات التي يتخذها القطاع الخاص و الأفراد قبل و بعد تدخل الدولة واحدة لا تغيير فيها ،فإن تأثرت القرارات الاقتصادية و تصرفات الأفراد نتيجة لإنفاق

[1] :عبد الرحمن يسرى ،**تطور الفكر الاقتصادي** ،الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ،الإسكندرية ،1997 ،ص 159-161.

[2] جورج نابهانز (ترجمة صفر أحمد صفر)،**تاريخ النظرية الاقتصادية** ،المكتبة الأكاديمية ،القاهرة ،الطبعة الأولى ،1997 ،ص 81.

الدولة في وجه من الأوجه المحددة أو نتيجة لفرض ضريبة أو تحصيل أي نوع من الإيرادات العامة كان هذا التدخل الحكومي غير حيادي و كانت هذه السياسة المالية خاطئة من وجهة نظر الكلاسيك ،و لكي يضمن الكلاسيك تحقيق مبدأ الحياد فإنهم يصرون على مراعاة مبدأ أساسي للسياسة المالية و هو مبدأ « **توازن الميزانية**[1] ».

يقوم مبدأ توازن الميزانية على تحقيق المساواة التامة بين جانبي النفقات و الإيرادات لميزانية الدولة سنويا و يتم هذا بإجراء دقيق لأقل حجم ممكن من الإنفاق العام على الوجوه الأربعة التالية :الدفاع ،الأمن الداخلي ،قطاع العدالة و المرافق العمومية ،ثم تغطية هذه النفقات بالإيرادات العامة ،فإن لم تكف يجب إتمام الفارق عن طريق ضرائب جديدة بحيث لا يزيد جانب الإيرادات العامة عن جانب النفقات العامة ،و قد ساد الاعتقاد لدى الكلاسيك أن توازن الميزانية سنويا يمكن أن يضمن قاعدة الحياد المالي باعتبار أن تدخل الدولة يقتصر وفقا لهذه الشروط على مجرد تحصيل الأموال من أفراد المجتمع في صورة إيرادات عامة و تحويلها إلى مجموعة أخرى من أفراد نفس المجتمع في صورة إنفاق عام[2].

و يمكن تلخيص أسس السياسة المالية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي في النقاط التالية:

- تحديد أوجه الإنفاق العام على سبيل الحصر ،أي أن الإنفاق العام يجب أن يوجه إلى قطاع الأمن، العدالة ،الدفاع و المرافق العمومية؛
- ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالي في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة؛
- الالتزام التام بمبدأ توازن الميزانية العامة سنويا؛

و من خلال هذه المبادئ الأساسية للمدرسة الكلاسيكية يمكن استنتاج الوسائل و الأدوات الأساسية للسياسة المالية:

1. الإنفاق العام يشمل فقط الإنفاق على الخدمات الضرورية للدولة لأن الدولة بنظرهم مدير سيء ومسرف
2. تفرض الضرائب لتمويل ذلك الإنفاق العام شريطة أن يكون لها أقل تأثير على الإنتاج و الائتمان و الاستهلاك والتوزيع بالإضافة إلى الاعتماد على الرسوم و دخل الدومين كمصدر للإيرادات دون اللجوء إلى القروض أو زيادة الإصدار النقدي
3. القروض وسيلة استثنائية تلجأ إليها الدولة في حدود ضيقة ،وتستعين في سدادها بحصيلة الضرائب

[1]:حامد عبد المجيد دراز ،**السياسات المالية** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2003 ،ص 23.

[2] :عوف محمود الكفراوي ،**السياسة النقدية والمالية في ظل الاقتصاد الإسلامي** ،مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر ،الإسكندرية ،الطبعة الأولى ،1997 ،ص 149.

لقد فشلت السياسة المالية التقليدية في معالجة التقلبات الاقتصادية الحادة التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى ،وتبين بوضوح أن التمسك بهذه السياسة المالية لا يحقق الأهداف الاقتصادية المرغوب فيها بل أنها تلحق الضرر باقتصاديات الدول ،و يمكن شرح هذا الخلل في أوقات الرواج الاقتصادي حيث تزداد الدخول النقدية فيرتفع معها حصيلة الضرائب ،وبالتالي تزداد إيرادات الدولة مما يدفعها تحقيقا لمبدأ توازن الميزانية إلى زيادة الإنفاق العام .وهذا ما يزيد من حدة التضخم و إزدياد الدخول النقدية فترتفع مرة أخرى حصيلة الضرائب فتزيد الحكومة مرة أخرى من إنفاقها لتحقيق مبدأ توازن الميزانية ،فينجر عن ذلك زيادة في معدلات التضخم هذا من جهة ،و بالتالي تضطر الدولة للخروج من مبدأ الحياد المالي .أما في حالة الركود و الكساد أين تقل حصيلة الضرائب و و تقل معها إيرادات الدولة تحقيقا لمبدأ توازن الميزانية ،و هذا ما يؤدي بدوره إلى شل عجلة الاقتصاد .وبالتالي نلاحظ أنه في كلتا الحالتين تتفاقم الأزمات الاقتصادية.

و هكذا نجد أن التمسك بالأفكار الكلاسيكية بصفة عامة و بأسس السياسة المالية على وجه الخصوص يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية و ازدياد حدتها ،كما أن الظروف التي تعرضت لها اقتصاديات الدول الرأسمالية قد هيأت المجال لظهور الأفكار الكينزية و لسياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

IV. السياسة المالية في الفكر الكينزي:

بعد سيطرة مبادئ النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن على جل اقتصاديات الدول الرأسمالية و ما أملته –هذه المبادئ–على السياسة المالية من دور محدود و قاصر ،فإن التطورات الكبيرة السياسية و الاقتصادية التي سادت العالم في الثلاثينات و الأربعينات من القرن الماضي ،متمثلة في الكساد العالمي و الحرب العالمية الثانية أرغمت على تلك الدول تغيير معتقداتها الاقتصادية حيث بدأت الدعوة إلى توسيع مجال التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية في محاولة للحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف.

و لقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل و المحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي.

لقد تخلت السياسة المالية عن قواعدها التقليدية و اتخذت مفهوماً وظيفياً و أصبحت ذات معنى أوسع من المعنى السابق ،فهي تعني –وفقاً للمفهوم الكينزي –مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار و تشجيع النشاط الاقتصادي ،فتعدت أهدافها النطاق المالي لتساهم في تغيير البنيان الاقتصادي و الاجتماعي للدولة ،و لذلك أُطلق عليها إسم السياسة المالية المتدخلة لتمييزها عن السياسة المالية المحايدة ،و أصبحت الدولة هي المسؤولة في

نهاية الأمر عن سلامة و قوة الاقتصاد الوطني ككل ،كما أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية و مسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد ،و تتمتع السياسة المالية في هذا الشأن بالقدرة على التأثير المباشر على مستوى النشاط الاقتصادي. ففي أوقات الكساد حيث يقل الطلب عن المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج ،و بالتالي فإن السياسة المالية بشقيها الإيرادات و النفقات تعمل على زيادة الطلب عن طريق تيار الإنفاق العام مع اللجوء إلى العجز المنظم في الميزانية و إستخدام الضرائب إستخداماً يشجع الطلب الخاص على الاستهلاك و الاستثمار بما يضمن زيادة التشغيل و الإنتاج مما يؤدي إلى الخروج من حالة الكساد.

أما في فترات التضخم حيث يزيد الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع و الخدمات عند مستوى التشغيل الكامل ،و بالتالي يتعرض الاقتصاد الوطني لموجات عارمة من إرتفاع الأسعار ،فإن السياسة المالية تعمل في هذه الحالة على خفض و تقييد الطلب عن طريق ترشيد الإنفاق العام و زيادة الضرائب مع تكوين فائض في الميزانية لإمتصاص القوة الشرائية الزائدة و حجزها عن التداول و هكذا يمكن ضبط وقف التضخم أو على الأقل التقليل من حدته إلى الحد الذي لا يشكل خطرا ،و بالتالي أصبحت السياسة المالية تستخدم لمواجهة التقلبات الدورية غير المرغوبة في النشاط الاقتصادي ،فتغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب سوف يؤديان إلى تغيير ملموس في الطلب الكلي ،و بالتالي مستوى الناتج و التشغيل ،كما أنَّ الميزانية المتوازنة لا تعني بالضرورة حياد السياسة المالية بل على العكس من ذلك لما لها من تأثير ملحوظ على النشاط الاقتصادي ،و ذلك وفقاً لنظرية مضاعف الوحدة أو ما يطلق عليه مضاعف الموازنة المتوازنة (Balanced Budjet Multiplier).

و سادت هذه الأسس الجديدة للسياسة المالية خلال الأربعينات ،و أفاض زملاء هانسن (Hansen) وتلاميذه في تحليل أدوات السياسة المالية و إمكانيتها محاولين إرساء قواعد السياسة المالية تحت أسماء :المالية التعويضية (Finance Compensatrice) و المالية الوظيفية(Finance Fonctionnel)[1].

و قد تناولت مدرسة Alvin Hansen بشكل من التفصيل تحليل نظرية كينز مستخدمة معادلة الدخل القومي و مستعينة بالشكل البياني التالي و الذي يستعرض محددات التوازن المستقر للاقتصاد القومي ،و ليقارن نقطة التوازن بمستوى التوظيف الكامل حتى يمكن تحليل النشاط الاقتصادي و رسم السياسة المالية اللازمة لتحقيق أهداف المجتمع.

[1] : حامد عبد المجيد دراز ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 35.

الشكل (II-1):التوازن المستقر للاقتصاد القومي

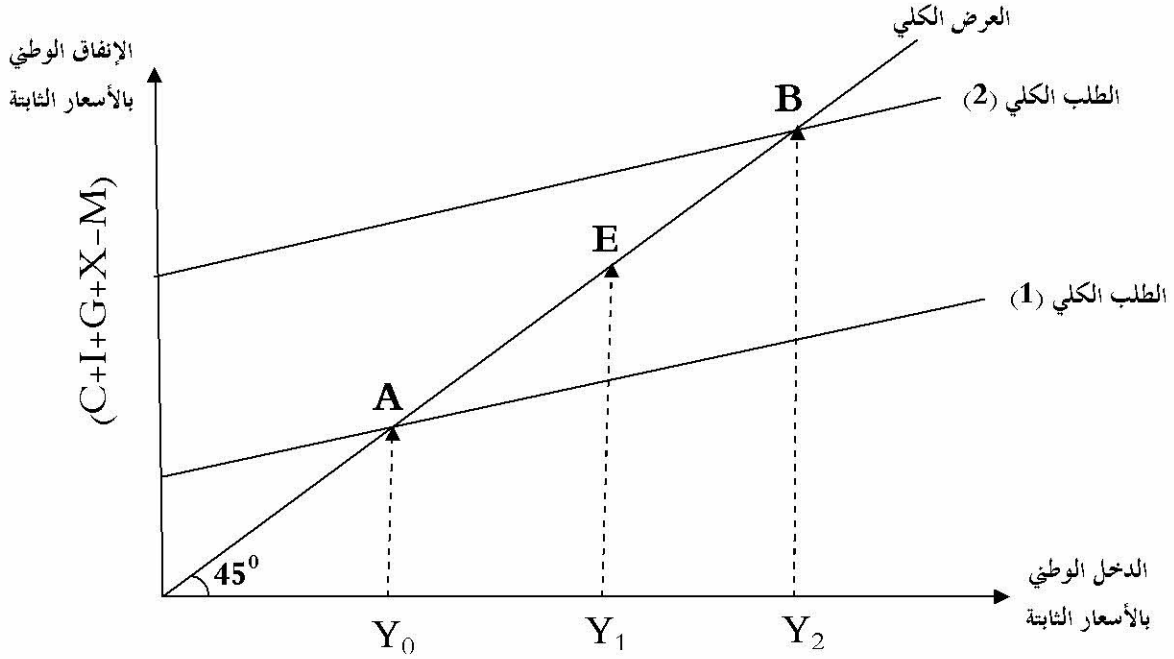

المصدر: حامد عبد المجيد دراز ،**السياسات المالية** ،مرجع سبق ذكره ،ص 32.

يعبر المحور الأفقي عن الدخل القومي (أو الإنتاج القومي)بالأسعار الثابتة ،و يمثل المحور العمودي وحدات الإنفاق القومي (الاستهلاك+الاستثمار+الإنفاق الحكومي+الصادرات-الواردات)بالأسعار الثابتة.

و باستخدام نفس مقياس الرسم على المحورين فإن أي نقطة على خط العرض الكلي (45^0) الذي ينصف زاوية الأصل تمثل نقطة توازن محتملة للاقتصاد القومي حيث تتحقق عندها صحة معادلة الدخل القومي: ($Y=C+I+G+X-M$) ،و من تم فإن منحنى الطلب الكلي هو الذي يحدد نقطة التوازن الفعلي للاقتصاد القومي و الذي يتكوّن من مجموع المتغيرات المذكورة في الجانب الأيمن من معادلة الدخل القومي فإذا افترضنا أن مستوى التوظيف الكامل يتحقق عند مستوى الدخل (Y_1) فهذا يعني أن توازن الاقتصاد القومي عند النقطة (A) هو توازن أقل من مستوى التوظيف الكامل ،معبرا بذلك عن وجود فجوة انكماشية مع وجود بطالة إجبارية نظرا لأن مستوى الطلب الفعال عند النقطة (A) غير كاف لتحقيق التوظيف الكامل .أما إذا تقاطع منحنى الطلب الكلي (2) مع منحنى العرض الكلي (45^0) عند النقطة (B) أي عند مستوى أعلى من مستوى التوظيف الكامل فإن معنى هذا ظهور فجوة تضخمية نظرا لأن مستوى الطلب الفعال عند النقطة (B) أكبر من المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل.و لما كان من المتعذر زيادة الإنتاج القومي الحقيقي بعد مستوى التوظيف الكامل ،فإن مستوى الأسعار لابد وأن يرتفع هنا ،و تبدأ الضغوط التضخمية بالظهور.و يمثل هذا التحليل لنظرية **كينز** ،هاجم **هانسن** الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية فانتقد مبدأ الحياد المالي

باهتمامه الشديد بدور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ،حيث رفض مبدأ توازن الميزانية ليطلق للدولة الحرية في رسم سياستها المالية بتكييفها لمستويات و أنواع النفقات و الإيرادات العامة وأساليب التمويل بالعجز أو الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي .فعندما تلوح بوادر الكساد فإن على الدولة أن تتخذ من الأساليب و السياسات المالية ما يمكنها من التأثير مباشرة على أحد أو كل مكونات الطلب الفعال لترفع منحنى الطلب الكلي إلى النقطة (E) ،و عندما تظهر بوادر التضخم فإن على الدولة أن تسارع باستخدام أدوات السياسة المالية لتؤثر بها على مكونات الطلب الفعال بحيث ينخفض منحنى الطلب الكلي إلى النقطة (E).

و لقد بدا منطقياً نجاح هذه الأسس للسياسة المالية عند تطبيقها في اقتصاديات الدول المتقدمة ،حيث أمكن باستخدامها المساهمة في إخراج اقتصاديات هذه الدول من أزمة الكساد الكبير و معالجة الضغوط التضخمية التي ظهرت خلال الحرب العالمية الثانية.

و لقد دفع هذا النجاح لأسس السياسة المالية ببعض الاقتصاديين إلى المطالبة بتطبيق نفس الأسس التي أتبعت في الدول المتقدمة على اقتصاديات الدول النامية للنهوض بمستويات النشاط الاقتصادي و القضاء على البطالة الإجبارية و المقنعة و رفع حجم الإنتاج و الدخل الوطني ،و منه تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ،و على هذا ظهر إلى جوار السياسة الاقتصادية سياسة مالية تتفق معها و تستخدمها الدولة للتأثير عليها و توجيهها الوجهة التي تراها مناسبة ،و هي في هذا التأثير تزداد قوة كلما اتسع مدى نشاط الدولة الاقتصادي.
نظرا للاهتمام الذي أولاه الفكر الكينزي للسياسة المالية ،ارتأينا الخوض في هذا الجانب بنوع من التفصيل:

- السياسة المالية المتدخلة:

كما تناولنا سابقا فإنَّ التغيرات العملية و الإيديولوجية التي طرأت على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي كان لازماً على السياسة المالية أن تتخلى عن مفهوم الحياد و تتبنى مفهوم التدخل و الذي ناد به كينز بعد أزمة 1929م ،و يمكن رد تدخل السياسة المالية إلى مرحلتين[1]:

1. السياسة المالية المخصرة:و يشيع تناولها بين الكتاب تحت عنوان « **نظرية سقي المضخة** »و مقتضاها أن الدولة عن طريق سلطاتها المركزية أو المحلية يمكنها تنفيذ برامج تقتضي إنفاق مبالغ كثيرة و على نطاق واسع و تمويلها عن طريق الاقتراض ،يكون من شأنها دفع عجلة الاقتصاد الوطني حتى يتمكن من

[1] :عطية عبد الواحد ،**دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية –التوزيع العادي للدخول –التنمية الاجتماعية و ضبط التضخم** ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،الطبعة الأولى ،1993، ص 68.

النهوض و السير بمفرده اعتماداً على قوته الذاتية فيما بعد.و ممّا سبق يمكن القول أن سياسة السقي بالمضخة تقتصر مهمتها على إعطاء الجرعة الأولى للاقتصاد في حالة الانكماش و من ثم بإمكانه السير ذاتياً ،أي أنها تكون بغرض علاج خلل مؤقت أو طارئ ،كما يقتصر توقيت عملها في مرحلة الانكماش فقط[1].

2. السياسة المالية التعويضية:تعتبر السياسة التعويضية نتيجة طبيعية للتحليل الكينزي ،و يتمثل مبدأ العمل المالي التعويضي في استخدام تياري الإيرادات و النفقات العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي بقصد تحقيق مستوى مرتفع من الدخل و العمالة ،فالهدف الأول للأدوات المالية ليس تغطية النفقات العامة ،و لكن التأثير على مجموع تيارات الإنفاق بقصد التوصل إلى توازن اقتصادي كلي[2] ،و لتحقيق هذا الهدف تستطيع الدولة أن تغير من طلبها للسلع و الخدمات أو أن تؤثر على طلب الأفراد و المشروعات (بتخفيف أو زيادة أعبائهم الضريبية) أو على حجم الاستثمارات أو مقدار السيولة. فتطبيق هذه القاعدة قد يؤدي إلى إحداث عجز أو فائض و بالتالي التخلي عن مبدأ توازن الميزانية ،ومن هنا تتجلى أهمية الالتجاء إلى مبدأ عدم توازن الميزانية كأداة لتحقيق التوازن على المستوى الوطني و استقرار الأسعار.

و تستند السياسة التعويضية في تحقيق أهدافها على دعامتين أساسيتين هما:التأثير على الاستهلاك و التأثير على الاستثمار.

أ) **التأثير على حجم الاستهلاك**:تستخدم هنا وسيلتان ماليتان هما:

– تخفيض الضرائب و زيادة بعض أنواع الإنفاق العام ،فتخفيض الضرائب خلال فترة الركود يؤدي إلى زيادة الإنفاق و ما ينتج عنه من ارتفاع القوة الشرائية المتاحة للأفراد و المشروعات ،و تكون الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع الاستهلاكية أكثر فعالية في هذه الحالة من تخفيض الضرائب على الدخل.

– زيادة بعض أنواع النفقات العامة و خاصة النفقات الاجتماعية و التحويلية ،حيث أن هذه الزيادة تؤدي إلى تجنب المنافسة بين القطاعين الخاص و العام.

و إلى جانب هذه الوسائل التي تتخذ في مجال الموازنة للتأثير على مستوى الاستهلاك توجد وسيلة أخرى تستطيع الدولة أن تلجأ إليها لتثبيت الأوضاع الاقتصادية هي سياسة الأجور.

ب) التأثير على الاستثمار:تستطيع الدولة أن تقوم باستثمارات عامة مباشرة كما تستطيع أن تؤثر على

[1] : عطية عبد الواحد ،**مرجع سابق ذكره** ،ص 70-71.

[2] :باهر محمد غتلم ،سامي السيد ،**اقتصاديات المالية العامة** ،دار الثقافة العربية ،القاهرة ،1998 ،ص 614.

حجم الاستثمارات في القطاع العام و الخاص و ذلك عن طريق وسائل التمويل التي تضعها الدولة من إعانات و قروض و عن طريق المعاملة الضريبية و تحديد مستوى سعر الفائدة.

و للتأثير على الاستثمارات الخاصة نجد أن الدولة لا تستطيع التدخل إلا عن طريق وسائل غير مباشرة كالتخفيضات الضريبية و الإعانات ،أي مجموعة الإجراءات التي تؤدي إلى زيادة الموارد المالية للمشروعات و تحسين مستوى ربحيتها.

ممّا سبق يتضح أن السياسة المالية التعويضية هي سياسة دورية أي أنها تتطلب عملاً مالياً مستمراً ،كما أن توقيت عملها يمتد ليغطي مرحلتي الانكماش و التضخم.

المطلب الثاني:مفهوم السياسة المالية

تكتسي السياسة المالية أهمية بالغة في السياسات الاقتصادية ،ذلك لكونها واحدة من أهم الوسائل الرئيسية التي تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي ،نظرا لارتباطها الوثيق بكافة نواحي الحياة الاقتصادية لما تتضمنه من تكييف كمي ونوعي للنفقات و الإيرادات العامة في إطار الميزانية العامة للدولة ،كما أنها تسعى إلى تحقيق أهدافها في حدود الإمكانيات المتاحة لها.

اشتُق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية« **Fisc** »و تعني **حافظة النقود** أو **الخزانة**[1] ،و كانت السياسة المالية في معناها الأصلي مزيجا من مصطلحي المالية العامة و ميزانية الدولة.

لقد إرتبط مفهوم السياسة المالية إرتباطا وثيقا بتطور الفكر المالي و المراحل التي مر بها هذا الأخير ،كما إرتبط أيضا بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي و تنوع وظائفها ،و خاصة بإعتبار السياسة المالية مرآة عاكسة للنشاط المالي للدولة و المتعلق بسياسات الإيرادات و النفقات العامة.

يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية نذكر بعضها على سبيل المثال و ليس الحصر:

- تعرف السياسة المالية بأنها :« برنامج تخططه الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية و برامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة ،وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع[2] »،ويتفق هذا التعريف مع تعريف أستاذ الاقتصاد في جامعة « **براون** »

[1] :طارق الحاج ،**المالية العامة** ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2009 ،ص 201.

[2] :عاطف وليم أندوراس ،**السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية – خلال فترة التحول لاقتصاد السوق**-،مؤسسة شباب الجامعة للنشر ،الأردن ، 2005،ص 118.

الأمريكية " **ديفيد أن ويل**" (David .N. Wiell)حيث يرى أن السياسة المالية هي :« استخدام موازنة الدولة

للتأثير على الاقتصاد عن طريق آلية الضرائب وترشيد النفقة العمومية و بإحداث تغييرات على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي و البطالة و التشغيل[1] »

– كما يمكن تعريف السياسة المالية بأنها :« مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها ،بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة ،وتلك الأهداف تتلخص في الاستقرار الاقتصادي والتنمية ،العدالة في توزيع الموارد وتوجيه النشاط الاقتصادي وعلاج التضخم والكساد[2] »

– ومن جهة أخرى يستخدم مصطلح السياسة المالية للدلالة على السياسة الاقتصادية للحكومة التي تستخدم فيها كل من الإنفاق الحكومي المباشر أو التحويلات وكذلك الضرائب وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية ،حيث أن الهدف الرئيسي للسياسة المالية هو الاستقرار في الأداء الاقتصادي الكلي و تحقيق الاستخدام الكامل للموارد المتاحة[3].

– تعد السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي فرعا من فروع السياسة الشرعية وتعرف بأنها :« جميع القرارات ذات الصبغة المالية التي يتخذها ولي الأمر أو من ينوب عنه ،سواء كان اجتهادا منه لتطبيق نص شرعي أو اجتهادا منه لتحقيق مقاصد الشريعة بصفة عامة » .كما تعرف على أنها :« إستخدام الدولة الإسلامية لإيراداتها ونفقاتها لتحقيق أهدافها في ضوء القواعد والأصول الإسلامية الحاكمة في هذا المجال[4] » .

– يعرف Bernard Landais (1998) السياسة المالية على أنها :« مجموع الإجراءات التي تندرج في إطار الوظيفة المالية للدولة ،و التي تعني القيام بالإنفاق و إقتطاع الإيرادات و الاقتراض و تسيير الدين العام بهدف التأثير على الحياة الاقتصادية[5] »

---

[1] :David. N. Wiell, **Fiscal Policy**, in the concise Encyclopedia of Economics, à variable en web site http://www.econolibe.org/library/enc/fiscal Policy .html.

[2] :عبد المطلب عبد الحميد ،**النظرية الاقتصادية –تحليل جزئي وكلي للمبادئ** –،الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،الاسكندرية ،2000 ،ص 426.

[3] :أسامة بشير الدباغ و أثيل عبد الجبار الجومرد ،**المقدمة في الاقتصاد الكلي** ،دار المناهج ،عمان ،الطبعة الأولى ،2003 ،ص 147.

[4] :علالي فتيحة و فاطمة الزهراء عراب ،الملتقى الدولي الأول حول :**الاقتصاد الإسلامي ،الواقع....و رهانات المستقبل** :المركز الجامعي بغرداية يومي :23 و 24 فيفري 2010 ،عنوان المداخلة :**خصوصية السياسة المالية في معالجة عجز الميزانية في الاقتصاد الإسلامي.**

[5] : Landais B ,**Leçons de politique budgétaire** ,De Boeck Université ,1998,p9.

- عرف **هوشيار معروف** السياسة المالية على أنها :« توجيه السلطات العامة لبلد ما للإيرادات و النفقات الحكومية بما تحقق التوازن الضروري في الميزانية العامة للدولة خلال فترة زمنية تكون عادة سنة واحدة » .

يمكن استنتاج العناصر المشتركة لهذه التعريفات و ذلك للوصول إلى ضبط تصور واضح للسياسة المالية ،هذه العناصر المشتركة هي:

- السياسة المالية جزء هام وفعال من السياسة الاقتصادية و أحد ركائزها؛
- السياسة المالية تعتمد على قدرة استخدام مكونات الموازنة العامة للتأثير في الاقتصاد؛
- السياسة المالية تسعى إلى الوصول إلى أهداف المجتمع ولو في الأجل الطويل؛

من خلال هذه النقاط المشتركة يمكن بلورة تعريف شامل للسياسة المالية كالآتي :« السياسة المالية هي جزء من السياسة الاقتصادية و أحد ركائزها الأساسية ،والتي تقوم على استخدام الإيرادات و النفقات العامة علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة ،في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي و العدالة الاجتماعية و إتاحة الفرص المتكافئة للأفراد بالتقريب بين طبقات المجتمع و الإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول و الثروات » .

المبحث الثاني:أهداف السياسة المالية

تسعى السياسات المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر إلى تحقيق أهداف متعددة حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة والأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية ،وعلى العموم تشترك السياسة المالية في كل الاقتصاديات حول أهداف يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

المطلب الأول:تحقيق الاستقرار الاقتصادي[2]

تمثل السياسة المالية عاملا أساسيا في الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي واستدامته من خلال القدرة على ضبط معدلات التضخم من جهة والبطالة من جهة أخرى ،هذا بفضل الأدوات المتاحة لها و المتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام وكذلك سياسة القرض العام:

I. السياسة الضريبية وضبط التضخم:تعتبر الضرائب من الوسائل الناجعة للحد من التضخم وذلك عن طريق التقليل من السيولة النقدية وضبط كمياتها المتداولة بين الأفراد من خلال التحكم في تسيير الدخل و الزيادة في مستوى الأسعار ،ويتضح هذا الدور الأساسي للضرائب عن طريق ما يعرف بالأثر الانكماشي للضريبة حيث أنها تساهم في التقليل من الطلب على السلع والخدمات ،كما تساهم الضريبة المفروضة على الدخل في تخفيض الضغوط التضخمية فهي تمثل اقتطاعا من القوة الشرائية للأفراد و التي كانت ستوجه للإنفاق يرى العديد من الاقتصاديين أنه من الأفضل الاعتماد على المتحصلات الضريبية كخط دفاع أول لمواجهة الانكماش والتضخم ،حيث أنها تعمل على تشجيع حركية الأسواق في حالة الكساد عن طريق الخفض من معدلات الضريبة ،وتساهم في ضبط التضخم عند المستويات المرغوبة في حالة التوسع والرواج عن طريق زيادة معدلاتها[3].

II. دور الإنفاق العام في ضبط التضخم:يعتبر إجمالي الإنفاق الفائض المسبب الأساسي للتضخم، وبالتالي فإن أي تخفيض للإنفاق الحكومي– وهو أحد العناصر الأساسية المكونة للإنفاق العام– يؤدي إلى التقليل والحد من الضغوط التضخمية ،فالسياسة المالية التي تستهدف التأثير على التغير في مستوى الإنفاق ،فإن

---

[1] : عطية عبد الواحد ،**الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية** ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،الطبعة الأولى ،2004 ،ص 7-8-9.

[2]:**الاستقرار الاقتصادي**:هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل النمو الحقيقي مناسب في الناتج الوطني.

[3] : Charles Waline, **le budget de l'état** , Paris: la documentation française ,2006, p.10

نتائجها على توزيع الدخل تكون كبيرة ،وإن لم تكن واضحة بشكل جلي ،ومع ذلك فإن أخطر أنواع التضخم يحدث في فترات الإنفاق العالي حيث لا تستطيع الدولة تخفيض أصناف كبيرة من الإنفاق خاصة إذا كانت ضمن إستراتيجية الوصول إلى أهداف أساسية كالإنفاق على الدفاع .وبالتالي فوجود التضخم يدفع الحكومات إلى إعادة النظر في برامج الإنفاق خاصة الحكومي منها وإيقاف البرامج الإنفاقية الموجودة في فترات الكساد ،وبالتالي يمكن التقليل من الضغوط التضخمية عن طريق تأجيل القيام بمشاريع اقتصادية كبيرة حتى تجاوز فترة مقاومة هذه الضغوط التضخمية ؛كما يمكن للمنح الحكومية أن تقلل من حدة التضخم ولو في الأجل الطويل بزيادة السلع الأساسية للمجتمع.

III. دور القرض العام وسداده في ضبط التضخم :يمثل القرض العام أداة جيدة للتحكم في السيولة النقدية المتداولة ،فالدولة تلجأ إلى الاقتراض من الجمهور في حالة التضخم النقدي المرتفع لامتصاص الفائض المتداول من الكتلة النقدية ،عن طريق إصدارها لسندات حكومية ذات فترة متوسطة أو طويلة وللاكتتاب العام بينما في حالة الكساد والانكماش تحاول الدولة سداد هذه السندات أو إعادة شرائها من الجمهور ،بهدف توفير سيولة جديدة للاقتصاد. ومن جهة أخرى لا يمكن فصل أثر القرض وسداده عن أدوات السياسة المالية الأخرى كالإنفاق والضريبة بل يعد امتداد لهما ،حيث يتأثر بمدى استخدامهما من طرف الدولة ،إلا أن تأثيره يمكن معالجته بشكل مستقل عن حجم الطلب[1]

المطلب الثاني:تحقيق التنمية الاقتصادية[2]

تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة لها ،وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم لتمويل التنمية وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع ،وترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج والخطط التي تتبناها ،وتنقسم مصادر التمويل عادة إلى مصادر داخلية وخارجية.

[1] :عطية عبد الواحد ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 12.

[2]:يمكن تعريف **التنمية الاقتصادية** بأنها بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني ،تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.

I. المصادر الداخلية:

1. الادخار[1]:يمكن للسياسة المالية أن تساعد في تكوين الادخار الاختياري والإجباري من خلال:

- بالنسبة للادخار الاختياري:إن فرض الضرائب على الدخول المخصصة للاستهلاك يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك ،بينما فرض الضرائب على الدخول المخصصة الادخار يؤدي إلى زيادته و حث المشروعات على عدم توزيع جزء من أرباحها و استخدامه كاحتياطي يساهم في تمويل مشروعات جديدة.
- بالنسبة للادخار الإجباري:يتم هذا الأخير في صورة سحب مؤقت أو نهائي من صاحب الإيراد وذلك عن طريق فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب أو طرح قروض إجبارية[2].

ويمكن التفرقة بين أنواع الادخار على أساس مصادر تكوينه فهناك:ادخار عائلي ،ادخار حكومي وادخار قطاع الأعمال:

أ) مدخرات القطاع العائلي:تتحدد مدخرات هذا القطاع بمجموعة من العوامل الشخصية والموضوعية فمن العوامل الموضوعية نجد حجم الدخل الوطني وشكل توزيعه ،كما أن التغييرات في مستويات الأجور الحقيقية والأسعار والتغييرات في السياسة الضريبية تساهم إلى حد كبير في تحديد حجم مدخرات الأفراد ،ولهذا وجب على الدولة أن تحفز الأفراد على الادخار وتوجيههم نحو الاستثمار المجدي ضمن خطط التنمية الشاملة ،وتفادي التوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية.

ب) مدخرات القطاع الحكومي:تنشأ هذه المدخرات نتيجة زيادة الإيرادات عن النفقات إما بسبب ثبات الإيرادات وضبط النفقات الجارية ،وإما بزيادة الإيرادات وتثبيت النفقات أو زيادة الإيرادات وتخفيض حجم النفقات ،وبالتالي فبإمكان السياسة المالية المساهمة في توفير مدخرات هذا القطاع عن طريق زيادة إيرادات الضرائب و الرسوم ،غير أن الملاحظ أن مدخرات هذا القطاع ضئيلة نظرا لتزايد حجم النفقات العامة.

ج) مدخرات قطاع الأعمال:إن حجم مدخرات هذا القطاع يتحدد إما على أساس أهميته النسبية في الاقتصاد الوطني ،حيث نلاحظ أنه في الدول الرأسمالية أين يتعاظم دور قطاع الأعمال تزيد مدخرات هذا القطاع أو على أساس طبيعة السياسة المالية التي تتبعها الدولة في فرض الضرائب ،فتستطيع الدولة أن تزيد من ادخار هذا القطاع بتخفيض الضرائب المفروضة عليه ،كما أن إعفاء جزء أو كل الأرباح غير الموزعة والاحتياجات المختلفة التي يعاد استثمارها تساهم هي الأخرى في رفع حجم مدخرات هذا القطاع.

---

[1] :يُعرّف **الادخار** بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية و الخدمات أو الفرق بين الدخل الجاري و الانفاق الجاري.

[2] :عبد المنعم فوزي ،**المالية العامة والسياسة المالية** ،دار النهضة العربية ،بيروت ،1982 ،ص 50.

2. القروض الداخلية:تشتمل القروض الداخلية على قروض قصيرة الأجل وتصدر لمواجهة ظروف مؤقتة أي الاقتراض الحقيقي الناجم عن الادخار الاختياري لا الادخار الإجباري في أذونات الخزينة أو سندات التنمية وينبغي استعمال هذه القروض لتمويل المشروعات التي تحقق ربحا في وقت مناسب حتى يمكن استخدام هذه الأرباح لخدمة الدين وفوائده. ويمكن تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق الاصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي)ويقصد به إصدار نقود جديدة توجه نحو الإنفاق على مشروعات التنمية دون أن يكون لهذه القوة الشرائية الجديدة مقابل موجود في الاقتصاد من السلع والخدمات ،ويرى البعض أن إصدار نقود جديدة وسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية تسمح بمعالجة ضعف النظام الضريبي.

II. مصادر التمويل الخارجية:

في حالة عجز المدخرات المحلية عن توفير رأس المال الكافي لتمويل الاستثمارات المطلوبة لضمان تحقيق معدل مناسب للتنمية ،فإن استيراد رأس المال الأجنبي هو الطريق الوحيد للخروج من المأزق ،حيث يكون لهذا الأخير أهمية كبيرة في تمويل جزء من البرنامج الذي يحتاج إلى النقد الأجنبي مثل مدفوعات عن إيرادات المعدات و الآلات. ويمكن للدولة أن تستفيد من رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل تنميتها الاقتصادية و التي تأتيها من حكومة أجنبية أو منظمة دولية ،رغم أهمية رأس المال الأجنبي وخاصة للبلاد المتخلفة غير أنه هناك اتفاق عام على أن التنمية المستقرة القوية لا يمكن أن تعتمد أساسا على تدفق رأس المال الأجنبي ،فالتنمية يجب أن تقوم على موارد متولدة بواسطة الاقتصاد الوطني ذاته ،ورأس المال الأجنبي يجب ألا يكون سوى مكمل فقط للموارد المحلية وليس بديلا عنها ،لأن التمويل الأجنبي لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية فقد يطرأ من الظروف ما يؤدي إلى نقصانه أو توقفه أحيانا كنشوب حرب مثلا ،ولهذا يجب على الادخار الوطني في هذه الحالة أن تكون لديه القدرة على أن يحل محل التمويل الخارجي.

و في الأخير يمكن القول أن الضريبة تعتبر أسلوبا اقتصاديا يمكن أن يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والمجتمعية إذا توافرت شروط تحقيقها ،وبالتالي فإن النظام الضريبي والمالي الكفء أساس لا غنى عنه لتحقيق الرفاه الاقتصادي. بالإضافة إلى الإنفاق العام و الذي يساهم بدوره في تمويل التنمية الاقتصادية و المجتمعية ،و التاريخ المعاصر يشهد بذلك حيث كان الانفاق العام الأساس لبرامج الأعمال الكبرى المنفذة خلال القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية أما في القرن العشرين فقد شهدت هذه الوظيفة طفرة كبيرة من خلال النمو

الهائل للنفقات الاستثمارية وكذلك النفقات التحويلية،والنفقات الخدمية الموجهة لتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث:تحقيق العمالة الكاملة[1]

يعد التوظيف الكامل لقوى البشرية وكافة الموارد الإنتاجية من أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة ،ففي المجتمعات ذات النظام الرأسمالي المتقدم تبرز أهمية الاستثمارات الخاصة كأحد العوامل المحركة لموازنة الاقتصاد الوطني ويقتصر دور السياسة المالية في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص وترقيته نظرا لمساهمته الكبيرة في خلق الثروة وتوظيف اليد العاملة وتشغيل الموارد المعطلة وبالتالي المساهمة في رفع مستوى المعيشة ،ومن جهة أخرى فإن زيادة الإنفاق العام عن الإيراد العام يهدف إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي بفضل خلق قوة شرائية تؤدي إلى زيادة الطلب والذي بدوره يدفع إلى زيادة العرض من السلع والخدمات ،وهذا يقابله ارتفاع مستوى العمالة[2].

وتمثل خطة الاقتصاديين **ألفن هانسن وويليام بيفردج** في كتاب « **السياسة الاقتصادية والتوظيف الكامل** »أحسن الخطط للوصول إلى العمالة الكاملة ،ومضمون الخطة يقوم على افتراض أهمية مصدر الإيراد للدول ذات الأنظمة الرأسمالية باعتباره المساهم الأساسي في تحقيق التوظيف الكامل وذلك عن طريق جعل الدخل المصروف– المتاح –كافيا لشراء السلع والخدمات التي ينتجها السكان الذين يعملون بكامل طاقاتهم ،وبالتالي حسب **بيفردج** فإن أهم وظيفة للدولة في المستقبل هي ضمان إنفاق كافٍ لحماية مواطنيها ضد البطالة حيث يقترح طريقتين لمعالجة الكساد بواسطة السياسة المالية هما[3]:

– الطريقة الأولى :تتمثل في زيادة الاستهلاك الخاص والإنفاق المباشر على الاستثمار بتخفيض الضرائب وهذا ما يتيح قوة شرائية أكبر للأفراد.

– الطريقة الثانية :تتمثل في زيادة الإنفاق الحكومي بصفة مباشرة كزيادة قيمة المنح المباشرة الممنوحة للأفراد من أجل زيادة الاستهلاك ،والمعاشات وغيرها من أشكال الإعانات.

---

[1]:تعني **العمالة الكاملة** استخدام جميع موارد المجتمع استخداما كاملا وأمثلا ،ومن ثم فإن هدف العمالة الكاملة يتطلب ضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر

[2] :عبد المنعم فوزي ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 34.

[3]:عطية عبد الواحد ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 26.

كما تستطيع الحكومة بصفتها مشتري للسلع والخدمات أن تؤثر على الأسواق بشكل مباشر فالحكومة قد توسع أو تقلص دورها كمنتج أو صاحب عمل ،وبذلك تؤثر مباشرة على التوظيف كما تستطيع التحكم في توزيعه.

المطلب الرابع:تحقيق العدالة في توزيع الدخول

يعتبر الدخل من أهم أهداف السياسة المالية وأكثرهم أهمية ،حيث يولي صناع السياسة جزء كبيرا في رسم السياسة الاقتصادية ككل بهدف تحقيق أكبر عدالة ممكنة في توزيعه ،ولعل أهم أداة وأكثرها تأثيرا هي الضريبة ويعود الفضل إلى الاقتصادي الألماني **أدولف فاجنر** من أجل تحقيق المساواة بين الدخول من خلال مؤلفه **المالية العامة** ،حيث يرى أن الضريبة هي عامل منظم لتوزيع الدخل الوطني المحقق والثروة إلى جانب دورها الكلاسيكي[1] فيمكن مثلا العمل على زيادة نسب الدخل لدى فئة من الأفراد ذوي الدخل الضعيف وذلك بخفض معدلات الضريبة المفروضة عليها،كما يمكن من جهة أخرى فرض ضرائب عالية على أصحاب الثروة والدخل المرتفع قصد التقليل من التفاوت في توزيع الدخل ،والزيادة في درجة الكفاءة في استخدام الموارد المجتمعية الإنتاجية .أما في مجال الإنفاق فيمكن للدولة التدخل مباشرة بتقديم منح وإعانات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود وخاصة في مجال الصحة والتعليم ،كما يؤثر الدين العام على توزيع الدخل ،فالدين العام الكبير في حجمه يؤدي إلى دفع فوائد مرتفعة والتي يتم تغطيتها بواسطة الضرائب التي تتحملها كل فئات المجتمع وبشكل غير متساوي ،حيث تعتبر بعض الأبحاث أن الطبقات ذات مستوى الدخل المرتفع وذات مستوى الدخل المنخفض هي التي تستفيد من هذه التحويلات في دخول القروض العامة ،في حين أن الطبقة المتوسطة هي التي تتحمل الخسارة الصافية ،فالطبقات ذات الدخل المرتفع تستفيد لأنها تتلقى الجزء الأكبر من مدفوعات الفوائد ،أما الطبقات ذات الدخل المنخفض فإنها تحصل على بعض المزايا من خلال دفعها لضرائب جد ضعيفة أو عدم دفعها على الإطلاق[2].

[1]:خضير عباس المهر ،**التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية و النقدية** ،عمادة المكتبات ،الرياض ،1981 ،ص 153.

[2] : Johnson Leif, **conomie public** ،Paris : Armand colin, 1975, p4.

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية

السياسة المالية تترجم بمجموعة من الإجراءات وآليات العمل :الضرائب القروض (الداخلية و الخارجية)،التمويل بالعجز و الإنفاق العام .وتعتبر هذه الأخيرة و أدواتها جزءاً من السياسة الاقتصادية العامة لأن تغير إيرادات الدولة ونفقاتها له تأثيره المباشر على التوازن الاقتصادي العام ،أي أن المتغيرات المالية تؤثر على المتغيرات الاقتصادية والعكس صحيح.

و قد ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب :المطلب الأول تناولنا فيه الإيرادات العامة ،بينما المطلب الثاني فقد خصصناه لدراسة النفقات العامة ،و المطلب الثالث كان لدراسة الميزانية العامة للدولة.

المطلب الأول:الإيرادات العامة

I. تطور الإيرادات العامة:

لم يكن مفهوم الإيرادات العامة معروف لدى المجتمعات البدائية الأولى ،إذ كان القيام بواجب الحراسة والدفاع هو الوجه الوحيد للحياة المشتركة بين أفراد القبيلة الواحدة فلم تكن ثمة حاجة إلى الإيرادات العامة ،ولكن هذا الوضع تطور نتيجة ظهور الممالك و ما نتج عنه من تمركز للسلطة بيد حاكم قوي و في الأصل كان الحاكم مسؤولا عن إيجاد الإيرادات اللازمة لتلبية رغباته و القيام بواجباته ذلك لأنه كانت له الحرية المطلقة للتصرف بالأموال الموجودة ضمن حدود مملكته يمنح جزءا منها للمقربين والحاشية ،ويحتفظ ببعضها للاستفادة من ريعها وإيراداتها ؛فلم تعرف الممالك والحضارات القديمة المؤسسات القانونية والسياسية التي تفرق بين شخصية الحاكم وشخصية الدولة .فكانت الملكية العامة هي ملكية خاصة لشخص الأمير .وكان مال الحاكم هو مال الدولة وخزينة الدولة هي خزينة الحاكم الخاصة. ولم تساعد هذه النظرة في إيجاد مفهوم للإيرادات العامة يختلف عن إيرادات الحاكم الخاصة.

فكانت النظرية الغالبة حين انتشر نظام الإقطاع في القرون الوسطى أنّ الأرض لله عز وجل يستخلف عليها أولياء الأمر فتكون لهم ويوزعون أقاليمها ،و يوزع الأمير إقليمه بين تابعيه ،و التابع يوزع مقاطعته بين مختاريه ،و هكذا تجري السلسلة نزولاً حتى تنتهي بالزراع فيدعى الأعلى متبوعاً والأدنى تابعاً و حقوق المتبوع على التابع أن يلبي دعوته للحرب بعدد معين من الجند المجهز ،و يفديه بماله وروحه عند الحاجة ،ويدفع لخزينته مبالغ معينة من الأموال.

و مع ضعف عهد الإقطاع توحدت المقاطعات و لكن هذا الأمر لم يغير من مفهوم الإيرادات العامة حتى إن بعض الملوك كانوا يدّعون أن أراضي الدولة جميعها ملك لهم يتصرفون بها وفق رغباتهم. وبقيت الإيرادات العامة تعتمد أساساً على أملاك الحاكم الخاصة.

و مع ظهور الإسلام وجد العرب المسلمون في الكتاب والسنة قواعد أساسية تحدد أنواع الإيرادات العامة و مصادرها حتى توصلوا إلى تنظيم ديوان بيت المال في عهد الخليفة « **عمر بن الخطاب** »رضي الله عنه و الذي ضم عدة بيوت أهمها :بيت الزكاة ،بيت الخراج و الجزية و العشور ،بيت الغنائم و الفيء و الركاز ،البيت الخاص بالإيرادات الأخرى[1].

و لما تطور مفهوم الدولة وعظمت وظائفها وازدادت نفقاتها ،لم تعد إيرادات أملاك الحاكم تكفي لتلبية الحاجات العامة المتزايدة. فكان يتوجه الحكام إلى الرعايا لطلب العون والمساعدة. وكان ذلك في صورة تبرعات اختيارية حين تلمّ بالبلاد أزمة أو حين يتعلق الأمر بالدفاع عن الأمة والذود عن كيانها. و لم تلبث هذه التبرعات الاختيارية الاستثنائية أن صارت فرائض إجبارية ودائمة نتيجة تناقص الإيرادات الإقطاعية من جهة و عدم إستجابة الرعايا لطلبات الحاكم المتزايدة بالتبرع من جهة أخرى ،فظهر مفهوم الاقتطاعات العامة مورداً أساسياً للدولة تغطي به نفقاتها وتحقق المنافع العامة و كان لابد من أن يقابل ذلك تغير في مفهوم الإيرادات ،فلم تعد تلك الإيرادات التي تأتي من أملاك خاصة للحاكم ،و إنما صارت إيرادات مصدرها الرعية توضع تحت تصرف جهة عامة تستخدم إمتيازاتها القانونية في إدارتها ،فهي بالتالي إيرادات عامة و يتم توزيع العبء الناجم عنها بين المكلفين توزيعاً عادلاً و وفق مبدأ المساواة فظهر مفهوم المال العام الذي يختلف عن مال الحاكم الخاص. و نشأت مجموعة من القواعد القانونية تنظم العلاقة المالية للدولة مع الآخرين على أساس السلطة و السيادة. فكان لزاماً-نتيجة هذا التطور -أن تصبح الإيرادات العامة وسيلة مالية أساسية تستخدمها الدولة لتوفير المال اللازم لتغطية النفقات العامة و أداة للتأثير في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و تحقيق أهداف الدولة العامة.

II. مفهوم الإيرادات العامة:

– الإيرادات العامة هي مجموع الأموال التي تجنيها الدولة من مختلف المصادر والجهات لتمويل النفقات العامة والإيفاء بالحاجات العامة.

[1] :د. أعاد حمود القيسي ،**المالية العامة والتشريع الضريبي** ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان -الأردن -،2000 ،ص 18.

– يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية بمجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي[1].

– هي عبارة عن جميع الأموال النقدية و العينية و المنقولة و العقارية التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة.

– كما تعرف على أنها الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها و أملاكها الذاتية ،أو من مصادر خارجية عن ذلك ،سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة و ذلك للوصول إلى تحقق عدد من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و المالية.

و بصفة عامة يمكن تعريف الإيرادات العامة على أنها تحرير الدولة أو أحد هيئاتها المفوضة منها لجزء من الموارد المالية من يد الأفراد ،عن طريق إقتطاع جزء من القدرة المتزايدة الموجودة تحت تصرف الأجزاء الأخرى ،أو عن طريق خلق سيولة نقدية تساهم في منحها قوة شرائية إضافية تستطيع من خلالها الدولة أو ما ينوب عليها من أجل إشباع حاجيات الإنفاق العام[2].

III. تقسيم الإيرادات العامة:

الشكل (II–2):تقسيم الإيرادات العامة

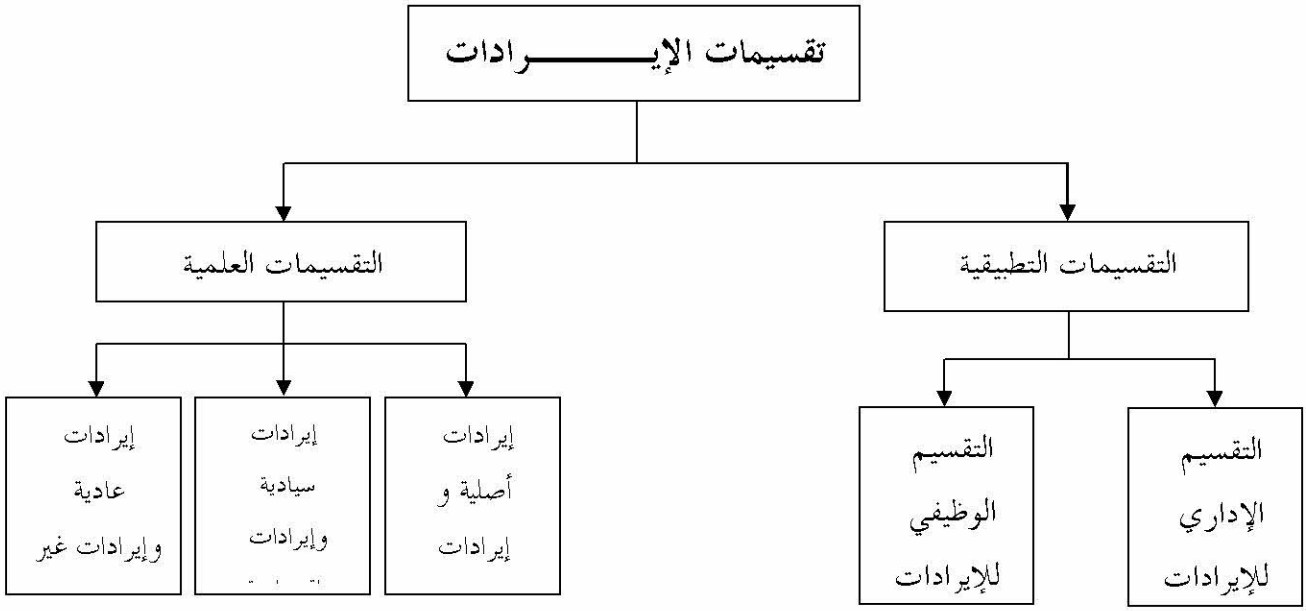

المصدر:من إعداد الطالبة

[1] :د.محمد عباس محرزي ،**اقتصاديات المالية العامة** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2003 ،ص 139.

[2] :محمد دوبدار ،**دراسات في الاقتصاد المالي** ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ،1996 ،ص 155.

لقد لقيت التقسيمات الخاصة بالإيرادات العامة اهتمام منظري المالية العامة لما لها من أهمية في متابعة و رسم السياسات الاقتصادية وتحقيقها للأهداف المخططة ،و قد وضعت عدة معايير في هذا الشأن:

I) التقسيمات التطبيقية:و التي تعتمد تقسيما إداريا وآخر وظيفيا بحيث:

1. التقسيم الإداري للإيرادات :يعتمد على الجهة الإدارية التي تتولى عملية التحصيل لأنه يوضح فقط نصيب كل إدارات الحكومة في تحصيل الموارد العامة و لا يبين طبيعتها ولا يعكس كفاءة هذه الوحدات الإدارية في عمليات التحصيل و إنما فقط الاختصاص.

2. التقسيم الوظيفي للإيرادات :والذي له أهمية في معرفة مصادر الموارد العامة المختلفة و نصيب كل منها في الحصيلة الإجمالية لإيرادات الدولة .بحيث يتم وفقها عرض حصيلة كل ضريبة من الضرائب النوعية المفروضة على الدخل أو على رأس المال أو الاستهلاك

II) التقسيمات العلمية :يصعب تقسيم الإيرادات بشكل علمي ،الشيء الذي يترجمه عدم المقدرة للتوصل إلى معيار علمي دقيق .فنجد أهم هذه التقسيمات متمثلة فيما يلي:

1. إيرادات أصلية و إيرادات مشتقة:

أ) **الإيرادات الأصلية** :هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من ممتلكاتها الخاصة أي محصلات أملاك الدولة فقط.

ب) الإيرادات المشتقة :هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاع جزء من أموال المواطنين و هو يشمل كافة أنواع الإيرادات العامة المتبقية كالرسوم والضرائب والقروض العامة إلا أن هذا التقسيم فقد أهميته بتراجع الملكية العامة السائدة في الأنظمة الاشتراكية.

2. إيرادات سيادية وإيرادات اقتصادية :

أ) **الإيرادات السيادية** :تأخذ هذه الإيرادات الصفة الجبرية التي تتميز بها الدولة باعتبارها تتمتع بالسلطة الآمرة وقدرتها على الإكراه في عملية التحصيل كالضرائب و الرسوم والقروض الإجبارية والإصدار النقدي .

ب) الإيرادات الاقتصادية :تتمثل في القروض الاختيارية وإيرادات أملاك الدولة وتكون لها صفة اختيارية وبمحض إرادة المواطنين.

3. إيرادات عادية وإيرادات غير عادية:

أ) **الإيرادات العادية** :لها صفة التكرار و الدورية تحصل عليها الدولة بصورة منتظمة من سنة إلى أخرى لتمول نفقاتها العادية.

ب) الإيرادات غير العادية:تتمثل في تلك الموارد التي تحصل عليها الدولة بصورة غير منتظمة وغير دورية ويمكن أن تكون ظرفية لتغطية نفقات غير عادية أو غير متوقعة مثل القروض العامة والإصدار النقدي[1].

بناءا على ما تقدم فهناك عدة تقسيمات للإيرادات العامة .لكن التقسيم الذي نعتمد عليه في دراستنا لتصنيف الإيرادات هو التقسيم المعتمد في الجزائر:

I) الإيرادات الاقتصادية:

تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة –بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة–مقابل الخدمات المقدمة للأفراد و الذين يحصلون من خلالها على نفع سواء عام أو خاص[2] ،و تشمل هذه الإيرادات أملاك الدولة (الدومين).

1. إيرادات أملاك الدولة (الدومين):

يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها ؛عقارية أو منقولة ،و أيا كان نوع ملكية الدولة لها عامة أم خاصة ،و تنقسم ممتلكات الدولة (الدومين)إلى قسمين:

أ) **الدومين العام** :يتكون هذا النوع من كل ما تمتلكه الدولة ويخضع للقانون العام ،ويختص أيضا بتلبية الحاجات العامة مثل الطرق و المطارات و الموانئ و الحدائق العامة...الخ. وهي أملاك غير قابلة التصرف فيها من قبل الأفراد فلا يجوز بيعها طالما هي مخصصة للمنفعة العامة و لا يجوز تملكها بالتقادم، و قد ينتفع بها الأفراد مجانا أو مقابل دفع رسوم (مبالغ رمزية)مقابل انتفاعهم بها.

ب) الدومين الخاص :يقصد بالدومين الخاص كل ما تملكه الدولة ملكية خاصة وهي التي تخضع لأحكام القانون الخاص ،و يتحصل الأفراد على خدمات و منافع هذه الأملاك بمقابل يدفعونه للدولة كالأراضي التي تقوم الدولة ببيعها أو تأجيرها ويقسم الدومين الخاص إلى ثلاثة أقسام وهي:

- الدومين الزراعي :و يشمل ممتلكات الدولة من الأراضي الزراعية و المناجم و الغابات ويأتي إيراد هذا

---

[1] :د.مجدي محمود شهاب ،**الاقتصاد المالي–نظرية مالية الدولة–السياسات المالية للنظام الرأسمالي** ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،الإسكندرية ،1999 ،ص 109.

[2] :**النفع العام**:هو تحقيق الصالح العام لمجموع المواطنين ،حيث أن الدولة حرصاً منها على تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية المرتبطة بالمصلحة العامة تفضل أن تقوم مباشرة بأداء تلك الخدمات والتحكم في أحجامها وأثمانها.

النفع الخاص :يحصل الفرد على منفعة محددة في كل مرة تؤدي له فيها الخدمة فهو يستفيد من خدمة المواصلات كلما انتقل من مكان لآخر بالوسائل العامة كما أنه يستفيد من خدمة التعليم كلما التحق بإحدى معاهد التعليم العامة ،ويبرر توافر هذا النفع الخاص تقاضي الدولة لثمن خاص عن تقديم هذه الخدمات.

النوع من ثمن بيع المنتجات (المحاصيل)أو ثمن الإيجار و يسمى كذلك الدومين العقاري.

– الدومين الصناعي و التجاري :و يتمثل في مختلف المشاريع الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة مثلها في ذلك مثل الأفراد و تأخذ هذه الإيرادات صورتان أساسيتان:

1) الثمن العام:يقصد بالثمن العام المقابل الذي تحصل عليه الدولة مقابل قيامها بنشاط تجاري أو صناعي فهو ثمن السلع والخدمات التي تنتجها و تبيعها المؤسسات العامة الصناعية و التجارية، إن الثمن العام يدفع اختياريا حيث لا يدفعه إلا من ينتفع بالخدمة العامة عكس الضريبة التي تدفع جبرا.

2) الاحتكار الجبائي :في بعض الحالات تقوم الدولة باستعمال سلطتها بفرض حظر على الأفراد و المشاريع الخاصة بشأن القيام بمشاريع تجارية أو صناعية بقصد تحقيق أغراض معينة[1]

– الدومين المالي :هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من السندات الحكومية و أذونات الخزينة الأسهم (محفظة الأوراق المالية)، هذا بالإضافة إلى الفوائد التي تحصل عليها من خلال القروض التي تمنحها للأفراد أو المؤسسات أو توظيف أموالها في البنوك.

II) الإيرادات السيادية:

تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد لما لها من حق السيادة وتتمثل في الضرائب والرسوم و الغرامات المالية التي تفرضها المحاكم وغيرها ،وسوف نقتصر في دراستنا إلى الضرائب والرسوم:

1. الرســـوم:

أ) **ماهية الرسوم**:يمكن تعريف الرسم على أنه مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إلى إحدى مؤسساتها العمومية مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل.

ب) خصائص الرسوم :

– الصفة النقدية للرسم :فالرسم يدفع في صورة نقدية لا في صورة عينية.

– الصفة الإجبارية :يقوم الفرد المستفيد من الخدمة بدفع قيمة الرسم جبرا للهيئة التي تؤدي له الخدمة.

– طابع المنفعة:فالذي يطلب الخدمة يسعى من وراء ذلك إلى تحقيق منفعة خاصة تتعلق به وحده دون أن

[1] :تقديم السلع الضرورية للاستهلاك بأسعار في مقدرة شرائح المجتمع المختلفة و خاصة ذوي الدخل المحدود (سياسة تدعيم أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية كالخبز و الحليب...الخ)أو الرغبة في تحقيق إيراد مالي و هذا في حالة احتكار الدولة لنشاط صناعي أو تجاري معين.

يشاركه فيها شخص آخر،و يكون من وراء هذه المنفعة الخاصة منفعة عامة تعود على المجتمع وعلى الاقتصاد الوطني ككل.

2. الضرائب:

تعتبر الضريبة من أهم أدوات السياسة المالية حيث تشكل أهم مصدر لتمويل خزينة الدولة كما تساهم في الإنعاش الاقتصادي و دفع عجلة التنمية خاصة في الدول النامية ،و لهذا ارتأينا الخوض في هذا العنصر بنوع من التفصيل:

2-1-تطور الضريبة في الفكر الاقتصادي:

لقد صاحب تطور الدولة في النشاط الاقتصادي تطور مفهوم الضريبة في الفكر الاقتصادي.

- **الضريبة في الفكر الفيزيوقراطي:**

باعتبار الزراعة هي المورد الأساسي و الوحيد للثروة حسب الفيزيوقراط ،فقد أخذ الاقتصاديون آنذاك بفكرة الضريبة الموحدة على الأراضي الزراعية ،مع إلغاء الضريبة على دخول الطبقات الأخرى كالتجار و الصناع مثلا لأن ذلك سيؤدي –حسبهم-إلى رفع أثمان الخدمات التي تقدمها هذه الفئات لملاك الأراضي الزراعية بمقدار الضريبة [1].

- **الضريبة في الفكر الكلاسيكي:**

لقد أكد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على حيادية الضريبة ،و ذلك انطلاقا من فكرة حيادية الدولة و اقتصار دورها على توفير الأمن الداخلي و الخارجي للبلد ،وسنتعرض بإيجاز لأهم أفكار رواد هذا الفكر فيما يخص الضريبة:

- الضريبة عند آدم سميث:

حدد **آدم سميث** أربعة قواعد موضوعية للضريبة هي :العدالة ،اليقين ،الملائمة في التحصيل ،الاقتصاد في نفقات الجباية [2]،و هكذا فهو يقبل بوضوح الحاجة إلى الضريبة كوسيلة لتمويل الدولة الحارسة.

[1] :سوزي عدلي ناشد ،**المالية العامة :النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة** ،منشورات الحلبي الحقوقية ،الإسكندرية ،2006 ،ص 139.

[2] :عادل أحمد حشيش ،**أساسيات المالية العامة** دار الجامعية الجديدة للنشر الإسكندرية ،2006 ،ص 285.

- الضريبة عند جون باتيست ساي:

ينطلق **ساي** في معالجته للضريبة من رفضه للاستدانة و عجز الميزانية ،لكون الزيادة في النفقات العامة عن الإيرادات العامة ينتج عنها اختلال الميزانية ،و يتم مجابهة هذه الزيادة في النفقات عن طريق القروض وما يترتب عنها من فوائد ،و عليه يبرر **ساي** فرض الضريبة من أجل تغطية النفقات العامة التي يجب أن تكون في أضيق الحدود.

- الضريبة عند دافيد ريكاردو:

يرى **ريكاردو** أنّه من الأفضل أن تكون كل من الزراعة ،التجارة و الصناعة خارج ميادين تدخل الدولة ،و حتى تتمكن هذه الأخيرة من مواجهة نفقاتها العامة تكون مضطرة إلى اقتطاع الضرائب .كما يرى أن الضريبة على الريع المفروضة على الملكية العقارية تصيب المالك العقاري ،و لا تصيب سعر المستهلك ،لأن المالك العقاري لا يتدخل في تكوين الأسعار الزراعية ،كما أنّ ريكاردو يرفض تحصيل الضرائب من الاستهلاك ليس لكونها تؤثر على القدرة الاستهلاكية للأفراد بل لأنّها تؤدي إلى المطالبة برفع الأجور ،و هذا ما ينعكس على أرباح المالكين[1] .

- **الضريبة في الفكر الكينزي:**

فيما يتعلق بالضريبة فإن كينز يرى أنه بإمكان الدولة أن تقلص من الميل الحدي للاستهلاك لبعض فئات المجتمع و ذلك بفرض الضرائب على مداخيلهم و عليه تستطيع الدولة أن تؤثر على مستوى الطلب على الاستهلاك وذلك بإعادة توزيع الدخول من خلال السياسة الضريبية .كما تستطيع الدولة أن تفرض ضرائب تصاعدية على الدخول المرتفعة ،و في نفس الوقت تقوم بإعفاء الدخول المنخفضة من الضريبة وبهذا الشكل يمكن أن يتزايد مستوى الاستهلاك و بالتالي الطلب الفعلي ،كما يمكن تشجيع المؤسسات على الاستثمار من خلال تبني سياسة ضريبية ملائمة ،و يظهر ذلك جليا من خلال تقديم امتيازات جبائية لتلك المؤسسات و إعفائها من الضريبة على السلع المشتراة أو على السلع المباعة ...الخ.

كما يرى الاقتصاديون المحدثون أن أزمة الكساد التضخمي تعود إلى ركود الإنتاجية وليس إلى التضخم ،كما أن ركود الإنتاجية يساهم فيه بقسط كبير النظام الضريبي و الذي تعمل فيه الضرائب المباشرة المرتفعة على تخفيض الادخار و الاستثمار و مبادرات رفع الإنتاج ،و عليه يؤكد الاقتصاديون الجدد على ضرورة تخفيض

[1] :حميد بوزيدة ،**النظام الضريبي الجزائري وتحدّيات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992-2004** ،أطروحة دكتورا ،جامعة الجزائر ،2006/2005 ،ص 35.

الضرائب المباشرة على إيرادات رجال الأعمال لزيادة الادخار و الاستثمار و زيادة عرض السلع ،بالإضافة إلى ضغط الإنفاق العام الموجه للاستثمارات العمومية[1].

2-2-تعريف الضريبة:

- تعتبر الجباية وسيلة و أداة تستخدمها الدولة تعبيرا عن سيادتها و قوتها[2]
- الضريبة فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية ،بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف و الأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل ما يدفعه من ضرائب إلى الدولة[3]
- عرف **Pierre Bel Trame** الضريبة بأنها مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية ،و التي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة بشكل نهائي و دون مقابل محدد نحو تحقيق الأهداف المرجوة من طرف السلطة العمومية[4] .

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الضريبة هي عبارة عن اقتطاع نقدي ،إجباري و نهائي دون مقابل ،يتم وفقا لقواعد قانونية ،تقتطعه الدولة أو إحدى هيئاتها مباشرة من أموال الأشخاص بحسب المقدرة التكليفية لهم من أجل تغطية الحاجات العامة للمجتمع .

انطلاقا من مجمل هذه التعاريف المقدمة ،يمكن تحديد خصائص الضريبة و هي كالآتي :

- **الضريبة فريضة نقدية** :هي اقتطاع نقدي يستهدف ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين، ففي النظم الاقتصادية القديمة كانت الضريبة تفرض وتحصل في صور عينية ،و ذلك حسب الظروف الاقتصادية السائدة آنذاك ،لكن مع التطور أصبحت النقود هي وسيلة و أداة التعامل الأساسية الأكثر انتشارا ،مما أدى بصورة حتمية إلى فرض الضرائب في شكل نقدي باعتبار أن كافة المعاملات-على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي-تتم بصورة نقدية.
- **الضريبة فريضة جبرية**:إن الضريبة تفرض جبرا ،أي أن المكلف ليس حرا في دفعها ،بل السلطات العامة هي التي تفرضها عليه و تحدد مقدار الضريبة ،و كيفيتها و موعد دفعها ،لذلك فالضريبة تؤخذ بقرار من جانب واحد و هو الدولة حيث أن المكلف عندما يتأخر عن دفع الضريبة ،أو يمتنع بمعنى إذا حاول التهرب

---

[1] :عبد اللطيف بن أشنهو ،**مدخل إلى الاقتصاد السياسي** ،ديوان المطبوعات ،الجزائر ،ص 44.

[2] :Bernard Bobe et Pierre Llad ،**Fiscalité Et Choix Economique**، imprimerie، aubin ،France ،1978 ،p 7.

[3] :محمد عباس محرزي ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 176.

[4] : Pierre Bel Trame, **La Fiscalité En France**, Edition Hachette livre, Paris, p12.

يتعرض لجزاءات و عقوبات محددة قانونا ،و هذا ما يميز الضريبة عن غيرها من الإيرادات المالية الأخرى كالرسوم و القروض الاختيارية.

- **الضريبة تدفع بصفة نهائية** :بمعنى أن الفرد الذي يلتزم بدفع الضريبة ،إنّما يدفعها للدولة بصفة نهائية فلا تلتزم الدولة برد قيمتها إليه بعد ذلك ،و في هذا تختلف الضريبة عن القرض العام الذي تلتزم الدولة بردها إلى المكتتبين في سنداته و بدفع فوائد عن المبالغ المكتتب بها في أغلب الأحيان.
- **الضريبة تدفع بدون مقابل** :و يعني ذلك أن المكلف بدفع الضريبة لا يتمتع بمقابل أو بمنفعة خاصة من جانب الدولة ،و إن كان هذا لا ينفي أن الفرد ينتفع بالخدمات التي تقدمها الدولة بواسطة المرافق العامة باعتباره فردا في الجماعة ،و ليس باعتباره ممولا للضرائب.
- **حصيلة الضرائب تمكن الدولة من تحقيق النفع العام** :ذلك أن الدولة لا تلتزم بتقديم خدمة معينة أو نفع خاص إلى المكلف بدفع الضريبة ،بل أنّها تحصل على حصيلة الضرائب بالإضافة إلى غيرها من الإيرادات العامة من أجل القيام باستخدامها في مصاريف الإنفاق العام الذي يترتب عليه تحقيق منافع عامة للمجتمع.

و بالإضافة إلى هذا ،فقد أصبحت الضريبة تستخدم في الآونة الراهنة في تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية مختلفة كتشجيع الادخار ،الحد من الاستهلاك لتعبئة الفائض في أغراض التنمية الاقتصادية و تقليل التفاوت في الدخول بين فئات المجتمع المختلفة (الضرائب التصاعدية)[1].

2-3-القواعد الأساسية للضريبة:

لقد أصبحت الضريبة تلعب دورا هاما في السياسة الاقتصادية و الاجتماعية للدولة ،و في توجيه الاستثمارات الإنتاجية و هي قبل كل شيء مورد مالي أساسي توليه الدولة اهتماما كبيرا قصد تنمية وتغذية خزينتها. و لما كانت للضريبة كل هذه الأهمية فقد وُضِع لها ومن فترة طويلة قواعد على المشرع الضريبي أن يأخذها بعين الاعتبار عند وضعه النظام الضريبي و هذه القواعد تشكل الأساس التقليدي للضريبة ،ومحتوى هذه القواعد ما يلي:

[1] : عادل أحمد حشيش ،**أساسيات المالية العامة –مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام** –دار النهضة العربية ،الإسكندرية ،1992،ص 153.

أولا: قاعدة العدالة أو المساواة في المقدرة التكليفية[1]: إن كل الأفراد المكلفين بدفع الضريبة ملزمون بدفعها و لكن حسب مقدرتهم التكليفية ،ومن لا دخل له فهو معفى من ذلك ،و نلاحظ الآن بأن أغلب الدول قد أخذت بمبدأ العدالة و المساواة ،و خير دليل على ذلك هو توجه علماء المالية في العصر الحديث إلى فكرة **الضريبة التصاعدية**[2] بعدما عجزت الضريبة النسبية[3] في تحقيق العدالة المنشودة ،فتفرض هذه الضريبة بنسب تتغير بتغير قيمة الوعاء الضريبي[4] ،ولاشك أن الضريبة التصاعدية تحقق قدرا أعلى من العدالة والمساواة بين المكلفين بها[5].

ثانيا :قاعدة الوضوح و اليقين: يجب أن تكون الضريبة المفروضة على المكلفين القانونيين واضحة المعالم بحيث يعرف الخاضع لها مقدار الوعاء و معدل الضريبة و تاريخ سداد الضريبة ،و كذا الجزاءات و العقوبات التي تترتب عن التهرب و الغش الضريبيين. فكل ضريبة لا يعرف المكلف مقدارها و زمان جبايتها و مكان دفعها معرفة تامة تعتبر ضريبة تعسفية بحيث تؤدي في النهاية إلى التهرب و الغش.

ثالثا :قاعدة الملاءمة: على الضريبة أن تجبى في أكثر الأوقات ملاءمة للمكلف و بالكيفية الأكثر تسييرا له ،و يعتبر الوقت الذي يحصل فيه المكلف على دخله أكثر الأوقات ملاءمة لدفع الضريبة ،كأن تجبى ضريبة المرتبات و الأجور من المكلفين في أوقات استلام أجورهم ،و تجبى ضريبة الأرباح التجارية و الصناعية في نهاية الدورة المالية ،و عند تحقيق الأرباح.

رابعا: قاعدة الاقتصاد :المقصود بالاقتصاد هنا أي الاقتصاد في نفقات الجباية بحيث تكون النفقات التي تنفقها الدولة في سبيل الحصول على الإيرادات الضريبية أقل ما يمكن ،و هذا الأمر يتطلب فرض الضرائب التي تكثر إيراداتها و تقل نفقات تحصيلها.

---

[1]:يتجلى ذلك من خلال نص **المادة (1/61)من الدستور الجزائري** لسنة 1989 م، المعدل في 28 نوفمبر 1996 م:« كل المواطنين متساوون في الضريبة ،و يجب على كل واحد أن يشارك في تمويل التكاليف العمومية حسب قدرته الضريبية ،لا يجوز أن تحدث ضريبة إلا بمقتضى القانون »

[2] : يقصد **بالضريبة التصاعدية** تغيير النسبة المئوية مع تغير حجم الوعاء الضريبي.ومبدأ التصاعد تلجأ إليه الدول الاشتراكية لتقريب الفجوة بين الدخول

[3] :و قد كتب **آدم سميث** في هذا الصدد قائلا:« يجب أن يساهم كل أفراد المجتمع في نفقات الدولة بحسب مقدرتهم النسبية بقدر الإمكان أي بنسبة الدخل الذي يتمتعون به في ظل حماية الدولة »

[4]:**وعاء الضريبة** :هو الموضوع الذى تفرض عليه الضريبة أو المادة التى تفرض عليها من دخل أو إيراد أو غيره.

[5] :حسن عواضة ،**المالية العامة :دراسة مقارنة** ،دار النهضة العربية ،بيروت –لبنان –،الطبعة الثالثة ،1973 ،ص 70.

2-4-التصنيفات المختلفة للضريبة:

لقد تعددت التصنيفات المستخدمة في هذا الإطار نظرا للمعايير المنتهجة في تقسيم الضرائب ،و من أهم المعايير نجد:

- معيار تعدد الضريبة:قسمت الضريبة حسب هذا المعيار إلى:ضريبة وحيدة[1] و ضريبة متعددة.
- معيار الوجود و الاستعمال: حسب هذا المعيار هناك:ضرائب مباشرة و ضرائب غير مباشرة.
- معيار وعاء الضريبة:حسب هذا المعيار نجد:
  - الضريبة على الدخل[2].
  - الضريبة على الإنفاق.
  - الضريبة على رأس المال (الثروة).

[1]:أول من طرح الضريبة الوحيدة هم الفيزيوقراطيون حيث نادوا بفرض ضريبة واحدة على الناتج الصافي من الزراعة ،و قد طرحت أيضا في فرنسا سنة 1956 م و ذلك بفرض ضريبة وحيدة على مصادر إنتاج الطاقة (الوقود و الكهرباء)و بموجب هذه الضريبة يتم دمج مبلغ الضريبة في أسعار السلع.

[2] :**الدخل**:هو مبلغ من النقود يأتي من مصدر ثابت ،بصفة دورية منتظمة، فهو يشمل ثلاثة عناصر أساسية هي :النقدية ،الثبات ،الدورية .فالدخل هو الإيراد الذي يتحصل عليه العامل في شكل أجرة شهرية و قد يمثل الإيراد المحصل من ممارسة نشاط إنتاجي أو تجاري أو زراعي أو إيراد من جراء تأجير عقار مبني أو غير مبني.

الجدول (II-1):التصنيفات المختلفة للضريبة

معيار تعدد الضريبة	
الضريبة الوحيدة	**الضريبة المتعددة**
يتم جمع ما يحصل عليه الشخص الواحد من الدخول المختلفة على أنّها وعاء واحد.	نعني بنظام الضرائب المتعددة إخضاع المكلف لأنواع مختلفة من الضرائب ،و عليه تتعدد الأوعية الضريبية.
معيار الوجود و الاستعمال	
الضرائب المباشرة	**الضرائب غير المباشرة**
تعتبر الضريبة مباشرة إذا كانت تُفرض على وجود الدخل نفسه ،وقد استخدم هذا التصنيف كذلك حسب معيار التحصيل حيث تُفسَر الضرائب المباشرة على أساس أنّها تحصل بشكل مباشر من المكلفين دون وجود حلقات وسيطة لنقل أعباء الضريبة من مكلف إلى آخر.	يفرض هذا النوع من الضرائب على استعمال الدخل أو الثروة ،و تُفسَر من جهة معيار التحصيل أن هذه الضريبة يدفعها المكلف الفعلي وليس المكلف القانوني ،فمثلا ضريبة المبيعات يدفعها المنتج و ينقل عبئها إلى المستهلك عن طريق زيادة أسعار منتجاته لتحصيل ما دفعه كضريبة مبيعات.

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- François Jeruel, «**Finances publiques**, **Droit fiscal** », 10eme édition, Editions DALLOZ, 1995, p 17
- حميد بوزيدة ،**جباية المؤسسات** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2005 ،ص 19.

معيار وعاء الضريبة		
الضريبة على الدخل	**الضريبة على الإنفاق**	**الضريبة على رأس المال (الثروة)**
تفرض على كافة الدخول التي تتحقق من العمل و رأس المال ،هذه الضريبة تمثل مصدرا ثابتا و دائما للإيرادات العامة للدولة ،حيث تستخدمها هذه الأخيرة لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل القومي لتقليل الفوارق بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.	هي تفرض على إنفاق الدخل لغرض الاستهلاك أو الاستثمار ،كما أنها تحد من الإنفاق ،و يمكن التمييز بين عدة أنواع من الضريبة على الإنفاق: **الضريبة المتدرجة** :تحصل الضريبة خلال كل مراحل الإنتاج ،إبتداءا من مرحلة إعداد السلعة و وصولا إلى مرحلة تجارة التجزئة. **الضريبة على القيمة المضافة**:القيمة المضافة هي تلك الإضافات المتتالية على قيمة السلعة أو الخدمة، ويتحملها المستهلك النهائي.	تفرض على رأس المال و تدفع من الدخل المحقق ،و تتميز بأنها تتخذ رأس المال نفسه وعاءا للضريبة ،و يتم تقسيمها إلى ثلاثة أنواع: **الضرائب على تملك رأس المال** :تفرض على رأس المال الذي يملكه الفرد بغض النظر عن شكله أو مصدره و كيفية استخدامه ،و تُصيب رأس المال حتى و لو كان مدخرا. وتعتبر الضريبة على ملكية رأس المال ضريبة استثنائية تفرض أثناء الحروب و الأزمات الاقتصادية **الضرائب على نمو رأس المال** :تفرض على الزيادات التي تطرأ على قيمة رأس المال لأسباب ليس لصاحب رأس المال دخل فيها. **الضرائب على الأموال المكتسبة** :و هي الضرائب التي تفرض على جميع الحقوق و الأموال المنقولة و غير المنقولة التي تؤول إلى الغير عن طريق الإرث أو الوصية أو الهبة أو أي طريقة أخرى بدون مقابل.

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- حميد بوزيدة ،**جباية المؤسسات** ،مرجع سبق ذكره ،ص 21.
- يونس أحمد البطريق ،**مقدمة في النظم الضريبية** ،المكتب المصري الحديث للطباعة و النشر ،الإسكندرية ،1972 ،ص 26.
- علي زغدود ،**المالية العامة** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،الطبعة الثالثة ،2008 ،ص 202.

2-5-مراحل تحصيل الضريبة:

و هي ملخصة في الشكل التالي

الشكل (II-3) :مراحل تحصيل الضريبة

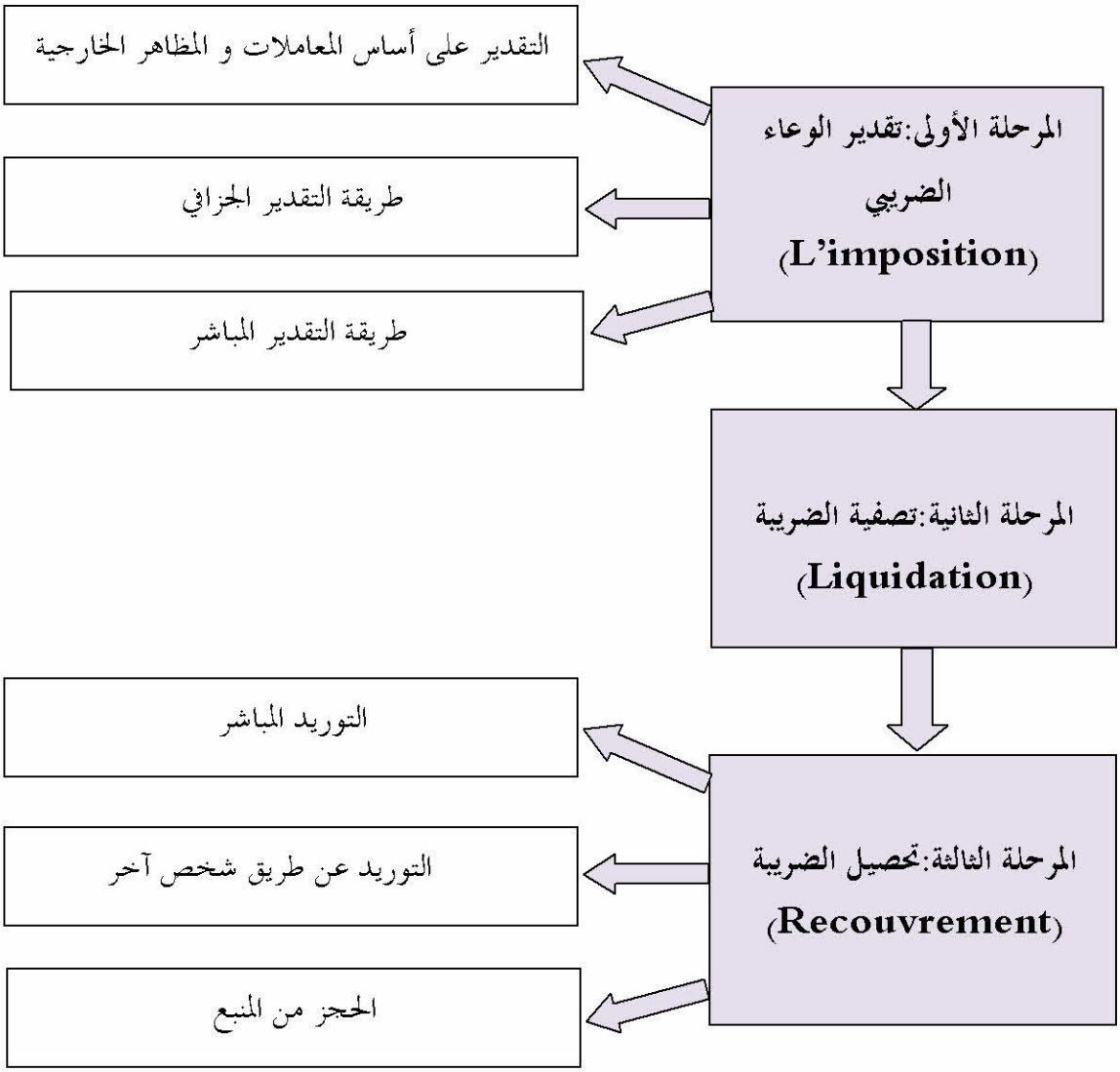

المصدر:من إعداد الطالبة

المرحلة الأولى:تقدير الوعاء الضريبي (L'imposition)

1) التقدير على أساس المعاملات و المظاهر الخارجية [1]:تعتمد الإدارة الضريبية على بعض المظاهر أو القوانين الخارجية المتصلة بالمكلف بالضريبة ،ويتم تحديدها بطريقة تحكمية تسمى بالطريقة القياسية أو البيانية حيث تقوم هذه الأخيرة على أساس العلاقة بين دخل المكلف بالضريبة و الظواهر المحيطة به كتحديد القيمة الايجارية لمترل المكلف ،أو تبعا لعدد العمال الذين يوظفهم...الخ.

2) طريقة التقدير الجزافي :يتم تحديد دخل المكلفين تحديدا جزافيا ،استنادا إلى بعض المؤشرات مثل القيمة الإيجارية التي تعد مؤشرا و دليلا لتحديد دخل صاحب العقار ،أو رقم الأعمال الذي يعد دليلا لمعرفة أرباح التاجر ،أو عدد ساعات عمل أصحاب المهن الحرة.....الخ.و تندرج أنواع أخرى من الطرق الجزافية منها:

الطريقة الجزافية القانونية[2] و الطريقة الجزافية الاتفاقية و فيها يتم تحديد الدلائل بصورة اتفاقية بين الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة.يتم اللجوء إلى هذه الطريقة في حالة عدم توفر دفاتر محاسبة منتظمة تبين القيمة الحقيقية لوعاء الضريبة.

3) طريقة التقدير المباشر:تلزم الإدارة الضريبة المكلف بالإفصاح عن القيمة الحقيقية لمادة الضريبة ،حيث يستند الإخضاع الضريبي في هذه الحالة إلى إقرار بدخل حقيقي يطابق الواقع ،و هو تحديد أكثر إنظباط و دقة من سابقيه.تتم طريقة التقدير الإداري إما بالتصريح(تصريح المكلف أو تصريح الغير)،أو بطريقة التقدير المباشر للإدارة الضريبية[3].

المرحلة الثانية :تصفية الضريبة (Liquidation)

تتم هذه المرحلة على مستوى متفشيات الضرائب ،ويقصد بتصفية الضريبة تحديد دين الضريبة,أي تحديد المبلغ الذي يتعين على المكلف بالضريبة دفعه ،إن عملية التصفية تعني تقنيا إخضاع الأساس الضريبي للمعدل

[1]:كانت هذه الطريقة مستخدمة في التشريع الضريبي الفرنسي في القرن 19 حتى عام 1925 م حيث كانت تفرض الضريبة على الدخل على أساس مظاهر خارجية معينة ،تتمثل في عدد الأبواب ونوافذ مترل المكلف بالضريبة ،إسنادا إلى أن مترل المكلف الغني أكثرا أبواب ونوافذ من مترل المكلف بالضريبة الفقير.

[2]:اعتمد المشرع الجزائري في كثير من الأحيان على الطريقة الجزافية القانونية ،إذ كثيرا ما يخضع المكلف بالضريبة إلى النظام الجزافي عندما لا يتجاوز رقم أعماله السنوي مبلغا معينا ،عندما يتعلق الأمر بنشاط بيع السلع أو الخدمات ،و ينبغي عليهم في هذه الحالة مسك سجلا مرقما و موقعا من قبل المصالح الضريبية تسجل فيه تفاصيل مشترياتهم المثبتة بفواتير ،أو غيرها من المستندات التبوثية.

[3] :عبد الفتاح العامري ،**النظرية الضريبية** ،دار وائل للنشر ،عمان ،الأردن ، 2007 ،ص 55.

الضريبي الواجب التطبيق مع القيام بالتخفيضات التي قد ينص عليها التشريع الضريبي ،هذه التخفيضات قد تمس الأساس الخاضع للضريبة ،أو قد تمس الضريبة في حد ذاتها ،أو تمس رقم الأعمال الإجمالي أو الربح والدخل الإجمالي.

المرحلة الثالثة :تحصيل الضريبة (Recouvrement)

يقصد بتحصيل الضريبة مجموع العمليات و الإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية ،وفقا للقواعد القانونية والضريبية المطبقة في هذا الإطار.

إن مرحلة تحصيل الضريبة تكون فيها العلاقة مباشرة بين الإدارة الضريبية والشخص المكلف بالضريبة ،بحيث نظم المشرع الضريبي هذه العملية عن طريق وضع القواعد التي تتضمن تحصيل دين الضريبة ،من غير حدوث موانع تحول دون حصول الدولة على مستحقاتها. تتمثل أهم الطرق في التحصيل في ما يلي:

1) التوريد المباشر :(Recouvrement Direct)

في هذه الطريقة يمكن دفع الضريبة بأحد الشكلين التاليين:

أ) التوريد المباشر الكلي :وفيها يقوم المكلف بدفع الضريبة بدفعها مرة واحدة.

ب) التوريد المباشر عن طريق الاقساط (الدفعات) :يقوم المكلف هنا بدفع أقساط دورية خلال السنة الضريبية.

2) التوريد عن طريق شخص أخر :(Recouvrement Par Tiere)

فيه يتم دفع الضريبة بواسطة شخص آخر غير المكلف بالضريبة ،تعد استثناءا من القاعدة العامة و تسري هذه الطريقة بصورة عامة على الضرائب غير مباشرة ،وبعض الأنواع من الضرائب المباشرة بحيث يقوم شخص آخر (المكلف القانوني)ويسمى كذلك بالوسيط الضريبي بالإنابة عن المكلف الفعلي في دفع مبلغ الضريبة إلى الخزينة العمومية ،على أن يقوم بتحصيلها فيما بعد من المكلف بالضريبة.

3) الحجز من المنبع :(Retenu A La Source)

يلجأ المشرع إلى هذه الطريقة بالنسبة للضرائب على الدخل ،ويطلق عليها مصطلح « الاقتطاع من المنبع »في هذه الطريقة فإن الضريبة تقتطع في اللحظة التي يحصل فيها المكلف على الدخل ،بحيث يقوم شخص معين (المكلف القانوني)بتحصيل الضريبة من المموّل وتوريدها إلى الخزينة العمومية[1].

[1] :طارق عبد العالي حماد ،**المالية العامة والنظم الضريبية** ،الدار الجامعية ،القاهرة –مصر –، 2005 ،ص 74.

III) الإيرادات الائتمانية (القروض):

1. تعريف القرض العام:

القرض العام هو مبلغ من المال تحصل عليه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة عن طريق الالتجاء إلى الجمهور أو المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية أو من دولة أخرى ،مع التعهد برد المبلغ المقترض ودفع الفوائد طوال مدة القرض وفقا لشروطه.

2. طبيعة القروض:

– الطبيعة القانونية :يتم الاقتراض بإرادة طرفين ،وينتج عنه التزام أحد الطرفين بتسليم مبلغ معين من المال بينما يلتزم الطرف الآخر بدفع الفوائد ورد أصل الدين.

– الطبيعة الاقتصادية :لقد نظرت إليه الاقتصاديات القديمة على أنه شر لابد من الحد منه ،بينما النظريات الحديثة تقف موقفا مخالفا وتعتبره وسيلة عادية لتمويل نفقات الدولة ،وتلجأ إليه حسب الظروف لا حسب طبيعة النفقة التي يتعين القيام بها.

3. أنواع القروض:

- **من ناحية مصدرها المكاني:**
  - القرض الداخلي.
  - القرض الخارجي.
- **من حيث حرية المكتتب في المساهمة:**
  - القرض الاختياري.
  - القرض الاجباري.
- **من حيث أجل القروض:**
  - القروض المحددة الأجل[1].
  - القروض المؤبدة.

[1] :تلجأ الدولة للقروض متوسطة الأجل لمعالجة العجز في الموازنة وهنا لها صورتان هما:**الأولى :حالة العجز النقدي** وهنا يكون توازن الميزانية متحققا ،لكن بعض الإيرادات متأخرة وعليه تصدر الدولة قروضا قصيرة الأجل تسمى السندات القصيرة. **ثانيا :حالة العجز المالي** وفي هذه الحالة تزيد النفقات العامة عن الإيرادات العامة ،وعليه تصدر الدولة قروضا قصيرة الأجل لفترة أطول من الأولى وتسمى سندات الخزينة غير العادية.

الجدول (II-2):أنواع القروض

من ناحية مصدرها المكاني	
القرض الداخلي	**القرض الخارجي**
هو القرض الذي تحصل عليه الدولة من أشخاص طبيعيين أو معنويين في إقليمها بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا مواطنين أو أجانب وتتمتع الدولة بالنسبة للقروض الداخلية بحرية كبيرة إذ أنها تضع شروط القرض المختلفة.	هو القرض الذي تحصل عليه الدولة من حكومة أجنبية أو من شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الخارج و تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الخارج لحاجتها إلى رؤوس الأموال وعدم كفاية المدخرات الوطنية كذلك لحاجتها إلى العملات الأجنبية سواء كان ذلك لتغطية عجز في ميزان مدفوعاتها أو لدعم عملتها.
من حيث حرية المكتتب في المساهمة	
القروض الاختيارية	**القروض الإجبارية**
الأصل في القروض أن تكون اختيارية فأساس القروض تعاقدي ولكنه يستلزم صدور قانون لإجازته وتترك الدولة الأفراد والهيئات أحرار في قبول الشروط التي تعرضها فلهم حق قبولها أو الإعراض عنها دون مباشرة أي نوع من أنواع الإكراه.	عندما تخشى الدولة عدم إقدام الأفراد أو الهيئات على الاكتتاب تعمم الضغط والإكراه للحصول على المبلغ اللازم يكون ذلك في الأوقات التي تعقب الحروب وفترة زعزعة الثقة في الدولة ويعتبر القرض الإجباري خروج على القاعدة العامة.
من حيث أجل القروض	
القروض المحددة الآجل	**القروض المؤبدة**
هو ما تكون الدولة ملزمة برده بعد انقضاء مدة معينة فقد تكون قصيرة الأجل(من 03 أشهر إلى سنتين)أو متوسطة الأجل (تزيد عن سنتين وتقل عن 20 سنة)أو طويلة الأجل (تزيد عن 20 سنة).	هي غير المحددة الآجل للوفاء ومتروك وقت تحديده للدولة ،وتمتاز بأنها تترك للدولة اختيار الوقت اللازم للسداد.

المصدر :من إعداد الطالبة.

IV. الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة:

لما كانت الضريبة تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة وأفضل أداة تستخدمها للتدخل في النشاط الاقتصادي والتأثير على الحياة الاجتماعية فإنه يتعين علينا أن نتعرف على آثارها الاقتصادية دون غيرها من الإيرادات الأخرى.هناك العديد من الآثار الاقتصادية للضرائب من أهمها:

1) الأثر على الاستهلاك والإنتاج:

إن فرض الضرائب مباشرة كانت أو غير مباشرة تبعا لقواعد معينة يسمح للدولة بتوجيه كل من الاستهلاك والإنتاج تبعا لاحتياجات وظروف الاقتصاد الوطني ،وذلك من ناحية التأثير الكلي على حجم الاستهلاك وحجم الإنتاج ،حيث إن فرض الضريبة على المداخيل المنخفضة ينجر عنه انخفاض في الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني ومن ثم نقص إيرادات الدولة ،ونجد نفس الأثر في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يؤدي إلى انخفاض في الاستهلاك.

2) الأثر على الادخار والاستثمار:

تعتبر السياسة الضريبية أداة في يد الدولة تتحكم بها للتأثير على حجم الادخار و الاستثمار حيث نجد أن فرض الضرائب المباشرة ذات الصنف التصاعدي تقلل من القدرة على الادخار ،كما أن فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يزيد من الادخار ،أما في حالة فرض هذه الضرائب على السلع الضرورية ينقص من الادخار الاختياري ،ومن ناحية أخرى فإن فرض ضريبة على أرباح الأسهم في شركات الأموال بمعدل أقل من الضريبة المفروضة على الأرباح غير الموزعة ،فإن هذا يؤدي إلى تقليل الأموال الاحتياطية بمعنى نقص الاستثمار الذاتي وفي نفس الوقت يؤدي إلى ارتفاع دخول الأفراد نتيجة زيادة التوزيعات ،وقد يؤدي هذا إلى زيادة الادخار .كما أن الأموال المودعة بالبنوك إذا فرضت عليها ضرائب ينتج عنها واحد من الاثنين:زيادة الاستثمار المباشر أو الاكتناز.

3) الأثر على إعادة توزيع الدخل:

إن فرض الضرائب المباشرة التصاعدية مع توجيه الضريبة إلى الخدمات العامة فإن النتيجة النهائية هي إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة ،وتكون نفس النتيجة في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الضرورية فهذا يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والنتيجة زيادة الفوارق الاجتماعية[1].

[1] :عبد الكريم صادق بركان ،خاص عبد المجيد دراز ،**مبادئ الاقتصاد العام** ،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،1973 ،ص 173-188.

المطلب الثاني:النفقات العامة

I. تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي:

لقد مر الإنفاق العام عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بعدة مراحل تحدد فيها مفهومه و حجمه ،وذلك حسب دور الدولة و الوظائف المنوطة بها .و من خلال هذه المراحل انتقل الإنفاق العام بين الحيادية و التأثير في أوجه النشاط الاقتصادي ،و فيما يلي استعراض لأهم هذه المواقف الاقتصادية في هذا المجال:

1. الإنفاق العام في الفكر الكلاسيكي:

لقد ركز الفكر الكلاسيكي في تحليله للظواهر الاقتصادية على مبدأ الحرية الاقتصادية و حصر دور الدولة في أضيق الحدود ،و هذا ما أدى إلى أن رواد هذا الفكر الاقتصادي لم يولوا اهتماما كبيرا لدراسة طبيعة ومحددات الإنفاق العام ،و سوف نتطرق إى رأي كل من آدام سميث و كذا جون باتست ساي:

- Adams Smith:يرى أن الإنفاق غير منتج من حيث خلق الثروة حيث يحولها من القطاع الخاص إلى القطاع العام ،حيث لم يقبل فكرة أن الإنفاق العام يخلق الطلب الفعال و يزيد من النمو الاقتصادي.
- Jean Baptiste Say :يرى أن الإنفاق العام لا يختلف من حيث المبدأ عن الاستهلاك الخاص ففي كلتا الحالتين هناك ضياع للثروة ،و دعا إلى تقييد حجم الإنفاق العام و اعتباره عملا ضروريا لتوفير رأس المال و استخدامه في الصناعة و التجارة.

من خلال ما تقدم يمكن تخليص أهم مبادئ الفكر الكلاسيكي اتجاه الإنفاق العام في الشكل التالي:

الشكل (II-4):مبادئ الفكر الكلاسيكي اتجاه الإنفاق العام

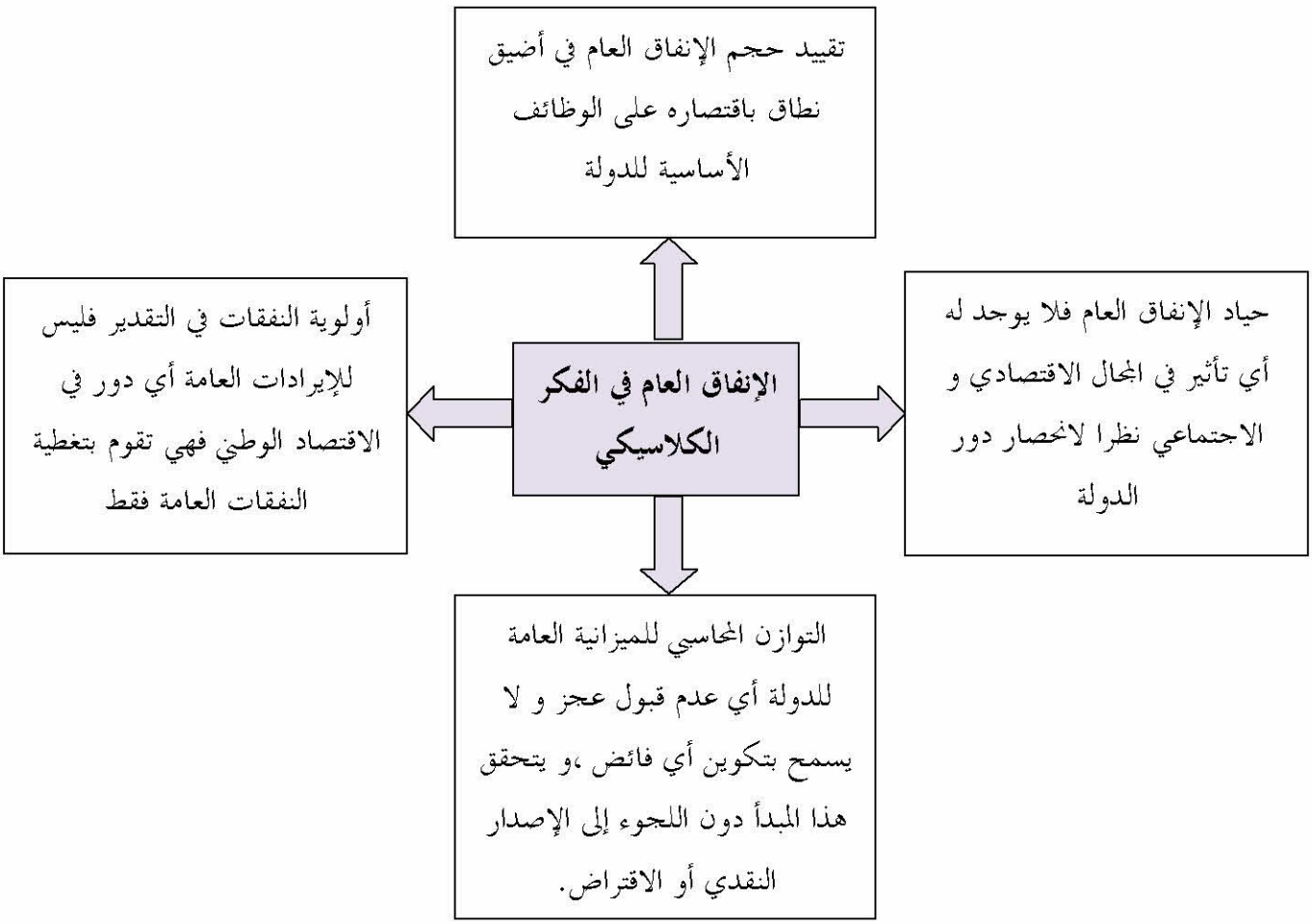

المصدر:من إعداد الطالبة

2. الإنفاق العام في الفكر الكينزي:

على إثر الفشل الذريع الذي واجهه نظام السوق الحر و ما ترتب عليه من كساد كبير خلال الفترة (1929-1933)تغيرت النظرة إلى النفقات العامة تغيرا جذريا ،فقد تزايد الاهتمام بها ليس فقط من حيث الحجم و إنما أيضا من حيث مكوناتها و أهدافها و معايير تحديدها ،حيث اعتبر كينز النفقات العامة بمثابة المضخة التي تنشط الدورة الدموية للاقتصاد فقد عرفها بأنها تلك المبالغ المتوقع إنفاقها سواء كان ذلك من أجل اقتناء الأغراض الاستهلاكية أو الاستثمارية و ذلك من أجل زيادة الإنتاج و التشغيل و القضاء على البطالة .كما أيد الاقتصادي الأمريكي Alvin Hansen في كتابه « السياسة المالية و الدورات الاقتصادية

»تحليلات كيتر للمشكلات الاقتصادية و كذلك السياسات النشطة للحكومة من خلال الإنفاق الحكومي و مسعاها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي[1].

3. الإنفاق العام في الفكر النقدي:

لقد تعرض النظام الرأسمالي لظاهرة اقتصادية لم يعرفها من قبل تمثلت في تعايش التضخم و الركود جنبا إلى جنب و تحول التضخم إلى أزمة حقيقية مستعصية الحل ،و بذلك نشأت المدرسة النقدية بقيادة Milton Friedman و الذي عارض استعمال السياسة المالية و خاصة جانب الإنفاق العام في حل الأزمة باعتباره السبب الأساسي المولد للتضخم[2] ،كما يرى النقديون أنه لا يمكن معالجة العجز في الموازنة العامة دفعة واحدة و في الأجل القصير ،بل ينبغي تبني سياسة اقتصادية صارمة هدفها الرئيسي التخفيض التدريجي لنسبة هذا العجز بالنسبة للناتج الإجمالي ،و ذلك بتطبيق إجراءات تخفيضية على الإنفاق العام الجاري و كذلك تخفيض الاستثمارات العامة.

4. الإنفاق العام في النظام الاشتراكي:

لقد أعطى الفكر الاشتراكي للدولة دورا كبيرا حيث أصبحت تعرف بالدولة المنتجة ،و هذا ما أدى إلى تطور النظام المالي و من ضمن ذلك سياسة الإنفاق العام على النحو التالي:

- يهدف الإنفاق العام في الفكر الاشتراكي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية بالإضافة إلى الأهداف الاجتماعية من تخصيص و توزيع الموارد و كذا تحقيق المصلحة العامة.
- تقوم الدولة بالإنفاق لتوفير مختلف السلع و الخدمات العامة فالقطاع العام هو المسيطر على الاقتصاد الوطني و الذي بدوره يعمل على تحقيق مدخرات عامة تتحول إلى إنفاق استثماري.
- كبر حجم النفقات الاستثمارية و ضخامتها و توظيفها في شكل مخططات تنموية شاملة لكل مناحي الحياة الاقتصادية و الاجتماعية.

---

[1] :عمر صخري ،**التحليل الاقتصادي الكلي** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،الطبعة الخامسة ،2005 ،ص 63.

[2]:إبراهيم منسورب ،**الاقتصاد السياسي –مبادئ –مدارس –أنظمة** –،دار المنهل اللبناني و مكتبة رأس المنبع للطباعة و النشر ،الطبعة الأولى ،2002 ،ص 25.

5. الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي الإسلامي[1]:

عرف الاقتصاد الاسلامي الإنفاق العام على أنه :إخراج جزء من المال من بيت مال المسلمين بقصد إشباع حاجة عامة .و أهم ما جاء به الفكر الاقتصادي الإسلامي في هذا المجال ما يلي:

- ملاءمة الإنفاق العام للحالة الاقتصادية للدولة:ففي حالة الوفرة يجب على ولي الأمر الإنفاق على رعيته و عدم البخل عليهم و نفس الشيء في حالة الكساد حيث يجب توفير الضروريات أولا.
- اختيار القائمين على النفقات العامة:من خلال اختيار أفضل العناصر القائمة على المال العام حيث وضع الفكر الإسلامي شروطا لمن يتولى سياسة الإنفاق العام للدولة من خلال تحديد واجبات الوظيفة و حقوقها و اختصاصات القائمين عليها ،كما يجب على ولي الأمر أن يأخذ في الحسبان عند اختيار العاملين على المال العام من توفر القيم الأخلاقية الحسنة و الكفاءة[2].

II. تعريف النفقة العامة:

النفقات العامة هي كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة[3].

من خلال هذا التعريف الشامل نستنتج ثلاثة عناصر أساسية للنفقات العامة:

1) النفقة العامة مبلغ نقدي:

إن العنصر الأساسي الأول في النفقة العامة أنها مبلغاً من المال ،ويلاحظ أن الجزء الأكبر من إنفاق الدولة على مختلف نشاطاتها لا بد وأن يكون في صورة نقدية ،ولكن من الملاحظ أيضا أن النفقة العامة التي تقدمها الدولة للأفراد لا تأخذ دائماً الشكل النقدي فهنالك نفقات عينية يتم إدراجها ضمن النفقات النقدية لأنها قابلة للتقويم النقدي ،كالإعانات التي تقدم في حالة الأزمات والكوارث.

2) النفقة العامة يقوم بها شخص عام:

لا يمكن إدراج أي مبلغ نقدي منفق في سبيل تحقيق مصلحة عامة في خانة النفقات العامة ما لم يكن صادرا من شخص عام ،و يقصد بالشخص العام هو الذي ينتمي إلى أشخاص القانون العام :الدولة و الهيئات

---

[1]:قسم الإنفاق في الإسلام إلى نوعين: **الإنفاق الحكومي** : وفيه يقسم الانفاق حسب طبيعة الإيراد وكانت هناك إيرادات معينة لتمول نفقات بذاتها ،وحسب حاجة الدول وبما تمر به من ظروف عرضية أو استثنائية ،**الإنفاق الأهلي** : ويستند على مبدأ التكافل أو التضامن الاجتماعي وأنواعه كثيرة كالصدقات والحسنات و الكفارات والوصايا والوقوف ،فهذه إنفاقات متممة ومكملة للترابط الإسلامي والاجتماعي في المجتمع الإسلامي.

[2] :حسين حسن شحاتة ،**حرمة المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية** ،دار النشر للجامعات ،الطبعة الأولى ،1999،ص 71.

[3] :فلاح حسين خلف ،**المالية العامة** ،جدار للكتاب العلمي ،الأردن ،الطبعة الأولى ،2008 ،ص 89.

العامة و المحلية و المؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية ،و على هذا الأساس فالنفقة التي تصدر من أشخاص طبيعيين أو معنويين خواص هي نفقة خاصة حتى و لو كان الهدف منها تحقيق المصلحة العامة.

3) الغرض من النفقة العامة تحقيق منفعة عامة:

لا يمكن أن يتحقق مفهوم النفقة العامة إلا إذا اكتمل العنصر الثالث ألا و هو ضرورة تحقيق الهدف من النفقة العامة و المتمثل أساسا في إشباع الحاجة العامة ،و من تم تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة ،فلا يعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة و تحقيق نفع خاص لفرد أو مجموعة من الأفراد.

III. تقسيمات النفقات العامة:

صاحب تطور الدولة وتحولها من خانة الدولة الحارسة إلى خانة الدولة المتدخلة ازدياد أهمية تقسيم النفقات العامة نظرا لتنوع وتزايد النفقات العامة و اختلاف آثارها.

وهناك نوعين من التقسيمات علمية وعملية

1. التقسيمات العلمية (الاقتصادية):

1-1-النفقات العادية وغير العادية :

أ) **نفقات عادية** :هي تلك النفقات التي تتكرر بصفة دورية منتظمة في الميزانية العامة للدولة أي خلال كل سنة مالية ومن أمثلتها أجور الموظفين والعمال نفقات تحصيل الضرائب إلى غير ذلك.

ب) **نفقات غير عادية** :فهي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة عادية منتظمة في ميزانية الدولة ولكن كلما دعت الحاجة إليها ،مثل النفقات مواجهة الكوارث الطبيعية.

1-2-النفقات المنتجة وغير المنتجة:

أ) **نفقات منتجة** :هي تلك النفقات التي تجلب للدولة إيرادا كالرسوم التي تجبي في الموانئ والأثمان التي تحصل عليها الدولة من بيع منتجات مشروعاتها.

ب) نفقات غير منتجة :هي النفقات التي لا تعود على الدولة بدخل نقدي كإنشاء الطرقات ونفقات الحروب.

1-3-نفقات حقيقية وتحويلية :

أ) **نفقات حقيقية** :و تشمل النفقات التي تؤدي بصفة مباشرة إلى زيادة الناتج القومي ،وهي تلك المبالغ المالية التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات أو رؤوس الأموال إنتاجية كأجور و أسعار السلع والخدمات

ب) **نفقات تحويلية** [1] :هي تلك النفقات التي بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل الوطني من الطبقات الاجتماعية المرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية المحدودة الدخل و ذلك للتقليل من التفاوت الاجتماعي.

2. التقسيم العملي للنفقات:

من الناحية العملية تختلف نفقات الدولة في الأسلوب الذي تبديه لتقسيم النفقات العامة ،فكل دولة تستخدم التقسيم الوضعي الذي يتلاءم مع الظروف السياسة والاقتصادية والاجتماعية والمالية

2-1-التقسيم الوظيفي للنفقات:

تنقسم النفقات العامة تبعا لاختلاف وظائف الدولة إلى ثلاثة نفقات أساسية:

أ) **النفقات الإدارية**:ويقصد بها النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لوظائفها وتضم هذه النفقات:نفقات الدفاع ،الأمن و العدالة...الخ.

ب) **النفقات الاجتماعية**:هي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين وتتمثل في نفقات التعليم ،الصحة ومنح البطالين...الخ

ج) **النفقات الاقتصادية**:وهي تلك النفقات التي تقوم بصرفها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية كالنفقات الاستثمارية في الميدان الزراعي ،الصناعي...الخ.

2-2-التقسيم الإداري للنفقات العامة:

وفقا لهذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة في الميزانية العامة إلى عدد من الأبواب ،حيث يخصص كل باب إلى جهة إدارية أو وزارة معينة ،فمثلا وزارة التعليم العالي يخصص لها باب و وزارة الدفاع الوطني يخصص باب و هكذا و كل باب يقسم بدوره إلى فروع إنفاقية مختلفة.

[1]:هناك **نفقات تحويلية اقتصادية** مثل :الإعانات الحكومية للمشاريع الإنتاجية ،**نفقات تحويلية اجتماعية** مثل :إعانات البطالين و معاشات التقاعد بالإضافة إلى **النفقات التحويلية المالية** مثل :فوائد الدين العام.

2-3-التقسيم النوعي للنفقات العامة:

يتم تصنيف النفقات العامة الخاصة بكل وحدة إدارية في الميزانية العامة وفقا لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الإنفاق العام ،فمثلا يمكن تقسيم النفقات العامة لأي وحدة إدارية على النحو التالي:

- نفقات مقابل العمل تتمثل في الأجور و المرتبات؛
- نفقات مقابل مستلزمات الإنتاج تتمثل في النفقات الجارية؛
- نفقات مقابل أصول رأسمالية تتمثل في النفقات الرأسمالية؛

2-4-التقسيم الوضعي للنفقات العمومية:

تختلف النفقات من بلد إلى آخر ،ففي التشريع الجزائري يقسم النفقات العامة للدولة إلى:

أ) **نفقات التسيير** :تلك النفقات الضرورية لسير الأجهزة الإدارية للدولة.

ب)**نفقات التجهيز (نفقات الاستثمار)**:هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه زيادة في الناتج الوطني الاجمالي[1].

IV. آثار النفقات العامة:

إن للنفقات العامة تأثيرا كبيرا على النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على الإنتاج و الاستهلاك الوطني و إعادة توزيع الدخل الوطني و هذه الآثار تعرف بالآثار الاقتصادية المباشرة ،و هناك أيضا آثار غير مباشرة للنفقات العامة تنتج من خلال دورة الدخل:

1. الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة:

1-1-آثار النفقات العامة على الناتج الوطني:

تُحدِث النفقات العامة آثارا مباشرة في الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها في قدرة الأفراد على العمل و الادخار و الاستثمار ،و تأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج و كذا على الطلب الفعلي:

أ) **أثر النفقات العامة على قدرة الأفراد على العمل و الادخار و الاستثمار:**

إن النفقات العامة في شكليها النقدي كالإعانات العائلية و المعاشات و المرتبات المقدمة للأفراد مباشرة ،و كذا الشكل العيني كالخدمات الصحية و التعليمية...الخ تزيد من قدرة الأفراد على العمل و بالتالي زيادة

[1] :محمد عباس محرزي ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 82-83.

دخولهم و هذا بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل المخصص للادخار على هذه الدخول [1]،و من تم تزيد قدرة الأفراد على الاستثمار إذا وضعت تلك المدخرات القابلة للاستثمار في أيدي الهيئات العامة أو الخاصة التي تعمل في ميدان الاستثمار.

ب) أثر النفقات العامة على انتقال عناصر الإنتاج:

للنفقات العامة أثر مباشر على الإنتاج الوطني نتيجة انتقال عناصر الإنتاج إلى بعض الاستخدامات التي يعزف القطاع الخاص أن يتوجه إليها كمشاريع الصحة و البحث العلمي و كذا التعليم ،و ذلك نظرا لضخامة الاستثمارات من جهة و العراقيل الإدارية و قلة الأرباح من جهة أخرى،كذلك تستطيع الحكومة أن تزيد من نسبة ما ينفق على الشؤون الصحية والتعليم والمشروعات العمرانية في المناطق الفقيرة أو النائية غير المستغلة فيؤدي ذلك إلى زيادة كفاية سكانها وزيادة مقدرتهم على العمل والادخار مما قد يغري باستثمار الأفراد لرؤوس أموالهم فيها وانتقال بعض موارد الإنتاج إلى هذه المناطق ،و عليه فإن النفقات العامة يمكنها أن تؤدي إلى تحويل عناصر الإنتاج من نشاط إلى آخر ،ومن القطاع الخاص إلى القطاع العام ،ومن مكان إلى آخر داخل إقليم الدولة ،ولا شك أن تحويل عناصر الإنتاج هذه لها آثار على الإنتاج الوطني [2].

ج) أثر النفقات العامة على الطلب الفعلي:

تشكل النفقات العامة حسب نوعيتها جزءا هاما من الطلب الفعلي الذي يزداد مع تدخل الدولة في الاقتصاد فهناك النفقات الحقيقية و النفقات التحويلية ،فالأولى تشكل بمقدارها طلبا على السلع و الخدمات و بذلك ترفع من الطلب الفعلي و بالتالي زيادة الدخل الوطني ،أما الثانية فإن أثرها على الطلب الفعلي يتوقف على كيفية تصرف المستفيدين فيها و مدى إستعمالهم لهذه النفقات للادخار أو الاستثمار.

1-2-الآثار المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك الوطني:

- بالنسبة لنفقات الاستهلاك العام:

تنطوي النفقات العامة هذه على شراء خدمات استهلاكية كالخدمات الصحية وخدمات الأمن والدفاع وكذلك شراء سلع استهلاكية من طرف الدولة في سبيل إشباع الحاجات العامة ،مما يؤثر بالزيادة في الاستهلاك الوطني.

[1] :خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية ،**أسس المالية العامة** ،دار وائل للنشر ،عمان ،الطبعة الثالثة ،2007 ،ص 91.

[2] :عبد المنعم فوزي ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 59

كما قد تقوم الدولة كذلك بتقديم أو توزيع سلع استهلاكية بالمجان على بعض الفئات الاجتماعية كالخدمات

الطبية مثلا وأخرى بمقابل جزئي أو كلي ،فينتج عنه زيادة في مستوى الاستهلاك[1] ،و لا شك أن النفقات العامة المخصصة لشراء هذه السلع الاستهلاكية بغض النظر عن الغرض المقصود بها تؤثر مباشرة في الاستهلاك الوطني

- بالنسبة للنفقات الاستهلاكية الخاصة بتوزيع الدخول المخصصة للاستهلاك:

و تنطوي هذه النفقات على توزيع دخول نقدية ،بحيث تقوم الدولة بتوزيع هذه الدخول الموجهة جزئيا أو كليا لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من السلع والخدمات ،وهذا الإنفاق هو مقابل ما يؤديه موظفوها وعمالها من أعمال أو خدمات ،يقدم في شكل مرتبات وأجور ومعاشات ،ومن ثم فدخول الأفراد هنا تؤدي إلى زيادة الاستهلاك فيؤثر على الاستهلاك الوطني هذا من جهة. و من جهة أخرى قد تقوم الدولة بتوزيع دخول بدون مقابل تأخذ صورة إعانات اقتصادية لصالح بعض الصناعات ابتغاء تخفيض أثمان المنتجات إذ يترتب على مثل هذه النفقات زيادة الطلب وبالتالي زيادة الاستهلاك[2] ،أو إعانات اجتماعية كالإعانات التي تمنحها الدولة لبعض الفئات مثل إعانات البطالة والشيخوخة والعجز المخصصة بطبيعتها لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية ،وبالتالي يظهر جليا التأثير في الاستهلاك الوطني وذلك حسب كل نوع من أنواع النفقات العامة السابقة الذكر.

1-3-الآثار المباشرة للنفقات العامة على التشغيل ومستوى الأسعار:

أ) الآثار المباشرة للنفقات العامة على التشغيل:

يؤثر الإنفاق الحكومي في التوظيف عن طريق زيادة أو نقص الطلب الفعال ،فزيادة الإنفاق الحكومي مع بقاء الإنفاق الخاص ثابتا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات مما يزيد من حجم التوظيف وبديهي أنه لو نتج عن التوسع في الإنفاق الحكومي نقص في الإنفاق الخاص فإن هذا يؤدي إلى نقص حجم التوظيف .لأن في هذه الحالة الأخيرة استخدام الحكومة للأفراد في مشروعاتها المختلفة لا يعني أنها تخلق الوظائف لهم بل يعني أنها تغري الأفراد بالعمل لديها بدلا من العمل في القطاع الخاص ،فالإنفاق الحكومي في هذا المثال يحول الموارد ومنها الموارد البشرية من القطاع الخاص إلى القطاع العام.

[1] :حسن مصطفى حسين ،**المالية العامة** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1987 ،ص 30.

[2] :عادل أحمد حشيش ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 117.

و بصورة عامة يمكن القول أن السياسة الإنفاقية لها مساهمتها الهامة في تحقيق العمالة أو التشغيل سواء من خلال المحافظة على قيام القطاع الخاص وترقية دوره في الاقتصاد والحياة الاجتماعية للمجتمع أو عن طريق المشروعات العامة ،أو من خلال سبل أخرى تلجأ إليها الدولة قصد تحقيق مستوى أعلى من العمالة.

ب) الآثار المباشرة للنفقات العامة على مستوى الأسعار:

لا تتحدد الأسعار المختلفة بفعل قوى العرض والطلب فقط ،بل تتم في قطاعات معينة نتيجة تدخل الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ،فكيف يؤثر الإنفاق العام في مستوى الأسعار ؟وما دوره في ضبط التضخم؟

- الإنفاق العام ومستوى الأسعار:

إن تدخل الدولة قد يؤثر على العوامل المحددة للأسعار أي على العرض والطلب لما يتوفر لديها من وسائل وطرق عدة ،و يظهر ذلك جليا من خلال برامجها الإنفاقية (المنح والإعانات)أو من خلال إشرافها المباشر على القيام بالإنتاج أو عن طريق استخدام السياسات المختلفة من نقدية وائتمانية وضريبية وسياسة الأجور أو من خلال توجيه المستهلك والمنتج بواسطة الحملات الإعلانية...الخ ،و تهدف الدولة من خلال هذه التدخلات إلى تحقيق استقرار الأسعار حسب الحالة :التدخل للحد من انخفاض الأسعار في حالة الانكماش أو التدخل للحد من ارتفاعها في حالة التضخم من جهة أخرى .وفي الواقع فإن آثار النفقات العامة على مستوى الأسعار تتحدد تبعا لحجم هذا الإنفاق وهدفه وطبيعته وطريقة تغطيته والوضع الاقتصادي القائم

- دور الإنفاق العام في ضبط التضخم:

إن معظم برامج الإنفاق الحكومي يتم تمويلها بأساليب تضخمية ،لذلك فإن أي تخفيض في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تقليل الضغوط التضخمية ،لكن هذا لا يمنع من وجود بعض البرامج الإنفاقية التي يمكن تمويلها بأساليب غير تضخمية .وإذا كانت القاعدة العامة أن الزيادة في نفقات الحكومة تميل بوجه عام إلى زيادة التضخم فإن بعض المنح قد تفيد في إيقاف الضغوط التضخمية أو التقليل من حدتها من خلال زيادة إنتاج السلع الإستراتيجية بالإضافة إلى الإعانات التي تظهر كمكمل لسياسة تنظيمية ومثبتة للأسعار بواسطة السلطة.

2. الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة ودور النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني:

بالإضافة للآثار المباشرة للنفقات العامة على كل من الإنتاج الوطني والاستهلاك الوطني والتشغيل ومستوى الأسعار فإن لهذه النفقات آثار غير مباشرة تحدثها على الاستهلاك وعلى الإنتاج من خلال الأثر الخاص بعاملي: « **المضاعف** » و « **المعجل** »، حيث يطلق على أثر المضاعف بـــــ « الاستهلاك المولّد »كما يطلق على أثر المعجل بـــ « الاستثمار المولّد » ،ويرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لفعل كل من العاملين المتقدمين معا ،المضاعف والمعجل.

إذن فالنفقات لا تؤثر على الاستهلاك بتأثير عامل المضاعف فقط ،ولكنها تعود فتؤثر أيضا على الإنتاج كنتيجة غير مباشرة لعمل المضاعف نفسه وكذلك الأمر بالنسبة لأثر عامل المعجل الذي لا يؤثر على الإنتاج فحسب بل يعود ويترتب عنه أيضا اثر غير مباشر على الاستهلاك.

و يمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل (II-5):آلية عمل أثر المضاعف و المعجل

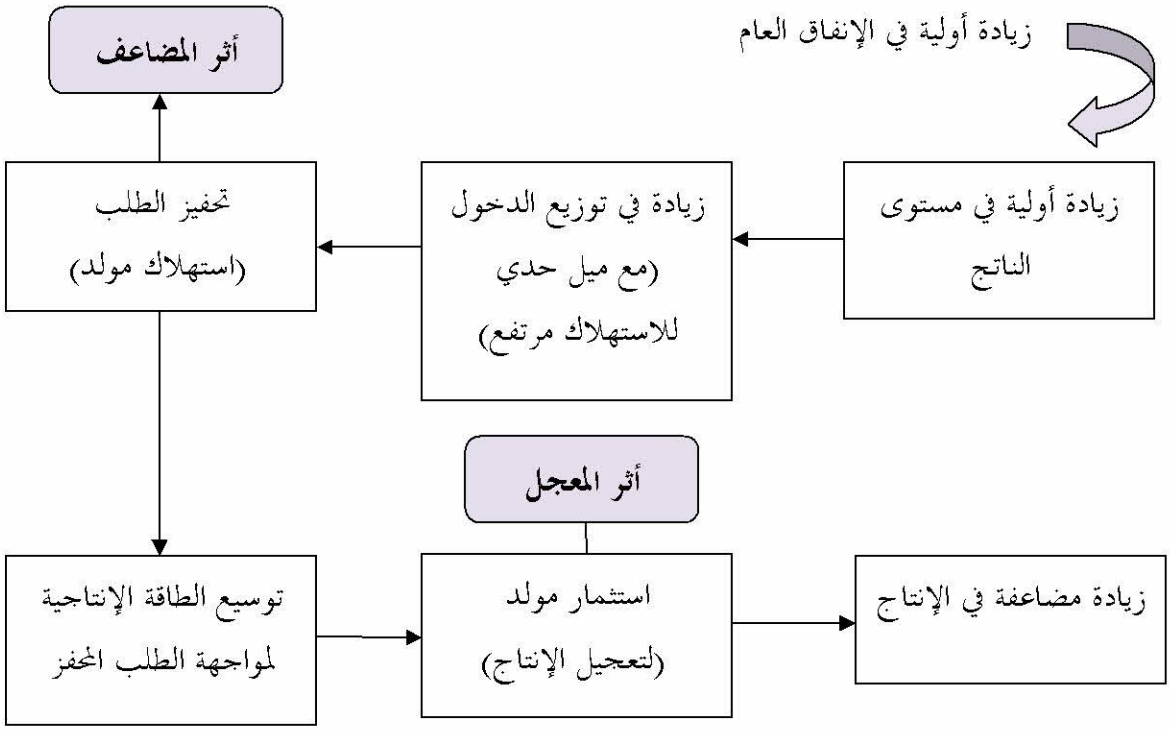

المصدر:د.نوازد عبد الرحمان الهيتي و د.منجد عبد اللطيف الخشالي ،**المدخل الحديث في المالية العامة** ،دار المناهج ،عمان ،الطبعة الأولى ،2005 ،ص 66.

وفيما يلي سنقدم شرحا مختصرا لأثر كل عامل من العاملين المذكورين على حدى

- **أثر المضاعف[1] Effet de multiplicateur**:

يقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولد عن الزيادة في الإنفاق و أثر الإنفاق القومي على الاستهلاك[2].

بالرغم من تركيز Richard Kahn على مضاعف التشغيل و بعده Kinz من خلال مضاعف الاستثمار و أثره على الدخل الوطني ،إلا أن التحليل الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع نظرية المضاعف لتشمل بالإضافة إلى الاستثمار كل من الاستهلاك و الإنفاق العام.

يمكن تفسير المضاعف من خلال العلاقة الجبرية التالية:

$$\Delta Y = K . \Delta I$$

حيث:

ΔY :التغير في الدخل.

ΔI :التغير في الاستثمار.

K :معامل المضاعف

و بالتالي:

$$K = \frac{\Delta Y}{\Delta I}$$

نعلم أن:

$$Y = C + I \Rightarrow \Delta Y = \Delta C + \Delta I$$

$$\Rightarrow \Delta I = \Delta Y - \Delta C$$

و تصبح العلاقة كالتالي:

$$K = \frac{\Delta Y}{\Delta Y - \Delta C} = \frac{1}{1 - \frac{\Delta C}{\Delta Y}}$$

[1]:يعتبر الاقتصادي الإنجليزي **ريتشارد كاهن** أول من أشار إلى فكرة المضاعف من خلال مقال له بعنوان« العلاقة بين الاستثمار المحلي و البطالة »المنشور سنة 1931 م ،و أكد فيه أن الوظائف الأولية هي الوظائف الناتجة عن الاستثمار الجديد ،في حين أن الوظائف الثانوية هي التي تنتج عن إنفاق الموظفين الجدد الذين تم توظيفهم نتيجة الاستثمار الجديد و بالتالي خلق دخول جديدة ،و لخص كاهن هذه العملية التسلسلية التراكمية بما سماه« **مضاعف التوظيف** » .

[2] :د.سوزي عدلي ناشد ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 79.

حيث:

$\frac{\Delta C}{\Delta Y}$:يمثل الميل الحدي للاستهلاك و يرمز له بـــ « b »

$1-\frac{\Delta C}{\Delta Y}$:يمثل الميل الحدي للادخار و يرمز له بـــ « s »

و في الأخير يمكن تلخيص مبدأ المضاعف في العبارة التالية :« عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها توزع في شكل أجور و مرتبات و أرباح و فوائد ،و هؤلاء المستفيدون يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه في مختلف أوجه الاستهلاك ،و يقوم بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك و الادخار ،و بالتالي فالدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي الى خلق دخول جديدة لفئات أخرى ،و كذلك الجزء الموجه للادخار ينفق جزء منه في الاستثمار ،و كل هذا يساهم في زيادة الدخل بنسب مضاعفة »

- **أثر المعجل[1] :Effet d'accélération**

يعبر مصطلح «المعجل» في التحليل الاقتصادي عن أثر الزيادة في الإنفاق أو نقصانه على حجم الاستثمار ،حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار ،و العلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ «المعجل» [2]،حيث يبين هذا الأخير أثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار وفق العلاقة التالية:

$$\text{المعجل} = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الاستثمار}} = \frac{\Delta C}{\Delta I}$$

حيث إن الزيادة في دخل الأفراد ينعكس بصفة مباشرة على حجم الطلب على السلع الاستهلاكية الذي يرتفع بدوره ،و هذا ما يدفع بالمنتجين إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية سعيا منهم لرفع الإنتاج لمواكبة الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية و بالتالي تحقيق أرباح إضافية ،و هذه الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى الرفع من مستوى الدخل الوطني ،و من خلال هذه الدورة نلاحظ وجود تفاعل متبادل بين المضاعف و المعجل مما يحدث آثارا تراكمية في كل من الدخل و الإنتاج و الاستهلاك و الاستثمار بشرط وجود جهاز إنتاجي مرن يستجيب للزيادة في الإنفاق بزيادة مماثلة في الإنتاج.

[1] :هو مبدأ أبرزه كل من الفرنسي **A.Aftalion** في عام 1907 و الأمريكي **J.M. Klark** في عام1927.

[2] :د.سوزي عدلي ناشد ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 81.

المطلب الثالث:الميزانية العامة للدولة

لقد تطورت فكرة الموازنة العامة بشكل تدريجي خلال مدة طويلة من الزمن تأثر خلالها مفهومها بتطور نظام الحكم و مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ،و هذا ما سنحاول التطرق إليه خلال هذا المطلب حيث سنتناول نشأة الميزانية العامة و مفهومها و كذا المبادئ العامة لها.

I. تطور فكرة الموازنة العامة للدولة:

لقد عرف الفكر المالي فكرة الموازنة بين إيرادات الدولة و نفقاتها منذ القدم ،فقد ارتبطت فكرة الموازنة و تطورها بوجود الدولة و تطور وظائفها ففكرة الموازنة بين ما تجبيه الدولة من موارد و ما تنفقه منها لإشباع الحاجات العامة عرفت عمليا منذ أن عرف الإنسان الدولة.

1) تطور فكرة الموازنة العامة في الغرب:

لقد ظلت البلاد الغربية إلى غاية بداية القرن الثامن عشر جاهلة للمفهوم الشائع اليوم للموازنة العامة حيث كانت الدول الأوربية طوال الفترة السابقة لا تفصل المالية العامة للدولة عن المالية الخاصة للحاكم بل كانت الأموال تختلط في خزانة واحدة ،حيث لم يكن هناك تفريق واضح بين النفقات العامة التي تستخدم لإشباع الحاجات الخاصة لأسرة الحاكم و حاشيته و تلك التي تستعمل لتمويل الحاجات العامة للمجتمع ،و كذلك الحال بالنسبة للإيرادات التي تجمع من أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم و طبيعة أعمالهم.

ففي القرون الوسطى في إنجلترا و التي تعتبر أول الدول التي ساهمت في ترسيخ فكرة الموازنة العامة بمفهومها الحديث ،حيث كان الملك يتولى تأمين نفقات المملكة من حاصلات أملاكه الخاصة ،و اعتبرت إيرادات المملكة آنذاك« سرا من أسرار الدولة »،و مع تزايد نفقات المملكة توالت الاحتجاجات و التي أفضت إلى ضرورة وضع حدود لسلطات الحاكم و في عام 1215 م وافقت السلطات الملكية في بريطانيا على ما يسمى **الماغنا كارتا** و هي وثيقة تنص على ضرورة استشارة الشعب في الضرائب قبل فرضها و جبايتها.

و في عهد الملك **شارل الأول** أخذ البرلمان البريطاني يطالب بفرض سيطرته على فرض الضرائب مع ضرورة الموافقة المسبقة له ،و قد نتج عن ذلك صدور **ميثاق إعلان الحقوق** سنة 1628 م و الذي نص على وجوب الحصول على موافقة البرلمان عند فرض الضرائب ،و من ذلك الحين أخذت البرلمانات المتعاقبة تزيد من ضغوطها في تحديد سلطات الملك في الإنفاق و الجباية.

و في سنة 1688 م تم إقرار وثيقة **الحقوق** حيث تقرر المبدأ الشهير « **لا ضرائب بغير تمثيل** »أي عدم قانونية أي جباية تحصل دون موافقة البرلمان الذي يحدد مقدارها و مواعيدها و كيفية تحصيلها و هكذا تأكد حق البرلمان في اعتماد الضرائب.فقد أصبح من اختصاص البرلمان الاعتماد السنوي للإيرادات و النفقات العامة ماعدا مخصصات العرش و بعض أنواع النفقات و الضرائب البسيطة ،و من هنا أخذ البرلمان يناقش برنامج الحكومة من خلال نفقاتها و إيراداتها قبل بداية كل عام و مناقشة مدى تنفيذها له بعد نهاية العام ،و هكذا ظهر مفهوم الموازنة العامة في إنجلترا.

أما في فرنسا فقد مرت الموازنة العامة بنفس المراحل التي مر بها نشوء الموازنة في إنجلترا ،حيث ظهرت بشكلها الواضح إثر الثورة الفرنسية و صدرت قرارات الجمعية الوطنية الأساسية سنة 1789 م لتقرر عدم مشروعية فرض الضرائب إلا بإذنها ،إثر إعلان وثيقة حقوق الإنسان التي نصت على أنه من حق الشعب مباشرة أو بواسطة ممثليه أن يتأكد من ضرورة فرض الضرائب و أن يوافق عليها بحرية و يراقب تطبيقها و يقرر أساسها و نسبتها وطريقة جبايتها و مدتها ،و جاء بعد ذلك دستور 1791 م الذي أعطى للمجلس التشريعي حق تحديد النفقات العامة بالإضافة إلى دستور 1793 م الذي نص على أنه لا يمكن فرض أية ضريبة إلا في سبيل المصلحة العامة ولجميع المواطنين الحق في المساهمة في فرض الضرائب و مراقبتها.

و بعد سقوط نابليون و عودة الملكية و نتيجة الصراع بين السلطتين التشريعية و التنفيذية تبلور مفهوم الموازنة العامة بصدور مجموعة من التشريعات المالية للقواعد الأساسية الحديثة للموازنة كقاعدة الشمول و قاعدة السنوية و قاعدة الوحدة و قاعدة الإجازة المسبقة ،و بهذا التدرج لم تظهر الموازنة العامة في فرنسا بشكلها الحاضر إلا في الربع الأول من القرن التاسع عشر.

2) الموازنة العامة عند المسلمين:

لقد عرفت الدولة الإسلامية الموازنة العامة مبكرا إذ أن أول موازنة عرفت في الإسلام كانت في عهد النبي صلى الله عليه و سلم حيث كان يتولى الرسول الكريم تقدير الإيرادات التي يمكن أن تَرِد إليه ،كما كان يحتفظ بسجلات لكثير من أنواع النفقات حيث كان يعد العدة للنفقات غير المتوقعة فيدخر جزءا من الإيرادات العامة لمواجهتها عند حدوثها.

في المجتمع الإسلامي و خلافا للمجتمع الغربي أين كان الصراع قائما بين مختلف السلطات حول سلطة فرض الضرائب و الإنفاق ،فقد جاءت الشريعة الإسلامية منظمة لسلطة ولي الأمر و لحقوق و واجبات الرعية كما حددت أسس الفرائض و أساليب توزيع الموارد و أوجه إنفاقها.

و من هنا فقد وُجِدت في عصر الرسول الكريم و منذ فجر الإسلام أحكاما شرعية تميز بين المال العام و المال الخاص ،حيث تناولت الشريعة الإسلامية بالتفصيل و التحديد مسألة اعتماد الإيرادات و النفقات كالزكاة و الغنيمة حيث يتم اعتمادها من طرف السلطة الدينية ،أما ما يأتي بعد ذلك من الخراج و العشور و توظيف الأموال فإن المنهج الإسلامي يؤكد على ضرورة الاعتماد المسبق على السلطة التشريعية.

و في الأخير يمكن القول أن النظام المالي الإسلامي لا يرتبط بمرحلة تاريخية معينة فهو نظام صالح لكل زمان و مكان ،و أما الموازنة العامة فهي أداة من أدوات المالية العامة للدولة حدد الله تعالى بعض إيراداتها و نفقاتها و لم يتركها كلها للحاكم ،و لكنه ترك لولي الأمر تنظيم المسألة .و صفوة القول أن الموازنة العامة في الإسلام من الناحية الفنية تنظيم كسائر التنظيمات التي تتطور بتطور المعرفة و العلوم و تستفيد من ذلك بما ينسجم مع قواعدها و لا يتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية[1].

II. تعريف الميزانية العامة للدولة[2]:

لقد تطور مفهوم الدولة عبر العصور و انعكس ذلك على الفكر المالي و من الطبيعي أن يؤثر ذلك على الموازنة العامة فيجعلها تجاري في مفهومها و أهدافها مقتضيات التطور في فلسفة الدولة و وظائفها ،فالموازنة العامة هي عمل سياسي يعبر عن فلسفة الدولة ،و يتضح ذلك من خلال مفهوم الموازنة العامة في الفكر المالي و مختلف التشريعات الحكومية:

- **مفهوم الموازنة العامة في الفكر المالي:**

– الموازنة العامة :خطة يتم التعبير عنها باصطلاحات مالية ،وتغطي مرحلة زمنية غالبا ما تكون سنة ؛هذا المفهوم يبرز عنصر الزمن ،ويؤكد على مبدأ سنوية الموازنة.

– الموازنة العامة :وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة ؛ويبين هذا التعريف الجانب القانوني للموازنة بكونها تجاز من قبل السلطة التشريعية ،كما يؤكد على الصفة التقديرية

[1] :أ.جمال لعمارة ،**تطور فكرة و مفهوم الموازنة العامة للدولة** ،مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد الأول ،نوفمبر 2001 ،ص 106.

[2] :الموازنة في اللغة الفرنسية والإنجليزية يطلق عليها اسم (**BUDGET**) ،ويرجح المؤلفون أن هذه الكلمة في الأصل مشتقة من كلمة (**BOUGETTE**) وهي الكيس الذي يضع به الخازن الأموال لينفق منها ويصرف ،ثم تبنت هذه الكلمة بريطانيا وحولتها إلى (**BUDGET**) ،ثم تبعتها في ذلك فرنسا.

للموازنة فهي تقوم على أساس التنبؤ والتوقع للإيرادات العامة والنفقات العامة لمدة زمنية غالبا ما تكون سنة مقبلة.

– الموازنة العامة :تقدير تفصيلي لنفقات وإيرادات الدولة خلال سنة مالية مقبلة تعده أجهزة الدولة وتعتمده السلطة التشريعية بإصدار قانون ربط الموازنة الذي يجيز لهذه الأجهزة تنفيذ موازنة الدولة بجانبيها التحصيلي و الإنفاقي طبقا للبرنامج التفصيلي الذي تتضمنه ؛وفي هذا التعريف إشارة إلى عملية إعداد الموازنة والمصادقة عليها وموقع السلطتين التشريعية والتنفيذية في ذلك.

– الموازنة العامة :هي خطة مالية للدولة ،تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة لسنة مالية مقبلة وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها ،وتعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة[1]؛ويضيف هذا التعريف الإشارة إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للموازنة.

– عرف كاتب آخر الموازنة بأنها أداة لتوزيع الإيرادات وتخصيصها بين القطاعات الإنتاجية والاقتصادية المختلفة من زاوية محدودية المصادر وندرتها ،وأداة تسعى لتحقيق أكبر إنتاجية ممكنة باستعمال الموارد المحدودة من زاوية الكفاية الاقتصادية والإدارية[2].

– ومن زاوية النمو تعتبر الموازنة العامة وسيلة لاستثمار الأموال على أفضل وجه يحقق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

– أما من زاوية العدالة الاجتماعية فالموازنة أداة فعالة لتحقيق التوزيع العادل للدخل الوطني.

– و من الزاوية السياسية تمثل الموازنة العامة سجل لنتائج الصراع والتفاوض السياسي ،وخلاصة للعملية السياسية وما تتضمنه من أولويات وأهداف وسياسات وتوجيهات وغيرها.

– كما تعتبر الموازنة العامة من منظور تخطيطي خطة مالية قصيرة الأجل.

- **مفهوم الموازنة العامة في مختلف التشريعات الحكومية:**

– تعريف القانون الفرنسي للموازنة العامة بأنها:« الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة و وارداتها ،و يؤذن بها ،و يقررها البرلمان في قانون الموازنة الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية و المالية »

– تعريف القانون الأمريكي للموازنة العامة بأنها:« صك تقدر فيه نفقات السنة التالية و إيراداتها ،بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم ،و اقتراح الجباية المبسوطة فيها ».

[1] :محمد شاكر عصفور ،**أصول الموازنة العامة** ،مكتبة الصفحات الذهبية ،الرياض ،1988 ،ص 4.

[2] :نائل عبد الحافظ العواملة ،**الإدارة المالية العامة بين النظرية والتطبيق** ،مؤسسة زهران ،عمان ،الطبعة الثانية ،1990 ،ص 85.

– تعريف القانون اللبناني للموازنة العامة بأنها:« صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة و إيراداتها عن سنة مقبلة ،و تجاز بموجبه الجباية و الإنفاق ».

– تعريف القانون المصري للموازنة العامة بأنها:« البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة ،و ذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،و طبقا للسياسة العامة للدولة »

– تعريف الموازنة العامة في التشريع المالي الجزائري:

- حسب المادة السادسة (06)من القانون رقم 84-17 الذي يعتبر أن الموازنة العامة تتشكل من الإيرادات و النفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية و الموزعة وفق الأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها[1].
- حسب المادة الثالثة (03)من القانون رقم (90-21) الذي يعتبر أن الموازنة العامة هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات و النفقات الخاصة بالتسيير و الاستثمار و منها نفقات التجهيز العمومي و النفقات بالرأسمال و ترخص بها[2].

نلاحظ من خلال هذه التعاريف المختلفة أنها تشترك في كون أن الموازنة العامة هي صك (وثيقة أو برنامج)يضم طرفين هما :الإيرادات و النفقات العامة ،و يتعلق بثلاثة مراحل متتالية و هي :التحضير و المصادقة و التنفيذ.

من خلال بحثنا حول موضوع « الميزانية العامة للدولة » صادفنا بعض المصطلحات و المفاهيم المالية المتداخلة و المشابهة (الموازنة العامة ،الميزانية العمومية ،الحساب الختامي ،قانون المالية)،لذلك ارتأينا توضيح الفرق بين كل هذه المصطلحات من خلال إعطاء تعريف مختصر لكل مصطلح على حدى على النحو التالي:

➢ الموازنة العامة :اصطلاحا الميزانية العامة و الموازنة العامة يؤديان نفس المعنى ،و عند رجوعنا إلى المعاجم اللغوية اتضح لنا أن كلمة موازنة مشتقة من « وازن » بمعنى عادل و ساوى و موازنة الدولة كما رأينا سابقا تتضمن تقديرات لنفقات و إيرادات الدولة لسنة مالية مقبلة ،إذن فتوظيف كلمة موازنة من الناحية اللغوية أقرب للصواب أما كلمة ميزانية فهي كلمة محدثة لم تكن معروفة في الفكر المالي القديم ،و بالنسبة للجزائر فيتم توظيف كلمة ميزانية في كافة التشريعات و القوانين المالية و كذا المؤلفات و الإصدارات في مجال المالية العامة.

[1] :الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة المالية ،**قانون رقم (84-17)** ،مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 م يتعلق بقوانين المالية ،الجريدة الرسمية ،العدد 28 ،المادة 6 ،معدل و متمم.

[2] :الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة المالية ،**قانون رقم (90-21)** ،مؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت 1990 م يتعلق بالمحاسبة العمومية ،الجريدة الرسمية ،العدد 35.

➢ الميزانية العمومية :يستخدم هذا المصطلح من طرف المؤسسات و المنشآت و الشركات التجارية الخاصة و هي تحتوي على قيمة الموجودات (الأصول)و المطلوبات للمؤسسة ،و تعبر هذه الميزانية عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة في تاريخ محدد هو نهاية السنة المالية للمؤسسة.

➢ الحساب الختامي :هو بيان يتضمن النفقات العامة التي أُنفِقَت و الإيرادات العامة التي حُصِلَت خلال السنة المالية المنتهية ،و بالتالي فالاختلاف بينه و بين الميزانية العامة للدولة يتمثل في كون أن هذه الأخيرة تتضمن أرقاما تقديرية بينما الحساب الختامي يتضمن أرقاما حقيقية فعلية.

➢ قانون المالية :وثيقة مالية سنوية تتضمن الميزانية العامة للدولة و الميزانيات الملحقة و الحسابات الخاصة للخزينة و عليه فيمكن اعتباره بمثابة الإطار القانوني الذي تصدر من خلاله الميزانية العامة للدولة[1].

III. المبادئ الأساسية للموازنة العامة للدولة:

من أجل ضمان السير الحسن لعملية تحضير و تنفيذ الميزانية العامة وجب احترام بعض القواعد و الضوابط ،و يمكن تلخيصها في المبادئ الأربع الأساسية الخاصة بالميزانية العامة في الجزائر:مبدأ السنوية ،مبدأ الوحدة ،مبدأ العمومية و مبدأ التوازن.

أولا :مبدأ سنوية الموازنة[2]

يقصد بمبدأ سنوية الموازنة أن يتم تقدير الإيرادات والنفقات بصورة دورية ولمدة سنة واحدة ،ويكون لكل سنة موازنة مستقلة بنفقاتها وإيراداتها عن موازنة السنة السابقة وعن موازنة السنة اللاحقة.

- مبررات مبدأ سنوية الموازنة:

- يساعد هذا المبدأ على إجراء المقارنات بين مختلف بنود الموازنة بين سنة وأخرى ،مما يساهم في رسم السياسات المالية والتنموية.
- يولد تقدير الإيرادات والنفقات لمدة أطول من سنة بعض الصعوبات نظرا للظروف والمتغيرات غير المتوقعة
- تقصير السنة المالية إلى مدة أقل من سنة سيؤدي إلى إشغال السلطة التنفيذية ،ولا يعطيها الوقت اللازم

[1] :د.طارق الحاج ،**المالية العامة** ،دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع ،عمان ،الطبعة الأولى ،2009 ،ص 162-163.

[2] :فهمي محمود شكري ،**الموازنة العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها في النظرية والتطبيق** ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ،بيروت ،1990 ،ص 44.

للقيام بالواجبات الموكلة لها.

- تساعد على تبسيط إجراءات الرقابة من قبل السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية.

– استثناءات مبدأ سنوية الموازنة [1]:

- **مشكلة المحاسبة** :حيث تطرح هنا إشكالية تنظيم حسابات السنة المالية الخاصة بالموازنة ،حيث تلتزم الحكومة بدفع نفقات معينة ،ولكن تقوم بتأجيل دفعها للسنوات القادمة ،أو أن ينشأ حق للحكومة في تحصيل إيرادات معينة ولكن لا تقوم بتحصيلها في نفس السنة التي ينشأ فيها الحق ويتم تحصيلها في السنوات الموالية.
- **البعد الزمني لأكثر من سنة للمشروعات الكبرى** :و يقصد بها كيفية إعداد نفقات تنفيذ المشاريع العامة التي تزيد مدتها عن السنة الواحدة ،وبالتالي يتعذر إدراج مثل هذه المشاريع في الموازنة العامة للدولة ومن هنا تم اللجوء إلى طرق عديدة من أبرزها طريقة « **الاعتمادات بالارتباط** [2] » و طريقة « **التشريع الخاص** [3] ».

ثانيا :مبدأ وحدة الموازنة

والمقصود هنا وضع موازنة واحدة وموحدة للدولة تتضمن كافة تقديرات الإنفاق والإيراد الحكومي المتوقع خلال عام واحد ،والغرض من هذا المبدأ هو تسهيل معرفة المركز المالي للدولة و ذلك بمقارنة إجمالي الإنفاق بإجمالي الإيرادات ومن ثم التعرف عما إذا كان هناك فائض أو عجز في الموازنة ،وهذا لا يعني تقديم مشروع الموازنة في وثيقة واحدة ،بل المقصود أن تكون الوثيقة أو الوثائق المقدمة للهيئة التشريعية تمثل موازنة واحدة للدولة .ولا يعتبر وجود موازنات عامة أخرى للهيئات المحلية خروجا عن قاعدة وحدة الموازنة طالما أن هذه الهيئات ذات الشخصية المعنوية ،عامة ومستقلة عن شخصية الدولة وذات موازنة منفصلة.

– مبررات مبدأ وحدة الموازنة:

- **المبرر السياسي**:وجود وثيقة واحدة تُجمَع فيها كافة نفقات الدولة و إيراداتها تمكِن السلطة التشريعية من أخذ فكرة واضحة و كاملة عن الوضعية المالية للدولة ،بالإضافة إلى تسهيل الرقابة البرلمانية على مالية الدولة

[1] :جمال لعمارة ،**أساسيات الموازنة العامة للدولة** ،دار الفجر ،القاهرة ،الطبعة الأولى ،2004 ،ص 67-72.

[2] :وفقا لطريقة **الاعتمادات بالارتباط** تجزأ التكاليف الكلية للمشروع على شكل اعتمادات سنوية متتالية ،وتعتبر مصادقة السلطة التشريعية على الموازنة بمثابة موافقة ضمنية على الارتباط بكامل المشروع ،على أن لا ينشأ عن هذا الارتباط إلتزام بالدفع إلا ضمن اعتمادات القسط السنوي المخصص في السنة الواحدة.

[3] :وفقا لطريقة **التشريع الخاص** فإن الحكومة تعد مشروع قانون خاص ومستقل عن قانون المالية وتقدم بموجبه برنامجا لمشروع معين تدرج فيه كافة الاعتمادات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج بعد توزيعها على السنوات المختلفة التي تمثل مراحل تنفيذ المشروع.
(جمال لعمارة ،**أساسيات الموازنة العامة للدولة** ،دار الفجر للنشر والتوزيع ،القاهرة ،2004 ،ص 71).

- **المبرر المالي**:يسهل مبدأ الوحدة المقارنة بين مجموع الموارد و مجموع النفقات وكشف أي عجز مالي في الميزانية العامة ،فتعدد الميزانيات أو الحسابات قد يعيق هذه المقارنة خاصة عندما تحوّل بعض النفقات من الميزانية العامة للدولة إلى حسابات خاصة أو ميزانيات مستقلة.

– استثناءات مبدأ وحدة الموازنة:

بالرغم من أهمية المبررات التي تقوم عليها قاعدة وحدة الموازنة ،فقد نتج عن تطور الفكر المالي والواقع الاقتصادي والاجتماعي الحديث بروز بعض الضرورات التي دفعت كثير من الحكومات إلى الخروج عن تلك القاعدة ،ويتخذ الخروج عن هذه القاعدة شكل تعدد الموازنات فنجد إلى جانب الموازنة الرئيسية موازنات أخرى مثل :الموازنات غير العادية ،الموازنات المستقلة ،الموازنات الملحقة والموازنات الإضافية و كذا الحسابات الخاصة بالخزينة[1].

ثالثا :مبدأ شمول الموازنة العامة (مبدأ العمومية)

تنص قاعدة الشمول على وجوب أن يذكر في وثيقة الموازنة العامة جميع إيرادات الدولة أيا كان مصدرها ،وجميع نفقاتها مهما كانت أنواعها ،فلا تسمح بخصم نفقات وزارة أو مصلحة من إيراداتها.

– مبررات مبدأ شمول الموازنة:

- هذه القاعدة تساهم في التخفيف من الإسراف والتبذير للمال العام ،نظرا لكون الاعتمادات المخصصة للإنفاق محددة ،ولا يجوز تجاوزها عند الصرف.
- تبين المركز المالي والأوضاع المالية للدولة فعليا.
- تساهم في فاعلية الرقابة سواء من قبل السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية[2].

[1] :**الموازنات غير العادية** :تتكون من إجمالي الإيراد والإنفاق العام توجهها الدولة لمواجهة ظروف استثنائية ،لكنها لا تمول من الإيرادات العادية بل بمصادر استثنائية كالقروض ،ولقد أخذت هذه الموازنات كأداة لإحداث التوازن الظاهري للاقتصاد عن طريق إعادة تنظيم ضخ التدفق النقدي نحو فئات المجتمع

الموازنات المستقلة:هي الميزانيات الخاصة بالمرافق العمومية التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة ،حيث يكون لهذه المرافق ميزانية خاصة بها مستقلة عن ميزانية الدولة.

الموازنة الملحقة :يخص هذا النوع المؤسسات الاقتصادية العامة ،التي تتمتع بالاستقلال المالي ،وإن كانت لا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة ،والهدف منها تبسيط الإجراءات المالية وتوفير قدر من الحرية للمؤسسات العامة من قيود النظم واللوائح الحكومية.

الموازنة الإضافية :وتسمى أيضا الموازنة التكميلية وتلجأ إليها الحكومة لتغطية الفشل في تقديرات الموازنة العامة.

الحسابات الخاصة بالخزينة:و هي حسابات تفتحها الحكومة لتسوية بعض التعاملات الداخلية أو الخارجية مثل حصول الحكومة على ضمانات وتأمينات ،وتسوية بعض الديون الخارجية. (جمال لعمارة ،مرجع سابق ذكره ،ص 77)

[2] :سليمان اللوزي وآخرون ،**إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق** ،دار المسيرة ،عمان ،1997 ،ص 52.

- استثناءات مبدأ شمول الموازنة:

نظرا لاتساع دور الدولة في الحياة الاقتصادية فقد أصبح من الصعب أن تخضع جميع نشاطاتها إلى قاعدة الشمول في نطاق الموازنة العامة ،يضاف إلى ذلك أن إدارة بعض المشاريع الحكومية أصبحت تتطلب إتباع طرق المحاسبة التجارية ،التي تختلف بدورها عن طرق المحاسبة الحكومية التي تتصف عادة بكثرة القيود المالية المفروضة على عقد وصرف النفقات وهذا ما أدى إلى إنشاء المؤسسات العامة لإدارة هذه المشروعات ،واستوجب منحها نوعا من الاستقلال الإداري والمالي في إدارة شؤونها وذلك لتمكينها من القيام بمهامها ،ولتحقيق أهدافها بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية ،ومن أهم استثناءات قاعدة الشمول :الموازنات المستقلة ،والموازنات الملحقة.

رابعا:مبدأ توازن الموازنة العامة[1]

تنص هذه القاعدة على التوازن الكمي الجبري بين قيمة الإيرادات العامة وقيمة الإنفاق العام ،فإذا تجاوزت قيمة الإيرادات العامة قيمة الإنفاق العادية فإنه يقال أن هناك فائض في الموازنة العامة ،أما عندما لا تكفي الإيرادات العادية لتغطية الإنفاق العام فإنه يقال أنه هناك عجز في الموازنة العامة.

والمعلوم أن الفكر المالي الكلاسيكي يتعارض مع حدوث أي فائض أو عجز في الموازنة ويقتصر على التوازن الموازني حفاظا على التوازن في النشاط الاقتصادي لافتراض الدائم حالة التوظيف الكامل لجميع موارد المجتمع ،أما الفكر المالي الحديث لا يولي أي اهتمام بموضوع التوازن بقدر اهتمامه بجعل الموازنة أداة للوصول إلى الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية[2].

- مبررات مبدأ التوازن:

- تجنب حدوث عجز في الموازنة يتجه بطبيعته إلى التزايد إذا تمت تغطيته عن طريق الاقتراض ،أو حدوث تضخم إذا ما تم تغطية العجز عن طريق الإصدار النقدي ،أو حدوث فائض يدفع إلى الإسراف والتبذير.
- تجنب الالتجاء إلى القروض لتغطية العجز ،لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تناقص الأموال الموجودة في يد الأفراد ،والتي كانت ستوجه في الغالب إلى الاستثمار مما يؤدي إلى نقص رؤوس الأموال الإنتاجية في

[1] :تنص **المادة 121 من الدستور الجزائري** على أنه :« لا يقبل اقتراح أي قانون مضمونه أو نتيجته تخفيض الموارد العمومية ،أو زيادة النفقات العمومية إلا إذا كان مرفوقا بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة أو توفير مبالغ مالية في فصل آخر من النفقات العمومية تساوي على الأقل المبالغ المقترح إنفاقها ».

[2] : Paul Gaucher ,**Budget d'Etat**, in encyclopédie universels , Paris,2004 , p7.

الاقتصاد القومي ،أضف إلى ذلك أن سد العجز عن طريق الاقتراض من شأنه تحميل الأجيال القادمة بأعباء إضافية تتمثل في خدمة الدين العام وعدم استفادتها من الأموال المقترضة.

- استثناءات مبدأ التوازن:

يرى الكثير من الاقتصاديين أن التوازن في الموازنة لا يخدم الاقتصاد العام في حالات كثيرة ، واعتبروا الموازنة وسيلة لمحاربة التضخم أو الكساد ،ووسيلة لتوازن التقلبات الاقتصادية ومساندة وتدعيم فعاليات الخطة الاقتصادية القومية للوصول إلى أهدافها في التنمية ،وبهذا ينصرف تأكيدهم إلى توازن الاقتصاد القومي وتحقيقه وليس إلى توازن الموازنة. وعلى هذا الأساس ظهرت نظريتان:« **نظرية عجز الموازنة المقصود** » و« **نظرية موازنة الدورة الاقتصادية** [1] ».

[1] :**نظرية العجز المقصود** :ينعين على الدولة في حالة تعرض الاقتصاد الوطني لأزمة كساد إلى التوسع في الإنفاق العام وتوجيه الدعم إلى النشاط الاقتصادي والتوسع في الاستثمار والإنتاج والعمل على تخفيف الأعباء الضريبية مما يؤدي إلى تقليل حجم الموارد المقتطعة من دخول الأفراد والشركات لفسح المجال لهم لاستخدام هذه الدخول للتوسع في الإنفاق الاقتصادي ،ونتيجة للتوسع بالإنفاق والتقليص بالاقتطاع الضريبي تساعد الحكومة على زيادة الطلب الكلي الفعلي نتيجة لتوفر الأموال وتداولها في الاقتصاد الوطني.

نظرية موازنة الدورة الاقتصادية :تستلزم أن تنظم الموازنات في إطار سياسة العجز أو الفائض بحيث يكون سيرها في الاتجاه المعاكس للتيار الاقتصادي السائد في الاقتصاد الوطني خلال الدورة الاقتصادية ،وبالتالي فإن الفائض المحقق خلال عدد من السنوات يستخدم لتغطية العجز في السنوات التي تستخدم فيها الموازنة بالعجز.

(فهمي محمود شكري ،مرجع سابق ،ص68-67).

المبحث الرابع:تقييم آثار السياسة المالية

إن استخدام أدوات السياسة المالية من إنفاق أو ضريبة أو دين عام أو تسيير متعمد للرصيد الموازني يتوقف على مدى استجابة الأفراد والمشاريع لهذه التغيرات ،حيث يمكن اعتبار رضا الفرد غاية أسمى للسياسة المالية ،واعتبار تصرفات الأفراد أحد مقاييس تقييم آثار السياسة المالية.

المطلب الأول :آثار السياسة المالية

أولا :الآثار التخصيصية

للسياسات المالية المتبعة و المتبناة من طرف أي دولة الدور الكبير في إعادة تخصيص أو توزيع موارد المجتمع المالية و الاقتصادية ،و ذلك عن طريق التحكم في انتقال عوامل الإنتاج بين مختلف القطاعات الاقتصادية نتيجة إجراء حكومي أو لقرار مالي مثل رفع معدلات الضريبة أو تدعيم قطاع معين من خلال ضخ إعانات كبيرة له.

كما أن عملية إنتاج سلع جديدة تتطلب تحويل جزء من الموارد المستخدمة في إنتاج سلع أخرى وبالتالي تخفيض من إنتاج هذه الأخيرة ،وهذا ما يسمح بدخول منتجين جدد في حالة عدم تغطية الطلب الكلي ،إن هذه الزيادة في إنتاج السلع والخدمات معبرا عنها بانخفاض في إنتاج بعض السلع و الخدمات الأخرى يعرف بنفقة الفرصة البديلة والتي تكون أعلى قيمة من الفرصة المفقودة[1].

ثانيا :الآثار التوزيعية

إن توزيع الإنتاج المحقق في اقتصاد ما بين أفراد المجتمع ينتج عنه آثار توزيعية سواءا إيجابية أو سلبية ،حيث إن أي تغيير في الأدوات المالية لا يؤثر فقط على مكونات السلع والخدمات ،بل يؤثر كذلك على طرق توزيعها بين أفراد المجتمع ،فمثلا عندما تتخذ الحكومة قرارا ماليا يقضي بالتوسع في الإنفاق على الخدمات الصحية بهدف زيادة الرعاية الصحية لأفراد المجتمع فإن هذا القرار يعني تخصيص موارد إضافية لإنتاج سلع أخرى موجهة للقطاع الطبي و هذا ما يؤدي بالمقابل إلى تناقص إنتاج سلع و خدمات في قطاع آخر ،و من هنا يمكن طرح السؤال التالي: من هو المستفيد ،ومن هو المتضرر نتيجة تغير السياسة المالية ؟،إذ من غير الممكن

[1]:حمدي أحمد العناني ،**اقتصاديات المالية العامة و نظام السوق** ،الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ،الطبعة الأولى ،1992 ،ص 92.

ومن المستحيل رسم سياسة مالية مفيدة لجميع الأفراد ويرضى عنها الجميع ،حيث تؤدي التغيرات في السياسة المالية إلى استفادة البعض وتضرر البعض الآخر.وفي جميع الأحوال فإن التغير في الدخل توزيعا وهيكلا هو أثر جد هام لأي سياسة مالية حكومية ويمكن اعتبار التحليل الاقتصادي لظاهرة توزيع الدخول مظهرا أساسيا لتحديد الآثار التوزيعية للسياسة المالية ،و يظهر ذلك جليا في برامج الإنفاق الحكومي ذات الجوانب الاجتماعية و التي تتضمن نظام التأمين ضد البطالة والتأمينات الاجتماعية والمعاشات والخدمات الصحية والتعليمية ،تقديم السلع الضرورية لغير القادرين حيث تهدف السياسات المالية المسطرة إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات ذات الدخل المحدود.

ثالثا : الآثار الاستقرارية

وفقا للتصور الكينزي فإن لسياسات الحكومة المتعلقة بالإنفاق وتحصيل الإيرادات آثارا هامة على متغيرات الاقتصاد الكلي (مستوى التوظيف و الإنتاج و الأسعار) ،وتتخلص الآثار الاستقرارية للسياسة المالية بقيام الأدوات المالية بتعويض أي ارتفاع أو انخفاض في إنفاق الأفراد والمشروعات الذي يحقق مستوى التوظيف الكامل للموارد ،فعند حدوث أي انحراف في هذا الإنفاق تقوم الأدوات المالية بخلق تغذية عكسية إلى المستوى الكلي المرغوب [1] ،فمثلا في حالة التضخم وما يصاحبها من زيادة مستوى الإنفاق الخاص يمكن أن تخلق أدوات السياسة المالية أثرا استقراريا على مستوى الإنفاق الكلي ،بشكل مباشر أو غير مباشر ،يتمثل هذا التأثير المباشر في تخفيض الإنفاق الحكومي وما يرافقه من تخفيض الإنفاق الكلي ،أما التأثير غير المباشر فيتم من خلال زيادة الضرائب على الأفراد والمشاريع و هذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض الإنفاق الخاص ،و بصفة عامة يمكن تحديد عاملين اثنين يتحكمان في حدوث الآثار الاستقرارية لأية سياسة مالية و هما:

- الرصد المناسب والآني للتغير في الإنفاق الكلي والنشاط الاقتصادي ،وبالتالي خلق مرونة كافية ووقت مناسب لخلق الأثر المرغوب.
- فترة تنفيذ القرار إذ بعد رصد التغير يتطلب الأمر اختيار الوقت المناسب للتنفيذ على الرغم من أن أي إجراء إنفاق حكومي يتطلب عادة في معظم الدول وقتا لإعداد التشريعات والمصادقة عليها ،وإعلان المناقصات وهذا من شأنه أن يطيل الفجوة بين فترة اتخاذ القرار وفترة التنفيذ.

[1] :حمدي أحمد العناني ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 15.

المطلب الثاني :معايير تقييم آثار السياسة المالية

لا يمكن تقييم آثار السياسة المالية لأي دولة تقييما دقيقا و ذلك لعدم توفر معايير علمية دقيقة تسمح بالحكم على أداء الحكومات في مجالي الإنفاق و الضرائب ،و بالرغم من هذا فهناك بعض المعايير الشخصية و الذاتية لتفسير نتائج السياسة المالية ،وبالتالي فالمعايير الفردية هي التي تحكم على كفاءة نتائج السياسة المالية والتي غالبا ما يعبر عنها في العمليات الانتخابية خاصة في الدول المتقدمة ،وفيما يلي عرض لأهم هذه المعايير المستخدمة:

أولا :العدالة

يعتبر هذا المعيار الأكثر شيوعا واستخداما عند مناقشة نتائج أي سياسة مالية ،بالرغم من صعوبة تحديد معنى واضح له في الواقع الاقتصادي ،إذ أن العدالة تمثل مسألة نسبية ،تختلف باختلاف الأفراد وباختلاف الظروف السائدة وباختلاف المكان ،فمثلا هل يمكن اعتبار الإنفاق الحكومي على التعليم المجاني يعبر عن العدالة؟ ،خاصة إذا تم الأخذ في عين الاعتبار الأفراد الذين ليس لديهم أولاد على الإطلاق ،أو ليس لديهم أولاد في سن التعليم في حين يموّل التعليم الحكومي من حصيلة ضرائب يشاركون في سدادها.

وعلى الرغم من كل هذا التباين حول مفهوم العدالة فيمكن الحكم على الأداء الحكومي برضاء عموم الجمهور وغالبيته ،وبالتالي يمكن الحكم على عدالة السياسة المالية من عدمها بتحليل النتائج الفعلية تحليلا اقتصاديا حيث تعد المسائل المتعلقة بتوزيع وإعادة التوزيع الأمثل للموارد في المجتمع من المسائل الصعبة والقضايا الحساسة التي يواجهها صناع السياسة ،و يظهر ذلك جليا في مجال السياسة الضريبية و التي تحاول مختلف الدول تحقيق نوع من العدالة عند جبايتها حيث تم اللجوء إلى الضريبة التصاعدية و التي تراعي دخول الأفراد.

ثانيا:الكفاءة الاقتصادية

يتسع استخدام مصطلح الكفاءة الاقتصادية بين الاقتصاديين عند تقييم آثار السياسة المالية ،و يمكن تعريف الكفاءة الاقتصادية على أنها مستوى التخصيص الكفء للموارد ،أي أنها الوضع الذي توزع به الموارد لكن هذا الوضع يؤدي إلى تحسين أوضاع بعض الأفراد مع إلحاق ضرر متوقع بأوضاع الأفراد الآخرين [1]،بمعنى أن النظام الاقتصادي الذي يدار بطريقة كفئة لا يستطيع تحقيق المزيد من التحسينات في أوضاع الرفاه لأحد

[1] :أحمد حمدي العناني ،مرجع سبق ذكره ،ص 25-28.

الأفراد إلا على حساب أوضاع رفاه فرد أو مجموعة أفراد آخرين في المجتمع.هذا التعريف للكفاءة الاقتصادية يمكن أن يتضح أكثر من خلال الشكل الموالي

الشكل (II-6):منحنى إمكانيات الرفاه

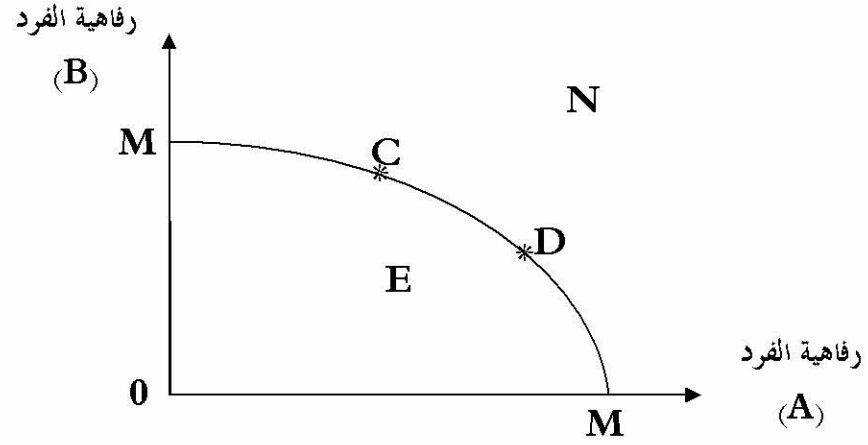

المصدر:أحمد حمدي العناني ،**اقتصاديات المالية العامة و نظام السوق** ،مرجع سبق ذكره ،ص 28.

يمثل المحور الأفقي مستوى رفاهية الفرد (A) ،أما المحور العمودي فيمثل اتجاه المنافع للفرد (B) ،و يمثل المنحنى (MM) إمكانيات الرفاه و كل نقطة تقع خارج المساحة (MOM) هي مستويات رفاه لا يمكن تحقيقها في ظل موارد المجتمع المتاحة مثل النقطة (N) ،على العكس يمكن تحقيق جميع النقاط الواقعة داخل المساحة مثل النقطة (E) ،فعلى سبيل المثال النقطة (C) تمثل توزيعا أمثليا للموارد و تخصيصا كفئا لأنه من المستحيل تحسين رفاهية الفرد (A) دون إلحاق الضرر بمستوى رفاهية الفرد (B).

أما على مستوى العدالة في توزيع الدخل مع مراعاة الكفاءة الاقتصادية لتخصيص الموارد فجميع النقاط التي تقع على منحى الرفاه يمكن اعتبارها نقاط تحقق قدرا كبيرا من العدالة في توزيع الدخول على عكس النقاط التي تقع إلى يسار المنحى ،حيث تؤدي إلى استفادة بعض الأفراد على حساب آخرين ودون عدالة في توزيع الدخل.

في الأخير يمكن القول أن معيار الكفاءة لا يتطرق إلى جميع مشاكل السياسة الاقتصادية الكلية و أمثلية استخدام موارد المجتمع ،بالإضافة إلى صعوبة إصدار حكم بكفاءة أو عدم كفاءة أي سياسة في الواقع التطبيقي ما دامت تحقق رفاهية بعض الأفراد أو الفئات المجتمعية ،ورغم هذا القصور في مفهوم الكفاءة الاقتصادية إلا أنه أضحى يحتل مكانا بارزا في تقييم آثار السياسة المالية.

ثالثا :الوصاية الحكومية

في كثير من الحالات تقوم السياسة الحكومية بتقديم خدمات لا تتفق مع رغبات الأفراد إذ ما توافرت لهم حرية الاختيار ،حيث توصف هذه السياسة بالتدخل أو الوصاية الحكومية وتقوم هذه الفرضية على عدم قدرة الأفراد على الاختيار الرشيد والسلوك العقلاني ،وكأمثلة عن هذه الوصاية برامج الضمان الاجتماعي إذ تلجأ الحكومات إلى الاقتطاع من منبع الدخل وغير ذلك بغياب السلوك الادخاري للشباب لمواجهة آثار الشيخوخة ،و هناك مؤيدون لهذه الوصاية الحكومية ومعارضون حيث يرى الطرف الأول أن اختيارات الحكومة غالبا ما تكون أفضل من اختيارات الأفراد ،أما الطرف الثاني فيقر بالدور الذي تلعبه الجهات الحكومية ،إلا أنه لا يوجد أساس واضح لتطبيق هذا المعيار ،لعدم توافر قاعدة مطلقة للحكم على مدى رشادة اختيار الأفراد من عدمها ،علاوة على ذلك فإن مبدأ الوصاية يتضمن مصادرة لحرية الأفراد ،وبالتالي فالأفراد يفتقدون القدرة على اختيار مصالحهم ومن ثم عدم قدرتهم على اتخاذ القرارات التي تؤثر على المجتمع.

رابعا :الحرية الفردية

في ظل نظام اقتصاد السوق تحتل الحرية الفردية أهمية كبيرة ويتقلص الدور الحكومي إلى أدنى حد له ،فالمعنى العام لمبدأ الحرية في مجال الاقتصاد هو أن المعاملات الاقتصادية هي معاملات اختيارية تتم بين تنظيمات اقتصادية من خلال الاتفاقات المتبادلة بين البائعين والمشترين وعلى أساس الأسعار التي يتم الاتفاق عليها ،وإن كان من السهل التحقق من توافر معيار الحرية الفردية في بعض السياسات ،غير أنه من الصعب تطبيق هذا المعيار للحكم على السياسات المالية ،فمثلا ينظر الكثير إلى الضرائب على أنها مصادرة لجزء من القدرة الشرائية لدخول الأفراد ،في حين ينظر البعض إلى الإنفاق الحكومي على أنه تعدي على مجالات استثمارية قد تدر عليه ربحا لو انسحبت الدولة كليا من هذا المجال ،ومن جهة أخرى فإن برامج الإنفاق الحكومي في شكلها النقدي تلقى قبولا أكثر لدى الجمهور من برامج الإنفاق على شكل دعم عيني ،حيث يُنظر إلى هذه الأخيرة على أنها مصادرة للاختيارات المتاحة للأفراد.

وصفوة القول أن هذه المعايير الذاتية لتقييم نتائج السياسة المالية ورغم أهميتها لا تستطيع وحدها الحكم على السياسات المنتهجة ،إذ أنها تحتاج إلى تحليل اقتصادي لتوضيح آليات عمل هذا الأثر على الصعيد التطبيقي [1].

[1] :Vito Tanzi and Howell Zee, **Tax Policy For Developing Countries**, IMF working paper(2001), p6.

خلاصة الفصل:

السياسة المالية و دورها في النشاط الاقتصادي ،تساؤل أسال الكثير من الحبر و أثار كثيرا من الجدل بين مختلف المدارس الاقتصادية ،فبينما كانت المدرسة الكلاسيكية تنادي بضرورة حيادية الدولة و معها السياسة المالية جاءت المدرسة الكيترية بعد أزمة عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة لتؤكد على حتمية التدخل بسياسة مالية ناجعة من خلال التوظيف الأمثل لأدوات السياسة المالية و ذلك لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي و بالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية إلى الأمام ،و من الأدوات و الوسائل المستخدمة نجد:

- الموازنة العامة؛
- الإنفاق العام أو بالأحرى السياسة الإنفاقية المنتهجة؛
- الإيرادات العامة المتمثلة أساسا في تسيير السياسة الضريبية والإقتراضية لتغطية متطلبات الإنفاق العام الضروري ودون إلحاق الضرر بحركية النشاط الاقتصادي؛

و في الأخير يمكن القول أنه بالرغم من الدور الريادي للسياسة المالية في تحقيق أهداف التنمية ،إلا أنه لا يمكن تجاهل السياسة النقدية و دورها المكمل في هذا الشأن ،فهل يمكن التنسيق بين هاتين السياستين لتحقيق هدف مشترك و هو التوازن الاقتصادي الكلي ؟هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفصل الثالث من هذه المذكرة.

تمهيد الفصل :

عندما أورد «**جاك ريف**» في أحد بحوثه " أن قدر الإنسان يحكمه النقد " ،كان يريد إبراز أهمية المكانة التي تحتلها الظواهر النقدية في حياة البشر اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا ،واليوم كما بالأمس ما زالت الأحداث الراهنة تؤكد الأهمية المتعاظمة للدور الذي يؤديه النقد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي ولا سيما في إطار التكتلات الدولية ؛فالاقتصاديات الحديثة هي اقتصاديات نقدية بمعنى أن النقد يؤدي دورًا بارزًا في النشاط الاقتصادي ،ومن ثَم لا بد لفهم سير عمل هذه الاقتصاديات من فهم معمق للظواهر النقدية فيها. ليس غريبًا إذن أن يشهد الميدان النقدي منذ الخمسينيات نشاطًا متصاعدًا ،وأن تستقطب المشكلات النقدية اهتمام الاقتصاديين الذي تعزز من خلال ما شهدته السياسة النقدية من انتعاش في مواجهة التضخم الذي أعقب الحرب العالمية الثانية ،بخاصة ذلك التضخم المصحوب بالركود والبطالة ،تلك الظاهرة التي ما زالت سمة الاقتصاديات المعاصرة حتى يومنا هذا ،إضافة إلى مشكلات أخرى نوعية مرتبطة بالسياسة الاقتصادية أثارت بمجملها مصلحة أكاديمية ملحوظة تهدف إلى تطوير النظرية النقدية التي تعنى بتحليل الدور الذي يؤديه النقد في الاقتصاد ،وبإظهار آثاره المباشرة وغير المباشرة على النشاط الاقتصادي ،إذن و نظرا للدور الذي تلعبه السياسة النقدية داخل منظومة السياسة الاقتصادية العامة حاولنا في هذا الفصل تبيان المنافسة القائمة بين السياستين المالية و النقدية من وجهة نظر مختلف المدارس الاقتصادية و كذا الصراع المالي/النقدي القائم بينهم ،ومن تم ضرورة تبني سياسة قائمة على التنسيق و التكامل بين السياستين لضمان تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي ،كل هذه النقاط سوف نتعرض لها خلال هذا الفصل كما يلي:

- المبحث الأول :عموميات حول السياسة النقدية؛
- المبحث الثاني :أهداف السياسة النقدية و أدواتها؛
- المبحث الثالث :نظرية التوازن الاقتصادي؛
- المبحث الرابع :المزج بين السياسة المالية و النقدية لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي؛

المبحث الأول :عموميات حول السياسة النقدية

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن السياسة النقدية تحتل الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي منذ فترة طويلة ؛فقد كانت عند الكلاسيك المحور الأساسي في السياسة الاقتصادية الكلية ،فقد أخذت حيزا كبيرا من الاهتمام على حساب السياسة المالية التي كانت غائبة في تلك الفترة ،وكانت الأداة الرئيسية التي تتمكن الدولة من خلالها من إدارة النشاط الاقتصادي ،وظلت السياسات النقدية تتصدر السياسات الاقتصادية الكلية لعقود إلى أن ظهرت الأفكار الكينزية بعد أزمة الكساد الكبير عام 1929 م ،والتي أعادت الاعتبار للسياسة المالية حيث تعد أكثر فاعلية لإدارة الاقتصاد من السياسة النقدية (حسب كينز)،وبذلك تراجع الاهتمام بالسياسة النقدية في العقود التالية ،حتى تفاقمت العديد من المشكلات التي ارتبطت بالتدخل المفرط للدولة وتنحية السياسة النقدية ما أدى إلى التحول إلى المدرسة النقدية الحديثة والتي تزعمها الاقتصادي الأمريكي« **ميلتون فريدمان** » ،وبذلك أخذت السياسة النقدية ومنذ منتصف السبعينيات –مرة أخرى – مكان الصدارة بين السياسات الاقتصادية الكلية ،ومنذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا ما تزال السياسة النقدية تمثل محور السياسة الاقتصادية الكلية إلى جانب السياسة المالية طبعا.

سوف نتناول خلال هذا المبحث السياسة النقدية في نظر مختلف المدارس الاقتصادية القديمة منها و الحديثة ثم سنتطرق لمختلف المفاهيم الخاصة بالسياسة النقدية.

المطلب الأول :السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

لقد مرت السياسة النقدية كغيرها من السياسات عبر مراحل و محطات مختلفة ساهمت بشكل أو بآخر في تكوين سياسة نقدية مستقلة بذاتها ،و لها وزنها و دورها الفعّال في دفع عجلة التنمية لأي دولة بعد أن كانت مجرد سياسة محايدة لا تؤثر على النشاط الاقتصادي ،و من خلال هذا المطلب حاولنا الوقوف على مختلف المحطات التي مرت بها السياسة النقدية من خلال المدارس الاقتصادية التالية:

الفرع الأول :السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي

لقد اتجه الفكر الكلاسيكي نحو فكرة أن النمو يتم تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، كما أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل ،مع افتراض حياد النقود

حيث عبر الاقتصاديون الكلاسيك آنذاك أن «النقود هي مجرد عربة تنقل السلع و الخدمات » أو « مجرد غطاء يخفي تحته الجوانب الحقيقية للنشاط الاقتصادي دون أن يكون لها أدنى تأثير عليها » ،وتعبر «**نظرية كمية النقود**[1]» (النظرية النقدية الكلاسيكية) عن وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن ،حيث تشير هذه النظرية إلى وجود علاقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار ،فأي تغير يحدث في المتغير الأول (النقود المعروضة) ينعكس بنفس القدر و الاتجاه على المتغير الثاني (المستوى العام للأسعار) دون أدنى تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني وهذا مع افتراض أيضا أن النقود تؤدي وظيفة واحدة هي وسيط في التبادل[2].

هذا الاعتقاد الراسخ لدى الكلاسيك حول فكرة أن النقود هي وسيط للتبادل فقط يجرنا إلى الاعتقاد يقينا أن السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي هي سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقة و أسعار الفائدة ،ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات.

و يتضح من كل هذا أن الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل الأساسية للنظرية النقدية أين اهتم الاقتصاديون فقط بدراسة و تحليل العوامل التي تؤثر على المستوى العام للأسعار ،بذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية النقود المعروضة.

الفرع الثاني :السياسة النقدية في الفكر النيوكلاسيكي

لقد اتجه الفكر النيوكلاسيكي في نفس منحى الكلاسيك حيث قام الاقتصادي « **I. Fisher** » بإعادة صياغة نظرية كمية النقود[3] و التي لخص فيها جميع العوامل المشتركة في تحديد المستوى العام للأسعار ،فتوصل إلى نفس النتيجة التي توصل إليها الكلاسيك و التي مفادها أن التغير في كمية النقود ينجر عنه تغير مماثل و في نفس الاتجاه للمستوى العام للأسعار ،و بالتالي فكمية النقود هي المتغير المستقل الذي يحدّد عن طريق السلطات

---

[1] :تنص هذه النظرية على أن المستوى العام للأسعار (**P**) يرتبط مباشرة بكمية النقد (**M**) و العلاقة بينهما هي طردية و تناسبية :إذا كان (Y^*) هو مستوى الدخل الموافق للاستخدام الكامل و (M^S_1) هو عرض النقود فإن المستوى العام للأسعار هو (P_1) .إذا أصبح لسبب او لآخر عرض النقود (M^S_2) ،و بما أن الدخل لا يمكنه الزيادة نظرا لوجود الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل , فإن المستوى العام للأسعار سيرتفع ليصبح (P_2) ،هذا ما يثبت العلاقة الطردية و التناسبية بين المستوى العام للأسعار(**P**) و كمية النقد (**M**)

[2] :حسب **Say** النقود حيادية و عديمة المنفعة (لا يحتفظ بها) ويكمن دورها الوحيد في تسهيل المبادلات فهي في رأي **Say** "حجاب"(**Voile**) .

[3] :هي تبين العلاقة بين كمية النقود المتداولة و المستوى العام للأسعار ،و تضم نظريتين أساسيتين :**نظرية Cambridge** للطلب على النقد(النقود هي مخزن للقيمة) و **معادلة Fisher** (كمية النقود المتداولة في الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة لابد ان تتساوى مع القيمة النقدية للسلع و الخدمات المتداولة خلال تلك الفترة)

النقدية و الذي يؤثر على المتغير التابع الذي هو المستوى العام للأسعار ،كما اعترف **فيشر** بالدور الفعال للنقود في النشاط الاقتصادي نافيا فكرة كون النقود مجرد عربة لنقل السلع و الخدمات.

الفرع الثالث :السياسة النقدية في الفكر الكيتزي

لقد ظل الفكر الكلاسيكي سائدا ومقبولا من جانب الاقتصاديين حتى بداية الثلاثينات من القرن الماضي ،ثم جاءت أزمة الكساد الدولي الكبير(1929 -1932) وما نتج عنها من آثار سلبية أين عجزت نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) على معالجة الأزمة بشكل فعّال ،وهنا ظهرت النظرية الكيترية التي قدمت حلولا مقترحة لحل تلك الأزمة ،ولقد وجه **كيتز** اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها[1] ودرس علاقته بمستوى الإنفاق الوطني ونادى بأن حياد الدولة في ظل هذه الظروف لم يعد مقبولا ،ومن ثم فلابد من تدخلها لإنعاش الطلب الكلي للقضاء على مخلفات الأزمة ،حيث ربطت النظرية الكيترية بين الدخل والإنفاق من خلال تعادل كمية النقود وبين الطلب على النقود ،بالإضافة إلى أن التوازن بين الاستثمار والادخار (توازن سوق السلع) مع التوازن في السوق النقدي يحقق التوازن الاقتصادي العام.و لدراسة النقود عند كيتز لابد من التطرق إلى عرض النقود و الطلب عليها وفقا للتحليل الكيتزي:

- **عرض النقود وفقا للتحليل الكيتزي:**

النقود المعروضة تمثل كمية النقد المتداولة في الاقتصاد أو الكتلة النقدية (Masse Monétaire) ،و هي الكمية التي توجد في حوزة الوحدات الاقتصادية المتمثلة في العائلات و المشروعات باستثناء الحكومة و القطاع المصرفي .و حسب كيتز فإن السلطات النقدية هي المسؤولة عن تحديد كمية النقود المتداولة [2]،و بالتالي فإن عرض النقود يعتبر متغيرا خارجيا مستقلا نظرا لكون سلوك السلطات النقدية لا يحكمه المتغيرات الاقتصادية فقط ،بل هناك متغيرات أخرى منها الاجتماعية و السياسية (حيث تشهد جل الدول المتخلفة زيادة في كمية النقود المعروضة خلال فترة الانتخابات حيث تستعمل كسلاح في يد المترشحين لتنشيط عجلة الاقتصاد خلال مرحلة الحملات الانتخابية).

[1] :حيث اعتبر كيتز النقود سلعة كبقية السلع تطلب لذاتها و ثمنها يتمثل في سعر الفائدة و الذي يتحدد وفقا لعرض النقود و الطلب عليها ،و هكذا أدخل وظيفة أخرى للنقود باعتبارها مخزون للثروة.

[2] :بلعزوز بن علي ،**محاضرات في النظريات و السياسات النقدية** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2004 ،ص 50.

يمكن التعبير عن دالة عرض النقود وفقا للعلاقة التالية:

$$M^{0} = \overline{M}$$

يمكن التعبير عن هذه العلاقة بيانيا بخط موازي للمحور العمودي الذي يمثل سعر الفائدة (i)كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (III-1) :منحنى عرض النقود وفقا للتحليل الكينزي

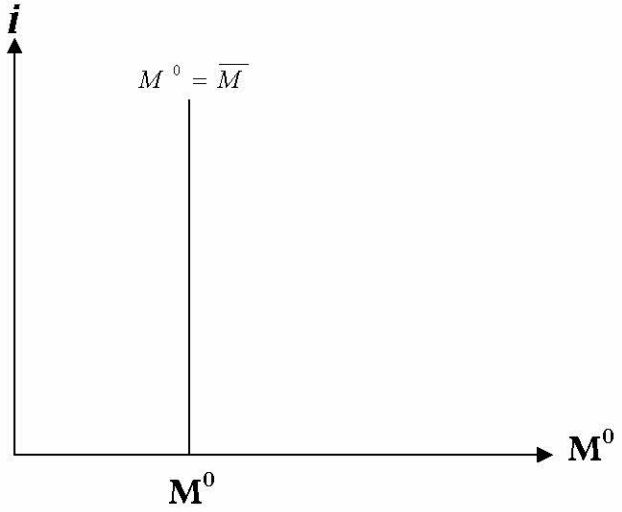

المصدر :بلعزوز بن علي ،**محاضرات في النظريات و السياسات النقدية** ،مرجع سبق ذكره ،ص 51.

- **الطلب على النقود وفقا للتحليل الكينزي:**

لقد قام كينز بتحديد الطلب على النقود وفقا لثلاثة دوافع:

1) دافع المعاملات (Motif de transaction):يأتي الطلب على النقود بدافع المعاملات نتيجة الفجوة الزمنية الواقعة بين استلام الدخل و إنفاقه مما يجعل الأفراد و المؤسسات تحتفظ بقدر من النقود سائلة لتسديد قيمة طلباتهم اليومية من السلع و الخدمات [1]،و يمكن التعبير عن دالة الطلب على النقود بدافع المعاملات من خلال العلاقة التالية و التي تبين العلاقة الطردية بين هذا الطلب على النقود و كذا الدخل كما يلي:

$$M_t^d = L_1(Y)$$

[1] :عمر صخري ،**التحليل الاقتصادي الكلي** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الخامسة ،الجزائر ،2005 ،ص 224.

حيث:

M^d_t :الطلب على النقود من أجل المعاملات.

L_1 :النسبة من الدخل التي يحتفظ بها المجتمع في شكل أرصدة نقدية.

Y :الدخل الحقيقي.

و يمكن تمثيل هذه العلاقة بيانيا على النحو التالي:

الشكل (III-2):الطلب على النقود بدافع المعاملات

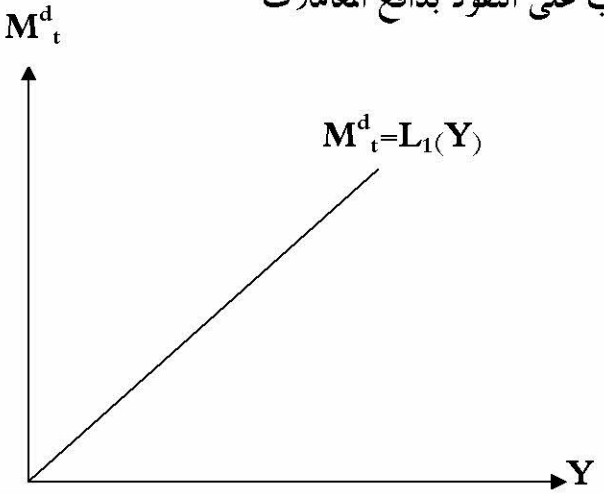

المصدر:عمر صخري ،**التحليل الاقتصادي الكلي** ،مرجع سبق ذكره ،ص 224.

2) دافع الاحتياطات (Motif de précaution) : عرف كينز الطلب على النقود بدافع الاحتياط على أنه ذلك النقد الذي يتم الاحتفاظ به للحيطة ،أي لتغطية النفقات غير المتوقعة أو لغرض الاستفادة من فرص الشراء المربحة العشوائية.و يتحدد حجم هذا الطلب حسب كينز على قيم المعاملات التي يتوقعها الأفراد في المستقبل ،و بالتالي فهي دالة تمثل العلاقة الطردية بين كمية النقود المطلوبة لغرض الاحتياط و الدخل ،مع العلم أن هذا الدافع لم يركز عليه كينز كثيرا في تحليله للسياسات النقدية ،و لهذا نلاحظ أن جل المؤلفات التي تناولت موضوع السياسة النقدية الكينزية تم فيها إدماج هذا الدافع مع دافع المضاربة.

3) دافع المضاربة[1] (Motif de spéculation) : يرى كينز أنه يمكن للأفراد الاحتفاظ بالنقود بهدف استخدام أكثر مردودية لها عن طريق المضاربة ،فالمحتفظ بالسيولة يكون أمام خيارين :الأول التخلي عن السيولة من خلال شراء أوراق مالية بسعر فائدة معين ،و الثاني الاحتفاظ بالسيولة من أجل طلب مضاربة

[1] :المضاربة هي عملية شراء و بيع الأوراق المالية من أسهم و سندات في الأسواق المالية ،بهدف تحقيق الربح .و لذلك يصبح الربح عبارة عن الفرق بين ثمن شراء الورقة المالية و بيعها ،كما تعتبر قدرة المضارب على التنبؤ بأحوال سوق الأوراق المالية من العوامل المحددة لحجم الربح المحقق.

بسعر فائدة أعلى في المستقبل .و بهذه الطريقة ربط كينز بين الطلب على النقود بدافع المضاربة و سعر الفائدة ،و وضح أن العلاقة بين سعر الفائدة في السوق المالي و أسعار الأوراق المالية هي علاقة عكسية وفقا للدالة التالية و التي تبين أنه عندما يكون معدل الفائدة في حده الأدنى يكون سعر بيع الأوراق المالية في حده الأقصى وفقا للقانون التالي:

$$\overline{O} = \frac{\overline{R}.\overline{N}}{i}$$

$\overline{O}$: سعر الاوراق المالية

$\overline{R}$: مردود الورقة المالية(ثابت)

$\overline{N}$: سعرها الاسمي (ثابت)

i :معدل الفائدة.

في حالة وصول معدل الفائدة إلى حده الأدنى فإنه من مصلحة المضارب بيع كل الأوراق المالية التي بحوزته علما أن سعر الأوراق المالية لن يرتفع أكثر ،و هذا يعني أن المضارب سوف يحتفظ بالأموال سائلة ،و بالتالي يكون قد وقع في **مصيدة السيولة** (Trappe a Liquidité).

أما في حالة ارتفاع معدل الفائدة إلى حده الأقصى و هذا ما يعني أن سعر الأوراق المالية في حده الأدنى مما يدفع المضاربين إلى شراء جميع الأوراق المالية ،كما يعتقد المضاربون أن معدل الفائدة لا يمكن أن يتجاوز (i max) و نلحظ ذلك جليا في الشكل التالي حيث المنحنى أصبح عموديا.

الشكل (III-3):مصيدة السيولة

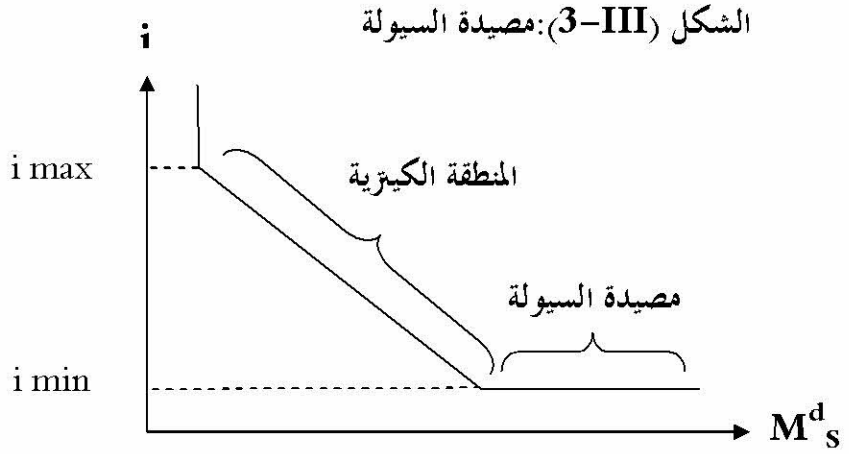

المصدر:عمر صخري ،**التحليل الاقتصادي الكلي** ،مرجع سبق ذكره ،ص 226.

ولهذا اقترح كينز بعض السياسات النقدية (زيادة كمية النقود) التي تسمى سياسة النقود الرخيصة[1] (أي الزيادة في عرض النقود مما يؤدي إلى تنشيط الطلب والذي يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى العام الأسعار) والتمويل عن طريق التضخم.

ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية عند **كينز** ليست بالمحايدة بل هي إيجابية إذ لن يقتصر تأثير النقود على المستوى العام للأسعار في كافة الأحوال ،بل يمتد إلى مستويات الدخل والتشغيل وذلك انطلاقا من فرضية أن حالة التوظيف الكامل حالة ضمن حالات عديدة يمكن أن يتوازن عندها الاقتصاد الوطني ،وهكذا النظرية الكينزية قد عكست المرحلة الثانية من تطور النظرية النقدية ،ولكن تم بموجبها إدماج النظرية النقدية في النظرية الاقتصادية الكلية.وبدأ الاهتمام يتحول من مجرد البحث عن أسباب تغير المستوى العام للأسعار إلى دراسة معالم سلوك النقود وأثره على مستوى النشاط الاقتصادي ،كما أوضح **كينز** إمكانية نجاح السياسة النقدية في علاج مشكلات التضخم والكساد ،وقد فسّر عمل هذه السياسة من خلال اعتماد السلطات النقدية لسياسة السوق المفتوحة[2] ،وبالتالي التأثير على كمية النقود المعروضة سواء بالزيادة أو بالنقص وهذا وفقا للظروف السائدة والأهداف المرغوب فيها ،الأمر الذي ينعكس على سعر الفائدة ،باعتباره ظاهرة نقدية تتخذ بتلاقي قوى العرض والطلب ،ومن ثم التأثير على الإنفاق الاستثماري والذي بدوره يؤثر على الدخل الوطني ،ومن ثم التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ككل.

و بالتالي يمكن القول أن كينز منح النقود مكانة هامة ضمن نموذج التوازن الاقتصادي العام ،و نلحظ ذلك جليا من خلال استخدامه لسعر الفائدة من أجل الربط بين النقود و الإنفاق الاستثماري كما يلي:

- أثر زيادة كمية النقود على سعر الفائدة:

من المنظور الكينزي ،إن أي زيادة في الكتلة النقدية ينجر عنها انخفاض في سعر الفائدة ،كما هو مبين في الشكل التالي:

[1] :مفادها أن الزيادة في كمية النقود تدفع الأشخاص الاقتصاديين إلى شراء الأصول المالية الأمر الذي يقود إلى ارتفاع أسعارها ،فيتجه هؤلاء إلى شراء الأصول العينية التي بدورها ترتفع أسعارها مما يشجع منتجي التجهيزات والأصول العينية على زيادة عرضها ،وعلى التوازي فإن انخفاض سعر الفائدة المرافق لزيادة الكتلة النقدية يحث على المزيد من الاستثمار مما يقود عمومًا إلى ارتفاع الدخول.

[2] :يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بدخول سوق الأوراق المالية بائعا أو مشتريا للأوراق المالية من المتعاملين في السوق المالية سواء كانوا بنوكا أو أفرادا من جميع الأنواع وخاصة السندات الحكومية ،وذلك بهدف خفض أو رفع قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان.

الشكل (III-4):أثر التغير في كمية النقود

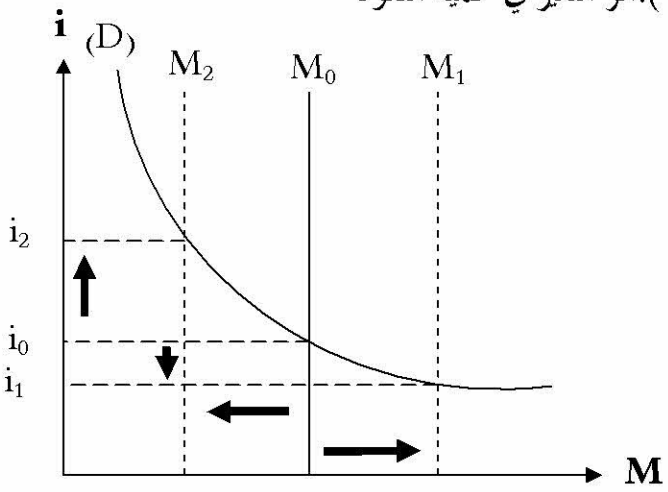

المصدر:بلعزوز بن علي ،**محاضرات في النظريات و السياسات النقدية** ،مرجع سبق ذكره ،ص 37.

من خلال الشكل نلاحظ أن المنحنى (D) يعكس أثر تغير الكتلة النقدية على سعر الفائدة ،حيث في الحالة الابتدائية أين كان سعر الفائدة مستقر عند مستوى (i_0) ،و كمية النقود المتداولة بين الأفراد و المشروعات بلغت (M_0) ،و عند زيادة الكتلة النقدية إلى (M_1) فإن ذلك سيدفع بالأعوان الاقتصاديين إلى شراء أوراق مالية نظرا لتوفر السيولة بحوزتهم فيرتفع بذلك سعر الاحتفاظ بالنقود ،مما يؤذي إلى انخفاض سعر الفائدة إلى (i_1) ،كما أن انخفاض الكمية المعروضة من النقود إلى مستوى (M_2) سوف ينجر عنه ارتفاع في سعر الفائدة إلى (i_2) و ذلك نظرا لعزوف الأفراد عن شراء الأوراق المالية.

- أثر انخفاض سعر الفائدة على الاستثمار:

كما رأينا سالفا فإن زيادة كمية النقود سوف يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة و هذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار ،و ذلك نظرا للعلاقة العكسية التي تجمع سعر الفائدة بالاستثمار حيث أن أي انخفاض في سعر الفائدة يعني انخفاض في تكلفة الاستثمار و بالتالي توقع الحصول على المزيد من الأرباح ،و يمكن تفسير هذه العلاقة أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل (III-5):تغير سعر الفائدة و أثره على الكفاية الحدية لرأس المال

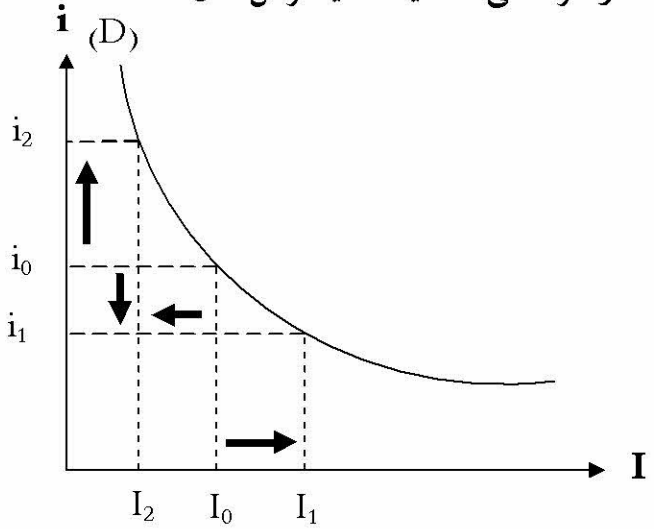

المصدر :بلعزوز بن علي ،**محاضرات في النظريات و السياسات النقدية** ،مرجع سبق ذكره ،ص 37.

إن الشكلين السابقين و هما على التوالي الشكل (III-4) ويسمى كذلك « منحنى تفضيل السيولة » و كذلك الشكل (III-5) كما يسمى « منحنى الكفاية الحدية لرأس المال » يعكسان مدى كفاءة وفعالية السياسة النقدية.

إذا اقترب منحنى تفضيل السيولة من الاتجاه الأفقي فإن ذلك يدل على انخفاض سعر الفائدة ،مما يعني ارتفاع ميل المنحنى ،و في هذه الحالة تكون السياسة النقدية غير فعّالة ،أما ضعف مرونة منحنى تفضيل السيولة فيعني اقتراب المنحنى من الاتجاه الرأسي ،و في هذه الحالة تكون السياسة النقدية فعّالة ،و بالتالي فكلما كان الطلب على النقود أقل مرونة و حساسية بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة ،يكون تغير النقود المعروضة أكثر تأثيرا على سعر الفائدة ،و منه على الاستثمار و التشغيل.

أما بالنسبة لمنحنى الكفاية الحدية لرأس المال فكلما كانت مرونته كبيرة كلما أدى ذلك إلى زيادة الاستثمار بقيمة معتبرة جراء تغير طفيف في سعر الفائدة ،و في هذه الحالة تكون السياسة النقدية فعّالة ،أما انعدام مرونة المنحنى أو ضعفها فإن ذلك يجعل من السياسة النقدية سياسة غير فعّالة[1]. و الشكل التالي يبيّن بوضوح هذا التفسير:

[1] :معتوق سهير محمود ،**الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي** ،الدار المصرية اللبنانية للطباعة و النشر ،الطبعة الأولى ،القاهرة ،1988 ،ص 157-160.

الشكل (III-6):نموذج سياسة نقدية فعّالة حسب المنظور الكينزي

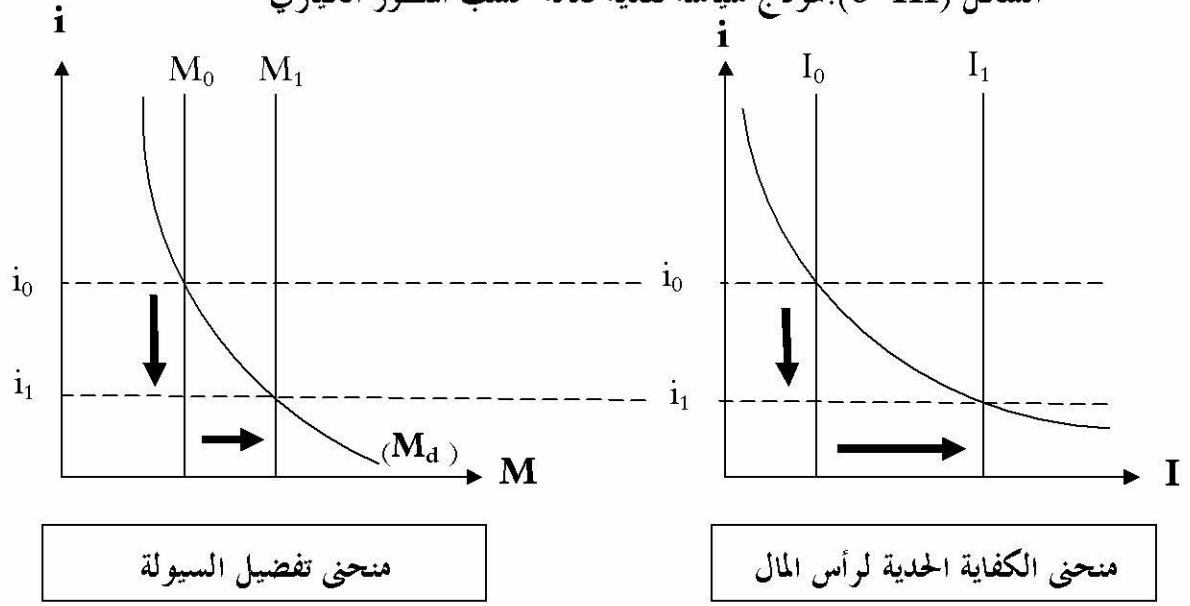

المصدر:معتوق سهير محمود ،**الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي** ،مرجع سبق ذكره ،ص 158.

إن زيادة إصدار النقود من طرف البنك المركزي يؤدي إلى انتقال منحنى العرض من (M_0) إلى (M_1) متسببا في انخفاض سعر الفائدة من (i_0) إلى (i_1) ،و نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن مقدار الزيادة في كمية النقود أقل من مقدار انخفاض سعر الفائدة و هذا يشير إلى ضعف مرونة منحنى تفضيل السيولة.

كذلك فإن الانخفاض في سعر الفائدة أدى إلى زيادة الاستثمار ،حيث انتقل منحنى الاستثمار من (I_0) إلى (I_1) ،و كما هو مبيّن في الشكل فإن هذا التغير هو أكبر من التغير في معدل الفائدة ،و هذا ما يؤدي إلى زيادة الدخل بفضل عمل المضاعف ،و هذا بدوره يعكس سياسة نقدية فعّالة داخل الاقتصاد الوطني.

الشكل (III-7):نموذج سياسة نقدية غير فعّالة حسب المنظور الكينزي

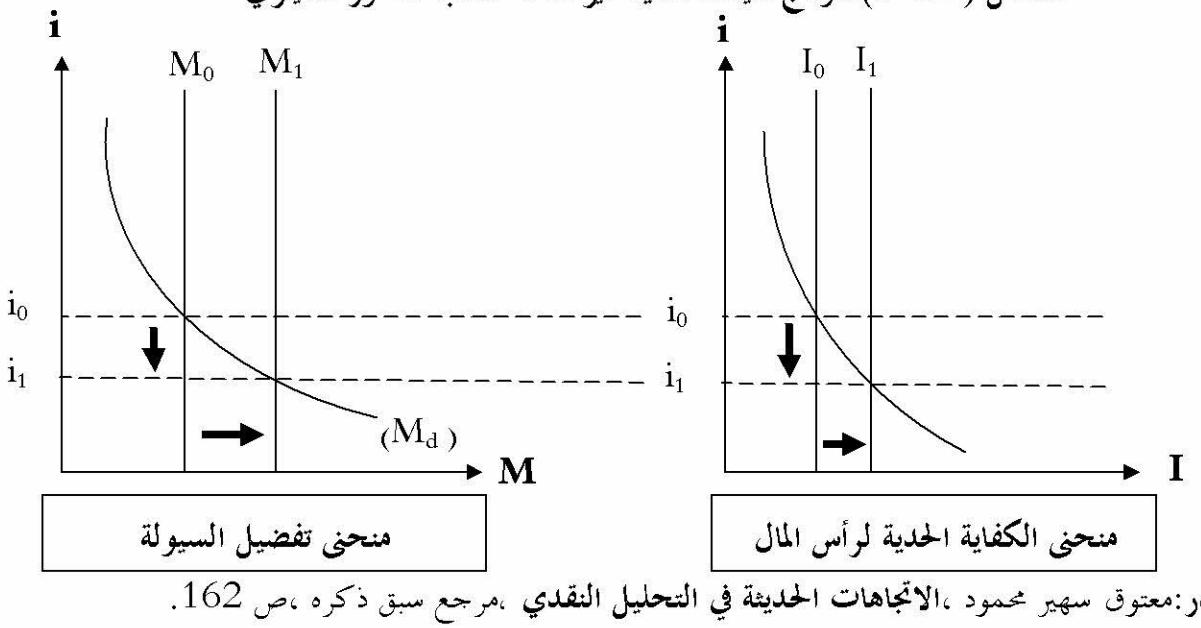

المصدر:معتوق سهير محمود ،**الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي** ،مرجع سبق ذكره ،ص 162.

في هذه الحالة نلاحظ أن مقدار الزيادة في الكتلة النقدية (نفس الزيادة في الكمية المعروضة من النقود في الشكلين معا) هو أكبر من مقدار الانخفاض في سعر الفائدة نتيجة المرونة الكبيرة لمنحنى تفضيل السيولة ،و لهذا الانخفاض في سعر الفائدة أثر على قيمة الاستثمار لكن بدرجة أقل و هو ما يظهره منحنى الكفاية الحدية لرأس المال ،إذ أن قيمة التغير في الاستثمار قليلة مقارنة بسعر الفائدة ،و هذا ما يجعل تغير مقدار الدخل الوطني يكون ضئيلا ،و تظهر هذه الحالة عادة في فترة الركود الاقتصادي أو البطالة.

- أثر الزيادة في الاستثمار على الدخل:

إن انخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة كمية النقود يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار بفضل انخفاض تكلفة الاستثمار ،فينتج عن هذه الزيادة في الاستثمار زيادة في الدخل الوطني بمقدار المضاعف. و الشكل التالي يبيّن مستويات الدخل التوازني التي تتحدد بتقاطع دالة الادخار (S) مع دالة الاستثمار (I) :

الشكل (III-8):أثر تغير الاستثمار على الدخل الوطني

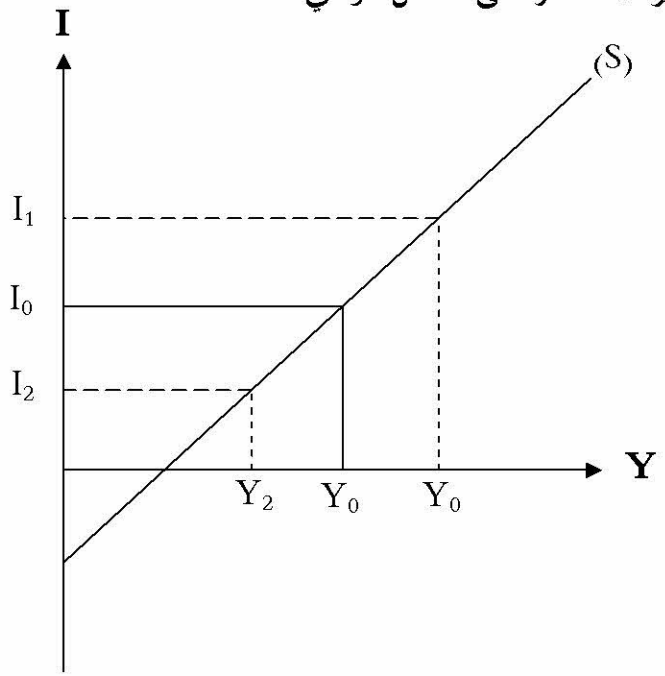

المصدر:معتوق سهير محمود ،**الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي** ،مرجع سبق ذكره ،ص 164.

يمكن القول أخيرًا أن التحليل النقدي لكينز جاء رائدًا ومبدعًا على ثلاثة أصعدة:

- إدخال معدل الفائدة في محددات الطلب على النقد؛
- الاكتناز النقدي؛
- إدخال تحليل الطلب على النقد في إطار نظرية الخيارات العقلانية؛

لا يخلو كل منها من محدودية خاصة سنوردها فيما يلي:

- استطاع كينز من خلال تفضيل السيولة والتأكيد على البعد النقدي لمعدل الفائدة أن يقدم أولى صيغ تكامل الظواهر الحقيقية والنقدية ،ومع ذلك فإن الفرضية الكينزية الصرفة التي يطلق عليها اسم «مصيدة السيولة» لم يؤكدها الواقع ولا سيما في عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية.

- يبني كينز انتقاده المعروف لقانون المنافذ وقانون ساي (Say) على ظاهرة الاكتناز التي تفسّر عدم الملاءمة بين الادخار والاستثمار وتسهم في تفسير حالات البطالة.

ولكن خلافًا للواقع يقوم التحليل الكينزي على فرضية تجانس الأصول المالية ،ومن ثَم يقع الخيار بينها وبين النقد في حين أن المنطق يقتضي أن يأخذ هذا الخيار بالحسبان مختلف الأصول المتاحة بوصفها غير متجانسة ،هذا وقد أظهرت البنى النقدية في الاقتصاديات المعاصرة ،مع وجود المؤسسات المالية غير المصرفية أن هذا الخيار يأخذ منحى التمييز بين الأصول المالية على المدى الطويل والأخرى على المدى القصير ؛وهذه الأخيرة تتصف بأنها مؤكدة وتدر فائدة وتشكل بديلا أفضل من النقد ،ومن ثَم فإن الاكتناز لم يعد بالحجم الذي يتناسب مع الدور الكبير الذي اسند إليه في التحليل الكينزي.

- وأخيرًا إن إدخال نظرية الخيارات في تحليل كينز يقوم على الخيار بين الأصول النقدية والأصول المالية (ولا سيما السندات).وتتجلى حدود هذا التحليل في أن عدم التأكد يبدو تنوعًا في توقعات الأشخاص الاقتصاديين بخصوص مستقبل معدل الفائدة في حين أن قرار كل فرد على حده يقوم على قناعة تامة بما سيكون عليه معدل الفائدة في المستقبل ،ومن ثَم فهو أمام أمرين إما الاحتفاظ بكامل مدخراته على شكل سندات ،أو على شكل نقود .وهكذا تختفي على صعيد جزئي العلاقة العكسية بين الطلب على النقد بدافع المضاربة وبين معدل الفائدة

وتظهر فقط على صعيد كلي نظرًا لاختلاف التوقعات شبه المؤكدة لكل من الأشخاص الاقتصاديين لجهة مستقبل معدل الفائدة استنادًا إلى ما ينظر كل منهم لمعدل الفائدة الطبيعي[1].

الفرع الرابع :السياسة النقدية في الفكر النقدي

لقد جاءت مدرسة «**شيكاغو**» بزعامة **ميلتون فريدمان** لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية ولكن في صورة جديدة حيث تعكس المرحلة الثالثة من مراحل تطور النظرية النقدية والتي يطلق عليها

[1] :أ.د.موفق السيد حسن ،**التطورات الحديثة للنظرية و السياسة النقدية –مفهوم النقد و الطلب عليه** –،مجلة جامعة دمشق ،المجلد الأول ،العدد الأول،كلية الاقتصاد ،سوريا ،1999 ،ص 31-32.

اسم«**النظرية المعاصرة لكمية النقود**» أو «**النظرية الكمية الجديدة**» والتي تم بموجبها تحويل النظرية الكمية من مجرد نظرية للطلب على النقود إلى نظرية في الدخل النقدي ،مما أعاد التأكيد على الدور الرئيسي للنقود في النشاط الاقتصادي.

- **عرض النقود و الطلب عليها حسب مدرسة شيكاغو:**

1) دالة الطلب على النقود لفريدمان:

يخضع الطلب على النقود وفقا لفريدمان للمتغيرات التالية:

أ) **الثروة الكلية** :عرف فريدمان الثروة بصيغة واسعة جدًا كقيمة حالية لمجمل الدخول المختلفة التي يمكن للشخص الاقتصادي الحصول عليها من الأصول النقدية والمالية والحقيقية ،بل وأيضًا من الأصول الإنسانية تعبيرًا عن القوة المنتجة لرأسماله البشري.

تعتبر الثروة الكلية المحدد الأساسي للطلب على النقود كونها تشمل جميع الأصول البشرية و غير البشرية ،و قد ميّز فريدمان بين خمسة أصول مكوّنة للثروة:

- النقود؛
- الأصول النقدية (السندات ذات الدخل الثابت)؛
- الأصول المالية (الأسهم)؛
- الأصول الطبيعية (رأس المال العيني)؛
- رأس المال البشري؛

و قد اقترح فريدمان حل لمشكلة قياس الثروة الكلية من خلال استخدام القيمة الحالية للدخل الحقيقي المتدفق من الثروة الكلية (باستخدام معدل عام لسعر الفائدة) وفقا للعلاقة التالية:

$$W = \frac{Y}{i}$$

حيث:

W :الثروة الكلية الحقيقية.

Y : تمثل وسطي الدخول المنتظرة من الشخص الاقتصادي طيلة حياته والذي يمكن إنفاقه على المدى الطويل دون عوز والذي يأخذ حسب مفردات فريدمان اسم « الدخل المستمر ».

i : معدل الفائدة الاسمي الذي يمثل لدى فريدمان معدل العائد الوسطي لثروة الفرد أو ما يسمى أيضًا « معدل الفائدة المستمر » .

ب) تكلفة الاحتفاظ بالنقود كأصل بديل للأشكال الأخرى للثروة :إن كل فرد يسعى من خلال توزيع ثروته على الأصول المختلفة إلى تحقيق أقصى ربح ممكن ،فمن الأفراد من يتجه إلى السندات تفاديا للمخاطرة هذه الأخيرة تدر عائد في شكل ثابت كنسبة من قيمتها الاسمية ،و هو سعر الفائدة السنوي المقرر على السندات و يرمز له بالرمز « R_b » ،و منهم من يكون اتجاهه نحو الأسهم رغبة منه في تحقيق ربح أكبر لكن يكون مرفوقا بنسبة من المخاطرة ،و يتمثل عائد الأسهم في الأرباح السنوية و التي يرمز لها بالرمز « R_s » ،هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن يفقده المحتفظ بالنقود في شكل انخفاض في القوة الشرائية لها نتيجة للارتفاع المستمر في الأسعار ،و الذي يمكن قياسه بالمعدل المتوقع للتضخم « P^e » .

ج) النسبة بين الثروة البشرية و غير البشرية :و نرمز لها بالرمز « H » .

د) العوامل التي يمكن أن تؤثر في الأذواق و ترتيب الأفضليات لدى حائزي الثروة :إن توزيع النقود على الأصول المختلفة لا يكون وفق عوائدها فقط ،بل يكون وفق اعتبارات أخرى تتعلق بالأذواق و بترتيب الأفضليات ،و هذه الاعتبارات قد تفرض أحيانا على الأفراد اختيارا معينا قد يتناقض مع الاختيار الذي يتم وفق المعايير الكمية فقط ،و يرمز لهذه الأذواق بالرمز « U ».

من خلال هذه النقاط يمكن استنتاج دالة الطلب على النقود عند فريدمان و التي تأخذ الصيغة التالية:

$$M_d=F(P,R_b,R_s,P^e,H,W,U)$$

حيث:

P :المستوى العام للأسعار.

R_b :عائدات الأسهم.

R_s :عائدات السندات.

P^e :معدل التضخم المتوقع.

H :النسبة بين الثروة البشرية و غير البشرية.

W:الثروة الكلية.

U :أذواق المستهلكين.

و في الأخير يمكن القول أن فريدمان من خلال دراسته للنقود بصفة عامة خلص إلى أن الطلب على النقود يعد نتيجة لعملية حساب لتوزيع الثروة الاسمية ،هذا التوزيع الذي هو خاضع لاعتبارات مختلفة في مقدمتها

المستوى العام للأسعار و كذا عوائد الأصول النقدية و المالية و الطبيعية ...الخ ،بالإضافة إلى تفضيلات العناصر الاقتصادية و أذواقهم.

2) عرض النقود عند فريدمان:

ينطلق فريدمان من موضوع عرض النقود من أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة و مستقرة تتفق مع معدل النمو الاقتصادي ،أي:

$$\frac{\Delta M}{\Delta Y} = 1 \Rightarrow M = F(y)$$

من خلال هذه المعادلة نستنتج أن الإصدار النقدي هي دالة تابعة للتغير الحقيقي في الدخل ،و على ذلك حصر فريدمان دور السلطة النقدية في مهمة مراقبة الكتلة النقدية و العمل على نموها بمعدل مستقر يتفق مع معدل النمو الاقتصادي.كما يرى أنه طالما لم يصل الاقتصاد بعد إلى حالة التشغيل الكامل فإن أي زيادة في كمية النقود سوف يترتب عليها زيادة في الدخل و التشغيل ،و يبقى التأثير كذلك حتى يقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل فترتفع حينها الأسعار ،و بالتالي يتم اللجوء إلى ضبط معدل التغير في عرض كمية النقود بما يتناسب مع معدل التغير في الإنتاج و منه حجم الدخل الحقيقي كشرط أساسي لاستقرار المستوى العام للأسعار[1].

و يمكن توضيح أثر عرض النقود على مستوى الدخل من خلال الشكل التالي:

الشكل (III–9):أثر التغير في كمية النقود على الدخل وفق التحليل النقدي

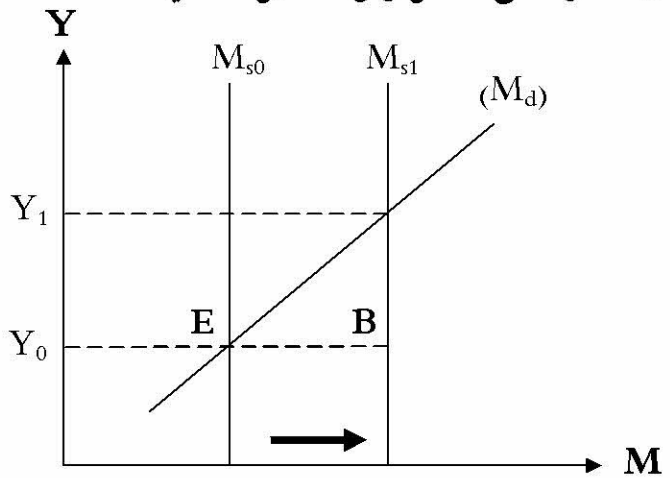

المصدر:ابرير محمد ،**السياسة النقدية و مدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية** مرجع سبق ذكره ،ص 29.

[1] :ابرير محمد ،**السياسة النقدية و مدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية –دراسة حالة الجزائر –**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تحت إشراف الأستاذ د.بن بوزيان محمد ،تخصص نقود –مالية –بنوك ،جامعة أبو بكر بلقايد ،تلمسان ،الجزائر ،2008 ،ص 26-27-28.

يمثل المنحنى (M_d) منحنى الطلب على النقود و الذي يتناسب طرديا مع الدخل النقدي (Y) حسب نظرية فريدمان ،كما يمثل المنحنى (M_s) منحنى عرض النقود الذي يحدده البنك المركزي. من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن النقطة (E) تمثل نقطة التوازن في سوق النقد و فيها يتساوى عرض النقود (M_s) مع الطلب عليها (M_d) عند مستوى دخل نقدي (Y_0) ،كما نلاحظ أنه إذا ارتفع العرض النقدي من (M_{s0}) إلى (M_{s1}) ففي هذه الحالة تكون كمية النقود المتداولة أكبر من الكمية التي يرغب المجتمع الاحتفاظ بها بمقدار (EB) ،و بالتالي إما يرتفع الناتج الحقيقي أو ترتفع الأسعار ،و في كلتا الحالتين يرتفع الدخل النقدي.

يعتقد أصحاب المدرسة النقدية بأن للسياسة النقدية أثرا فعّالا على مختلف الأنشطة الاقتصادية بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخمية ،وحسب اعتقادهم دائما أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي فإن هذا الهدف لن يتحقق وإنما على العكس فإن هذا التدخل قد يؤدي إلى تعميق اللاتوازن ،ولهذا تحتل السياسة النقدية المرتبة الأولى في السياسة الاقتصادية ،على اعتبار أن التغيرات التي تصيب الأنشطة الاقتصادية تبعا للتغيرات التي تحدث في كمية النقود أكثر تأثيرا وأكثر فاعلية من التأثيرات الناجمة عن السياسة المالية (سياسة الإنفاق العام).

لقد أوضح النقديون أن التغير في المعروض النقدي له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي ومن ثم الناتج الوطني والأسعار ،وهذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل،حيث يمس عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية ،غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل الوطني وذلك على النحو التالي:

- **الحالة الأولى** :إن زيادة المعروض النقدي من جانب السلطات النقدية يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات فوق المستوى المرغوب فيه ،مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق عند هؤلاء الأفراد وبالتالي تكون هناك زيادة في الطلب الكلي ينجر عنه زيادة في الإنتاج والتشغيل ،هذا إذا كان الاقتصاد دون التشغيل الكامل مما يؤدي إلى حدوث زيادة في الأرصدة المرغوبة. أما إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل فإن الأثر ينعكس على الأسعار التي ترتفع ،أي أن عملية التعديل بين الأرصدة المرغوبة والحقيقية تتم في هذه الحالة عن طريق الأسعار.
- **الحالة الثانية** :عند تخفيض المعروض النقدي من طرف البنك المركزي من خلال قيامه ببيع الأوراق

الحكومية في السوق المفتوحة ،هذا يؤدي إلى تقليل كمية النقود عند الجمهور ومن ثم ينخفض الإنفاق على السلع والخدمات مما يدفع الدخل الوطني إلى مستوى أدنى ،بمعنى أن الجمهور عندما يواجه نقصا في سيولته فإنه يقلل من إنفاقه إلى أن يهبط الدخل الوطني حيث تستعاد النسبة الأصلية بينه وبين المعروض النقدي مرة أخرى. مما سبق نخلص إلى أن الفكرة الرئيسية للنظرية النقدية المعاصرة تتمثل في أن التغيرات الممكنة في كمية النقود يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية وتؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي. وأخيرا يمكن القول أنه مهما اختلفت المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية عبر مختلف المدارس ،ورغم اختلاف مبادئ كل منها إلا أنهم يجمعون على أنه لابد من وجود سياسة نقدية رشيدة ،يمكن من خلالها تسيير الاقتصاد الوطني والتحكم في اختلالاته[1].

المطلب الثاني :مفهوم السياسة النقدية

أليس غريبًا أن يظل مفهوم النقد بالنسبة للاقتصاديين منذ بدايات علم الاقتصاد وحتى يومنا هذا موضوع جدل كبير !!؟ففي حين يرى أنصار المدرسة التجارية أنه شكل من أشكال الثروة يؤكد التقليديون وبلسان **جون ستيوارت ميل** أن « لاشيء أقل أهمية من النقد » تعبيرًا عن حياديته.إن هذا التعارض لا يقتصر على المضمون المعطى لمفهوم النقد ،بل وينعكس وبطبيعة الحال على مفهوم السياسة النقدية.

قبل الخوض في تعريف السياسة النقدية حاولنا إعطاء تعاريف مختصرة للسياسة و كذا للنقد و من تم استنتاج تعريف شامل للسياسة النقدية:

- **تعريف السياسة:**

- عرفت «**السياسة**» بأنها تدبير أمر عام ،في جماعة ما ،تدبيرا يغلب عليه معنى الإحسان.
- كما عرفت بأنها:« تدبير أمور الناس بما لا يعتمد أساسا على الوحي السماوي ،أو أي مصدر من مصادر الشريعة السماوية[2] » .

[1] :دراوسي مسعود ،**السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي–حالة الجزائر 1990–2004** ،أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتورا دولة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2005–2006،ص 233–234–235.

[2] :حسين علي اليوسف بني هاني ،**السياسة النقدية في الإسلام** ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي ،مركز الدراسات الإسلامية ،جامعة اليرموك ،1989 ،ص 10.

- **تعريف النقود:**

– عرف **أرسطو** النقد منذ ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد بوظائفه الثلاث:« مقياس للقيمة ،ووسيط في المبادلات ،وحافظ للقيمة » .

– النقود هي:« المقابل المادي لجميع الأنشطة الاقتصادية ،و هي الوسيلة و الأداة التي تمنح لصاحبها القوة الشرائية ،التي تمكّنه من إشباع حاجاته .كما أنها من الناحية القانونية تمثل الأداة التي تمكّنه من سداد التزاماته ،و من هذا المنطلق فهي الأصل النقدي الوحيد الذي يملك قوة إجبار و مقبولا قبولا عاما في جميع النظم الاقتصادية سواءا المتقدمة أو المتخلفة ،فضلا عن كونها أصلا كامل السيولة ،يتمتع بقوة اقتصادية تسمح له بأن يكون وسيطا للتبادل و أداة لسداد الالتزامات الآجلة ،و هذا ينبع من كونها مستودعا للقيمة ،و أخيرا يمكن للوحدات الاقتصادية أن تستخدمها كمقياس القيمة » .

- **تعريف السياسة النقدية:**

إن مفهوم السياسة النقدية واسع جدًا ،قد أطلق الاقتصاديون مجموعة من التعريفات ومن أهمها:

– السياسة النقدية هي: « مجموعة الإجراءات أو الأدوات التي تتخذها الدولة أو التي يستعملها الجهاز المصرفي أو السلطات النقدية في إدارة كل من النقود ،والائتمان ،وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد ،أو التحكم في عرض النقود ،ومستوى أسعار الفائدة ».

– ويمكن تعريف السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي بأنها: « مجموعة القواعد والقرارات والإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات الاقتصادية والنقدية بغرض التأثير والتحكم في حجم الكتلة النقدية وبهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بما يتفق مع الأحكام والمبادئ الواردة في القرآن الكريم وسنة النبي صلى الله عليه و سلم وإجماع علماء المسلمين[1] » .

– يعرف **Einzing** السياسة النقدية على أنها:« تشمل جميع القرارات و الإجراءات النقدية بصرف النظر ما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية ،و كذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي ».

– عرفها **Show** بأنها:« عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير على كلفة الحصول عليه[1] ».

[1] :د.يوسف الفكي عبد الكريم حسين ،**السياسة النقدية في الإطار الإسلامي (التجربة السودانية خلال الفترة 1997–2008 م)** ،بحث مقدم للمؤتمر الدولي الرابع بكلية العلوم الإدارية ،جامعة الكويت ،أكتوبر 2010 ،ص 2.

مما تقدم يمكن القول أن السياسة النقدية هي تلك السياسة المرتبطة بالنقود و الجهاز المصرفي فهي التي تتحكم في عرض النقود و بالتالي في حجم القوة الشرائية لبلد ما ،و عليه فإن السياسة النقدية هي إجراءات و قواعد تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تفادي الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

[1] :رمضاني محمد ،**أثر السياسات الإشرافية لصندوق النقد الدولي على تكيف السياسات النقدية للدول النامية** ،رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تحت إشراف أ.د.بن بوزيان محمد ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ،جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان الجزائر ،2011-2012 ،ص 45-46.

المبحث الثاني :أهداف السياسة النقدية و أدواتها

إن السياسة النقدية جزءا من السياسة الاقتصادية ،ذلك أنها تساهم في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية ،إضافة لما للنقود من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى ،و من أجل تحقيق هذه الأهداف لابد من استعمال مجموعة من الأدوات ،و هذا ما سنتعرض له خلال هذا المبحث في شطره الأول و الثاني.

المطلب الأول :أهداف السياسة النقدية

بالرغم من اختلاف المراجع و الكتب التي تناولت أهداف السياسة النقدية إلا أنه هناك إجماع على أربعة أهداف رئيسية سميت بالمربع السحري (Carré Magique) و هذا الرباعي من الأهداف يتمثل في:

- تحقيق النمو الاقتصادي؛
- التشغيل الكامل؛
- استقرار الأسعار؛
- توازن ميزان المدفوعات؛

الشكل (III-10): مسار الأهداف النهائية للسياسة النقدية « **Le Carré Magique de N. Kaldor** »

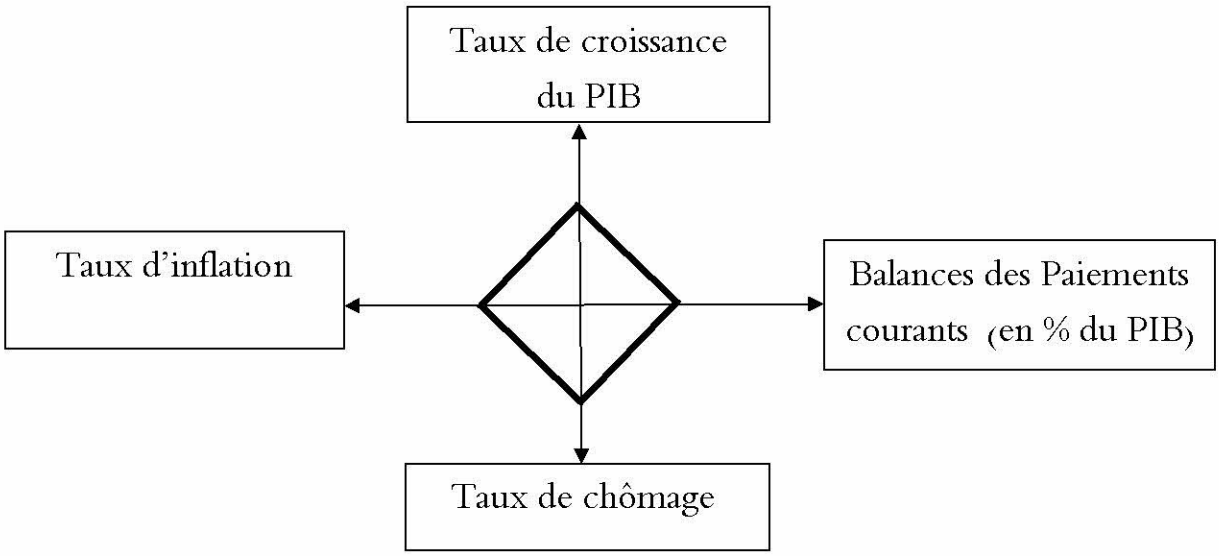

Source : Marie Delaplace، « **Monnaie et Financement de l'économie** »، édition DUNOD ،Paris، p118.

I. تحقيق النمو الاقتصادي:

إن تحقيق النمو الاقتصادي لم يكن من بين الأهداف المسطرة للسياسة النقدية قبل الحرب العالمية الثانية ،فقد كانت تبحث عن تحقيق العمالة الكاملة ،و لكن بعد هذه الحرب العالمية أصبحت الدول المتضررة تسعى للوصول إلى معدلات نمو اقتصادي عالية ،و لا يتأتى ذلك إلا من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية كزيادة عرض النقد من طرف البنوك التجارية بتحفيز من البنك المركزي مما يؤدي إلى خفض معدلات الفائدة و بالتالي زيادة حجم الاستثمار الخاص ،كما أن توجيه الائتمان وفق سياسة تأطير القروض من شأنه دعم القطاعات الإنتاجية لتحقيق قيمة مضافة أعلى و بالتالي دعم النمو الاقتصادي ،و يمكن للسياسة النقدية أن ترفع من مستويات الادخار عبر تحفيز جمع المدخرات من خلال الجهاز البنكي الداخلي للبلاد و ذلك دعما للنمو الاقتصادي.

II. تحقيق التشغيل الكامل:

هذا الهدف له علاقة وطيدة بالهدف الأول ،حيث أن تحقيق النمو الاقتصادي من شأنه التقليل من حجم البطالة فالتشغيل الكامل يبقى هدف طويل الأجل تسعى مختلف الدول لتحقيقه و ذلك لما للبطالة من نتائج سلبية على الاقتصاد من جهة كضياع طاقات المجتمع الإنتاجية ،و من جهة أخرى إن هذا المرض الاقتصادي هو المسبب الأول للاضطرابات الاجتماعية ،و بالتالي يمكن اعتبار السياسة النقدية أنجع طريقة لامتصاص البطالة و منه تحقيق التشغيل الكامل لطاقات المجتمع ،حيث أن زيادة عرض النقود يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة ،و هذا ما يؤدي بدوره إلى تحفيز رجال الأعمال على الاستثمار و بالتالي خلق مناصب عمل جديدة.

III. استقرار المستوى العام للأسعار:

يعتبر هدف تحقيق الاستقرار هو الهدف الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية وخاصة في البلدان المتخلفة لما تعانيه من تضخم بصورة أكثر حدة من الدول المتقدمة ،و كون أن التضخم ظاهرة نقدية فإن معالجته تكون دائما بوسائل نقدية ،و ذلك كون أن السياسة المالية قد تكون سببا فيه من خلال زيادة الإنفاق الحكومي و الذي يرفع من عرض النقود و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ،و ما قد ينجر عن هذا الارتفاع من آثار سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

- الأثر على إعادة توزيع الدخل الوطني : حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي

لأصحاب الدخول الثابتة.

- الأثر على الدين : إن ارتفاع الأسعار تؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للنقود والمستفيد هنا هو المدين على حساب الدائن.

- الأثر على ميزان المدفوعات : إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات الوطنية وبالتالي انخفاض حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات مما ينعكس بصورة عجز في ميزان المدفوعات.

- الأثر على إعادة توزيع الثروة :إذ أصحاب عوائد حقوق التملك من المستثمرين في العقارات والسندات وغيرها ،سيكونون في وضع أفضل لما يحققونه من أرباح وعوائد كبيرة نتيجة لارتفاع الأسعار ومن ثم ارتفاع قيم ممتلكاتهم مما يزيد من دخولهم[1].

IV. التوازن في ميزان المدفوعات:

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومعالجة الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز ،ففي حالة وجود فائض (و التي تقع في الدول المتخلفة عادة)فيتم إعادة التوازن عن طريق تخفيض معدلات الفائدة ،أما في حالة تحقيق عجز في ميزان المدفوعات تلجأ الدولة الغنية إلى زيادة معدلات الفائدة ،و هذا ما يؤدي إلى تدفق أكبر لرؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل و كذا الحد من الائتمان خاصة الاستهلاكي و بالتالي خفض الأسعار المحلية و دعم الصادرات ،هذا بالإضافة إلى تحقيق موازنة بين التدفقات المالية من نفقات وإيرادات على مستوى الاقتصاد الكلي ،وكذا موازنة بين الاستثمار والاستهلاك من جهة مع تحقيق نوع من الاستقرار في العملة.

هناك اتفاق واسع الانتشار بأن الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الوقت الحاضر سواء في الدول المتقدمة أو النامية تتمثل في تحقيق استقرار في مستوى الأسعار ،وتحقيق معدلات عالية من العمالة وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي ،ومكافحة الاختلال في موازين المدفوعات بما في ذلك حماية القيمة الخارجية للعملة من خلال الحفاظ على مستويات مستقرة نسبيًا لسعر الصرف .هذه الأهداف وإن كانت متداخلة بطبيعتها ،إلا أنها تثير أيضًا مشكلة التعارض الذي قد ينشأ فيما بينها ؛ومن هنا فإنه لابد من التأكيد على أهمية التنسيق فيما بين السياسات الاقتصادية المختلفة من ناحية ،ثم أهمية تشخيص المشكلة الاقتصادية قبل البدء باتخاذ الوسائل الملائمة للعلاج وهذا الأمر له دلالاته الواضحة عند الحديث عن ضرورة تطبيق سياسات نقدية رشيدة

[1]:ناظم محمد النوري الشمري ،**النقود والمصارف** ،مدرسة الكتب للطباعة والنشر ،جامعة الموصل ،العراق ،1995 ،ص 75-76.

،وبصفة خاصة من حيث واقعية الأغراض التي تسعى السلطات النقدية لتحقيقها ومدى إمكانية الوصول إلى هذه الأغراض ،دون إحداث انعكاسات اقتصادية قد تؤدي إلى مزيد من تفاقم المشاكل الاقتصادية.

إضافة إلى الأهداف سالفة الذكر ،فإن هناك من يرى أنه يجب على السياسة النقدية أن تأخذ في الحسبان تحقيق هدف « **رفع كفاءة النظام المالي والمحافظة على سلامة النظام المصرفي**» نظرا للأهمية الكبيرة وتأثير هذه الأجهزة و المؤسسات المالية و المصرفية على النشاط الاقتصادي ،فهي تعمل على جمع المدخرات ومن ثم الإقراض والاقتراض من وإلى عدة أطراف ،فهي تمارس تأثيرات على كمية ووسائل الدفع والسيولة المحلية ومن ثم التأثير على النشاط الاقتصادي ككل ،إضافة إلى ذلك فإن تزايد الأهمية النسبية لنقود الودائع مسألة تجعل من حماية النظام المصرفي وتعزيز الثقة فيه واحدا من الأغراض التي تأتي ضمن أولويات عمل البنوك المركزية ،وذلك من أجل حماية ميكانيكية نظام الدفع في الاقتصاد.

و في الختام يمكن القول أن كفاءة السياسة النقدية أمر بالغ الأهمية فكلما كانت هذه السياسة كفئة استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الاقتصاد الوطني،وذلك من خلال المساهمة في تدعيم خطط الدولة في تعبئة المدخرات المحلية ودعم الجهاز الإنتاجي وتقليل الضغط على ميزان المدفوعات،ورفع الاستثمار الكلي مع المحافظة على استقرار الأسعار ورفع مستوى العمالة مساهمة بذلك في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

المطلب الثاني :أدوات السياسة النقدية

تظهر القوة الأساسية للسلطة النقدية الممثلة بالبنـــك المركزي في قدرتها على زيادة أو إنقاص حجم النقود لدى الجهاز المصرفي ،وكذلك في المجتمع ،وذلك عن طريق الاعتماد على مختلف الأدوات والوسائل والأساليب الفنية للسياسة النقدية. وتتمثل هذه الأدوات في الرقابة غير المباشرة ،الرقابة المباشرة الكمية والرقابة المباشرة الكيفية والوسائل الأخرى التي يمكن أن تلجـــأ لها السلطات النقدية ،والتي تشكل في مجموعـــها موضـــــــوع السياسة النقدية.

1) الرقـــــابة غير المباشرة :وتتمثل في الأدوات والوسائل التي تمكن السلطات النقدية من مراقبة تطور الوضعية النقدية والاقتصادية عامة وذلك بصفة غير مباشرة ،وتهدف في مجملها إلى التأثير على كمية أو حجم الائتمان بغض النظر عن وجوه الاستعمال التي يراد توجيهه إليها. ويتخذ هذا النوع من الرقابة سبيله إلى ذلك

عن طريق التأثير على جملة الاحتياطات النقدية المتوافرة لدى النظام المصرفي مع ما يترتب على ذلك من التأثير بطريقة غير مباشرة على الحجم الكلي لقروض البنوك واستثماراتها[1].

وتعتمد هذه الطريقة على الأدوات التقليدية للسياسة النقدية وهي تشمل :سعر الخصم (سعر البنك) ،نسبة الاحتياطي النقدي القانوني (الإلزامي) وعمليات السوق المفتوحة.

2) الرقـــابة المباشـــرة (الكمية والنوعية) :لقـــد برز هذا النوع من الرقابة على الائتمان خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها ،حيث رمت إلى التدخل المباشر للسلطات النقدية في تحديد حجم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة عن طريق تصعيب الحصول عليه ،وأدوات الرقابة المباشرة تتميز عن سابقتها كونها موجهة نحو استخدامات معينة للائتمان وليس نحو الحجم الكلي للائتمان. وفي الحقيقة ،إن هذه الأساليب المعتمدة في الرقابة المباشرة على الائتمان إنّما وضعت بقصد التّـــأثير على قطاعات معينة من الاقتصـــاد الوطني دون التّـــأثير على بقية القطاعـــات [2].

وتتضمن وسائل الرقابة المباشرة مجموعة من الإجراءات التي تتّخذها السلطات النقدية لغرض تشجيع أنواع معينة من الإنفاق أو الاستثمارات المنتجة وتوجيه تدفق الائتمان إليها وإحداث التوسع المرغوب فيها ،أو وقف التوسع المغالي فيه وغير المرغوب في أنواع أخرى من الاستخدامات عن طريق التّأثير المباشر على الائتمان المصرفي نفسه. أي على سياسة الإقراض التي تنتهجها البنوك وغيرها من المؤسسات المالية الوسيطية. وهكذا نجد أن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية لها تأثيرها المباشر على المقرض والمقترض في آن واحد ،فهي تمارس تـــأثيرا نوعيـــا وكميـــا على مستوى طلب القروض وكذلك على مستوى قدرة المؤسسات المالية على الإقراض.

ومن أهم الأساليب المباشرة التي تستخدمها السلطات النقدية لتوجيه الائتمان توجيها ينسجم وأهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة نذكر ما يلـــي :تأطيـــر القروض ،التأثيـــر أو الإقنـــاع الأدبي ،النسبة الدنيـــا للسيولة تنظيم الائتمان الاستهلاكي ،التعليمات والتوجيهـــات ،الإعـــــلام.

[1] :عادل أحمد حشيش ،**أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي** ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،مصر ،2004 ،ص 254-255.

[2] :عادل أحمد حشيش ،**أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي** ،الدار الجامعية للنشر ،بيروت ،1992 ،ص 71.

I. الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية:

1. سعر إعادة الخصم[1]:

يقصد بسعر الخصم سعر الفائدة الذي يعيد به البنك المركزي خصم الأوراق التجارية التي سبق وأن خصمها البنك التجاري ،وهو عبارة عن الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية وأذونات الخزينة في المدة القصيرة .ومضمون هذه العملية هو أنه قد تحتاج المشروعات المختلفة إلى سيولة لتمويل احتياجاتها ،وهي بذلك تلجأ إلى البنوك التجارية لإمدادها بأدوات الدفع اللازمة فتقوم هذه الأخيرة (البنوك التجارية) بتوفير السيولة للعميل في شكل قروض أو خصم الأوراق التجارية أي إعطاء للعميل ما يسمى بالقيمة الحالية للأوراق المخصومة وهي عبارة عن القيمة الاسمية لهذه الأوراق التجارية مخصوم منها فائدة بمعدل معين يطلق عليها اسم «**معدل أو سعر الخصم**» .أما في حالة عدم توفر السيولة لتقديم القروض لعملائها فإنها تكون مضطرة إلى الالتجاء إلى البنك المركزي للحصول على مواد نقدية إضافية لتمويل عملياتها ؛إما بالاقتراض المباشر أو من خلال خصم الأوراق التجارية التي بمحفظتها ،فيعرض البنك سعر الفائدة الذي يراه مناسبا على هذه البنوك والذي تحمله بدورها لعملائها (علاوة على عمولتها في ذلك).

2. السوق المفتوحة: (Open Market)

يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بدخول سوق الأوراق المالية بائعا أو مشتريا لها من المتعاملين في السوق المالية سواء كانوا بنوكا أو أفرادا من جميع الأنواع وخاصة السندات الحكومية ،وذلك بهدف خفض أو رفع قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان ،وقد يصل الأمر أحيانا ليشمل إلى جانب الأوراق المالية الذهب والعملات الأجنبية ،وذلك للتقليل من السيولة لدى الأفراد في حالة قيامه ببيع الأوراق المالية ،وزيادتها في حالة قيامه بشرائها .كما تستخدم هذه السياسة للتأثير في كمية العرض النقدي ومن ثم سعر الفائدة ،حينما يقوم البنك المركزي بشراء أوراق الحكومة المالية من الوحدات الاقتصادية الأخرى في السوق المفتوحة ،تأخذ كمية النقود المتداولة واحتياطات البنوك التجارية في الزيادة ،كما تأخذ أثمان هذه الأوراق المالية في الزيادة أيضا وهكذا تؤدي الزيادة في العرض النقدي والزيادة في مقدرة البنوك على الإقراض من جهة والزيادة في أسعار الأوراق المالية من جهة أخرى إلى تخفيض سعر الفائدة.

[1] :لقد كان بنك انجلترا أول من طوّر سعر الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان ،واستعمل البنك سعر خصمه المعروف باسم « Bank Rate »لأول مرة في سنة 1839. (صبحي تادرس قريصة ومحمد العفاد ،**مقدمة في علم الاقتصاد** ،دار النهضة العربية ،بيروت ،1983 ،ص 378.)

كذلك حينما يقوم البنك المركزي ببيع أوراق الحكومة(السندات) إلى الوحدات الاقتصادية الأخرى (مثل شركات التأمين ،والشركات الصناعية ...الخ) في السوق المفتوحة تأخذ كمية النقود المتداولة واحتياطات البنوك التجارية في النقصان ،كما تأخذ أسعار هذه الأوراق المالية في الهبوط أيضا ،وهكذا يؤدي النقص في العرض النقدي والنقص في مقدرة البنوك على الإقراض من ناحية والهبوط في أسعار الأوراق المالية من ناحية أخرى إلى رفع سعر الفائدة السائد في السوق[1].

عمليات السوق المفتوحة تُظهِر الخصائص التالية:

- العمليات الأساسية لإعادة التمويل (REFI) :هي عمليات دورية مؤقتة من تدخل البنك المركزي و ذلك لتوفير السيولة بصفة منتظمة بتدخلات يومية ،بتواريخ استحقاق قصيرة جدا (أسبوعين) و بعروض للبيع عادية ،و هذه العمليات تمثل القناة الرئيسية لإعادة تمويل البنوك التجارية و تمويلها بالسيولة اللازمة لمواصلة عمليات الإقراض.
- عمليات إعادة التمويل لأجل طويل :هي عمليات دورية و مؤقتة موجهة أيضا لتوفير سيولة بصفة منتظمة بتكرار مرة واحدة في الشهر و آجال استحقاق ثلاثة (03)أشهر ،و تقام بطريقة عروض بيع عادية.
- عمليات نهاية الضبط :هي عمليات تجرى بطريقة تراض للحفاظ على استقرار معدلات الفائدة السائدة

و تجنب التدفقات الفجائية للسيولة ،و تجرى هذه العمليات عن طريق اتفاقيات ثنائية و سريعة[2].

3. الاحتياطي الإجباري أو القانوني[3]:(Les réserves obligatoires)

يعرف الاحتياطي القانوني بأنه احتياطي السيولة حيث أن البنوك التجارية يمكن أن تتضمن احتياطاتها القانونية المحددة لدى البنك المركزي نقود سائلة إضافة إلى الأصول السائلة الأخرى بالأسهم والسندات والكمبيالات والذهب والعملات الصعبة تحسبا لأي أزمة مصرفية مفاجئة.

---

[1] : دراوسي مسعود ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 243-244.

[2] :رمضاني محمد ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 10-11.

[3] :أول من اعتمد أداة الاحتياطي القانوني هي الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1933 ،ومن ثم استعمل في باقي دول العالم ،أما في الجزائر لم يكن ذلك ممكنا إلا بعد ظهور قانون النقد والقرض 10/90 الصادر بتاريخ 1990/04/14 و الذي ينص على ما يلي:« يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب مجمد ينتج فوائد ،أولا ينتجها احتياطيا يحسب على مجموع ودائعها أو على بعض أنواع الودائع أو على مجموع توظيفاتها أو على بعض هذه التوظيفات ، وذلك بالعملة الوطنية أو العملات الأجنبية يدعى هذا الاحتياطي بالاحتياطي الإلزامي. لا يمكن أن يتعدى الاحتياطي الإلزامي 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه ،إلا أنه يجوز للبنك المركزي أن يحدد نسبة أعلى في حالة الضرورة المثبتة قانونا... » (دراوسي مسعود ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 246)

وعادة فإن البنك يفرض على البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد سائل لدى البنك المركزي ويطلق على هذه النسبة اسم الاحتياطي القانوني ،ويترك للبنك المركزي حق تحديد هذه النسبة حسب أهدافه.

تعد هذه السياسة من السياسات التي تستخدم في مكافحة الكساد والتضخم وذلك من خلال رفع أو تخفيض نسبة الاحتياطي:

- في حالة التضخم :يلجأ البنك المركزي في هذه الحالة إلى الضغط على البنوك التجارية لمطالبتها لرفع نسبة الاحتياطي القانوني و هذا ما يعني تقليل حجم القروض ،وبالتالي تقل قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان.
- في حالة الانكماش :هنا يكون الطلب على القروض من جانب المستثمرين منخفضا ،الأمر الذي يعني وجود أرصدة عاطلة لدى البنوك التجارية ،وبالتالي لو خفض البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني فإن الطلب على القروض قد لا يزداد رغم تخفيض شروط الاقتراض ،لذلك فإن سياسة الاحتياطي القانوني هذه تكون فاعلة في حالات التضخم أكثر منها في حالات الانكماش .

II. الأدوات المباشرة للسياسة النقدية:

1. تأطير القروض: (L'encadrement du crédit)

يقصد بهذه العملية قيام البنك المركزي بتحديد قيمة القروض الموزّعة عن طريق تنظيمات و قوانين ،آخذا بعين الاعتبار قيمة القروض الممنوحة في السنة السابقة.

يقوم البنك المركزي بتحديد نسبة تأطير القروض اعتمادا على الإنفاق العام أو على رصيد ميزان المدفوعات ،كما يقوم باتخاذ إجراءات عقابية في حالة عدم احترام البنوك التجارية هذه النسبة ،كأن تقوم بحرمانها من وسائل إعادة التمويل و كذا الرفع من نسبة الاحتياطي القانوني لهذه البنوك.

2. انتقائية القروض: (La sélectivité)

نعني بها توجيه نصائح و إرشادات مباشرة إلى البنوك و المؤسسات المالية بصفة عامة تفصل فيها أنواع القروض المفضلة لدى البنك المركزي و توضع سقوف إئتمانية متعلقة بكل قطاع اقتصادي.

تهدف هذه الأداة إلى تحفيز أنواع معينة من الاستثمارات المنتجة و انتقاء نوع معين من الأنشطة التي تريد السلطات النقدية أن تتوسع فيها .يشرف البنك المركزي على هذه العملية من خلال :

- تخفيض معدلات الفائدة على القروض الموجّهة للقطاعات المراد تمويلها مقارنة بمعدلات الفائدة السائدة في السوق النقدي.
- رفع هامش مساهمة المقترض من القرض (Le rapport initial) أو خفضها على حسب نوع القرض ؛فإذا كان نوع القرض المطلوب يدخل ضمن القروض المنتقاة فإن البنوك تطلب هامش مساهمة ضعيف مما يسهل عملية منح هذا القرض ،و العكس في حالة القروض التي لا تدخل ضمن تفضيلات البنك المركزي.
- تحديد مدة سداد القرض بحيث يكون القرض المنتقى قصير المدى مما يزيد من قيمة القسط الشهري ،و هذا ما يحد من الطلب على هذا النوع من القروض[1].

3. النسبة الدنيا للسيولة:

قد يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على أن تحتفظ بنسبة معينة (دنيا)من السيولة ،يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول ،وهذا تجنبا لخطر إفراط هذه البنوك في الاقتراض بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة وهذا عن طريق تجميد بعض الأصول في محافظ البنوك التجارية ومن ثم الحد من الاقتراض.

4. الإقناع الأدبي:

هو عبارة عن قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة[2] ،بحيث يقوم البنك المركزي بإصدار أوامر و تعليمات للبنوك يحثها على التقيّد بخطوات معينة ،و تكون هذه الأوامر مدعومة بمقالات و نشريات خاصة ،بالإضافة إلى إشراك مدراء البنوك التجارية في اجتماعات البنك كأطراف مشاركة للتشاور عند صياغة سياسة معينة تخص نشاطهم.

تستخدم هذه الوسيلة عندما يلاحظ أن ميكانيزم السوق لا يتماشى مع المصلحة العامة ،حيث يقوم البنك المركزي بالتأثير على البنوك التجارية كي تسير في الاتجاه الذي يرغبه ،و هنا تظهر مدى مساهمة هذه الأداة في تحقيق أهداف السياسية الاقتصادية للدول ،و لا يتأتى ذلك إلا في حالة وجود علاقة تعاون جيدة بين البنوك و البنك المركزي باعتباره بنك البنوك.

---

[1] :رمضاني محمد ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 12-13.

[2] :ضياء ومجيد الموسوي ،**الإصلاح النقدي** ،دار الفكر ،الجزائر ،الطبعة الأولى ،1993 ،ص 39.

5. الإعلام:

ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بوضع الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام ، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجيه حجم الائتمان ،الأمر الذي يجعل البنوك التجارية في موقف لا يمكنها معه تجاهل أرائه بل الأخذ بها.

و في الأخير يمكن القول أنه كلما كان الاقتصاد متقدما ازداد استخدامه للأدوات الكمية للسياسة النقدية من سياسة سعر إعادة الخصم إلى سياسة السوق المفتوحة إضافة إلى نسبة الاحتياطي القانوني نتيجة توفر سوق مالية ونقدية متقدمة. و على العكس نجد في الدول النامية الاعتماد بشكل كبير على الوسائل الكيفية (المعنوية) في السياسة النقدية وذلك على حساب الأدوات الكمية نظرا لعدم وجود سوق مالية ونقدية متقدمة فيها.

المبحث الثالث :نظرية التوازن الاقتصادي

لقد عرف الأدب الاقتصادي مفاهيم عديدة تتناول تحليل التوازن الاقتصادي والذي لم يكن محل إجماع بين الاقتصاديين ،فقد تباينت المفاهيم بين المفكرين التقليديين والحديثين من حيث النوع المرغوب فيه والأدوات المستعملة لتحقيق ذلك ،ولتوضيح فكرة التوازن يجدر بنا مبدئيا التطرق إلى إبراز أهم المحطات التي مرت بها نظرية التوازن الاقتصادي و من تم تبيان مفهوم التوازن في النظرية الاقتصادية.

المطلب الأول :ماهية التوازن الاقتصادي

الفرع الأول :التوازن في الفكر الاقتصادي

لقد تطور مفهوم التوازن الاقتصادي بشكل واضح مع تطور الأفكار الاقتصادية و ما صاحب هذا التطور من زعزعة للمفهوم التقليدي للتوازن الاقتصادي ،حيث أنه في البداية كان هذا التوازن يقتصر على تحقيق توازن مالي بين إيرادات الدولة و نفقاتها ،لكن ومع ظهور الأزمات المالية و تطور الحياة الاقتصادية تم التخلي عن هذه الأفكار الكلاسيكية ليتبلور مكانها مفهوم أوسع للتوازن الاقتصادي ،كل هذه التطورات سوف نحاول إبرازها من خلال هذا العنصر.

1) التوازن في فكر التجاريين:

لقد تمحور التوازن الاقتصادي عند التجاريين حول فكرة تكوين فائض في الميزان التجاري ليزيد بذلك ثراء الدولة ورصيدها من المعادن النفيسة ،فتزداد سلطتها وتدخلها ومن ثمة انتعاش الإنتاج ،فحسب فكر التجاريين فإن التوازن الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق تلقائيا إذ لا بد من تدخل الدولة من خلال توجيه مسار التجارة الخارجية بهدف تحقيق فائض في الميزان التجاري ،كما تقوم الدولة بفرض ضرائب جمركية على الواردات وتشجيع سياسة التصدير.

لقد تلقى الفكر التجاري انتقادات عديدة تمثلت أساسا في استحالة استمرار فائض إيجابي في الميزان التجاري على اعتبار أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى زيادة التبادل ،فيرتفع المستوى العام للأسعار في الداخل مقارنة بالخارج مما يستدعي ضرورة ارتفاع الواردات مقارنة بالصادرات ،مؤديا في الأخير إلى عجز في الميزان التجاري.

2) التوازن عند الكلاسيك:

لقد لخص الكلاسيك التوازن الاقتصادي من خلال آلية السوق (قانون ساي للأسواق)،مؤكدين على أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به ،وينص هذا القانون على أنه مهما كان حجم الإنتاج فسيقابله الطلب الكافي وأن حجم الإنتاج يتحقق عندما تكون القوى العاملة تشتغل إلى الحد الذي يتساوى فيه الأجر مع الإنتاجية الحدية للعمل.

واعتقد الفكر الكلاسيكي عدم وجود أزمة في تصريف الإنتاج طالما أن كل عرض يخلق طلبه وأن كل سلعة تدخل في السوق تجد من يطلبها ،وتوصلوا إلى أن المنتجات لا تبادل إلا بالمنتجات ،لاعتبار أن النقود لا تمثل سوى وسيط للمبادلة ذات دور حيادي في نقل القيم فهي لا تؤثر بأي شكل من الأشكال على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية إضافة إلى أنها عديمة الفائدة ،بمعنى لا يمكنها أن تكون مخزنا للقيمة ،وعليه فإن ارتفاع عرض سلعة ما في قطاع معين ليس يعني نقص النقود ،وإنما يعني نقص إنتاج فرع آخر. وهذا النقص الحاصل في عرض القطاع الثاني يدل على نقص طلبه في الحصول على منتجات القطاع الأول حتى تتم عملية المبادلة بالمنتجات ولتحقيق ذلك يستوجب توازن طلب وعرض السلعة ،ومن ثم توازن الطلب الكلي مع العرض الكلي والتي تجعل الاقتصاد في حالة توازن واستقرار عند مستوى التشغيل الكامل[1].

أما بخصوص التوازن الخارجي فقد نادى الكلاسيك بحرية التجارة الخارجية تبعا لمناداتهم بالحرية الاقتصادية عموما واكتفوا بضرورة التوازن التلقائي الذي يتحقق بواسطة حركات خروج ودخول الذهب ،وأن الإختلالات تصحح ذاتها بواسطة التضخم والانكماش.

3) التوازن عند كارل ماركس:

لقد استند ماركس في تحليله للتوازن إلى نظرية الدورات الاقتصادية المنحدرة من النظام الرأسمالي ،ويرى بأن الوضع الطبيعي للاقتصاد (الرأسمالي) هو الاختلال بدلا من التوازن ،وقد يبلغ هذا الاختلال في فترات معينة حدا لا يمكن معالجته ،والبديل الأمثل عند ماركس هو إقامة نظام اشتراكي خال من التناقضات يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي ويركز على أن التوازن يجب توافره بين قطاع إنتاج السلع الإنتاجية وقطاع إنتاج

---

[1] :يعتبر مبدأ التشغيل الكامل أهم ما جاء به الكلاسيك ويقوم على مبدأين أساسيين وهما :

-تحول الادخار إلى استثمار من خلال سعر الفائدة في ظل ثبات الأسعار وعدم وجود ميل للاكتناز النقدي ،مع استبعاد خطر تقلبات قيمة النقد ،إلى غاية الحد الذي يتوازن فيه الادخار مع الاستثمار.

-إن التوظيف الكامل يتحقق انطلاقا من أن كل عرض يخلق الطلب المساوي له ،شريطة توفر المنافسة الحرة ومرونة الأجور والأسعار والفائدة. (عبد الجبار محمد عبيد السبهاني ،**الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي** دار وائل للنشر عمان ،الأردن، 2001 ص 133.)

السلع الاستهلاكية ،ولا يتحقق هذا التوازن إلا بتعادل الطلب على مجموع سلع القطاعين مع عرض مجموع هذه السلع في القطاعين ،وبما أن انتظام الإنتاج ونموه يحتاج إلى نمو هذين القطاعين بنسب ثابتة من خلال توزيع رأس المال المستثمر في كل منهما فإن عدم وجود مؤشر يضمن في الأجل القصير توزيع هذه النسب يجعل الأوضاع تتجه نحو الأزمة وعدم التوازن ويرى ماركس أن الطلب الفعّال وحده غير كاف لتحقيق التوازن الاقتصادي لسببين:

- السبب الأول :هو ميل معدل الربح نحو الانخفاض في حين يزيد الاعتماد على الآلات ،فعند انخفاضه عن القدر الذي يعتبره أرباب الأعمال معدلا عاديا ،فإن الاستثمار سيقل مما يدفعهم- أصحاب الأعمال -إلى احتباس جزء من فائض القيمة عن التداول ولا يحوّل إلى استثمارات صافية ،وغياب هذه الاستثمارات في أي نظام ستعرضه للاختلال وعدم التوازن.

- السبب الثاني :يتمثل في فائض القيمة وما يتسببه من نقص في الاستهلاك ،بحيث يؤدي سوء توزيع الدخل الوطني بين العمال وبين أصحاب الأعمال إلى نقص الاستهلاك لدى العمال والفلاحين والفقراء نتيجة ضعف مداخليهم ،وبالتالي يظهر عدم التوازن بين طلب وعرض مجموعتي سلع الاستهلاك وسلع الإنتاج ،وهنا يرفض ماركس قانون المنافذ لساي ،وحتى يتحقق التوازن ينبغي إنفاق جزء من فائض القيمة المحتجز بنسبة تعادل النقص المسجل في قيمة الاستهلاك.

4) التوازن عند كينز:

إن كينز قد أعرض عن فكرة التوازن الجزئي ،وتمسك بفكرة التحليل الواقعي على المستوى الكلي ،وانطلق في تحليله من فكرة أساسية يتوقف عليها النشاط الاقتصادي من حيث الرواج أو الكساد ،وهي الطلب الفعلي (الكلي) والذي على أساسه يتحدد مستوى الدخل ومستوى التشغيل ومستوى توازن الاقتصاد ،أي أن الطلب هو الذي يخلق العرض ،وأن التوازن يتحقق عند كل مستوى من مستويات التوظيف.

ويتكوّن الطلب الفعلي عند كينز من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري -اقتصاد مغلق- وأوضح أن الطلب الاستهلاكي يتحدد بعوامل موضوعية وأخرى شخصية ،ولذا اعتبره دالة في الدخل مهملا بقية العوامل على الأقل في المدى القصير ،وأن ميله الحدي يتناقص مع زيادة الدخل في حين يتحدد الطلب الاستثماري تبعا للعائد المتوقع من قبل المنتجين ومدى تغطيته لتكاليف الاستخدام ،ولذا اعتبر أن قرار الاستثمار دالة في الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة السائد في السوق.

و يمكن توضيح مبدأ « **الطلب الفعلي** » حسب كينز في المخطط التالي:

الشكل (III-11):الطلب الفعلي حسب كينز

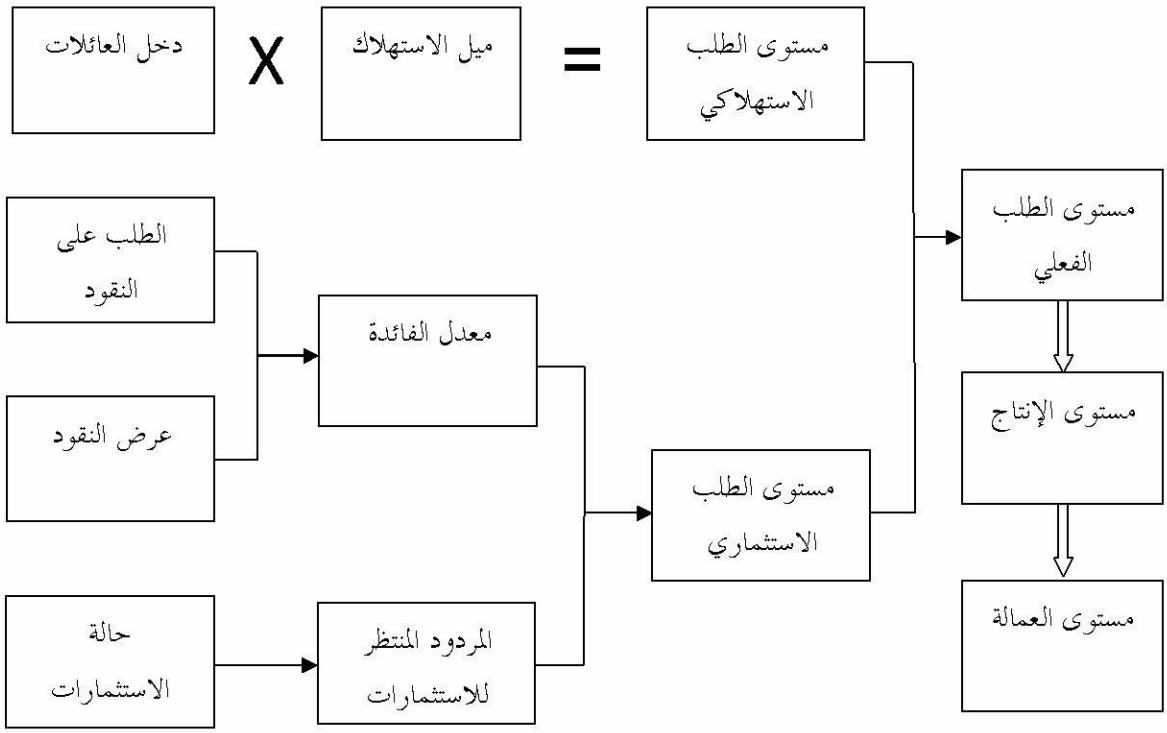

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على محاضرات الدكتور بطاهر سمير (جامعة تلمسان)

وقد قدم كينز نموذجا للتوازن الاقتصادي بشقيه الداخلي والخارجي ،فبخصوص الأول اعتبر أن المساواة بين الادخار والاستثمار شرطا ضروريا عند كل مستوى من مستويات الدخل ،فعرف الادخار على أنه ذلك الجزء المتبقي من الدخل بعد عملية الإنفاق الاستهلاكي ،وأن الاستثمار هو ذلك النصيب من الدخل الكلي الذي لم يستهلك.

إنّ المساواة بين الادخار والاستثمار حسب الكلاسيك تحدد تلقائيا ،من خلال ثبات الدخل وتحركات الفائدة أما عند كينز فإضافة إلى ما أقره الكلاسيك ،فإن التوازن يتحقق لما يتساوى الادخار المحقق في الفترة الحالية مع الاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة أو ما يعبر عنه بتساوي طلب الاستثمار في الفترتين[1].

[1] :شريف محمد ،**السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تحت إشراف :البروفسور باركة محمد الزين ،تخصص :تسيير المالية العامة ،جامعة تلمسان ،الجزائر ،2010/2009 ،ص 77-83.

الفرع الثاني :مفهوم التوازن في النظرية الاقتصادية و أشكاله المختلفة

1) مفهوم التوازن في النظرية الاقتصادية:

يقال أن نظاما ما في توازن إذا كانت كل المتغيرات الهامة في النظام لا تظهر تغيرا ما ،و عندما لا تكون هناك ضغوط أو قوى تؤذي إلى تغير لاحق في قيمها (بمعنى أن قوى التغيير متعادلة لا بمعنى أنها غائبة).

- يعرف التوازن بأنه الحالة التي يحدث فيها التعادل بين قوى متضادة ،و يعرف الاختلال بأنه حالة عدم حدوث تعادل بين القوى المتضادة ،و بناءا على ذلك فإن التوازن حالة من التغير المستمر في قيم المتغيرات الاقتصادية و القوى المؤثرة فيها ،غير أن هذا التغير يترك الوضع التوازني الذي تم التوصل إليه دون تغيير.
- كما يعرف التوازن على أنه تلك الحالة التي يمكن أن تبقى دائما طالما لم يحدث أي تغيير في الظروف المؤدية إليها[1]. من هذا التعريف يتضح أنّه ركز على حالة التشغيل الكامل أي صفة الثبات معتمدا في ذلك على تحليل الفكر الكلاسيكي الذي ينطلق من شرط توازن الاستخدام الكامل ،هذا بالإضافة إلى بعض الدراسات التي تناولت تحليل مفهوم التوازن الاقتصادي العام بمفهوم الاختلال والتي عرفت اختلال التوازن بأنّه الاختلال بين حجم الموارد المتاحة ذاتيا وبين حجم الاحتياجات الفعلية التي يحتاجها المجتمع أي أنّ الاقتصاد هنا يكون في حالة اختلال توازني إذا ما كان يستخدم موارد أكثر مما يملك في الواقع ،حيث أنّ اختلال التوازن الاقتصادي العام ينعكس في مجالين اقتصاديين هما اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي واختلال التوازن الخارجي.

ومن هنا يتضح أنّ التوازن على المستوى الكلي يتحقق عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي وعندما لا يكون هناك دوافع للتوسّع أو الانكماش بزيادة الطلب الكلي أو العرض الكلي خلال الفترة القصيرة.

2) أشكال التوازنات الاقتصادية:

لقد أخذ التوازن أشكال مختلفة باختلاف وجهة نظر الاقتصاديين له من جهة ،والهدف المنشود من جهة أخرى ومن هذه الأشكال نذكر ما يلي:

- **التوازن الجزئي والتوازن الكلي:**

أ) التوازن الجزئي :إن نظرية التوازن الجزئي تهتم بدراسة التوازن على المستوى الجزئي أي توازن الفرد أو

[1]:دانيال أرلوند ،ترجمة عبد الأمير شمس الدين ،**تحليل الأزمات الاقتصادية** ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ،1992 ،ص 141.

المؤسسة أو القطاع ،حيث أنّ توازن الفرد يتحقق عند تعادل مستخدماته مع منتجاته ،أما توازن المؤسسة يتحقق عندما تتعادل إيراداتها مع نفقاتها.

ب) التوازن الكلي :هو تلك الحالة التي تكون فيها كافة التدفقات والسلع على المستوى الوطني ثابتة أي انعدام صافي التدفقات وبالتالي ضرورة تساوي الادخار مع الاستثمار ،ولهذا يتميز التوازن الكلي بقدرته على تتبع مسار المتغيرات الإجمالية في الاقتصاد الوطني والتأثيرات المتبادلة فيما بينها.

إن شرط تحقيق التوازن الكلي قد يتحقق بالرغم من وجود إختلالات في التوازنات الجزئية شريطة أن تتعادل مجموع الفوائض المنبثقة عن تلك الإختلالات ،حيث يتجه كل من الإنتاج والتوظيف والأسعار إلى الانخفاض في الاسواق التي تعاني من فائض في العرض ،في الوقت الذي يتجه للارتفاع في الأسواق التي تواجه تضخما[1].

- **التوازن قصير الأجل والتوازن الطويل الأجل:**

أ) التوازن قصير الأجل :هو تلك الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة بحيث لا يكون لها ميل إلى مزيد من التغير على الأقل في الزمن القصير ،مع إمكانية تغيير المخزون لاحقا والذي يعمل هو الآخر على تغيير التدفقات مما يؤدي إلى اختلال التوازن السلعي والتدفقي الكامل ،أي أنّ التوازن في المدى القصير يتجاهل التغيرات السلعية لضآلتها نسبيا مع مقارنتها مع الحجم الكلي للسلع.

ب) التوازن طويل الأجل :يتحقق عندما يكون توزيع مجموع المواد بحيث تصبح الإيرادات الإنتاجية الحدية النسبية متعادلة في جميع الزيادات البديلة من جهة ،إضافة إلى تمكن المؤسسات من استخدام مواردها في المجالات الأقل تكلفة بحيث يتعادل الناتج العيني الحدي لقيمة كل وحدة نقدية في مجموعها.

- **التوازن الساكن والتوازن الحركي:**

أ) التوازن الساكن :هو تلك الحالة التي تستقر عندها قيم المتغيرات موضوع الدراسة أي عدم وجود ضغوط أو قوى تعمل على تغيير تلك القيم لكن هذا لا يمنع من حدوث اختلال بعد مرور الزمن.إن هذا النوع من التوازن لم يهتم بتحديد المدى الزمني اللازم لحركة المتغيرات بين الأوضاع التوازنية ،كما أن منهجه لا يوفر الثقة في الوصول إلى وضع توازني جديد بل على العكس من ذلك قد تنحرف المتغيرات عن مسارها نحو التوازن الجديد مما قد يؤدي بنا إلى نتائج خاطئة[2]،و لذلك قد واجه هذا النوع من التوازن انتقادات كثيرة.

[1]:صقر أحمد صقر ،**النظرية الاقتصادية الكلية** ،وكالة المطبوعات ،الكويت ،1988 ،ص 115.

[2]:مايكل ابدجمان ،ترجمة محمد إبراهيم منصور ،**الاقتصاد الكلي –النظرية والسياسة –** ،دار المريخ للنشر ،الرياض ،1988 ،ص 29.

ب) التوازن الحركي :حيث يتحقق التوازن في نظر مستخدمي هذا المفهوم (الحركي) إذا ما توفرت له الظروف والعوامل المناسبة ثم ما يلبث أن يفسح المجال أمام اختلال جديد إثر تدخل عوامل وظروف جديدة محل الاختلال الأول[1].

- **التوازن الناقص والتوازن الكامل:**

أ) التوازن الناقص :هو ذلك التوازن الذي يحدث قبل الوصول إلى التشغيل الكامل ،أي أن هذا التوازن يتحقق بالرغم من وجود بعض عوامل الإنتاج عاطلة ،وهذا ما ركز عليه كينز أين قسم التشغيل إلى مستويات واعتبر أن التشغيل الكامل هو واحدا من هذه المستويات ،غير أن هذا النوع صعب التحقيق وخاصة في ظل سيطرة الاحتكارات التي تهدف دائما إلى الوصول إلى مستوى من الإنتاج والذي يحقق بدوره أقصى ربح ممكن بغض النظر عن الآثار المترتبة عن ذلك والتي تنعكس على الاقتصاد الوطني.

ب) التوازن الكامل :يتحقق هذا التوازن في حالة ما إذا عجزت آلية السوق على تخصيص الموارد عن طريق التنسيق بين قرارات المنتجين والمستهلكين تجنبا لسوء توزيع الموارد ،فهنا تتدخل الدولة لإعادة توزيع الموارد بين مختلف الاستخدامات بصورة تضمن دفع الاقتصاد إلى مركز التوازن ،الذي يسمح باستغلال كل الموارد المتاحة.

من خلال كل هذه المفاهيم النظرية الخاصة بالتوازن الاقتصادي يمكن القول أن التوازن يمثل أداة قيمة للنظرية الاقتصادية لتحديد الوضع الذي تكون فيه قيمة المتغيرات في حالة توازن ،و هذا تبسيطا لتعقيدات الواقع الذي تكون فيه هذه المتغيرات في حالة اختلال قصير الأجل و طويل الأجل ،كما أن الاختلال يمثل أيضا أداة قيمة للنظرية الاقتصادية لجعل التحليل أكثر واقعية و بالتالي فإنه ليس ضروريا أن تتحقق حالات التوازن في الاقتصاد حتى يصبح تحليل التوازن مفيدا ،فإذا افترضنا وجود قوى معينة في الاقتصاد (أو في سوق معينة) تدفع به في اتجاه التوازن حين لا يكون في حالة توازن ،فإن توصيف الوضع التوازني يعني توصيف الاتجاهات التي تسير فيها المتغيرات الاقتصادية سواء وصلت تلك المتغيرات إلى قيمها التوازنية أم لا.

[1]:صقر أحمد صقر ،**مرجع سابق ذكره** ،ص 31.

المطلب الثاني :نموذج التوازن الاقتصادي الكلي[1] (IS-LM)

لقد عُرِض هذا النموذج لأول مرة في سنة 1937 م من طرف الاقتصادي الكيتري « **جون هيكس**» الذي حاز على جائزة نوبل للاقتصاد في عام 1972 م و كذا« **هانسن** »سنة 1953 م،لذلك هو يعرف كذلك باسم نموذج «**هيكس و هانسن**».

إن التوازن في الاقتصاد الوطني يتطلب التوازن في سوق السلع والخدمات ،سوق النقود وسوق العمل. يمكن إرجاع أهمية دراسة نموذج التوازن الاقتصادي الكلي إلى مجموعة من الأسباب والعوامل نتناولها فيما يلي:

– يهدف هذا النموذج للوصول إلى تحديد مستوى التوازن الكلي آخذين بعين الاعتبار متغيرين أساسيين هما :سعر الفائدة و الدخل في آن واحد ,عن طريق ربطهما بدوال الادخار و الاستثمار من جهة و عرض النقود والطلب عليها من جهة أخرى ،فيشير منحنى (IS) إلى العلاقة بين الدخل و سعر الفائدة من خلال سوق السلع والخدمات عن طريق دالتي الاستثمار والادخار. أما (LM) فهو المنحنى الذي يعكس العلاقة بين سعر الفائدة و الدخل في سوق النقد من خلال دالتي عرض النقود والطلب على النقود.

– يقوم نموذج "**هيكس – هانسن** " على المزج بين السياسة النقدية و السياسة المالية في الوصول إلى التوازن الاقتصادي الكلي بواسطة سعر الفائدة و الدخل.

كما سبق و أشرنا فإن نموذج (IS-LM) يمكننا من إيجاد قيم سعر الفائدة ومستوى الدخل اللّذان يحققان التوازن في كلا السوقين :سوق السلع والخدمات وسوق النقود .فمن الممكن أن يحدث التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود عند مستوى دخل أقل من ذلك المستوى الذي يحقق التوازن في سوق العمل .ومعنى ذلك أن البطالة الإجبارية من الممكن أن تحدث لو أن الأجر الحقيقي كان أعلى من الأجر الحقيقي الذي يحقق التوازن ،أو لو كان الأجر الحقيقي السائد هو أجر التوظيف الكامل ،ولكن كان هناك قصور في الإنفاق فإذا كان الدخل الحقيقي الذي يحقق التوازن في السوقين أقل من دخل التوظيف الكامل فيمكن معالجة هذا الاختلال بتطبيق السياسة المالية أو النقدية التوسعية أو دمج السياستين معا ،أما إن كان أكبر فيمكن الوصول إلى التوازن في سوق العمل عن طريق السياسة المالية والنقدية الانكماشية .

[1]:نعرف أن مخترع نظرية التوازن العام هو الاقتصادي الفرنسي**L.WALRAS** (1876) ،و التي قال عنها**SHUMPETER** (1954) ما معناه :أن فكرة **فالراس** بسيطة للغاية و هي أنه يجب اعتبار الاقتصاد ككلية بحيث لا يمكن وصف وتحليل أي جزء منها بمعزل عن الأجزاء الأخرى.

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى شرح مفصل لنموذج (IS-LM) لمعرفة التناسق و التكامل بين السياسة المالية و النقدية لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي.

لشرح نموذج التوازن الكلي ،لا بد من تتبع ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى :توضح هذه المرحلة شروط التوازن في سوق السلع و الخدمات و اشتقاق منحنى (IS).
- المرحلة الثانية :تعمل على البحث عن شروط تحقيق التوازن في سوق النقد و اشتقاق منحنى (LM).
- المرحلة الثالثة :تهتم بالجمع بين مختلف شروط التوازن في سوق الإنتاج و سوق النقد بغية تحديد الشروط الواجب توفرها لإحداث التوازن الاقتصادي الكلي في كل من سوق السلع و الخدمات و سوق النقد.

كما يجب الإشارة إلى أن الطريقة الكلية تعني كذلك تحليل مجموع الروابط بين مختلف الأسواق التي تشكل الاقتصاد ككل و هي عادة أربعة أسواق:« سوق السلع والخدمات ،سوق العمل ،سوق النقد ،سوق الأصول المالية » ،ويتم التوازن الاقتصادي الكلي عندما تتوازن الأسواق الأربعة ،و لكن نظرا لترابطها يكفي أن تتوازن ثلاثة منها وذلك وفقا لقانون **فالراس**[1].

يشتمل الاقتصاد الكلي عموما على أربعة قطاعات موضحة في الجدول التالي:

قطاع العائلات	قطاع الأعمال	قطاع الحكومة	القطاع الخارجي
استهلاك الأفراد:(C) دخل العائلات:(Y_d) الادخار:(S)	الدخل(المشاريع):(Y) الاستثمار الخاص:(I)	الإنفاق العمومي:(G) الضرائب:(T_x)	الصادرات:(X) الواردات:(M) الميزان التجاري:(BC) [BC=X-M]

المصدر :من إعداد الطالبة.

ترتبط هذه القطاعات بمجموعة من العمليات الاقتصادية المتداخلة فيما بينها كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] :**قانون Walras**:إذا تحقق التوازن في **n-1** من الأسواق فإنه من الضروري أن يتحقق التوازن في كل الأسواق **n**.

الشكل (III-12):مخطط للمؤسسة و الأعوان الاقتصاديين

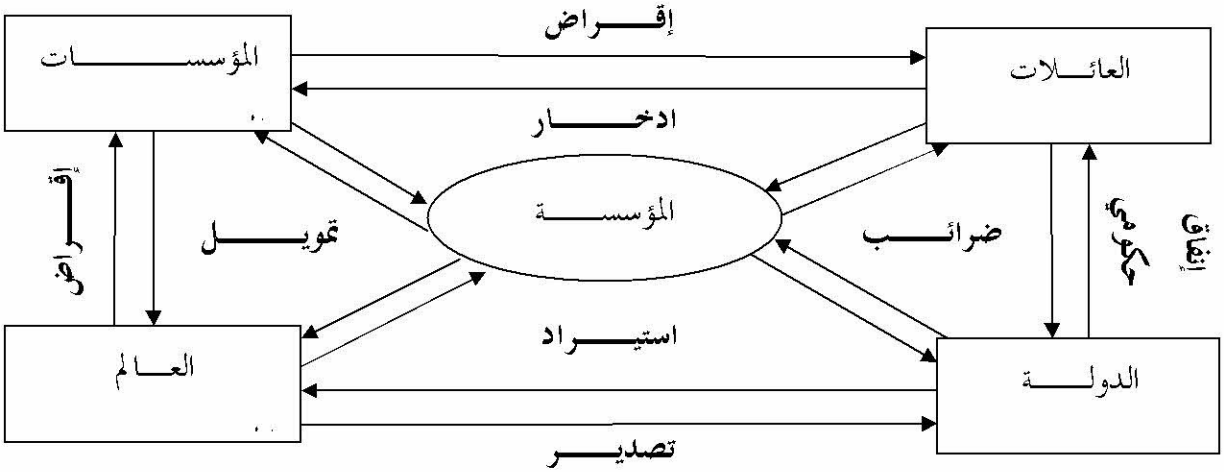

المصدر :من إعداد الطالبة

كما ذكرنا سالفا لتحقيق التوازن الكلي و اشتقاق منحنى (IS-LM) و بالتالي إيجاد التوليفة (Y^*,i^*) لا بد من المرور بثلاثة مراحل:

الفرع الأول :توازن سوق السلع و الخدمات (اشتقاق منحنى (IS))

من أجل أن يتوازن سوق السلع و الخدمات يجب أن يتساوى كل من الطلب و العرض ،يحتوي الطلب الكلي للسلع و الخدمات على كل من :طلب العائلات (الاستهلاكات) ،طلب المؤسسات (الاستثمار) و طلب الدولة (الإنفاق (G)).

و لتبسط شرح شروط التوازن في سوق السلع و الخدمات ،ارتأينا في البداية توضيح التوازن في قطاعين (العائلات و الأعمال)

1) اقتصاد مكوّن من قطاعين (العائلات و الأعمال):

- **دالة الاستهلاك :**

حسب كينز الدخل يوجه أولا للاستهلاك و الباقي يدخر لأن:

- الكثير من الأفراد يجهلون معدل الفائدة؛
- الكثير من الأفراد يحصلون على مداخيل منخفضة لا تسمح لهم بالادخار؛

دالة الاستهلاك الكينزية تتبع ما يسمى بـــــــ« **القانون السيكولوجي الأساسي** » الذي مفاده أن الأفراد يقومون في المتوسط بزيادة استهلاكهم عندما يزيد دخلهم و لكن بمقدار أقل من المقدار الذي زاد به الدخل.

دالة الاستهلاك تأخذ الصيغة التالية:

$$C=C(Y_d)$$

$$C=C_0+bY_d$$

حيث:

C_0 :الاستهلاك المستقل.

b :الميل الحدي للاستهلاك و يرمز له كذلك « MPC »

$$b=\frac{\Delta C}{\Delta Y_d} \qquad 0<b<1$$

يمكن تمثيل دالة الاستهلاك بالمنحنى البياني التالي:

الشكل (III-13):دالة الاستهلاك

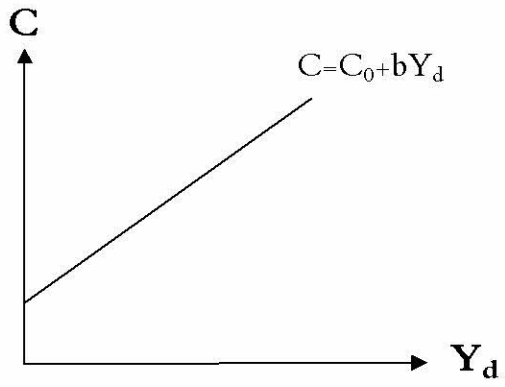

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على محاضرات الدكتور بطاهر سمير (جامعة تلمسان)

- **دالة الادخار :**

$$S=Y_d-C$$

$$S=Y_d-(C_0+bY_d)$$

$$S=-C_0+(1-b)\ Y_d$$

$$S=-C_0+sY_d$$

- الميل الحدي للادخار (MPS) :

$$MPS = s = \frac{\Delta S}{\Delta Y_d}$$

$$MPC + MPS = b + s = 1$$

تمثيل دالة الادخار يكون في المنحنى التالي:

الشكل (III–14):دالة الادخار

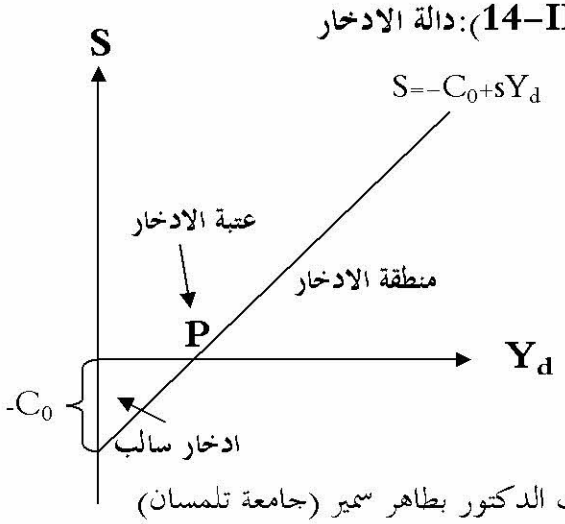

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على محاضرات الدكتور بطاهر سمير (جامعة تلمسان)

- **دالة الاستثمار :**

$$I=I(i)=I_0+\alpha i$$

α : نسبة الاستثمار مقارنة مع معدل الفائدة (الميل الحدي للاستثمار).

لنفترض أن : $(I=I_0)$

الشكل (III-15):منحنى الاستثمار

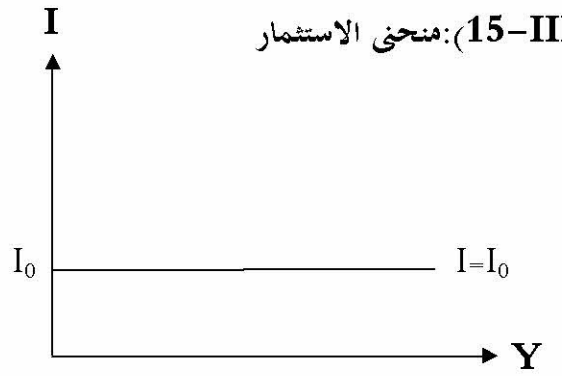

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على محاضرات الدكتور بطاهر سمير (جامعة تلمسان)

- **النموذج المبسط للتوازن الكينزي العام :**

الطلب الكلي = الدخل الوطني = العرض الوطني
O = Y = D

$$\left.\begin{array}{l} D=C+I \\ Y=C+S \end{array}\right\} \Rightarrow Y=(C+S)=D=(C+I) \Rightarrow C+S=C+I$$

$$\Rightarrow I=S \Leftrightarrow Y=D$$

لتحديد التوازن يجب توفر شرطين :

- أن يكون الدخل يساوي مجموع الطلب ($Y=C+I$)
- أن يكون الادخار مساوي للاستثمار ($S=I$)

ملاحظة :عند غياب الحكومة, الضرائب تكون معدومة أي : $Y=Y_d$

$C=C_0+bY_d$

$I=I_0+\alpha i \qquad \alpha<0$

$Y_d=Y$

Y=C+I

$S=-C_0+sY_d$

$I=I_0+\alpha i \qquad \alpha<0$

$Y_d=Y$

S=I

نستنتج الدخل التوازني سواءا من القيد الأول ($Y=C+I$) أو القيد الثاني ($S=I$)

إذن يمكن تحديد الدخل التوازني في سوق السلع و الخدمات بالصيغ الجبرية التالية:

$$Y=C+I$$

$$Y=(C_0+bY_d)+(I_0+\alpha i)$$

$$Y=(C_0+bY)+(I_0+\alpha i)$$

$$Y-bY=C_0+I_0+\alpha i$$

$$Y(1-b)=C_0+I_0+\alpha i$$

$$Y = \left[\frac{C_0 + I_0}{1-b}\right] + \left[\frac{\alpha}{1-b}\right] i \quad \ldots\ldots\ldots \quad \ldots\ldots\ldots \quad (IS_1)$$

إن المعادلة أعلاه هي معادلة المنحنى (IS) وهي معادلة خط مستقيم يعكس الأزواج (Y,i) من الدخل و سعر الفائدة و التي تحقق التوازن في سوق السلع و الخدمات لقطاعي العائلات و الأعمال

2) اقتصاد مكوّن من 3 قطاعات(العائلات والأعمال والحكومة):

يمكن للحكومة أن تؤثر في العملية الاقتصادية بأشكال متعددة مبينة كما يلي:

الشكل (III-16):أدوات التدخل الحكومي في الاقتصاد

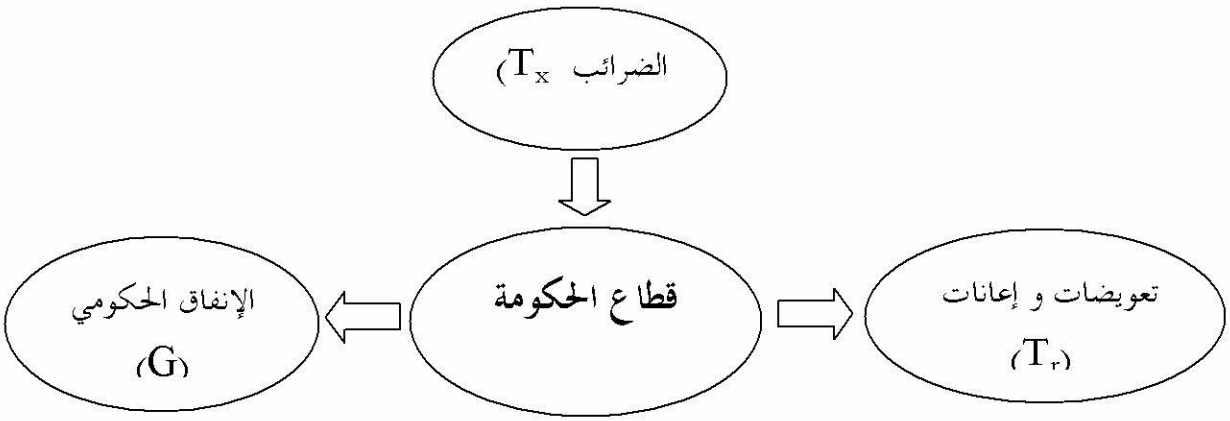

المصدر :من إعداد الطالبة.

- **الإنفاق الحكومي** :يتكون مما تنفقه الحكومة لقاء الحصول على السلع والخدمات التي تستعمل للصالح العام مثل بناء: المستشفيات – المدارس-الجامعات – الطرق – الجسور -السدود وغيرها إضافة إلى الإعانات والمنح التي تمنح للفئات المعوزة كـــــــــ : البطالة ،العجزة ،المعوقين... الخ ،وفي الكوارث كالزلازل والفيضانات ... الخ ونرمز لها بالرمز (G) ،وهي تتوقف على مقدرة الدولة على الحصول على الإيرادات ،نمو عدد السكان ،العلاقات الدولية ،المساعدات الدولية والإعانات حيث كلما زادت هذه العلاقات يزيد الإنفاق

الحكومي.بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والأمني ،كل هذه الاعتبارات السياسية والاجتماعية لا يمكن تحديدها بدقة ،ولذلك فيمكن اعتبار الإنفاق الحكومي كمتغير خارجي أي: $G=G_0$

G_0 :مستوى معين موجب من الانفاق الحكومي.

- **الضرائب** :تتمثل في كل ما تستلمه الحكومة من الأفراد والمؤسسات بدون مقابل وهي مباشرة و غير مباشرة ،وبالتالي فهي تدخل من خلال دالة الاستهلاك حيث أن الدخل المتاح يمثل ما تبقى من الدخل الوطني بعد اقتطاع الضرائب ،وترتبط معظم الضرائب بمستوى الدخل ولذلك نفترض أن العلاقة بين الضرائب والدخل الوطني هي خطية ،وبالتالي تكون لدينا دالة للضرائب حسب كينز كما يلي:

$$T_x=T_{x0}+tY$$

T_{x0} :تمثل الضرائب غير المرتبطة بالدخل وهي ما نسميها بالضرائب المستقلة.

t :الميل الحدي للضرائب.

- حاصل ميزانية الحكومة (SB): $SB=T^*-G$

حيث: T^* تمثل حاصل (صافي) الضرائب (T_x-T_r)

$SB=0$:ميزانية الحكومة متوازنة ،أي أن عائدات الضرائب تغطي كل نفقات الحكومة.

$SB>0$:فائض في ميزانية الحكومة ،أي أن العوائد الضريبية تفوق الإنفاق.

$SB<0$:عجز في ميزانية الحكومة ،أي أن عائدات الضرائب لا تكفي لتغطية نفقات الحكومة ،في هذه الحالة تلجأ الحكومة إلى آليات أخرى كآلية طبع النقود بكمية إضافية (Seigneuriage) ،و تستعمل بكثرة عند الانتخابات لكنها سبب أساسي من أسباب التضخم.

لتحقيق التوازن في سوق السلع و الخدمات في اقتصاد مكوّن من ثلاثة قطاعات :العائلات و الأعمال و الحكومة يجب أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي كما يلي:

- الطلب الكلي: $D=C+I+G$
- العرض الكلي: $O=Y$
- التوازن: $D=O\Rightarrow Y=C+I+G$

ملاحظة :في وجود القطاع الحكومي : $Y_d=Y-T_x+T_r$

$C=C_0+bY_d$

$I=I_0+\alpha i$

$G=G_0$

$T_x=T_{x0}+tY$

$T_r=T_{r0}$

$Y_d=Y-T_x+T_r$

$$Y=C+I+G.....(1)$$

$S=-C_0+sY_d$

$I=I_0+\alpha i$

$G=G_0$

$T_x=T_{x0}+tY$

$T_r=T_{r0}$

$Y_d=Y-T_x+T_r$

$$S+T_x=I+G+T_r.....(2)$$

معادلة التوازن الأولى عبارة عن الإنفاق يساوي الدخل ،أما الثانية عبارة عن التسرب يساوي الحقن.

يمكن استنتاج معادلة (IS) عن طريق معادلة التوازن الأولى أو الثانية:

إذن يمكن تحديد الدخل التوازني في سوق السلع و الخدمات بالصيغ الجبرية التالية:

$$Y=C+I+G$$

$$Y=(C_0+bY_d)+(I_0+\alpha i)+G_0$$

$$Y=C_0+b(Y-T_x+T_r)+(I_0+\alpha i)+G_0$$

$$Y=C_0+b[Y-(T_{x0}+tY)+T_{r0}]+(I_0+\alpha i)+G_0$$

$$Y=C_0+bY-bT_{x0}-btY+bT_{r0}+(I_0+\alpha i)+G_0$$

$$Y-bY+btY=C_0-bT_{x0}+bT_{r0}+(I_0+\alpha i)+G_0$$

$$Y(1-b+bt)=C_0+I_0+G_0-bT_{x0}+bT_{r0}+\alpha i$$

$$Y=\left[\frac{C_0+I_0+G_0-bT_{x0}+bT_{r0}}{1-b+bt}\right]+\left[\frac{\alpha}{1-b+bt}\right]i.....(IS_2)$$

إن المعادلة أعلاه هي معادلة المنحنى (IS) وهي معادلة خط مستقيم يعكس الأزواج (Y,i) من الدخل و سعر الفائدة و التي تحقق التوازن في سوق السلع و الخدمات لثلاث قطاعات :العائلات و الأعمال و الحكومة.

3) اقتصاد مكوّن من4قطاعات(العائلات و الاعمال و الحكومة و العالم الخارجي)

الشكل (III-17):مكونات قطاع العالم الخارجي

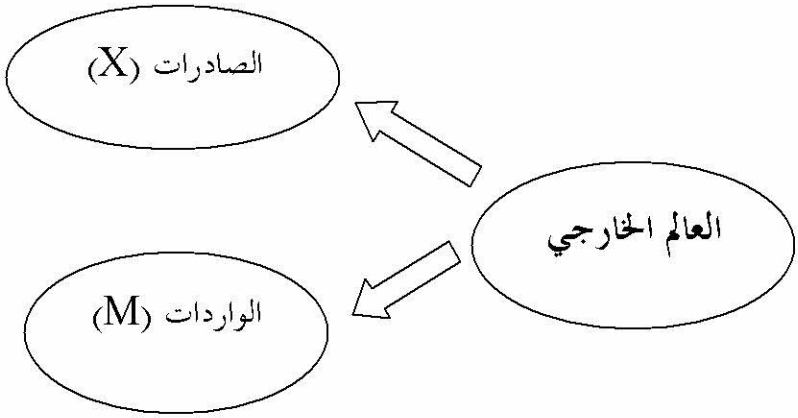

المصدر :من إعداد الطالبة.

- **دالة الصادرات** :تمثل الصادرات جزءا من الناتج الوطني المحلي المباع إلى العالم الخارجي بمعنى آخر تمثل جزءا من الطلب الكلي ونرمز لها (X) ،ونعامل الصادرات في نموذج الدخل الوطني كمتغير خارجي أي أنها تساوي كمية ثابتة في كافة مستويات الدخل الوطني ،وهذا لأن الطلب الخارجي على الناتج الوطني هو دالة تابعة لدخول العالم الخارجي وإلى نسبة الأسعار المحلية إلى أسعار العالم الخارجي وإلى معدلات الفوائد وإلى السياسات التجارية ما بين الدول المتعاملة مع بعضها تجاريا وإلى معدلات العملات الأجنبية ،وبما أن هذه العوامل تتحدد بعوامل خارجية لذلك نفترض أن الصادرات متغير مستقل ومنه: $X=X_0$

X_0 : مستوى معين موجب من الصادرات.

- **دالة الواردات** :تمثل الواردات في البضائع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي ولكنها مستهلكة في الداخل ،والواردات على عكس الصادرات ترتبط مع مستوى الدخل الوطني ،وعليه تصبح الواردات دالة تابعة لمستوى الدخل الوطني أي:

$$M=M_0+mY$$

حيث:

M_0 : مستوى الواردات عندما يكون الدخل الوطني معدوم.

m : الميل الحدي للاستيراد.

و بالتالي فإن سوق السلع والخدمات هي تلك السوق التي يتعادل فيها العرض الكلي للسلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية والطلب الكلي عليها:

- الطلب الكلي: $D=C+I+G+X$
- العرض الكلي: $O=Y+M$
- التوازن: $D=O \Rightarrow Y+M=C+I+G+X$

$$\Rightarrow Y=C+I+G+(X-M)$$

$C=C_0+bY_d$	$S=-C_0+sY_d$
$I=I_0+\alpha i$	$I=I_0+\alpha i$
$G=G_0$	$G=G_0$
$T_x=T_{x0}+tY$	$T_x=T_{x0}+tY$
$T_r=T_{r0}$	$T_r=T_{r0}$
$X=X_0$	$X=X_0$
$M=M_0+mY$	$M=M_0+mY$
$Y_d=Y-T_x+T_r$	$Y_d=Y-T_x+T_r$
$Y+M=C+I+G+X$	**$S+T_x-T_r+M=I+G+M$**

إذن يمكن تحديد الدخل التوازني في سوق السلع و الخدمات بالصيغ الجبرية التالية:

$$Y+M=C+I+G+X$$

$$Y=C+I+G+X-M$$

$$Y=(C_0+bY_d)+(I_0+\alpha i)+G_0+X_0-(M_0+mY)$$

$$Y=C_0+b(Y-T_x+T_r)+(I_0+\alpha i)+G_0+X_0-(M_0+mY)$$

$$Y=C_0+b[Y-(T_{x0}+tY)+T_{r0}]+(I_0+\alpha i)+G_0+X_0-(M_0+mY)$$

$$Y=C_0+bY-bT_{x0}-btY+bT_{r0}+I_0+\alpha i+G_0+X_0-M_0-mY$$

$$Y-bY+btY+mY=C_0-bT_{x0}+bT_{r0}+I_0+\alpha i+G_0+X_0-M_0$$

$$Y(1-b+bt+m)=C_0+I_0+G_0+X_0-M_0-bT_{x0}+bT_{r0}+\alpha i$$

$$Y=\left[\frac{C_0+I_0+G_0+X_0-M_0-bT_{x0}+bT_{r0}}{1-b+bt+m}\right]+\left[\frac{\alpha}{1-b+bt+m}\right]i.....(IS_3)$$

إن المعادلة أعلاه هي معادلة المنحنى (IS_3) وهي معادلة خط مستقيم يعكس الأزواج (Y,i) من الدخل و سعر الفائدة و التي تحقق التوازن في سوق السلع و الخدمات لأربعة قطاعات : العائلات و الأعمال و الحكومة و العالم الخارجي.

لقد أثبتنا أنه بالنسبة لقطاعين و ثلاثة قطاعات و أربعة قطاعات توجد علاقة عكسية بين كل من الدخل الوطني (Y) و معدل الفائدة (i) ،و سميناها معادلة (IS) و التي يمكن تمثيلها بيانيا من خلال اشتقاق المنحنى (IS) من خلال تغير سعر الفائدة ،حيث يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى ارتفاع الطلب الاستثماري ومن ثم ارتفاع وزيادة الطلب الكلي ليتحدد مستوى جديد للدخل أعلى من المستوى السابق.

يمكن اشتقاق منحنى (IS) بيانيا كالآتي:

الشكل (III-18):اشتقاق منحنى (IS)

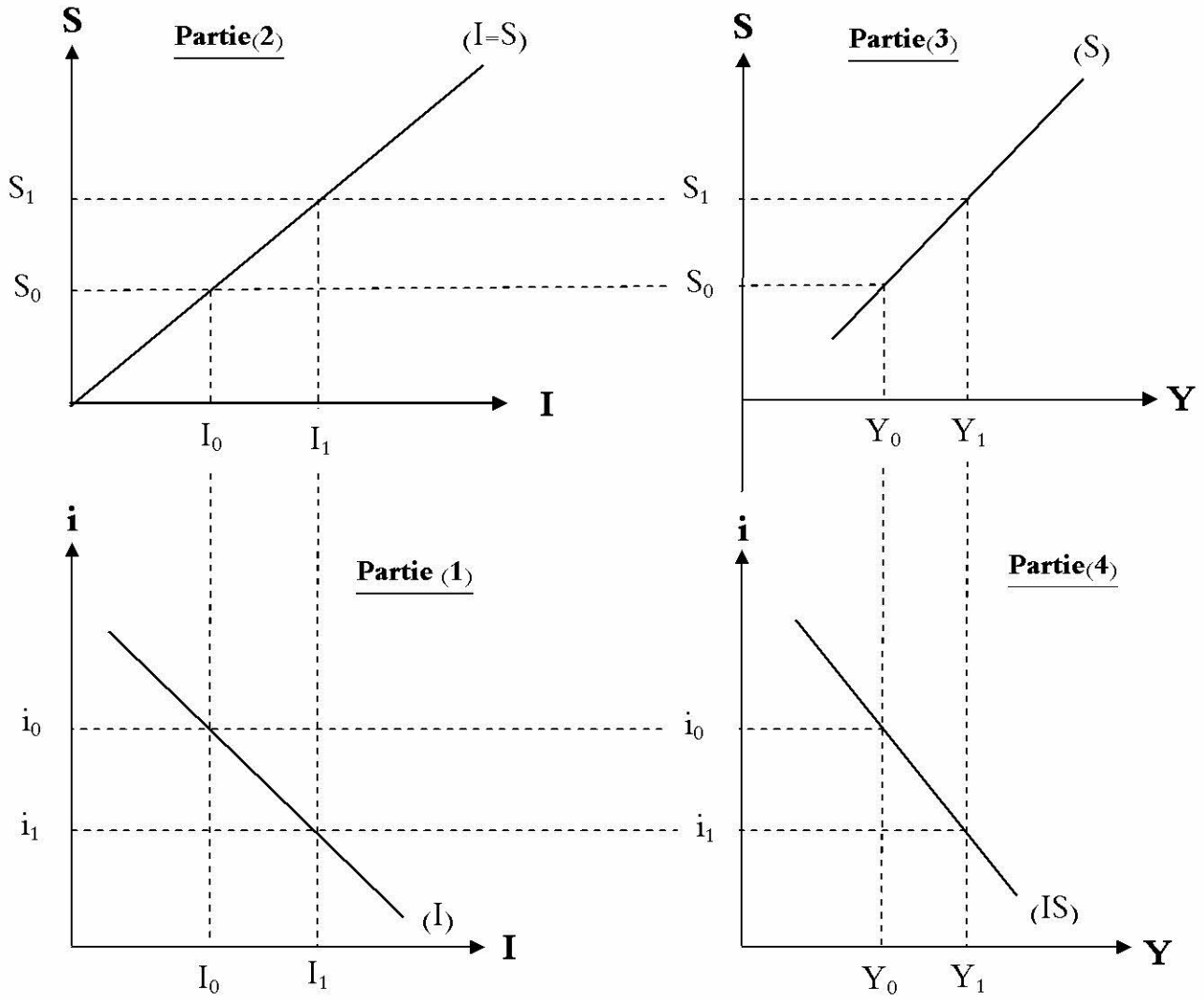

المصدر:ابرير محمد ،**السياسة النقدية و مدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية** ،مرجع سبق ذكره ،ص 58.

من خلال الشكل (III-18) نلاحظ أنه يتضمن أربعة أجزاء:

- الجزء الأول ((Partie(1)):يمثل منحنى الكفاية الحدية لرأس المال ،الذي يوضح العلاقة العكسية بين الاستثمار (I) و سعر الفائدة (i).
- الجزء الثاني ((Partie(2)): يبين شرط تساوي الاستثمار (I) مع الادخار (S) ،إذ يتحقق هذا الشرط عند كل نقطة تقع على الخط الذي يبدأ من نقطة تلاقي محور الاستثمار و محور الادخار.

- الجزء الثالث ((Partie(3)):يوضح هذا الجزء أن الادخار هو دالة متزايدة في الدخل ،ميلها موجب ،و هو يقل عن الواحد الصحيح ،و يمثل الميل الحدي للادخار الذي يبين أثر الزيادة في الدخل على الادخار.
- الجزء الرابع ((Partie(4)):يبين العلاقة القائمة بين مستويات الدخل و أسعار الفائدة التي يعبر عنها بالمنحنى (IS) ،و الذي يشير إلى العلاقة العكسية التي تجمع الدخل بسعر الفائدة و التي من خلالها يتحقق التوازن بين الادخار و الاستثمار ،و من تم يتحقق التوازن العام في سوق السلع و الخدمات[1].

هناك بعض الملاحظات يمكن استنباطها من منحنى (IS) ،و هي موضّحة في النقاط التالية:

- يعتبر منحنى التوازن في سوق السلع و الخدمات (IS) سالب الميل ،كما هو موضح في الجزء الرابع من الشكل (III-18) دلالة على وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة و مستوى الدخل ،بحيث كلما انخفض سعر الفائدة زاد الطلب على الاستثمار ،مما يؤدي إلى زيادة الدخل بفعل مضاعف الاستثمار ،و هو ما يدفع الادخار إلى مستوى توازن جديد بفعل زيادة الاستثمار.
- يؤدي انتقال منحنى الكفاية الحدية لرأس المال (نتيجة لحدوث تقدم تكنولوجي مثلا)،أو انتقال دالة الادخار (نتيجة التغير في توقعات ميول المستهلكين)إلى انتقال مماثل لمنحنى (IS) في نفس الاتجاه و بمقدار يعادل مقدار الانتقال في أي منهما (منحنى الكفاية الحدية لأس المال أو منحنى الادخار)مضروبا في قيمة المضاعف.
- انتقال منحنى (IS) إلى اليمين أو اليسار يكون مرتبطا بطبيعة السياسة المالية و النقدية المتبعة من طرف الحكومة (توسعية أو انكماشية)،و ذلك حسب حالة الاقتصاد الوطني (كساد أو رواج) ،و هذا ما سنتطرق له بالتفصيل في المبحث الرابع من هذا الفصل.

الفرع الثاني :توازن سوق النقد (اشتقاق منحنى (LM))

إن التوازن في سوق النقد يعني تساوي الكتلة النقدية التي تخلقها الدولة و مخزون النقود المحتفظ به لدى العائلات التي تطلب النقود تحت ثلاث دوافع :الطلب على النقود بدافع المعاملات و الاحتياط الذي يرتبط طرديا مع مستوى الدخل و الطلب على النقود من أجل المضاربة الذي يرتبط عكسيا مع معدل الفائدة .

- عرض النقود : هي الكتلة النقدية المراقبة من طرف البنك المركزي

$$M^{0} = \overline{M}$$

[1] :ابرير محمد ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 58-59.

- الطلب على النقود :

1. بدافع المعاملات: $M_t^d = L_1(Y) \Rightarrow L_1 = L_Y Y \ldots (L_1 \rangle 0)$

2. بدافع الاحتياط : لم يركز عليها كينز

3. بدافع المضاربة : $M_s^d = L_2(i) \Rightarrow L_2 = L_0 + L_i i \ldots (L_i \langle 0)$

و منه : $$\boxed{M^d = M_t^d + M_s^d = L_1(Y) + L_2(i)}$$

عند التوازن يتساوى عرض النقود بالطلب عليها:

$$M^d = M^0 \Rightarrow L_1(Y) + L_2(i) = \overline{M}$$

$$\Rightarrow M^0 = L_Y Y + L_0 + L_i i$$

$$\Rightarrow L_Y Y = (M^0 - L_0) - L_i i$$

$$\boxed{Y = \left[\frac{M^0 - L_0}{L_Y}\right] - \left[\frac{L_i}{L_Y}\right] i \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (LM)}$$

إن المعادلة أعلاه هي معادلة المنحنى (LM) و هي معادلة خط مستقيم يعكس الأزواج (Y,i) من الدخل و سعر الفائدة و التي تحقق التوازن في سوق النقد.

ملاحظة : إن معادلة (LM) هي معادلة لمعدل الفائدة (i) بدلالة الدخل (Y) و لكن لتبسط إيجاد الحل أي إيجاد الدخل و سعر الفائدة التوازنيين قمنا بكتابتها عكسيا (الدخل بدلالة معدل الفائدة) ،لذلك فهي تكتب على النحو التالي:

$$\boxed{i = \left[\frac{L_Y}{-L_i}\right] Y - \left[\frac{M^0 - L_0}{-Li}\right] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (LM)}$$

الميل الحدي لمعادلة (LM) هو $\left[\frac{L_Y}{-L_i}\right]$ و هو موجب لأن (L_i<0)

و يمكن تمثيل معادلة (LM) بيانياً بافتراض تغير مستوى الدخل وبالتالي تغير الطلب على النقود ،فإذا زاد الدخل يزحف منحنى الطلب على النقود إلى الأعلى محدداً توازن جديد للسوق النقدي عن طريق تحديد مستوى جديد لسعر الفائدة أعلى من سابقه ،وبتوصيل النقطتين التوازنيتين نحصل على المنحنى والمبين للعلاقة

الطردية الموجبة بين سعر الفائدة والدخل. ونشير هنا إلى أن ميل منحنى (LM) يعتمد على مدى استجابة الطلب على النقود الحقيقية لتغيرات سعر الفائدة فكلما كانت هذه الاستجابة أكبر كلما انخفض ميل المنحنى.

و يمكن اشتقاق منحنى (LM) بيانيا كالآتي:

الشكل (III-19):اشتقاق منحنى (LM)

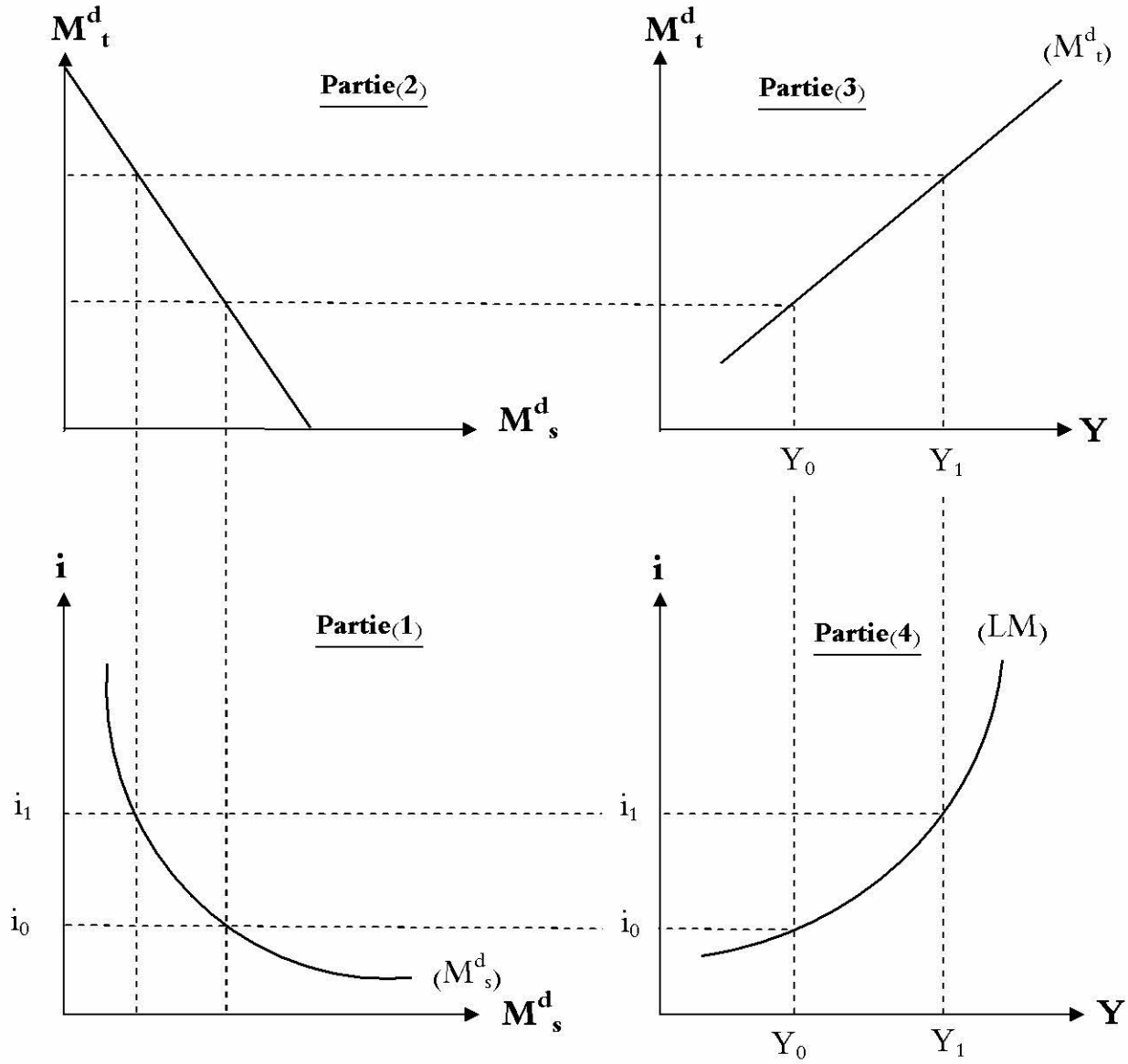

المصدر:ابرير محمد ،**السياسة النقدية و مدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية** ،مرجع سبق ذكره ،ص 61.

من خلال الشكل (III-19) نلاحظ أنه يتضمن أربعة أجزاء:

- الجزء الأول ((Partie(1)):يمثل منحنى الطلب على النقود لغرض المضاربة ،حيث يوضح العلاقة

العكسية بين الطلب على النقود بدافع المضاربة (M^d_s) و سعر الفائدة (i).

- الجزء الثاني (Partie(2)):يبين الطريقة التي يتم بها تقسيم عرض النقود بين الأرصدة النقدية بدافع المضاربة (M^d_s)و حجم الطلب على النقود بدافع المعاملات و الاحتياط (M^d_t)،حيث يتضح فيه التساوي بين عرض النقود و الطلب عليها لأغراض المضاربة و المعاملات.
- الجزء الثالث (Partie(3)):يوضح العلاقة بين الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط (M^d_t) و الدخل (Y)،و هي دالة متزايدة في الدخل.
- الجزء الرابع (Partie(4)):يمثل مختلف التوليفات (Y,i) التي تضمن التساوي بين الطلب على النقود و عرض النقود و التي تعطينا ما يسمى بمنحنى (LM).

هناك بعض الملاحظات يمكن استنباطها من منحنى (LM) ،و هي موضحة في النقاط التالية:

- منحنى (LM) يعبر عن العلاقة بين الدخل و سعر الفائدة في سوق النقد ،و بما أن العلاقة بينهما علاقة طردية فإن ميل هذا المنحنى موجب ،ذلك أن زيادة الدخل الوطني الحقيقي سيؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لأغراض المعاملات و الاحتياط ،و في نفس الوقت سينخفض الطلب على النقود لغرض المضاربة ،و هذا ما ينتج عنه ارتفاع في سعر الفائدة.
- إن زيادة عرض النقود ستؤدي إلى انتقال المنحنى (الجزء الثاني من الشكل (III-19)) إلى جهة اليمين و هذا بدوره يؤدي إلى اتجاه منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة (الجزء الأول من الشكل (III-19)) نحو نقطة الأصل ،و بالتالي سوف ينتقل منحنى (LM) إلى اليمين[1].

الفرع الثالث :التوازن المتزامن للسوقين معا (اشتقاق منحنى (IS-LM))

من أجل تحديد التوازن المتزامن للسوقين يكفي أن نقوم بحل جملة المعادلتين (IS) و (LM) لنتحصل على كل من الدخل و معدل الفائدة التوازنيين و اللذان يحققان التوازن في كل من سوق السلع و الخدمات و سوق النقد من خلال **طريقة CRAMER** و التي تمر بالمراحل التالية ،مع الإشارة إلى أننا سنستخدم معادلة (IS) الخاصة بثلاثة قطاعات فقط أي قمنا بإلغاء القطاع الخارجي مع افتراض كذلك أن التحويلات (T_r) معدومة ،و ذلك تبسيطا للحساب فقط:

[1] :ابرير محمد ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 61-62.

- نقوم بكتابة معادلة (IS) و معادلة(LM) على النحو التالي:

$$Y=\left[\frac{C_0+I_0+G_0-bT_{x0}}{1-b+bt}\right]+\left[\frac{\alpha}{1-b+bt}\right]i.....(I)$$

$$Y=\left[\frac{M^0-L_0}{L_Y}\right]+\left[\frac{L_i}{L_Y}\right]i.....(II)$$

- نقوم بالمطابقة بين المعادلة (I) و المعادلة (II) فنتحصل على جملة المعادلتين التالية :

$$\begin{cases}(1-b+bt)Y-\alpha i=C_0+I_0+G_0-bT_{x0}\\ L_YY+L_ii=M^0-L_0\end{cases}$$

- نقوم بكتابة جملة المعادلتين في شكل مصفوفات لإيجاد معادلة الدخل (Y) لوحدها و معادلة سعر الفائدة (i) لوحدها :

$$\begin{pmatrix}1-b+bt & -\alpha\\ L_Y & L_i\end{pmatrix}.\begin{pmatrix}Y\\ i\end{pmatrix}=\begin{pmatrix}C_0+I_0+G_0-bT_{x0}\\ M^0-L_0\end{pmatrix}$$

- نقوم بحساب المحدد (D) :

$$D=\det\begin{vmatrix}1-b+bt & -\alpha\\ L_Y & L_i\end{vmatrix}$$

$$D=L_i(1-b+bt)+L_Y.\alpha$$

ملاحظة:

$$\left.\begin{matrix}1-b+bt>0\\ L_i>0\end{matrix}\right\}\Rightarrow\quad [L_i.(1-b+bt)]<0$$

$$\left.\begin{matrix}L_Y>0\\ \alpha<0\end{matrix}\right\}\Rightarrow\ L_Y.\alpha<0$$

و بالتالي من شروط طريقة CRAMER هو عدم كون محدد المصفوفة معدوما (و هو شرط دائم التحقق في الاقتصاد الكلي)

- عند حساب قيمة الدخل التوازني (Y) نقوم بحذف البرامترات (المعاملات) المتعلقة بالدخل (Y) ،و يتم تعويضها بالثوابت و يحسب الدخل بالشكل التالي:

$$Y^* = \frac{\det\begin{vmatrix} C_0 + I_0 + G_0 - bT_{x0} & -\alpha \\ M^0 - L_0 & L_i \end{vmatrix}}{D}$$

$$Y^* = \frac{\left[L_i.(C_0 + I_0 + G_0 - bT_{x0})\right] + \left[\alpha.(M^0 - L_0)\right]}{D}$$

- و بنفس الطريقة نقوم بحساب سعر الفائدة التوازني (i) على النحو التالي:

$$i^* = \frac{\det\begin{vmatrix} 1-b+bt & C_0 + I_0 + G_0 - bT_{x0} \\ L_Y & M^0 - L_0 \end{vmatrix}}{D}$$

$$i^* = \frac{\left[(M^0 - L_0)(1-b+bt)\right] - \left[L_Y.(C_0 + I_0 + G_0 - bT_{x0})\right]}{D}$$

- و منه فالدخل و معدل الفائدة التوازنيين و اللذان يحققان التوازن المتزامن في كل من سوق السلع و الخدمات وسوق النقد هما :

$$Y^* = \frac{\left[L_i.(C_0 + I_0 + G_0 - bT_{x0})\right] + \left[\alpha.(M^0 - L_0)\right]}{(1-b+bt)L_i + \alpha L_Y}$$

$$i^* = \frac{\left[(M^0 - L_0)(1-b+bt)\right] - \left[L_Y.(C_0 + I_0 + G_0 - bT_{x0})\right]}{(1-b+bt)L_i + \alpha L_Y}$$

إن نموذج (IS-LM) يسمح بتوضيح الاقتراحات الأساسية لكينز التي تبين أن التوازن المحصل عليه لا يمثل التشغيل الكامل نظرا لوجود طاقات عاطلة ،و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (III-20):استخراج البطالة الكينزية

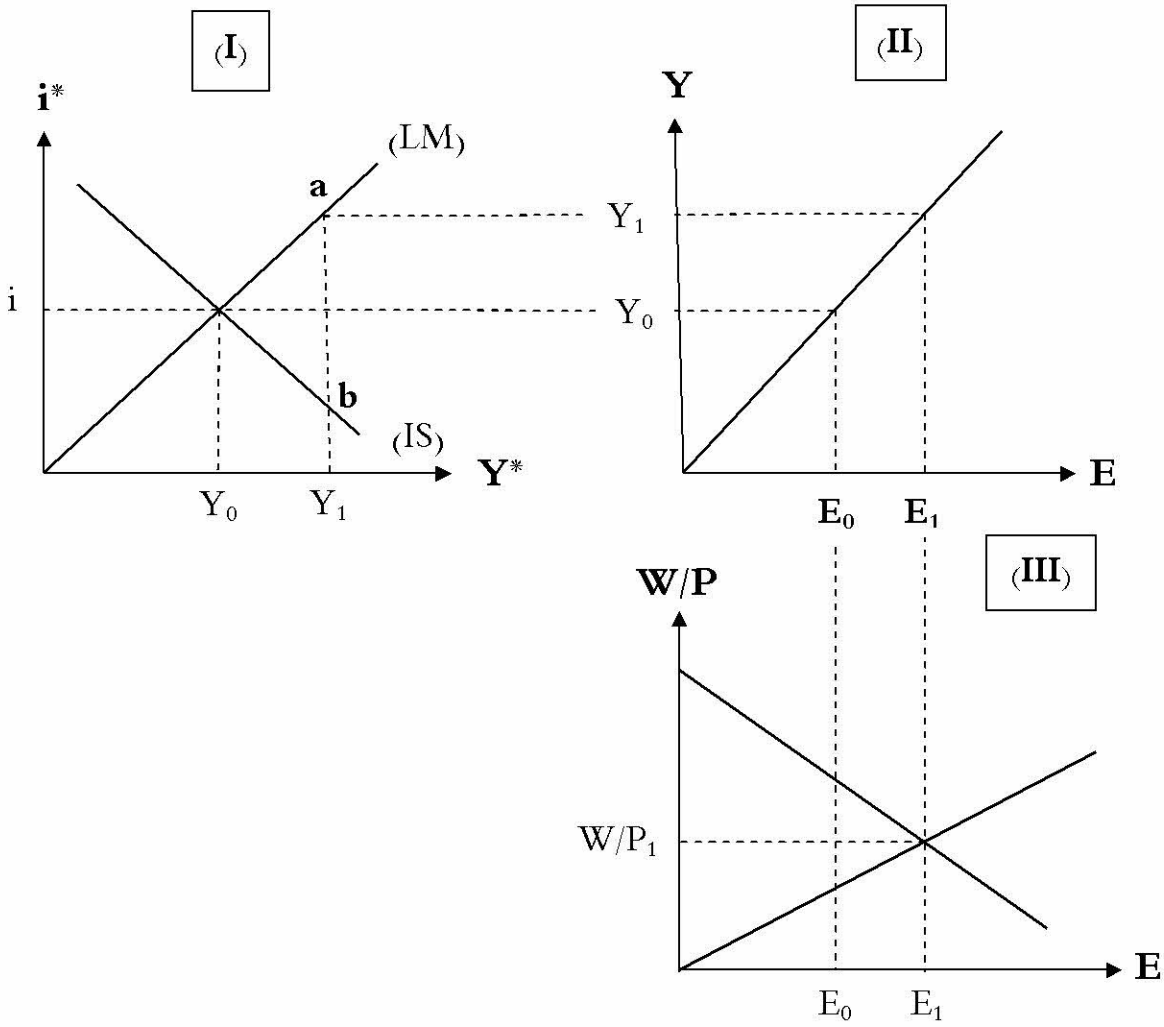

Source : Hairault, J.O., **Analyse Macroéconomique**, Paris, Tome1, 2000, P55.

إن الجزء الأول (I) يمثل منحنى (IS-LM) الذي يبين التوازن المتزامن في سوقي السلع و الخدمات و كذا النقود و نقطة التقاطع بين منحنى (IS) و منحنى (LM) هي نقطة التوازن التي تحدد كل من الدخل التوازني و معدل الفائدة التوازني .أما الجزء الثاني (II) فيبين مستويات الإنتاج (الدخل) المقابلة لمستويات التوظيف.و الجزء الثالث و الأخير (III) يمثل توازن سوق العمل عند نقطة التقاء منحنى الطلب على العمالة مع منحنى عرضها.

إن الدخل (Y_0) يحقق التوازن المتزامن في سوق السلع و الخدمات و سوق النقود ،و مستوى التوظيف المقابل لدخل التوازن هو (E_0) ،لكن هذا المستوى لا يحقق التوازن في سوق العمل ،في حين يتحقق التوازن في هذا الأخير عند (E1) ،و بالتالي فإن البطالة الإجبارية الناتجة عن قصور الإنفاق تقدر بالفارق

(E_1-E_0) هنا يأتي تدخل الدولة بتطبيق عدة سياسات لتحفيز الطلب بغية الحصول على التوازن في سوق العمل و تحقيق التوظيف الكامل[1].

و بالتالي يمكن تطبيق عدة سياسات للوصول إلى توازن سوق العمل وتحقيق التوظف الكامل منها السياسة المالية أو النقدية التوسعية ،أو ترك الأسعار مرنة وعدم التدخل فيها .فالسياسة المالية التوسعية سواء كانت زيادة في الإنفاق الحكومي أو تخفيض في الضرائب تؤدي إلى نقل منحنى (IS) إلى الأعلى وإلى اليمين ،أما السياسة النقدية التوسعية والتي تتمثل في زيادة عرض النقود تؤدي إلى انتقال منحنى (LM) إلى اليمين وإلى الأسفل .للتخلص من البطالة يكفي نقل منحنى (IS_0) إلى منحنى (IS_1) الموازي للأول والذي يمر من النقطة (a) وذلك بتطبيق السياسة المالية التوسعية الملائمة ،أو نقل منحنى (LM_0) إلى (LM_1) الموازي للأول والذي يمر من النقطة (b) بتطبيق السياسة النقدية التوسعية الملائمة .والشكل التالي يبين أثر تطبيق هذه السياسات[2]:

الشكل (III-21):تحقيق التوظيف الكامل بتطبيق السياسة المالية و النقدية

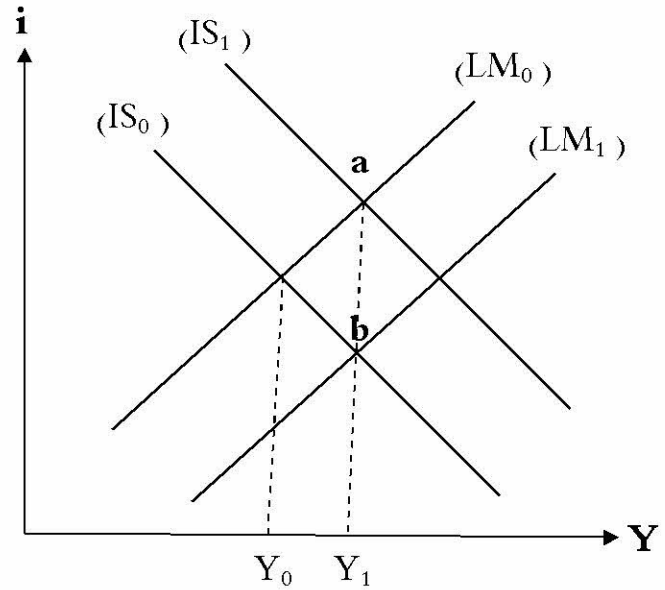

المصدر :د.البشير عبد الكريم ،**الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر** ،مرجع سبق ذكره ،ص 11.

إن مرونة الأسعار لها نفس أثر السياسة النقدية أو الزيادة في الإنفاق .ففي حالة البطالة تهبط مستويات الأسعار والأجور ولنفرض أن الانخفاض يكون بنفس النسبة حتى يبقي الأجر الحقيقي ثابت ،وبالتالي لا يتأثر

[1] :شيبي عبد الرحيم ،**الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية و القدرة على استدامة تحمل العجز الموازني و الدين العام :حالة الجزائر** ،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تحت إشراف أ.د.بن بوزيان محمد ،جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان ،الجزائر ،2013/2012 ،ص 99.

[2] :د.البشير عبد الكريم ،**الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر** ،المداخلة الأولى في الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة تلمسان ،بدون تاريخ ،ص 10-11.

مستوى توظيف التوازن والذي مقداره (E_1) (أنظر الشكل (III-20)) ،ويكون دخل التوظيف الكامل (Y_1) إن انخفاض الأسعار يؤدي إلى زيادة عرض النقود الحقيقية وبالتالي ينتقل منحنى (LM_0) إلى اليمين و إلى الأسفل ويستمر في الانتقال إلى غاية اختفاء البطالة أي إلى غاية الوصول إلى مستوى دخل التوظيف الكامل (Y_1) وينطبق على منحنى (LM_1) ،وتصبح الأسواق الثلاثة في وضع توازني ،بالإضافة إلى زيادة عرض النقود الحقيقية فإن انخفاض الأسعار يؤدي إلى زيادة الأرصدة الحقيقية (أثر بيجو) ،وبالتالي زيادة الإنفاق الذي يعمل على نقل منحنى (IS_0) إلى المنحنى (IS_1).

المبحث الرابع :المزج بين السياسة المالية و النقدية لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي

تحتل السياسة النقدية والمالية مكانة هامة ضمن سياسات السياسة الاقتصادية وباعتبار أنّ السياسة المالية مدعمة للسياسة النقدية وهما يمثلان العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة ،ويرتبط بعضها ببعض ارتباط وثيقا مما يستلزم وجود توافق مع الإجراءات والتدابير المتخذة من جانب السلطات المالية والتدابير والإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية ولهذا نحاول في هذا المبحث التطرق إلى نوع العلاقة الموجودة بين السياسة المالية والسياسة النقدية وفعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي ،أما الشطر الثاني من هذا المبحث فهو مخصص لدراسة التناسق بين السياستين المالية و النقدية في ظل نظام الصرف الثابت و المرن.

المطلب الأول :أثر السياسة المالية و النقدية على التوازن الاقتصادي العام

من خلال هذا المطلب سوف نستعرض أثر السياسة المالية على التوازن الاقتصادي الكلي و كذلك السياسة النقدية ،ثم نتطرق لكيفية تطعيم السياسة المالية بالسياسة النقدية

الفرع الأول:أثر السياسة المالية على التوازن الاقتصادي العام

يمكن توضيح آلية عمل أدوات السياسة المالية وأثرها على التوازن الاقتصادي العام عندما تستخدم هذه الأدوات إما لمعالجة فجوة ركودية يعاني منها الاقتصاد أو فجوة تضخمية في الاقتصاد.

1) في حالة وجود فجوة تضخمية (سياسة مالية انكماشية):

تهدف هذه السياسة إلى ضبط مستوى الإنفاق الكلي بهدف السيطرة على مستوى الطلب الكلي ،وهنا تقوم الحكومة إما بتخفيض مستوى الإنفاق العام مما ينعكس على تخفيض معدلات الاستهلاك وبالتالي الحد من الارتفاع في الأسعار ،أو رفع معدلات الضرائب مما ينعكس على نواتج معدلات الدخول المتاحة وبالتالي خفض القدرة الشرائية ومن ثم ضبط مستوى الطلب الكلي.

2) في حالة وجود فجوة ركودية (سياسة مالية توسعية):

في حالة الركود والكساد الاقتصادي تعمد الحكومات إلى زيادة إنفاقها أو تخفيض الضرائب المفروضة على الأفراد والمؤسسات الاستثمارية أو استخدام الحالتين معا ،وهذا ما يطلق عليه سياسة مالية توسعية ،وهذا يعني أن زيادة معينة في مستوى الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى زيادة مضاعفة في مستوى الدخل أو الناتج الوطني[1].

- **آلية عمل السياسة المالية في حالة سياسة مالية توسعية:**

في حالة إتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب فإن هذا يترتب عليه انتقال منحنى(IS) إلى جهة اليمين من (IS_1) إلى (IS_2) .

1) أثر تغيير الإنفاق الحكومي (G):

يترتب على السياسة المالية التوسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي الانتقال من نقطة التوازن (N_1) إلى نقطة توازن جديدة (N_2) وعندها يكون مستوى الدخل قد ازداد من (Y_1) إلى (Y_2) وارتفاع سعر الفائدة من (i_1) إلى (i_2) ،كما هو مبين في الشكل التالي:

[1]: Michael Rockinger, **Macroéconomie**, Ellipses, Référence groupe HEC, Paris, 2000, P 101

الشكل (III-22):فعالية السياسة المالية التوسعية

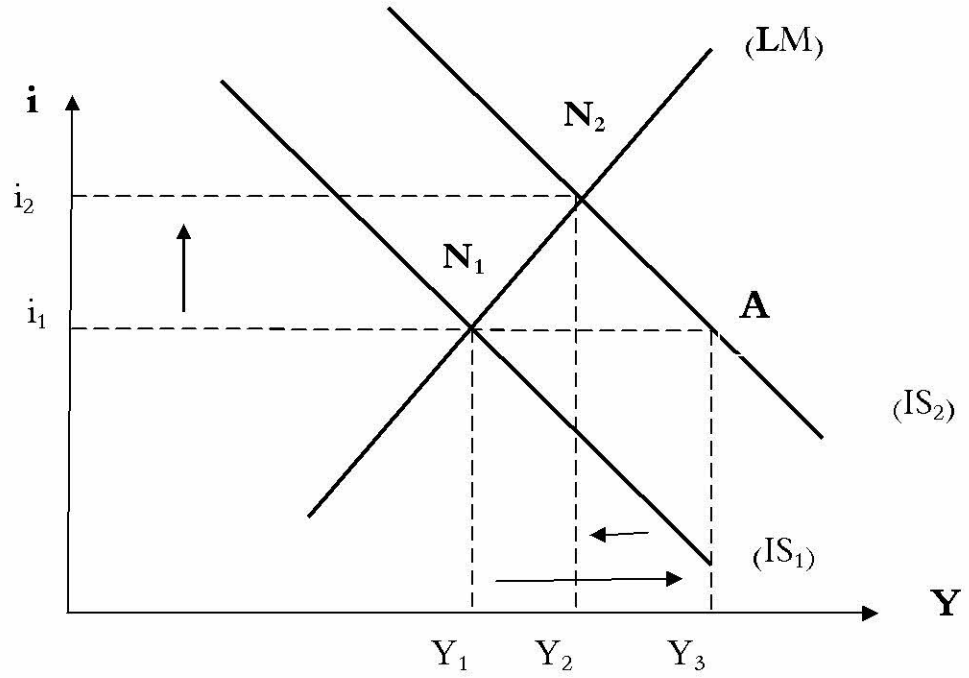

Source : Michael Rockinger, **Macroéconomie**, op-cit, P 101

حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي بـــــــــــ(ΔG) يترتب عليها زيادة في الدخل في نفس مستوى سعر الفائدة: ($\Delta Y=Y_3-Y_1$) عن طريق مضاعف الإنفاق الحكومي (الأثر الكامل لمضاعف كينز) .

$$\Delta Y = K_G \Delta G \Rightarrow \Delta Y = \frac{1}{1-b}\Delta G$$

ويوضح ذلك بيانيا بالانتقال من (N_1) إلى النقطة (A) وهي تمثل نقطة توازن في سوق السلع والخدمات (IS_2) ،إلا أنها لا تمثل نقطة توازن في سوق النقود حيث تقع أسفل منحنى (LM) مما يعني هذا وجود فائض في الطلب النقدي ،أي يزيد الطلب على النقود لغرض المعاملات بسبب زيادة الدخل وانخفاض الطلب على النقود لغرض المضاربة ،مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة من (i_1) إلى (i_2) وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار الخاص ويعرف هذا بـــ« **أثر المزاحمة** » ،وبالتالي ينخفض الدخل مرة أخرى من (Y_3) إلى (Y_2) حتى يتحقق التوازن في السوقين معا.

هذا يعني أنه عندما تزيد الحكومة من إنفاقها فإنها تزاحم القطاع الخاص في الحصول على قدر من الموارد المتاحة ، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم ينخفض الاستثمار الخاص أي يحدث إحلال للإنفاق الحكومي محل الاستثمار الخاص.

- فإذا افترضنا أن الدولة قامت بالرفع من نفقاتها العامة بتمويل عن طريق الاقتراض: $\Delta G = \frac{\Delta B^g}{P}$

فإن تأثير الإنفاق العام على الدخل و معدل الفائدة معرف بالعلاقتين التاليتين:

$$\left.\frac{\Delta Y}{\Delta G}\right|_{\Delta G=\frac{\Delta B^g}{P}} = \frac{1}{(1-b)+\frac{\alpha L_1}{L_2}}$$

$$\left.\frac{\Delta i}{\Delta G}\right|_{\Delta G=\frac{\Delta B^g}{P}} = \frac{1}{\alpha+\frac{(1-b)L_2}{L_1}}$$

- أما إذا افترضنا أن الدولة قامت بالرفع من نفقاتها بتمويل عن طريق التمويل النقدي $\Delta G = \frac{\Delta M}{P}$

فإن تأثير الإنفاق العام على الدخل و معدل الفائدة معرف بالعلاقتين التاليتين:

$$\left.\frac{\Delta Y}{\Delta G}\right|_{\Delta G=\frac{\Delta M}{P}} = \frac{1+\frac{\alpha}{L_2}}{(1-b)+\frac{\alpha L_1}{L_2}}$$

$$\left.\frac{\Delta i}{\Delta G}\right|_{\Delta G=\frac{\Delta M}{P}} = \frac{1-\frac{1-b}{L_2}}{\alpha+\frac{(1-b)L_2}{L_1}}$$

من خلال ملاحظة المضاعفات السابقة يبدو أن التمويل النقدي أكثر فعالية في التأثير على الدخل ،كما أنه يحد من ارتفاع معدلات الفائدة نظرا لارتفاع الكتلة النقدية و بالتالي انخفاض أثر المزاحمة.

- إذا افترضنا أن الدولة قامت بالرفع من نفقاتها بتمويل عن طريق الضرائب ($\Delta G=\Delta T$) فإن تأثير الإنفاق العام على الدخل و معدل الفائدة معرف بالعلاقتين التاليتين[1]:

$$\left.\frac{\Delta Y}{\Delta G}\right|_{\Delta G=\Delta T} = \frac{1-b}{(1-b)+\frac{\alpha L_1}{L_2}}$$

$$\left.\frac{\Delta i}{\Delta G}\right|_{\Delta G=\Delta T} = \frac{1-b}{\alpha+\frac{(1-b)L_2}{L_1}}$$

[1] :شيبي عبد الرحيم ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 100-101.

2) أثر تغيير الإنفاق الحكومي (G) والضرائب (T_x) معا:

في حالة إتباع سياسة مالية توسعية من خلال سياسة الميزانية المتوازنة فإن منحنى (IS-LM) ينتقل إلى الأعلى (اليمين) ،حيث يزداد الدخل بقيمة مضاعف الميزانية المتوازنة ،الذي يتم الحصول عليه من خلال جمع مضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف الضرائب مضروبا في مقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي :

$$\Delta Y = \frac{1-b}{1-b}(-\Delta Gou\ \Delta T)$$

وتكون قيمة مضاعف الميزانية المتوازنة هنا أقل من الواحد الصحيح ولذا يزداد الدخل بمقدار أقل من الزيادة في الإنفاق الحكومي والضرائب معا وذلك بسبب وجود أثر المزاحمة.

وتتوقف فعالية السياسة المالية على الظروف التي يمر بها النشاط الاقتصادي حيث يمكن التمييز ما بين (03) حالات:

- إذا كان الاقتصاد في حالة الكساد الشديد:

في حالة الكساد يكون هناك ارتفاع كبير لمعدلات البطالة في الاقتصاد ،مع وجود قدر كبير من الموارد بدون استغلال ،فيكون (LM) لا نهائي المرونة (الطلب على النقود لغرض المضاربة يكون لا نهائي المرونة بالنسبة لسعر الفائدة)، حيث (LM) يكون أفقيا.

الشكل (III-23):حالة الكساد الشديد

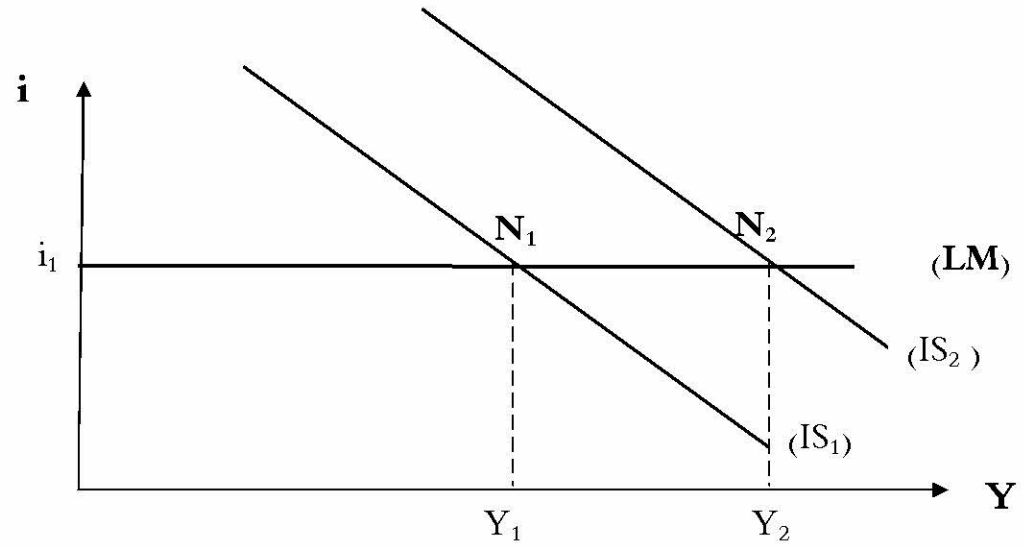

Source : Michael Rockinger, **Macroéconomie**, op-cit, P 103.

زيادة الإنفاق الحكومي (ΔG) يؤدي إلى انتقال (IS) إلى جهة اليمين من (IS_1) إلى (IS_2) ويزداد الدخل من (Y_1) إلى (Y_2) مع عدم التأثير على سعر الفائدة ،ومن تم لا يتأثر الاستثمار الخاص (انعدام أثر المزاحمة) ويزداد الدخل بالأثر الكامل للمضاعف ،فتكون السياسة المالية كاملة الفعالية.

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b}$$

لذا تكون السياسة المالية كاملة الفعالية في ظروف الكساد الشديد في المنطقة الكينزية على منحنى (LM).

- إذا كان الاقتصاد في حالة التوظيف الكامل:

يكون (LM) عموديا أي أن الطلب على النقود يكون عديم المرونة لسعر الفائدة ($L_2=0$).

الشكل (III-24):الحالة الكلاسيكية و أثر المزاحمة الكلي

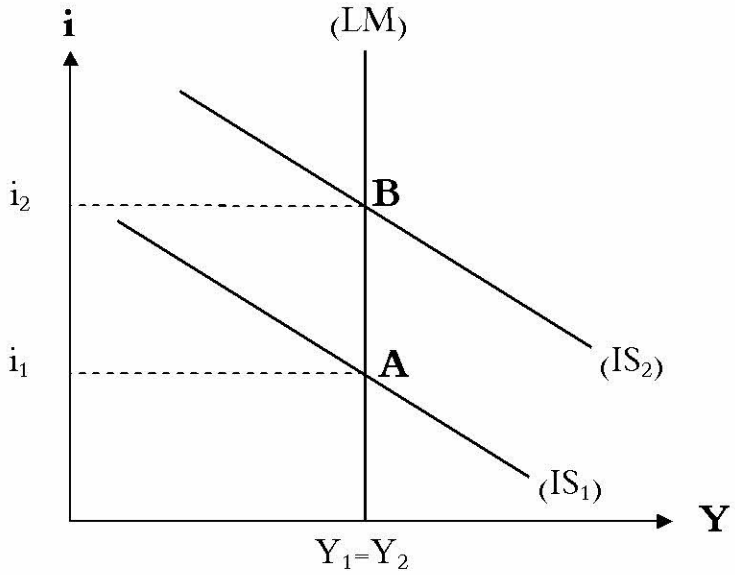

Source : Michael Rockinger, **Macroéconomie**, op-cit, P 105.

إن إتباع سياسة مالية توسعية في هذه الحالة سوف يؤدي إلى انتقال منحنى (IS) إلى اليمين من (IS_1) إلى (IS_2) ،و بالتالي انتقال نقطة التوازن من النقطة (A) إلى (B) حيث أدى الأثر النهائي للسياسة المالية التوسعية إلى ارتفاع سعر الفائدة فقط من (i_1) إلى (i_2) ،في حين ظل مستوى الدخل ثابت عند (Y_1) حيث ($Y_1=Y_2$) ،و هذا ما يعني عدم فعالية السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي أين يكون أثر الإزاحة كاملا بحيث أن الزيادة في الإنفاق العام تتم بالكامل على حساب نقص الاستثمار الخاص .و يعني

ذلك أن السياسة المالية عملت فقط على إحلال الاستثمار الحكومي محل الاستثمار الخاص ،و تحدث هذه الحالة في فترات الرواج الشديد أين يصل الاقتصاد الوطني إلى مرحلة التشغيل الكامل ،و بالتالي فإن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار (ΔG) ستؤدي إلى طرد قدر من الاستثمار الخاص بمقدار مماثل ($\Delta G=-\Delta I$).

الفرع الثاني:أثر السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي العام

يستطيع البنك المركزي توظيف أدوات السياسة النقدية السابقة إما بزيادة أو تقليل معدلات النمو في عرض النقد مما ينعكس ذلك على سعر الفائدة ،فسعر الفائدة هو بمثابة سعر للنقود.

I) أنواع السياسات النقدية:

تنقسم السياسة النقدية على الحسب الغرض منها إلى نوعين:

1) سياسة نقدية توسعية :تستعمل في حالة الركود أو الكساد (البطالة) وتتم من خلال زيادة العرض النقدي (أدوات السياسة النقدية) مما يترتب عليه انخفاض في سعر الفائدة ،وبالتالي يزداد الاستثمار ومنه زيادة الإنتاج والدخل.

2) سياسة نقدية انكماشية :تستخدم في حالة التضخم ،ويتم ذلك من خلال تخفيض العرض النقدي مما يترتب عليه ارتفاع سعر الفائدة ،ومنه إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي الإنتاج والدخل ومنه امتصاص القوة الشرائية[1].

[1] : Jacques Fontanel, **Analyse des politiques économiques**, Université Pierre Mendès, France, Grenoble 2, 2005, P 26,27

الشكل (III-25):آلية عمل السياسة النقدية

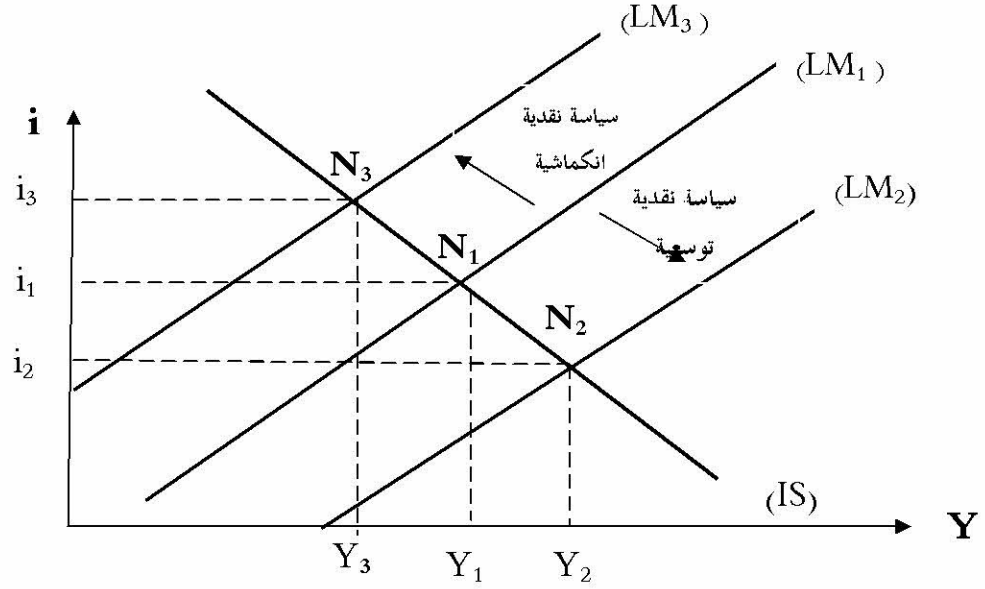

Source : Jacques Fontanel, **Analyse des politiques économiques**, op-cit, P27.

II) آلية عمل السياسة النقدية:

إتباع البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية من خلال زيادة العرض النقدي يترتب عليه انتقال (LM) إلى جهة اليمين من (LM_1) إلى (LM_2).

الشكل (III-26):السياسة النقدية التوسعية

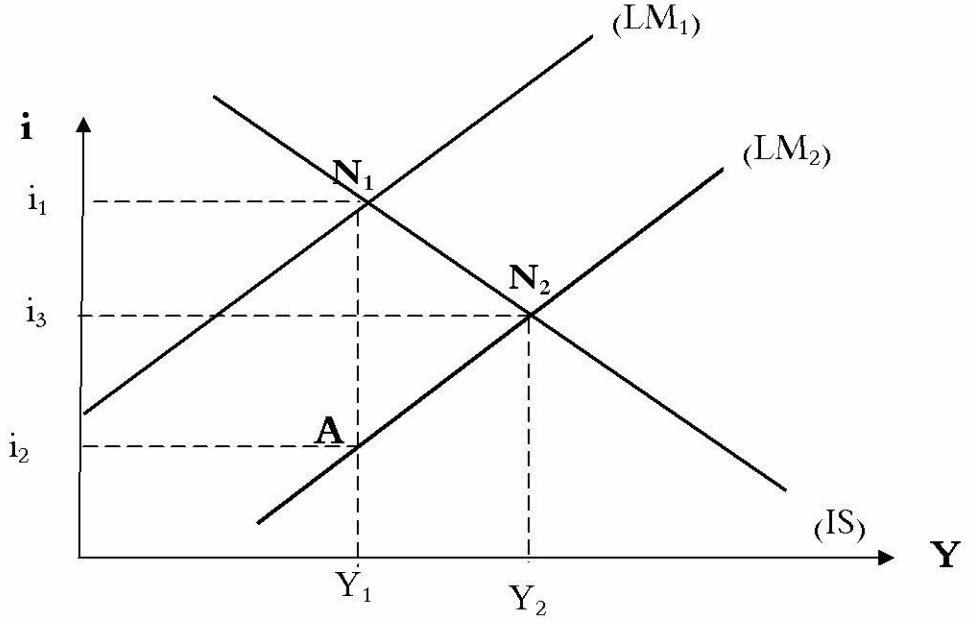

Source : Jacques Fontanel, **Analyse des politiques économiques**, op-cit, P29.

من خلال الشكل (III-26) نلاحظ أنه تم الانتقال من نقطة التوازن (N_1) إلى (N_2) ومنه زيادة الدخل من (Y_1) إلى (Y_2).

إن الزيادة في عرض النقود عند (N_1) أدت إلى وجود فائض في العرض النقدي وبيانيا الانتقال من (N_1) إلى (A) ،وبالتالي انخفاض سعر الفائدة من (i_1) إلى (i_2) ويعرف هذا بـــ« الأثر النقدي للسياسة النقدية » إلا أن (A) رغم أنها تمثل نقطة توازن لـــ(LM_2) إلا أنها لا تمثل نقطة توازن لـــ(IS).

إن انخفاض سعر الفائدة يترتب عليه زيادة الاستثمار ويعرف بالأثر المالي للسياسة النقدية ،مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومنه إلى زيادة مستوى الدخل والإنتاج. مما يترتب عليه زيادة الطلب على النقود لغرض المبادلات وبالتالي زيادة الطلب الكلي على النقود ومن ثم ارتفاع سعر الفائدة تدريجيا مرة أخرى ويتم الانتقال إلى (N_2) ويعرف بـــ« الأثر النقدي لتغيرات سوق الإنتاج » ،ويترتب على ذلك ارتفاع سعر الفائدة من (i_2) إلى (i_3) عند مستوى الدخل (Y_2) حتى تتحقق التوازن في ($IS-LM$).

ويحدث العكس في حالة إتباع البنك المركزي لسياسة نقدية انكماشية في حالة مواجهة الاقتصاد حالة التضخم.

يتضح من هذا التحليل أن فعالية السياسة النقدية وأثرها على مستوى النشاط الاقتصادي تتوقف على كل من الأثرين النقدي والمالي لهذه السياسة.

- مقارنة الأثر النقدي والأثر المالي للسياسة النقدية التوسعية:

الشكل (III-27):الأثر النقدي و المالي للسياسة النقدية التوسعية

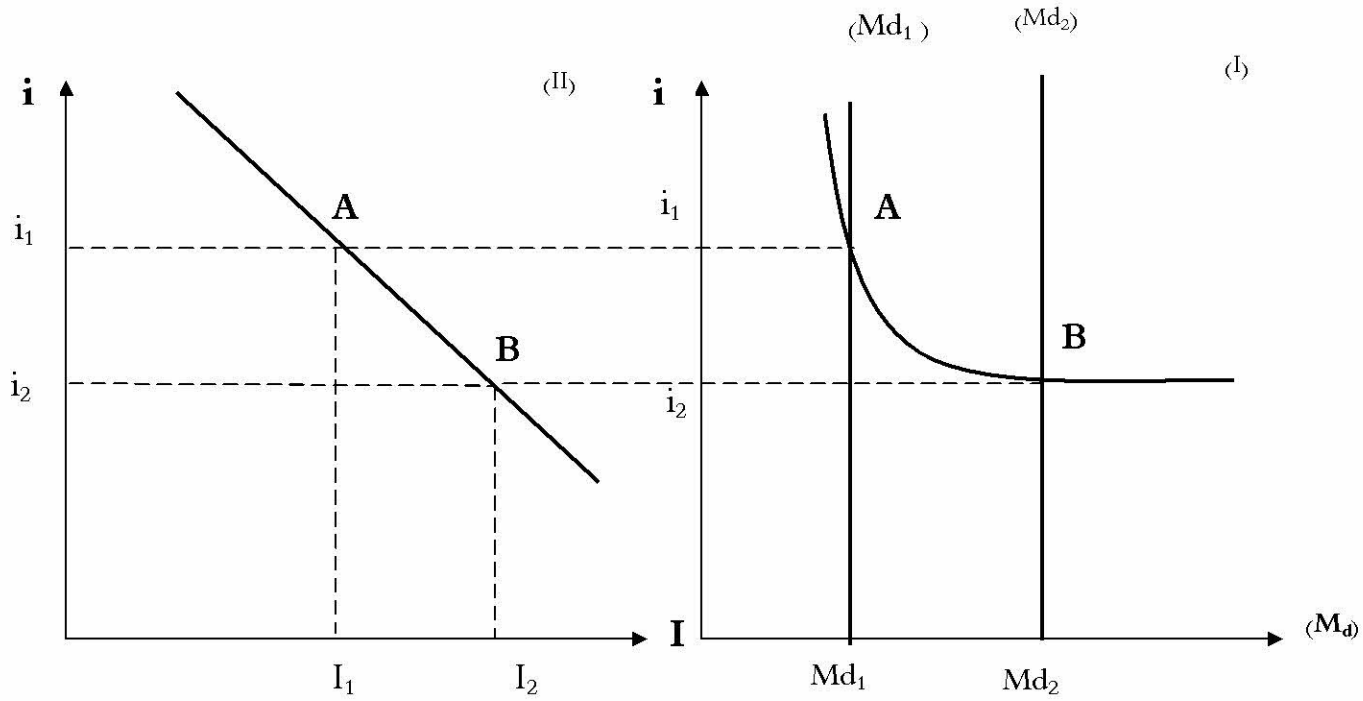

المصدر:عمر صخري ،**التحليل الاقتصادي الكلي** ،مرجع سبق ذكره ،ص 150.

- الأثر النقدي للسياسة النقدية :تغير في سعر الفائدة نتيجة للتغير في العرض النقدي ،ويتمثل في انخفاض (i_1) إلى (i_2) نتيجة لعرض النقود من (M_1) إلى (M_2) ،وتتوقف فعالية هذا الأثر على ميل دالة تفضيل السيولة أي حساسية الطلب على النقود (M_d) أشد انحدار ،فكلما انخفضت مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة ،كان الانخفاض أكبر في سعر الفائدة ومن ثم يزداد الأثر النقدي للسياسة النقدية.

- الأثر المالي للسياسة النقدية :يتمثل في التغيير في سعر الفائدة من (i_1) إلى (i_2) وتتوقف فعالية الأثر على ميل منحنى الطلب على الاستثمار أي كلما زادت مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة كانت الزيادة في الاستثمار أكبر.

ويتوقف الأثر النهائي للسياسة النقدية على محصلة الاثنين معا ،ويتضح هذا الأمر من خلال مضاعف العرض النقدي الذي يقيس مقدار التغير النهائي في الدخل نتيجة لتغير مبدئي في العرض النقدي الحقيقي لوحدة واحدة.

فكلما زادت قيمة هذا المضاعف يزداد أثر التغير المبدئي في العرض النقدي في التأثير على الدخل الوطني ويتوقف كل هذا على الظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني وبالتالي على شكل منحنى (LM).

1. إذا كان الاقتصاد في حالة كساد شديد:

في هذه الحالة ترتفع معدلات البطالة وتكون أسعار الفائدة عند أدناها ويفضل الأفراد الاحتفاظ بالنقود بدلا لشراء الأصول المالية ،ويكون (LM) أفقيا .كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (III-28):السياسة النقدية في حالة الكساد الشديد

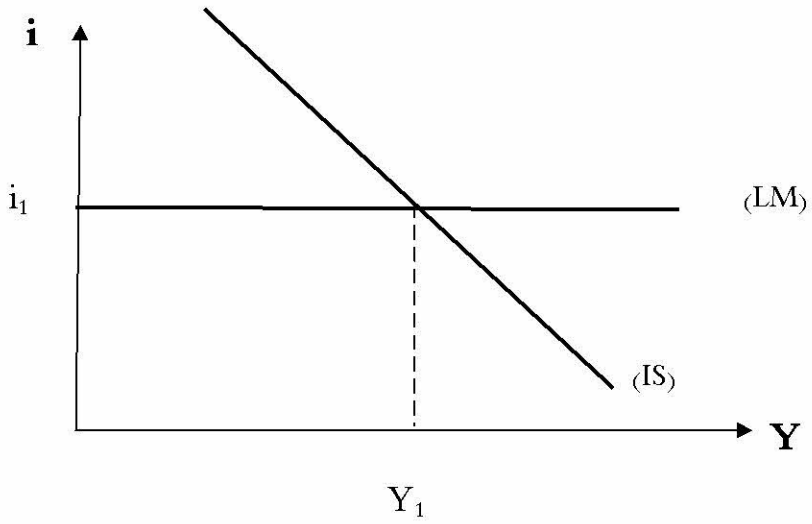

المصدر:عمر صخري ،**التحليل الاقتصادي الكلي** ،مرجع سبق ذكره ،ص 151.

زيادة العرض النقدي توجه كاملا لغرض المضاربة وتحجب عن التداول في المعاملات ونسحب (LM) على نفسه ،ومن تم لا يتأثر سعر الفائدة حيث يبقى ثابتا (i_1) ،وبالتالي لا يتأثر الاستثمار ويبقى الدخل على حاله (Y_1)، وينعدم الأثر النقدي والأثر المالي.

$$\frac{\Delta Y}{\Delta M_0} = \frac{1}{\infty}$$

تكون السياسة النقدية عديمة الفعالية في التأثير على الدخل وتتحقق ذلك في المنطقة الكينزية أو ما يسمى بـــ« مصيدة السيولة » .

2. إذا كان الاقتصاد في حالة التوظيف الكامل:

لا توجد أي موارد عاطلة في الاقتصاد ويفضل الأفراد شراء الأصول المالية على الاحتفاظ بالنقود ومن ثم ينعدم طلب المضاربة ((LM) عمودي) عديم المرونة لسعر الفائدة.

فالزيادة في (M_0) توجه بالكامل لغرض المعاملات لأن طلب المضاربة يساوي الصفر ومنه يترتب عليه انخفاض كبير في سعر الفائدة وبالتالي يزداد الاستثمار والدخل ونلاحظ ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (III-29):السياسة النقدية في حالة التوظيف الكامل.

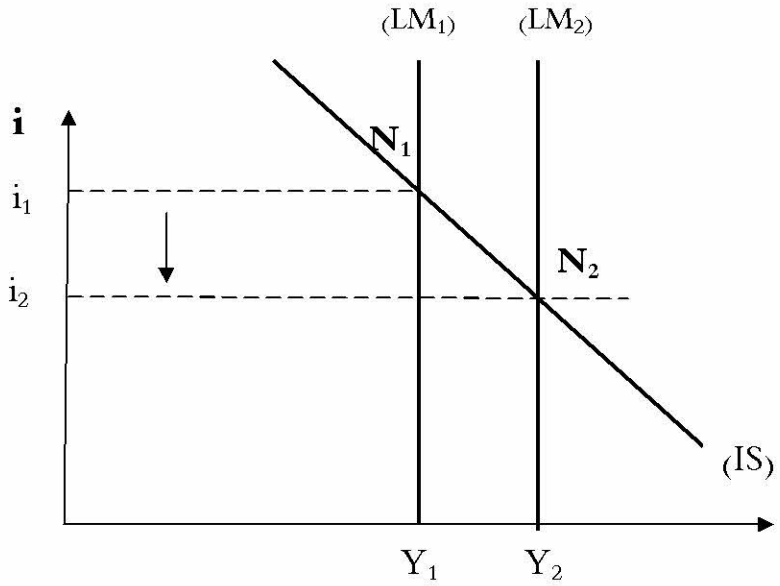

المصدر:عمر صخري ،**التحليل الاقتصادي الكلي** ،مرجع سبق ذكره ،ص 152.

تكون السياسة النقدية كاملة الفعالية ويتحقق ذلك في المنطقة الكلاسيكية.

III) السياسة النقدية المصاحبة:

تتمثل في زيادة الإنفاق الحكومي مصحوبة بزيادة العرض النقدي ،لكي يتم إلغاء أثر المزاحمة[1].

[1] : Gérard DUCHENE- Patrick LENAIN et Alfred STEINHERR, **Macroéconomie**, Pearson éducation, Paris, France, 2009, P 161.

الشكل (III-30):السياسة النقدية المصاحبة

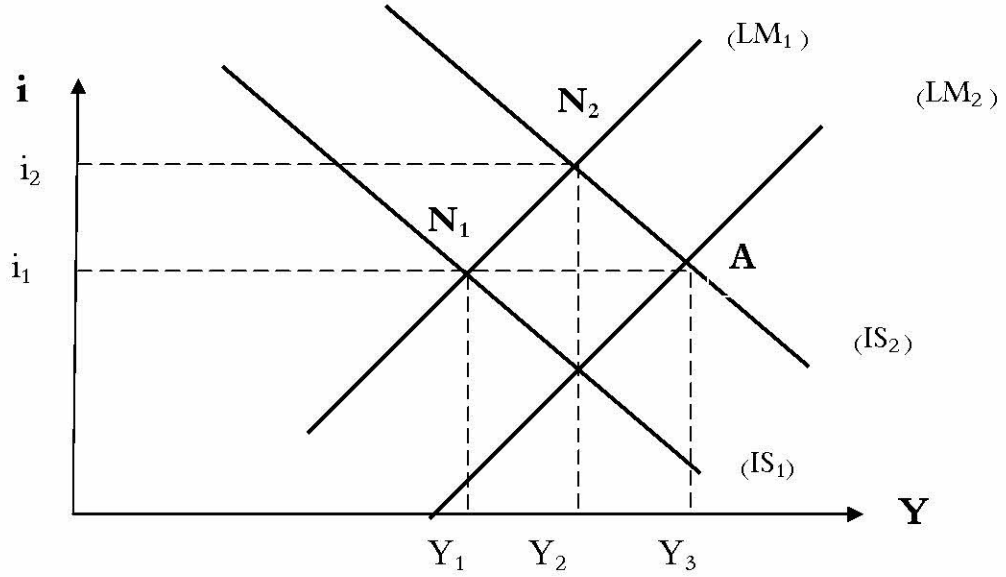

Source : Gérard DUCHENE- Patrick LENAIN et Alfred STEINHERR, **Macroéconomie**, op-cit, p 163.

زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى انتقال (IS) إلى جهة اليمين $[(IS_1) \rightarrow (IS_2)]$ ويزداد الدخل من (Y_1) إلى (Y_3) وحتى يعود إلى (Y_2) ،وهذا يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة $[(i_1) \rightarrow (i_2)]$ ،وهنا يأتي دور السياسة النقدية من خلال زيادة العرض النقدي الذي يؤدي إلى انتقال (LM_1) إلى (LM_2) ،مما يترتب عليه انخفاض سعر الفائدة ويزداد الاستثمار الخاص ومن ثم يزداد الدخل من (Y_2) إلى (Y_3)، ويتم إلغاء أثر المزاحمة الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي ويتحقق التوازن عند النقطة (A).

الفرع الثالث:تطعيم السياسة المالية بالسياسة النقدية (Le dosage de la politique économique):

يمكن استخدام وسائل السلطات المالية و النقدية بصفة مشتركة من أجل تقوية فعالية تدخل الدولة ،فإذا أرادت الدولة مثلا إنعاش الاقتصاد مع تحديد هدف عدم تغير أسعار الفائدة في السوق المالي ،فإنه لن يتأتى لها ذلك بتطبيق إحدى السياستين منفردة ،لكنها إذا تبنت تزاوج السياستين بتطعيم السياسة المالية بالسياسة النقدية فإنه يمكنها الوصول إلى هدفها.

الشكل (III-31): تطعيم السياسة المالية بالسياسة النقدية

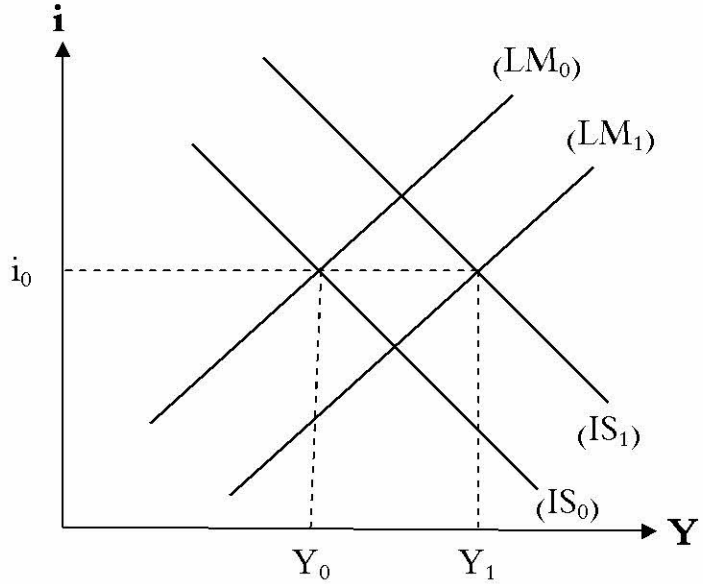

المصدر:شيبي عبد الرحيم ،**الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية و القدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام** ،مرجع سبق ذكره ،ص 101.

إن إدارة الطلب تتمثل في استخدام السياسة المالية والنقدية لتعديل مستوى الدخل حول مستوى دخل التشغيل الكامل .إن السياستين تتشابهان في كون أنهما ترفعان من مستوى الدخل في حالة التوسع وتخفضان من مستواه في حالة الانكماش وتختلفان في كون أن كليهما يؤدي إلى هيكل طلب مختلف.

لنفرض أن مستوى الدخل هو (Y_0) و أرادت الحكومة تعديله عند مستوى (Y_1) فلها خيارين للوصول إلى هذا الهدف إما تبني سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو الاثنين معا .إن النتيجة المتحصل عليها دخل أعلى وسعر فائدة أكبر ،ويؤدي هذا الأخير إلى تقليص الاستهلاك

والاستثمار وينتج عن ذلك هيكل طلب كلي جديد تكون فيه حصة الإنفاق الحكومي أكبر مما كانت عليه أما حصة الإنفاق الخاص تصبح أقل ،ولو تبنت الحكومة سياسة نقدية توسعية فإنها تصل إلى نفس الدخل مع سعر فائدة أقل وبالتالي فإن حصة الإنفاق الخاص في الدخل الكلي تكون أكبر وحصة الإنفاق الحكومي تكون أقل.

يمكن للحكومة أن تحافظ على نفس مستوى الدخل مع تغيير هيكل الطلب الكلي بتزاوج السياستين (تطعيم السياسة المالية بالسياسة النقدية)، فلو تبنت سياسة مالية انكماشية وسياسية نقدية توسعية فإن هيكل الطلب يتحول لصالح الإنفاق الخاص .وفي حالة العكس فإن هيكل الطلب يتحول لصالح الإنفاق العام .أما في حالة تبني سياسة مالية ونقدية توسعية ،فيمكن المحافظة على نفس الهيكل مع دخل أعلى بشرط أن تكون السياستين متوازنتين بمعنى أن لا تكون إحداها أقوى من الأخرى.

إذا تبين للحكومة أن الطلب الكلي قاصر فإنها تتبنى سياسة مالية ونقدية توسعية وفي حالة العكس فإنها تتبنى سياسة مالية ونقدية انكماشية ،لكن السؤال الملح الآن هو :إذا كان الطلب في مستوى مرض فما هي الكيفية التي نطعم بها السياسة المالية بالسياسة النقدية .إن الحكومات عادة ما تنظر للمدى البعيد ولا يهمها المدى القصير ولذلك فهي تسعى لرفع معدلات النمو المستقبلية ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق تحول هيكل الطلب الكلي لصالح الاستثمار ،فلرفع هذا الأخير فما على الحكومة إلا تبني سياسة مالية انكماشية ونقدية توسعية .لكن لهذه السياسة آثار غير مرغوبة وتتمثل في انخفاض الاستثمار العام (الطرقات ،السدود ،المستشفيات) ،فعلى الحكومة في هذه الحالة أن توازن بين مساوئ انخفاض الاستثمار العام ومزايا ارتفاع الاستثمار الخاص[1].

هناك عدة تحسينات تم إضافتها إلى نموذج (IS-LM) من بينها نموذج **C.Chirst** الذي قام بإضافة معادلة للقيد الموازني للدولة من الشكل :[G=T+dB+dM] أين يتم تمويل الإنفاق العام بكل من الضرائب ،تغير السندات العامة و تغير النقود .و بالتالي أصبح النموذج الجديد يمثل علاقة وصل ما بين التدفقات (النفقات (G) و الإيرادات (T)) و تغيرات المخزون (الأصول المالية (dB) و الأصول النقدية (dM)) و هو بالتالي يشرح سلوك الأعوان الاقتصاديين و خياراتهم الاستثمارية في المحفظة المالية .إن هذه العلاقة ما بين التدفقات و المخزون هي بمثابة هيكل ديناميكي في النظام رغم أن علاقات السلوك الأساسي هي ساكنة ،أيضا من بين استنتاجات Chirst نجد أن قيمة المضاعف تكون كبيرة في حالة احترام القيد الموازني.

[1] :د.البشير عبد الكريم ،**الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر** ،المداخلة الأولى في الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة تلمسان ،بدون تاريخ ،ص 13-14.

المطلب الثاني:التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في ظل نظامي سعر الصرف الثابت والمرن

الفرع الأول :الجدل القائم حول التنسيق بين السياستين المالية و النقدية

يقدم Begg(2002) تعريفاً مبسطاً للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية ينصرف مضمونه إلى « التدابير التي تضمن أن القرارات التي يتم اتخاذها من قبل صانعي القرار بإحدى السياستين لا يترتب عليها آثاراً غير مباشرة وغير مرجوة على السياسة الأخرى »، ويؤكد أن أفضل صور التنسيق على الإطلاق هي تلك التي تنطوي على اشتراك صانعي القرار بكلٍ من السياستين في تحديد أهدافهم ،الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم النتائج المحققة من السياستين معاً[1].

ويقدم Marszalek (2003) تعريفاً آخر ،حيث يعرف التنسيق بين السياستين على أنه « الآلية التي يتم من خلالها التفاوض بين سلطتين تتمتع كلٌ منهما باستقلالها عن الأخرى –البنك المركزي والحكومة – وذلك بغية تحقيق أفضل النتائج المرجوة من كليهما ،وخلق الإطار الملائم لتفعيل أداء كلتا السلطتين » [2].

و بالتالي فإن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يعد بمثابة الوسيلة الفاعلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة ،والذي يتم على مستويين ،الأول:عند تحديد الأهداف العامة على أن يكون من بين تلك الأهداف العمل على تطوير القطاع المالي ،والثاني :أن يتم التنسيق من خلال اتخاذ بعض التدابير المؤسسية وتحديد آليات التنفيذ والتي من شأنها تأكيد كفاءة ذلك التنسيق.

إن قضية التنسيق بين السياستين المالية و النقدية كانت غائبة في الأدبيات الاقتصادية ،حيث اتجه كل من أنصار **كينز** و **ميلتون فريدمان** إلى تأكيد فعالية سياسة بعينها دون الأخرى .فقد أدى الفكر الكينزي بتعاليمه التي تنصح بتحقيق مستوى عالٍ من التشغيل من خلال إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة ،وتمويله بإصدار نقدي جديد إلى تأكيد تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية .ويعد قيام **جون هيكس** عام 1937 باستخلاص آراء كينز الرئيسية ،حيث وضع نموذجاً يمثل أحد أهم الأدوات المستخدمة في تحليل الاقتصاد الكلي ،وأطلق

---

[1] :منى كمال ،**الإطار النظري للتنسيق بين السياسة المالية و النقدية** ،جامعة الاقتصاد ،لندن ،نوفمبر 2010 ،ص 11.نقلا عن :

Iain Begg, "**Running Economic and Monetary Union: The Challenges of Policy Co-ordination" in "Europe: Government and Money**", the Federal Trust for Education and Research, 2002, pp. 21-22.

[2] :منى كمال ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 11 ،نقلا عن :

Pawel Marszalek, "**Coordination of Monetary and Fiscal Policy**", the Poznan University of Economics, Volume 3, Number 2, 2003, p. 48.

على هذا النموذج (IS-LM) ويتضح التداخل بين السياستين المالية والنقدية من الحقيقة المتمثلة في دور كلٍ من السياستين في تحديد الدخل ومعدلات الفائدة في الأجل القصير.

وتكاد تُجمع المراجع الاقتصادية الحديثة على أن بداية الجدل النقدي/المالي ترجع إلى منتصف الخمسينيات من القرن الماضي على يد الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان .فمن ناحية ،ذهب جانب كبير من الاقتصاديين الكينزيين إلى التقليل من فاعلية السياسة النقدية وتفضيل السياسة المالية عليها في مجال العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع ،حيث يرى الكينزيون أن السياسة النقدية تمارس تأثيرها بطريقة غير مباشرة من خلال أسعار الفائدة وأن هذا التأثير يعد ضعيفاً في حين أن السياسة المالية تمارس تأثيراً مباشراً وسريعاً –على الإنفاق الكلي –ومن ثَم على مستوى الدخل والتشغيل ،بينما نجد من ناحية أخرى وجهة نظر **ميلتون فريدمان** وأنصاره والتي تعبر عن التأثير الهام لكمية النقود على النشاط الاقتصادي والمستوى العام للأسعار ،وأنه من الممكن تحقيق أهداف السياسة النقدية بشكل أفضل إذا ما تم استهداف معدل نمو المعروض النقدي ،حيث أكد فريدمان أهمية التحكم في المعروض النقدي بحيث تفوق في أهميتها الإجراءات المالية التي أوضحها كينز لتحقيق الاستقرار بالطلب الكلي ،وأبرز في كتابه الشهير" منهج تحقيق الاستقرار النقدي" والصادر عام 1960 أهمية أن يكون معدل النمو في الرصيد النقدي ثابتاً ،كما أشار إلى عدم ارتباطه بوضع الموازنة العامة للدولة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد .

ويتضح مما سبق غياب قضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بين أنصار كلٍ من السياستين ،حيث اتجه كل فريق إلى الدفاع عن سياسته وإغفال فعالية السياسة الأخرى.

شهدت حقبة السبعينيات من القرن الماضي تطوراً كبيراً في الأدبيات الاقتصادية كنتيجة لتزايد الشكوك حول جدوى الفكر الكينزي ،وبخاصة بعد ما شهدته تلك الفترة من إتباع سياسات نقدية توسعية في معظم الاقتصادات الغربية ،صاحبها ظاهرة الكساد التضخمي (Stagflation) ،كما شهدت تلك الفترة تأكيد فريدمان وجود مفاضلة في الأجل القصير بين معدل البطالة وانحراف معدل التضخم عن معدله المتوقع ،بينما تغيب تلك المفاضلة في الأجل الطويل مما يؤكد محدودية تأثير السياسة النقدية على معدل البطالة.

كذلك شهدت تلك الحقبة ظهور عديد من الكتابات التي تناولت مشكلة عدم الاتساق الزمني للسياسة النقدية وما ترتب على ذلك من إبراز أهمية تمتع السلطة النقدية باستقلالها عن السلطات المالية .فيرى كلٌ من J□come and V□zquez (2005)[1] أن الإصلاحات التي شهدها عديد من البنوك المركزية نحو منحها

[1]:منى كمال ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 16 ،نقلا عن:

قدرٍ أكبر من الاستقلالية في تصميم وتنفيذ سياستها النقدية عن السلطات المالية إنما يستند بالأساس إلى الإسهامات النظرية وعلى رأسها نموذج عدم الاتساق الزمني الذي قدمه كلٌ من Kydland and Prescott عام1977[1] ،ثم قاما Barro and Gordon بتطويره عام 1983 ، حيث أوضح هذا النموذج أنه إذا ما كانت الحكومات تواجه مفاضلة بين معدلات البطالة والتضخم فقد تفضل معدلات تضخم تتجاوز المعدلات المثلى ، وهو ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بالميل التضخمي للسياسة النقدية.

وقد أدى هذا التطور في الأدبيات الاقتصادية خلال حقبة السبعينيات من القرن الماضي ،إلى أن أصبح الهدف الأساسي للسياسة النقدية في عديد من الدول الغربية خلال فترة الثمانينيات اللاحقة يرتكز بالأساس في السيطرة على معدلات التضخم والتخلي عن تعدد أهداف السياسة النقدية نحو تطبيق هدف وحيد متمثل في تحقيق معدل منخفض ومستقر للتضخم .وأصبح هناك اتفاقاً بين الاقتصاديين يتمثل في أن ممارسة البنك المركزي لدوره في السيطرة على التضخم تتطلب تمتعه بالاستقلالية عن السلطة المالية ،وأن يتحفظ في مواجهته للتقلبات في الناتج مقارنة بالسلطة المالية.

إن أحد الدروس الهامة التي يمكن استخلاصها من كلٍ من « **فرضية الهيمنة المالية** » التي قدمها Sargent and Wallace(1981)[2] و كذا « **النظرية المالية للمستوى العام للأسعار** » يتمثل في ضرورة تأكيد ما قد يترتب على تبني سياسات مالية غير مسؤولة من تعقيد لوظيفة السلطات النقدية في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار ،فقد يفرض العجز المالي الضخم بالموازنة العامة ضغوطاً على السلطات النقدية لتمويل الدين الحكومي ،مما يؤدي إلى تسارع النمو النقدي ومن ثَم ارتفاع معدل التضخم .ولذلك فإن وضع قيود على ارتباط السلطات النقدية بتمويل العجز المالي الضخم يسهم في أن تسير السياسة المالية في محاذاة السياسة النقدية مما يسهل من قدرة السلطات النقدية على الاستمرار في السيطرة على معدل التضخم .وقد أسهم ظهور

Luis I. J□come and Francisco V□zquez, "**Any Link between Legal Central Bank Independence and Inflation ?Evidence from Latin America and the Caribbean**", International Monetary Fund, Working Paper, No. 75, 2005, p. 3.

[1] : Fin Kydland and Edward Prescott, "**Rules Rather than Discretion: The Inconsistency o Optimal Plans**", Journal of Political Economy, Vol.85, No.3, June 1977, p. 473.

[2] :منى كمال ،مرجع سبق ذكره ،ص 17 ،نقلا عن :

Tomas Sargent and Neil Wallace, "**Some Unpleasant Monetarist Arithmetic**", Federal Reserve Bank Of Minneapolis, Quarterly Review, Vol. 5, Fall 1981.

فرضية الهيمنة المالية والنظرية المالية للمستوى العام للأسعار في تأكيد أهمية قضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. ويتم فيما يلي استعراض كلا الإسهامين:

- **فرضية الهيمنة المالية** :حاول كلٌ من Sargent and Wallace (1981)في دراستهما إبراز تأثير تزايد أثر المديونية الحكومية على فعالية السياسة النقدية .فقد أوضحا أنه على الرغم من تأكيد فريدمان مساهمة السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة من خلال مساهمتها في السيطرة على التضخم ،وعلى الرغم من توافر خصائص الاقتصاد النقدي من حيث الارتباط بين القاعدة النقدية والمستوى العام للأسعار ،فقد تظل قدرة السياسة النقدية على السيطرة على التضخم محدودة .فعلى سبيل المثال قد تؤدي إجراءات السياسة النقدية الهادفة إلى تخفيض التضخم من خلال الحد من النمو النقدي ،إلى رفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ،حيث يتم التحول من التمويل النقدي إلى التمويل من خلال السندات الحكومية ،الأمر الذي يؤدي إلى رفع مدفوعات الفائدة وبالتالي إلى تزايد عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل وبالتالي يحدث ارتفاع أكبر في النمو النقدي ومعدل التضخم في الأجل الطويل .وقد يساهم انخفاض المديونيةالحكومية في استعادة فعالية السياسة النقدية في السيطرة على التضخم ،إذا ما أدى إلى انخفاض معدل الفائدة الحقيقي بحيث يقل عن معدل النمو الاقتصادي ،وبالتالي يؤدي الانخفاض في النمو النقدي إلى انخفاض معدل التضخم.

- **النظرية المالية للمستوى العام للأسعار** :حيث قدم الاقتصادي الشهير Woodford[1](1995)

-في إحدى دراساته الهامة – تلك النظرية حول كيفية تحديد مستوى الأسعار والتي أوضح فيها أن اختيار الحكومة لأسلوب تمويل العجز يلعب دوراً حاسماً في تحديد المسار المستقبلي لمعدل التضخم .ووفقاً لتلك النظرية تستحوذ السياسة المالية على معظم الاهتمام في تحديد مستوى الأسعار.

واستناداً إلى تلك النظرية يتحدد مستوى الأسعار بحيث تتساوى القيمة الحقيقية للدين الحكومي مع القيمة الحالية للفائض بالميزان الحكومي الأساسي ،وهو ما يعني إمكانية أن تمثل السياسة المالية ركيزة اسمية حيث تُعد تلك السياسة محدداً للمستوى العام للأسعار في ظل هذه النظرية ،و بالتالي يمكن القول أن هذه النظرية تلعب دوراً هاما في إبراز أهمية إتباع سياسة مالية ملائمة لغرض تحقيق الاستقرار في الأسعار،فتحقيق الاستقرار

[1]:من كمال ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 18 ،نقلا عن :

Michael Woodford, "**Price Level Determinacy Without Control of a Monetary Aggregate**", NBER Working Paper Series, N°. 5204, August 1995.

السعري لا يتطلب فقط سياسة نقدية ملائمة وإنما يتطلب أيضاً سياسة مالية ملائمة ،وهو الأمر الذي أكده Woodford[1](2001) في دراسة أخرى ،حيث يرى أن تحقيق ذلك الاستقرار لا يتطلب التعهد بقاعدة ملائمة للسياسة النقدية فحسب ،ولكنه يقتضي أيضاً إتباع قاعدة ملائمة للسياسة المالية ،حيث يقترح أن تتضمن قاعدة تيلور Taylor Rule[2]-والتي يستند إليها تصميم السياسة النقدية -هدفاً لابد من تحقيقه لحجم العجز المالي في الموازنة الحكومية.

الفرع الثاني :السياسة المالية والنقدية في ظل نظامي سعر الصرف الثابت والمرن

ترتبط قضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بنظام سعر الصرف المتبع ،حيث تختلف العلاقة بين السياستين في ظل نظامي سعر الصرف الثابت والمرن .ففي ظل أنظمة سعر الصرف الثابتة تقل فعالية السياسة النقدية حيث تكون مقيدة لأنها موجهة بالأساس لسعر الصرف ،مما يحد من مقدرة البنك المركزي على التصدي للصدمات الداخلية والخارجية ،بينما في ظل أنظمة سعر الصرف المرنة ومع تبني استهداف التضخم تتسم السياسة النقدية باستقلاليتها عن السياسة المالية ،ويتم التخلي عن سعر الصرف كركيزة اسمية والتحول إلى ركيزة أخرى.

وتظهر أهمية قضية التنسيق بين السياستين في ظل أنظمة سعر الصرف المختلفة ،مع تبني عدد من الدول لبرامج الإصلاح المالي والنقدي ،والاتجاه نحو التخلي عن نظم سعر الصرف الثابت والتحول نحو نظم سعر الصرف المرنة وذلك في أعقاب الأزمات التي شهدتها دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي ،ومن الجدير بالذكر أن أنظمة سعر الصرف قد شهدت تطوراً كبيراً خلال السنوات المائة الأخيرة ،وتتمثل أنظمة سعر الصرف في سبعة أنظمة رئيسية:

---

[1] : Michael Woodford, "**Fiscal Requirements for Price Stability**", NBER Working Paper N°. 8072, January 2001, p. 3.

[2] **:قاعدة تايلور** :هي عبارة عن سعر الفائدة الاسمي قصير الأجل كدالة في انحرافات معدل التضخم عن المعدل المستهدف وانحراف الناتج المحلي الإجمالي عن الناتج المتاح .[$i_t=r+\Pi_t+\alpha(\Pi_t-\Pi^*_t)+\beta(Y_t-Y^*_t)$]وبذلك يعتمد سعر الفائدة الاسمي قصير الأجل (i_t) على خمسة عوامل هي:

- سعر الفائدة الحقيقي التوازني (r) ؛
- معدلات التضخم الحالية (Π_t) و المستهدفة (Π^*_t) ؛
- معامل التعديل لفجوة التضخم (α) ؛ والذي يوضح مقدار التحرك في سعر الفائدة الاسمي عندما يبتعد معدل التضخم الفعلي عن المعدل المستهدف.
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الجاري و الممكن تحقيقه (Y_t, Y^*_t) ؛
- معامل التعديل في فجوة الناتج (β) ؛ والذي يوضح مقدار التحرك في سعر الفائدة الاسمي عند ابتعاد الناتج المحلي الإجمالي الجاري عن المستوى الممكن تحقيقه ،وبالتالي يرتفع سعر الفائدة الحقيقي مع ارتفاع معدل التضخم عن معدله المستهدف وينخفض مع انخفاضه ،وفي ذات الوقت يرتفع سعر الفائدة الاسمي عندما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي مستواه المتاح وينخفض بانخفاضه.

أولاً :نظم الربط الجامد (أنظمة الصرف الثابتة):

Hard Peg Regimes (Fixed Exchange Rate Regimes)

1. ترتيبات سعر الصرف في حالة عدم وجود عملة رسمية مستقلة؛
2. ترتيبات مجلس الإشراف على العملة؛

ثانياً :نظم الربط الوسيطة (أنظمة سعر الصرف الوسيطة):

Soft Peg Regimes (Intermediate Exchange Rate Regimes)

3. تثبيت سعر الصرف مقابل عملة واحدة أو سلة عملات؛
4. سعر الصرف المتحرك حول قيمة ثابتة؛
5. نظام الربط الزاحف؛

ثالثاً : نظم التعويم الحر (أنظمة سعر الصرف المرنة):

Free Floating Exchange Rate Regimes (Flexible Exchange Rate Regimes)

6. التعويم المدار دون الإعلان المسبق عن مسار سعر الصرف؛
7. نظام التعويم المستقل؛

في عقد الثمانينيات من القرن الماضي وحتى وقت قريب كان الجدل حول أنظمة سعر الصرف يتعلق بشكلٍ كبير بتأثيرها على مصداقية سعر الصرف ،واستند تأييد أنظمة سعر الصرف الثابتة إلى الانضباط الذي تفرضه تلك الأنظمة على السياستين النقدية والمالية نتيجة للتكاليف السياسية الناشئة عن عدم الالتزام بسعر الصرف .وبالتالي إذا لم يكن باستطاعة الدولة إضفاء المصداقية على السياسة النقدية على المستوى المحلي ،فيمكن تحقيق تلك المصداقية بربط قيمة العملة بعملة قوية لدولة معينة.

وقد احتلت قضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت مكانة بارزة في السنوات الأخيرة ،نتيجة لتناول عديد من الدراسات النظرية والتطبيقية لتجربة التنسيق بين السياستين في ظل الاتحاد النقدي الأوروبي و اتباع ترتيب سعر الصرف في حالة عدم وجود عملة رسمية مستقلة ،وكذلك مع ظهور ترتيبات مجلس الإشراف على العملة كأحد الخيارات المطروحة بقوة أمام دول الأسواق الناشئة ،وكأحد الترتيبات المؤسسية الهامة لتحقيق التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.

وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت تكون السياسة النقدية مقيدة ،حيث توجه بالأساس نحو تحقيق الاستقرار بسعر الصرف .وفيما يتعلق بأداء السياسات المالية في ظل أنظمة سعر الصرف الثابتة فقد أوضحا

Fat□s and Rose (2001)[1] -في دراسة تطبيقية حول تأثير تلك الأنظمة على أداء السياسة المالية -أن الدول التي تتبنى نظام سعر الصرف الثابت لمحاولة إضفاء المصداقية على سياستها الاقتصادية ،عادة ما تطبق سياسات مالية تقييدية لتساند سياستها النقدية المتشددة .ومن ناحية أخرى ،فإن الدول التي تضحي بسياستها النقدية المستقلة -في ظل ترتيب سعر الصرف في حالة عدم وجود عملة رسمية مستقلة -عادة ما تستخدم السياسة المالية كأداة لتحقيق الاستقرار في دورة الأعمال الاقتصادية.

وقد أوضح Trenqualye (1990)[2] مزايا التنسيق بين السياسات النقدية للدول في ظل نظام سعر الصرف الثابت مقارنة بنظام سعر الصرف الحر ،فباستخدام نموذج نظري بسيط متعدد الدول وبافتراض الحرية التامة في تحرك رؤوس الأموال ،خَلص في دراسته إلى سهولة قيام الدول بتنسيق سياساتها النقدية والوصول إلى أفضل النتائج في ظل نظام سعر الصرف الثابت ،حيث يؤدي التكامل الاقتصادي المترتب على هذا النظام إلى التيسير من قدرة الدول على التحكم في سياساتها الاقتصادية بصورة أكثر كفاءة.

وفيما يتعلق بنظام سعر الصرف المرن ،فقد شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي تزايداً في عدد الدول المطبقة لهذا النظام ،ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه لما توفره نظم أسعار الصرف المرنة من حماية لاقتصاديات الدول ضد الصدمات الخارجية ،وسهولة تنفيذ السياسة النقدية ،وعلى الرغم من اتفاق عديد من الدراسات الاقتصادية حول ملائمة نظم سعر الصرف المرنة لدول الأسواق الناشئة.

وقد أوضح كلٌ من Calvo and Reinhart (2000)[3] تخوف عدد من الدول من تطبيق نظم التعويم حيث تقاوم السلطات النقدية التخلي عن سعر الصرف الاسمي كركيزة للسياسة النقدية ،والتخلي عن مصداقية سياستها .فعادة ما يقتضي التحول من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف المرن أن تتخذ الدولة ركيزة اسمية (أداة تثبيت اسميه جديدة) ،وأن تُعيد صياغة سياستها النقدية بحيث تتلاءم مع هذا

[1] :منى كمال ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 29 ،نقلا عن:

Antonio Fat□s, and Andrew K. Rose, "**Do Monetary Handcuffs Restrain Leviathan? Fiscal Policy in Extreme Exchange Rate Regimes**", International Monetary Fund, Staff Papers, Vol.47, 2001, Special Issue, IMF Annual Research Conference, pp. 40-58.

[2] : Pierre de Trenqualye, "**Monetary Policy Coordination under Fixed and Floating Exchange Rates**", The Economic Journal, Vol.100, No.400, Conference Papers, 1990, pp. 206-214.

[3] :منى كمال ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 30 ،نقلا عن:

Calvo, Guillermo and Carmen Reinhart, "**Fear of Floating**", NBER Working Paper Series, N°. 7993, November 2000.

التحول.وبصفة عامة ،فقد اتخذت العديد من الدول استراتيجية استهداف التضخم كأداة تثبيت اسمية بديلة على المدى الطويل.

وعادة ما تنحصر محاور الارتكاز الاسمية في ظل أنظمة سعر الصرف المرنة في محورين: الإجماليات النقدية أو معدلات التضخم المستهدفة .ويعد الاختيار الثاني هو الأكثر شيوعاً بين دول الأسواق الناشئة ،كما يزداد انتشاراً .ويعزى ذلك الانتشار إلى أن استهداف الإجماليات النقدية لا يعتبر سياسة مثلى نظراً لعدم استقرار الطلب على النقود في معظم الاقتصادات.

ويتضح مما سبق أهمية نظام سعر الصرف المرن وارتباطه بقضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ،حيث يصاحب تطبيق هذا النظام تبني استراتيجية استهداف التضخم والتي تسهم في إتباع سياسة نقدية مستقلة وغير مقيدة باعتبارات مالية ،كما يسهم في الحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي لأغراض تمويل العجز المالي نظراً لأن هدف استقرار الأسعار يكون بمثابة الهدف الرئيسي والمعلن من قبل السياسة النقدية ،وتتسم السياسة النقدية بفعاليتها وقدرتها على استيعاب الصدمات الخارجية في حالة تمتع الاقتصاد بحرية كاملة لانتقال رؤوس الأموال ،وحجم كبير للسلع القابلة للتبادل التجاري.

ويشير الجدول التالي إلى دور السياسات النقدية والمالية في ظل أنظمة سعر الصرف القطبية ،حيث يستعرض خصائص الاقتصاد وفعالية السياستين في ظل تلك الأنظمة ،كما يشير إلى فعالية كلٍ من السياستين المالية والنقدية والتي ترتبط بخصائص الاقتصاد ،مثل درجة الحرية التي تتم بها انتقال رؤوس الأموال ،وحجم السلع القابلة وغير القابلة للتبادل التجاري.

الجدول (III-1):دور السياستين المالية والنقدية في ظل نظامي سعر الصرف الثابت والمرن

نظام سعر الصرف	خصائص الاقتصاد الأخرى	فعالية السياسة
ثابت	- حرية كاملة لانتقال رؤوس الأموال. - حجم كبير للسلع القابلة للتبادل التجاري.	- السياسة المالية فعّالة في التأثير على الطلب الكلي. - السياسة النقدية غير فعّالة وأسعار الصرف ستساوي دائماً الأسعار الدولية.
ثابت	- حرية أقل لانتقال رؤوس الأموال. - حجم كبير من السلع غير القابلة للتبادل التجاري.	- السياسات النقدية والمالية تلعب أدواراً فعالة في التأثير على إجمالي الطلب (كلٍ منها يتسم بالفعالية)
مرن	- حرية كاملة لانتقال رؤوس الأموال. - حجم كبير للسلع القابلة للتبادل التجاري.	- السياسة النقدية وحدها فعالة (تستوعب الصدمات الخارجية).
مرن	- حرية أقل لانتقال رؤوس الأموال. - حجم كبير من السلع غير القابلة للتبادل التجاري.	- السياسة المالية والسياسة النقدية كلتاهما فعالتان من خلال تحركات أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

المصدر :منى كمال ،مرجع سبق ذكره ،ص 31.

خلاصة الفصل :

من خلال تعرضنا لعلاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية ،أتضح أنه توجد علاقة و أثار متبادلة بين السياسات المالية و النقدية و المتغيرات الاقتصادية الكلية فالسياسة المالية لها تأثير مباشر على الدخل ثم الطلب الكلي بينما السياسة النقدية لها تأثير غير مباشر على الطلب الكلي كما أن السياسة المالية أكثر فعالية في مواجهة الركود الاقتصادي على عكس السياسة النقدية التي تكون لها فعالية أكثر في مواجهة الضغوط التضخمية. غير أن التنسيق و التكامل بين السياستين يعتبر أمرا ضروريا ،وذلك لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي و تهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ،كما أن تكامل كل من أهدافهما من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

لهذا يجب على صانعي القرار إيجاد التوليفة المثلى من وسائل و أدوات سواءا مالية كانت أو نقدية في سبيل تحقيق أهداف مسطرة و واضحة المعالم في المدى الطويل ،و ذلك حسب طبيعة الاقتصاد و المرحلة التي يمر بها (ركود أو انتعاش)

ملخص الفصل:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيرات هامة أملتها الظروف والتحولات التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية وهذا على كافة الأصعدة الاقتصادية ،الإيديولوجية والسياسية...الخ ،فنجدها غداة الاستقلال قد تبنت استراتيجية وفق نظرة اشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد ،إلا أن هذه السياسة باءت بالفشل ،وأصبح الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات هيكلية كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي ابتداءا من سنة 1986 بفعل الأزمة النفطية المعاكسة وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري الذي دخل في أزمة حادة دفعت بالجزائر إلى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجه.

و قد رافق هذا التحول قيام الجزائر بجملة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية المتتالية والواسعة والتي مست جميع جوانب النشاطات الاقتصادية بمختلف القطاعات ،سواء تلك الإصلاحات التي كانت بإرادة الدولة أو ما اصطلح عليها بالإصلاحات الذاتية و التي بدأت معالمها منذ سنة 1986 ،أو التي جاءت في إطار الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.

كما أن مسار الإصلاحات لم يتوقف بإنهاء تطبيق برامج التعديل الهيكلي سنة 1995 الذي طبق من قبل الجزائر تحت إشراف صندوق النقد الدولي ،بل تواصل مع بداية الألفية الثالثة بجملة من الإجراءات وعدد من البرامج التنموية ولازال التغير مستمرا ومتواصلا إلى حد اليوم ،حيث أن الاقتصاد الجزائري يشهد حاليا انفتاحا متزايدا على العالم الخارجي.

وخلال كل مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر ،كان للسياسة المالية و النقدية الدور البارز في تحقيق الأهداف التنموية كصورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأداة من أدوات تنفيذ البرامج الحكومية.

قمنا بتقسيم هذا الفصل التطبيقي على أربعة مباحث و هي كالتالي:

- المبحث الأول:تصنيف النفقات و الإيرادات العامة في الجزائر؛
- المبحث الثاني:مسار السياسة المالية في الجزائر؛
- المبحث الثالث:مسار السياسة النقدية في الجزائر؛
- المبحث الرابع:التحليل القياسي للميزانية العامة للجزائر

المبحث الأول:تصنيف النفقات و الإيرادات العامة في الجزائر

إن السياسة المالية لأي دولة ما هي إلا البرنامج الذي تخططه تلك الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب أثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وذلك لتحقيق أهداف المجتمع ،و من خلال هذا المبحث الأول حاولنا تسليط الضوء على تصنيف النفقات و الإيرادات العامة للجزائر و التي تدخل في إطار الميزانية العامة للدولة ،و منه سوف نتطرق إلى مختلف التصنيفات المعتمدة من قبل قانون المالية الجزائري لكل من النفقات و الإيرادات العامة.

المطلب الأول:تصنيف النفقات العامة في الجزائر

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة إلى نفقات التسيير و نفقات التجهيز.

الفرع الأول:نفقات التسيير

1. **تعريفها**:هي تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكوّنة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب وهذا النوع من النفقات لا يقوم بعملية إنتاج أية سلعة حقيقية ولا يهدف إلى التأثير على الحياة الاقتصادية ولذلك تسمى كذلك بالنفقات الاستهلاكية حيث توزّع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة[1].

2. **تقسيم نفقات التسيير**:تجمع نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:

أ) **أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات** :يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء هي:

- دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة)؛
- الدين الداخلي –ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة)؛
- الدين الخارجي؛
- ضمانات (من أجل القروض و التسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية)؛

[1]:محمد عباس محرزي ،**اقتصاديات المالية العامة** ،مرجع سبق ذكره ،ص 84-85.

- نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة)؛

ب) تخصيصات السلطة العمومية :تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها ،المجلس الشعبي الوطني ،مجلس الأمة ،المجلس الدستوري...الخ ،وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدّات ويضم ما يلي:

- المستخدمين- مرتبات العمل؛
- المستخدمين- المنح والمعاشات؛
- المستخدمين- النفقات الاجتماعية؛
- معدّات تسيير المصالح؛
- أشغال الصيانة؛
- إعانات التسيير؛
- نفقات مختلفة.

ج) التدخلات العمومية :تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي ،الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:

- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية)؛
- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية)؛
- النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية)؛
- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية)؛
- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية)؛
- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن)؛
- إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...الخ) ؛

إنّ كل نفقات التسيير المحصورة في الأبواب الأربعة تقسم في قانون المالية في الجدول (IV-1)الملحق بقانون المالية بالشكل التالي:

- النفقات الخاصة بالباب الثالث والرابع حسب الوزارات ،حيث يحدّد قانون المالية المبلغ الإجمالي

للإعتمادات الموجّهة لكل دائرة وزارية ثم يتكفل المرسوم بتوزيع هذه الاعتمادات الإجمالية لكل جزء ،وفصلها حسب طبيعة كل نفقة.

- النفقات الخاصة بالباب الأول والثاني المشتركة بين كل الوزارات أو التي لا ترتبط بوزارة معينة في ميزانية

النفقات المشتركة في أسفل الجدول (IV-1) بعد تخصيص الاعتمادات الموجهة لكل وزارة كما هو مبيّن في الجدول التالي[1]:

[1] : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد 68 ،28 صفر 1435 هـــ الموافق لـــــ31 ديسمبر 2013 م ،ص 45-46-47. المتوفرة في الموقع الإلكتروني التالي :WWW.JORADP.DZ .

الجدول(IV-1): توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية

الدوائـــــــــــــــر الوزاريـــــــــــــــة	المبالغ (دج)
رئاســـــة الجمهوريـــــــــة	9.422.733.000
مصالح الوزير الأول.....	2.712.507.000
وزارة الدفاع الوطني.....	955.926.000.000
وزارة الداخلية والجماعات المحلية.....	540.708.651.000
وزارة الشـــــؤون الخارجيـــــة.....	30.617.909.000
وزارة العـــــــــــــدل.....	72.365.637.000
وزارة الماليـــــــــــــــة.....	87.551.455.000
وزارة الطاقـــــة والمنـــــاجم.....	41.050.228.000
وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار.....	4.452.530.000
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.....	233.232.749.000
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.....	24.260.117.000
وزارة المجـــــــــــاهدين.....	241.274.980.000
وزارة ا لموارد المائية.....	38.922.265.000
وزارة النقـــــــــــــل.....	13.148.714.000
وزارة الأشغال العمومية.....	19.405.864.000
وزارة السكن والعمران والمدينة.....	19.449.647.000
وزارة التهيئة العمرانية والبيئة.....	2.405.141.000
وزارة الاتصـــــــــــال.....	18.630.359.000
وزارة التربية الوطنية.....	696.810.413.000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.....	270.742.002.000
وزارة الثقـــــــــــــافة.....	25.233.155.000
وزارة التكوين والتعليم المهنيين.....	49.491.196.000
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.....	135.822.044.000
وزارة التجـــــــــــــارة.....	23.801.125.000
وزارة العلاقات مع البرلمان.....	277.547.000
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....	274.291.555.000
وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....	365.946.753.000
وزارة الشباب والرياضة.....	36.791.134.000
وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....	3.680.186.000
وزارة السياحة والصناعة التقليدية.....	3.007.737.000
وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية.....	2.323.410.000
المجموع الفـــــرعي.....	**4.243.755.743.000**
التكاليف المشتركة.....	470.696.623.000
المجمـــــــــــوع العـــــــــــام.....	**4.714.452.366.000**

المصدر :قانون رقم 13 - 08 مؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق 30 ديسمبر سنة 2013 ،يتضمن قانون المالية لسنة 2014.

الفرع الثاني:نفقات التجهيز

1. تعريفها :تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار ،وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية و الإدارية ،والتي تعتبر مباشرة استثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدّمة لبعض المؤسسات العمومية.

إن تمويل نفقات التجهيز يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية ،كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض و تسبيقات الخزينة أو من البنك أي خلال رخص التمويل.

2. تقسيم نفقات التجهيز :توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب :استثمارات منفذة من طرف الحكومة ، دعم استثماري ،نفقات رأسمالية أخرى ،والتصنيف الذي تعتمد عليه التصنيف الوظيفي الذي يسمح لها بإعطاء وضوحا أكثر تأثير لنشاط الدولة الاستثماري وعليه تدوّن نفقات التجهيز وفق ما يلي:

أ) **العناوين** :تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين (أبواب) وهي:

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى برأسمال؛

ب) **القطاعات** :تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات)هي:المحروقات ، الصناعة التحويلية ،الطاقة والمناجم ،الفلاحة والري ،الخدمات المنتجة ،المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية ، التربية والتكوين ،المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية ،المباني ووسائل التجهيز ،المخططات البلدية للتنمية .مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

ج) **الفصول والموارد** :تقسّم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث نتصور بطريقة أكثر وضوح

ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار ،حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع ،وقطاع فرعي ،وفصل ومادة .كأن نقول مثلا العملية رقم 2423 فهي تشمل على:

- القطاع.....2 الصناعات التحويلية.
- القطاع الفرعي..... 24 التجهيزات.
- الفصل..... 242 الصلب.
- المادة..... 2423 التحويلات الأولية للمواد.

ويمكن توضيح تصنيف نفقات التجهيز في الجدول (IV-2) الموالي:

الجدول (IV-2):توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات

(بالآلاف دج)

القطاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصناعـــــــــة.....	2.972.000	2.820.500
الفلاحة والري.....	229.135.500	203.520.500
دعم الخدمات المنتجة.....	34.455.000	29.347.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	920.347.600	781.640.900
التربية والتكوين.....	231.721.400	243.865.900
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	219.301.600	236.615.100
دعم الحصول على سكن.....	116.384.500	127.536.000
مواضيع مختلفة.....	510.000.000	360.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	65.000.000	65.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	**2.329.317.600**	**2.050.345.900**
دعم النشاط الاقتصادي(تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	-	661.368.310
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	130.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	285.000.000	160.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	**415.000.000**	**891.368.310**
مجموع ميزانية التجهيز.....	**2.744.317.600**	**2.941.714.210**

المصدر :قانون رقم 13 - 08 مؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق 30 ديسمبر سنة 2013 ،يتضمن قانون المالية لسنة 2014.

المطلب الثاني :تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر

تعددت أنواع الإيرادات العامة وتشعبت ،فهناك موارد تأخذها الدولة دون مقابل مثل الهبات والإعانات ،وأخرى لها صفة تعاقدية كإيرادات الدولة من أملاكها ،وثالثة موارد إجبارية سيادية كالضرائب حسب القانون المتعلق بقوانين المالية (84-17)لاسيما المادة(11) منه تصنف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى:

- إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى؛
- الأموال المخصصة للهدايا والهبات والمساهمات؛
- التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛
- مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا.

وبتفحص الإيرادات السابقة يمكن تصنيف إيرادات الموازنة العامة إلى قسمين :إيرادات إجبارية ،إيرادات اختيارية.

الفرع الأول :الإيرادات الإجبارية

تتمثل في مجموع الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية ودون مقابل في المداخيل الجبائية والغرامات والحصص المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية وتتمثل فيما يلي:

1) الإيرادات الجبائية :تتكوّن من مختلف الضرائب والرسوم كما يلي:

أ) **الضرائب المباشرة** :وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخيل كالأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية والمرتبات والأجور....الخ؛

ب) **حقوق التسجيل والطابع** :وهي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وكل الوثائق الموجّهة للعقود المدنية والقضائية مثل حقوق تسجيل نقل الملكية ،وطوابع جوازات السفر وبطاقة التعريف...الخ؛

ج) **الضرائب غير المباشرة** :وتتكون أيضا من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك لكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الأعمال(كالذهب والكحول...الخ)؛

د) **الضرائب على رقم الأعمال** :وتفرض على مجموع المواد الاستهلاكية وبالتالي فهي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك؛

ه) **الحقوق الجمركية** :يخضع لهذا الرسم جميع الموارد الموجهة للتصدير والاستيراد؛

و) **الجباية البترولية** :تتكوّن من مجموع إقتطاعين هما :ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز هذا من جهة وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن نشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات؛

2) **الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية** :وتمثل نسبة من الأرباح الصافية للمؤسسة بعد اقتطاع اشتراكات العمال حيث أنّ هذه الضريبة تخضع للقواعد المطبقة في مادة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية.

3) **الغرامات** :وتتمثل في العقوبات المالية الصادرة عن هيئة قضائية مثل المحكمة ،مجلس المحاسبة...الخ، كما قد تفرضها هيئة إدارية مثل مفتشية الأسعار ،مفتشية الجمارك.

الفرع الثاني :الإيرادات الاختيارية

يتكوّن هذا النوع من الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة إراديا من طرف الأشخاص مقابل استفادتهم بسلعة أو خدمة ما دون غيرهم من طرف الدولة ومنها:

1) **مداخيل أملاك الدولة** :وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة مقابل تصفيتها لثرواتها الطبيعية كالمناجم والغابات ...الخ أو استغلالها في شكل إجازة أو خدمة أو رخصة ومن هنا يمكن أن نميّز نوعين من مداخيل أملاك الدولة وهي:

أ) **مداخيل التصفية** :وتتمثل في الموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصفية ثرواتها حيث يتم تدبيرها

بشكل إتفاقي بين الدولة والمستفيد من خلال نقل ملكيتها عن طريق التنازل مثل :الأراضي التابعة للدولة ، المساكن ،المتاجر، ...الخ.

ب) مداخيل الاستغلال :هذا النوع من الموارد يتم تدبيرها من خلال الإيجار أو الخدمة أو الرخصة التي يستفيد منها الأشخاص(طبيعيين أو معنويين) الخواص أو العموميين ومن هذه الموارد نذكر :مداخيل استغلال المناجم والمقالع ،مداخيل الغابات ،مداخيل استخراج المنتجات من أملاك الدولة ،مداخيل رخص إنشاء محطات توزيع المشتقات البترولية على حافة الطرق العمومية ،مداخيل أشغال نقل وتوزيع المياه والكهرباء والغاز المنشأ بالطرق الوطنية ،مداخيل استغلال الغابات...الخ.

2) التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدّمة من طرف الدولة :تمثل هذه المداخيل كل المكافآت التي تحصل عليها الدولة مقابل استعمال خدماتها ويمكن أن نميّز ثلاث أنواع من هذه المداخيل المحصلة:

- المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات؛
- المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة مثل ما تقدمه من نشاطات مصرفية؛
- المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية.

3) أموال المساهمات والهدايا والهبات :هذا النوع من الموارد تقدم للدولة بدون مقابل وتتمثل في الإسهامات المالية المقدّمة من طرف الأفراد بمحض إرادتهم بهدف تمويل نفقة عمومية[1]. وبصفة عامة يمكن القول أنّ الإيرادات العامة النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة المعروضة عموما حسب الطبيعة القانونية والمصنفة في الجدول (IV-3) الملحق لقانون المالية في بابين هما :الموارد العادية ،الجباية البترولية.

الجدول (IV-3):الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2014

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1- الموارد العادية	
1. 1.الإيرادات الجبائية :	
201-001-حواصل الضرائب المباشرة.....	866.120.000
201-002-حواصل التسجيل والطابع.....	59.300.000
201-003-حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	853.330.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة).....	510.720.000
201-004-حواصل الضرائب غير ا المباشرة.....	3.000.000
201-005-حواصل الجمارك.....	485.700.000
المجموع الفرعي (1)	**2.267.450.000**
1. 2.الإيرادات العادية :	

[1] :دراوسي مسعود ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 362-363.

201-006-حاصل دخل الأملاك الوطنية.....	21.000.000
201-007-الحواصل المختلفة للميزانية.....	64.000.000
201-008-الإيرادات النظامية.....	-
المجموع الفرعي (2)	**85.000.000**
1. 3.الإيرادات الأخرى : الإيرادات الأخرى.....	288.000.000
المجموع الفرعي (3)	**288.000.000**
مجموع الموارد العادية	**2.640.450.000**
2- الجباية البترولية 201-011-الجباية البترولية.....	1.577.730.000
المجموع العام للإيرادات	**4.218.180.000**

المصدر :قانون رقم 13 - 08 مؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق 30 ديسمبر سنة 2013 ،يتضمن قانون المالية لسنة 2014.

المبحث الثاني :مسار السياسة المالية في الجزائر

لقد تسلمت الجزائر اقتصادا مشوّها بعد 132 سنة من الاحتلال الفرنسي ،إذ طبق المستوطنون خلال السبع سنوات الأخيرة قبيل الاستقلال سياسة الأرض المحروقة لمساعدة المنظمة السرية المسلحة ،و بعد خروج المستعمر واجهت الجزائر ظروف صعبة تميزت بما يلي:

- إخلال خزينة الدولة و البنك المركزي من الأرصدة الذهبية و العملات الصعبة ،و تحويل كل المدخرات و الأموال إلى الخارج ،فقد تم تحويل 750 مليون فرنك فرنسي في جوان 1962 م عن طريق القطاع البنكي فقط ، أما التحويلات خارج القطاع البنكي فلم يتم حصرها.
- ترك مليون هكتار من الأراضي الفلاحية الخصبة في حالة شغور ،و هذا ما وضع الإنتاج الوطني أمام عجز تام.
- شل الجهاز الإداري بتفريغه من اليد العاملة و الوثائق الضرورية ،فقد تم خروج 50 ألف إطار رفيع المستوى و 35 ألف إطار متوسط المستوى و 100 ألف عامل مهني.
- حالة اجتماعية جد مزرية نظر لارتفاع البطالة وكثرة الأرامل و المعطوبين و المشردين.

ارتباط المعاملات التجارية الخارجية مع فرنسا ،حيث كانت نسبة % 85 من الصادرات توجّه لفرنسا و 80 %من الواردات تأتي من فرنسا كذلك[1].

كل هذه المظاهر و غيرها كانت توحي بالوضع الاقتصادي و الاجتماعي المزري للجزائر ،و الذي انعكس بطبيعة الحال على مسار السياسة المالية للجزائر في هذه الفترة الحساسة.

[1] : Ahmed Henni, **Economie De L'Algérie Indépendante**, ENAG, Algérie, 1991, p 26.

ارتأينا خلال هذا المبحث تسليط الضوء على كل المحطات التي مرت بها السياسة المالية في الجزائر خلال كل مراحل الاقتصاد الجزائري (مرحلة الاقتصاد المخطط – مرحلة الإصلاحات – مرحلة الإنتعاش الاقتصادي).

المطلب الأول :السياسة المالية في مرحلة الاقتصاد المخطط

بعد الاستقلال عملت الجزائر جاهدة على التخلص من كل قيود التبعية الاقتصادية لفرنسا ،و لكن هذا لم يكن بالأمر السهل نتيجة عدم توفر القوة الاقتصادية للقطاع العام ،فإنه كان من غير الممكن الشروع في تأسيس نظام مركزي قوي ،هذا ما انعكس بشكل مباشر على السياسة الإنفاقية و الجبائية للجزائر خلال هذه الفترة ،و من خلال هذا المطلب سوف نتناول بالتحليل و الأرقام مسار السياسة المالية للجزائر خلال الاستقلال.

الفرع الأول :السياسة الإنفاقية

يمكن تلخيص النفقات العامة للجزائر خلال السنوات الأربعة بعد الاستقلال مباشرة في الجدول (IV-4) التالي:

الجدول (IV-4):تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1963-1966)

الوحدة :(10^6 دج)

السنوات	PIB	النفقات العامة (G)		نفقات التسيير			نفقات التجهيز		
		قيمتها	نسبتها إلى PIB	قيمتها	نسبتها إلى G	نسبتها إلى PIB	قيمتها	نسبتها إلى G	نسبتها إلى PIB
1963	13130	2670	20,33	2237	83,78	17,03	433	16,21	03,29
1964	14100	2811	19,93	2070	73,63	14,68	741	26,36	05,25
1965	15240	3248	21,31	2757	84,88	18,09	491	15,11	03,22
1966	14960	3799	25,39	2845	74,88	19,01	954	25,11	06,37

Sources :

- Word Bank table statistics ;
- www.ONS.dz;
- www.IMF.org;

نلاحظ من خلال معطيات الجدول (IV-4) استقرار نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي في حدود 20% إلى 25% ،كما توجهت أغلبية الأموال العمومية المصروفة إلى نفقات التسيير حيث تجاوزت الـــــ 80% من مجموع النفقات العمومية ،و بالمقابل عرفت نفقات التجهيز أغلفة مالية محتشمة تراوحت بين 15% و 25% .و هذا ما يتجلى بوضوح في الشكل البياني التالي:

الشكل (IV-1):مقارنة نفقات التسيير و التجهيز غداة الاستقلال (10^6 دج)

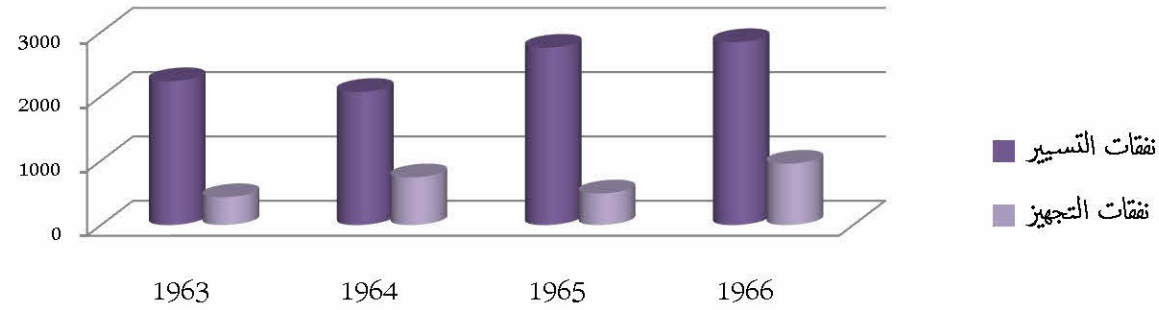

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاحصائيات الموجودة في الجدول (IV-1)

يمكن تفسير هذا التباين في حجم نفقات التسيير و التجهيز خلال هذه الفترة إلى طبيعة نهج و نمط التسيير آنذاك و المتمثل في التسيير الذاتي الذي تم تطبيقه في الميدان الفلاحي نظرا لسيطرة هذا القطاع على الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة ،أين كانت مساهمته في الدخل الوطني تمثل حوالي 16,4% و كذلك لضعف القطاع الصناعي خاصة بعد رحيل الإطارات الفرنسية و قلة الموارد المالية مما خفض كثيرا من قوة تدخل الدولة في الاقتصاد.

ثم دخلت الجزائر بعد ذلك في مرحلة التخطيط حيث تميزت هذه المرحلة بحضور قطاع عمومي قوي على الساحة الاقتصادية خاصة بعد الإعلان الرسمي لاعتماد النظام الاشتراكي سنة 1971 م و الذي اعتمد بدوره على التخطيط المركزي كأسلوب من أساليب التنمية الاقتصادية ،و الذي استدعى تدخلا قويا للقطاع العام في الأمور الاقتصادية ،برز واضحا من خلال ارتفاع الإنفاق العام في الموازنة العامة للدولة ليصل في سنة 1986 م مثلا إلى حوالي 47.65% بعدما كان يمثل 25.98% سنة 1967 م ،و هذا كانعكاس مباشر لنموذج الصناعات المصنعة المعتمد من طرف الجزائر و تبنيه كمحرك رئيسي لإستراتيجية التنمية الاقتصادية في البلاد و من تم التركيز كان واضحا على الاستثمارات الصناعية في قطاع المحروقات بعد تأميمها سنة 1971 م. وقد تطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات الكبرى استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو اقتصادي جد إيجابية إذ بلغت نسبة 9.21% سنة 1978 ،كما امتصت عددا لا بأس به من اليد العاملة العاطلة إذ انخفضت نسبة البطالة إلى حوالي 13.28% سنة 1983 حسب البيانات الحكومية.

لقد عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة ثلاث مخططات تنموية ،و الشيء الملاحظ في المخططات التنموية السابقة هو تطور حجم الاستثمار العمومي من سنة للأخرى ،و هذا ما يعكس زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري ،و الجدول (IV-5) يوضح ذلك:

الجدول (IV-5):حجم الإنفاق الاستثماري بالسعر الجاري لمختلف القطاعات خلال الفترة (67-77)

الوحدة :مليار دينار جزائري.

القطاعات	المخطط الثلاثي (1967-1969)	الرباعي الأول (1970-1973)	الرباعي الثاني (1974-1977)
الزراعة والصيد البحري والري	1,62	4,94	16,72
المحروقات والصناعات التحويلية الأساسية المناجم والطاقة	5,4	12,4	48
السياحة النقل المواصلات التخزين والتوزيع.	0,46	1,87	10,50
شبكة النقل ،السكن ،التكوين و الاستثمارات الأخرى	1,58	8,54	35,00
مجموع الاستثمارات	**9,06**	**27,75**	**110,22**

المصدر : بهلول حسن ،**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر.** ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزء الأول ،الجزائر،1999 ،ص 190.

إلا أن السؤال الذي يُطرح في هذا المجال يتعلق بمصادر تمويل هذا الإنفاق الحكومي الاستثماري ،حيث أن الاستراتيجية التنموية التي اتبعتها الجزائر تعتمد أساسا على صناعات ثقيلة تتطلب كثافة رأسمالية كبيرة تتعدى حدود التمويل من مصادر داخلية دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي ،و يمكن تلخيص مصادر تمويل الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال الفترة (1970-1977) من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل(IV-2):مصادر تمويل الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال الفترة (1970-1977)

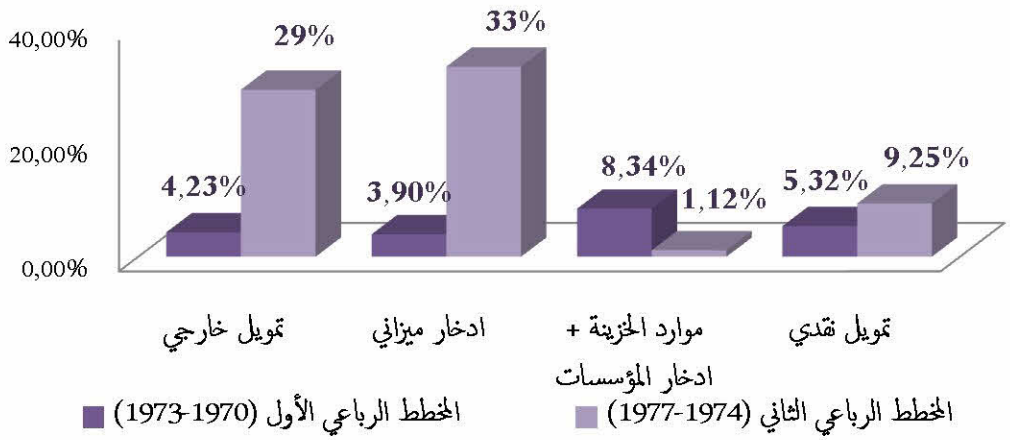

المصدر :من إعداد الطالبة

نلاحظ من خلال الشكل(IV-2) أن ارتفاع أسعار البترول سنة 1974 م أدى إلى تطور الادخار الميزاني من 3.9% إلى 33% بسبب الجباية البترولية التي تعتمد على مستوى الأسعار في السوق الدولية ،لذلك يمكن اعتباره تمويل خارجي غير مباشر ،و من جهة أخرى ارتفعت حصة التمويل الخارجي المباشر إلى 29% ،و بجمع التمويل الخارجي المباشر و غير المباشر نلاحظ أن تراكم رأس المال الثابت لم يولد القدرة على التمويل الداخلي المستقل انطلاقا من الجهاز الإنتاجي ،و نلاحظ كذلك انخفاض ادخار المؤسسات و موارد الخزينة من 34% إلى 12% ،و هذا ما يعود إلى نقص مردودية الشركات الوطنية ،إذا ما جمعنا كل مكونات التمويل الداخلي فإن حصته انخفضت إلى 38% بعد أن كانت 67% ،حيث يمثل التمويل النقدي الحصة الأكبر ،و تتجلى أهمية قطاع المحروقات من خلال حصته في الادخار الميزاني ،و تمثل صادرات المحروقات 90% من حجم الصادرات الكلية[1].

و يمكن تلخيص تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة التخطيط (1967-1987)في الجدول -6) :IV)

الجدول(IV-6):تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1967-1987) الوحدة :(10^6)دج

السنوات	PIB	النفقات العامة (G)		نفقات التسيير			نفقات التجهيز		
		قيمتها	نسبتها إلى PIB	قيمتها	نسبتها إلى G	نسبتها إلى PIB	قيمتها	نسبتها إلى G	نسبتها إلى PIB
1967	16230	4217	25,98	3398	80,57	20,93	819	19,42	05,04
1968	18740	5990	31,96	3404	56,82	18,16	1247	20,81	06,65

[1] :وليد عبد الحميد عايب ،**الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي** ،مكتبة الحسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ،لبنان ،2010 ،ص 212.

09,62	34,88	1976	17,41	63,12	3576	27,59	5665	20529	**1969**
07,08	26,98	1623	10,70	40,78	2453	26,25	6014	22905	**1970**
09,58	33,16	2254	19,92	68,96	4687	28,89	6796	23520	**1971**
10,32	36,64	2832	19,55	69,41	5365	28,17	7729	27430	**1972**
11,57	37,47	3715	19,53	63,25	6270	30,88	9913	32100	**1973**
07,20	32,02	4002	17,09	75,99	9496	22,48	12495	55561	**1974**
08,78	30,47	5412	20,04	69,52	12344	28,83	17756	61574	**1975**
09,37	34,43	6947	17,77	65,27	13170	27,23	20177	74075	**1976**
11,68	40,00	10191	17,51	59,99	15281	29,19	25472	87241	**1977**
11,95	41,62	12531	16,76	58,37	17575	28,71	30106	104832	**1978**
10,47	40,05	13425	15,66	59,94	20090	26,13	33515	128223	**1979**
10,60	39,13	17227	16,48	60,86	26789	27,08	44016	162507	**1980**
12,24	40,67	23450	17,86	59,32	34204	30,11	57654	191469	**1981**
16,59	47,55	34449	18,30	52,44	37994	34,90	72443	207552	**1982**
17,64	48,17	41252	18,98	51,82	44380	36,63	85632	233752	**1983**
17,44	39,76	46026	26,41	60,23	69709	34,86	115735	263856	**1984**
15,3	32,9	44614	18,2	39,44	53070	46,4	135301	291597	**1985**
13,8	32,62	40924	21,2	50,11	62868	42,3	125441	296551	**1986**
11,7	32,86	36586	20,1	56,46	62853	35,6	111323	312706	**1987**

Source :

- World Bank table Statistics ;
- www.ONS.dz;
- www.IMF.org;

ارتفاع الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة ،إذ انتقل هذا الأخير من 25,98% من الناتج المحلي الخام سنة 1967 إلى حوالي 43% من هذا الناتج سنة 1986.

الشكل(IV-3) :تطور النفقات العامة للجزائر خلال مرحلة التخطيط

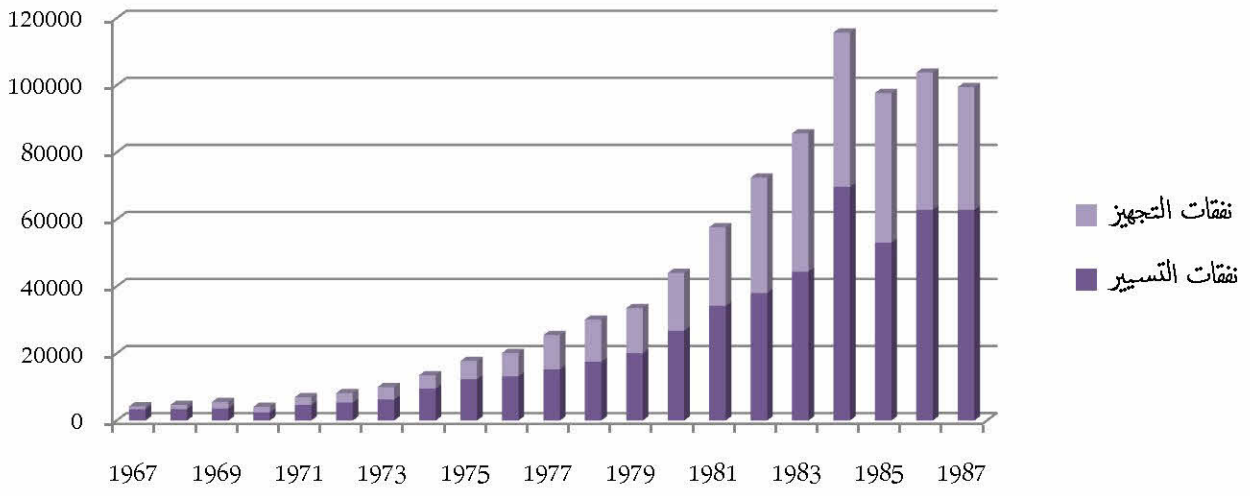

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول(IV-3)

و إذا ما حاولنا تحليل زيادة الإنفاق العام في الجزائر فسنجد نوعا من التحقق النسبي لقانون Wagner ،حيث خلاصة هذا القانون كما رأينا في الفصل الأول أن الإنفاق الحكومي ينمو بمعدل أكبر من معدل النمو الاقتصادي أو بصيغة أخرى معدل نمو نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي يكون أكبر من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي ،و الشكل البياني التالي يبين ذلك بوضوح :

الشكل(IV-4):محاولة تطبيق قانون Wagner على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1967-1987)

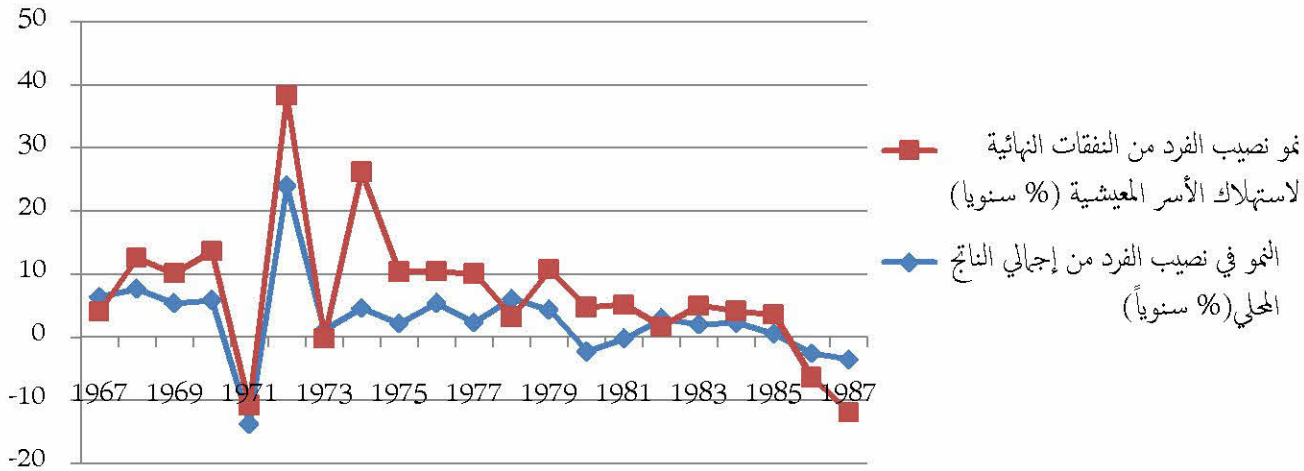

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك العالمي

يمكن تفسير ظاهرة تزايد حجم الإنفاق العام بظاهرة التصنيع و ما تتطلبه من ارتفاع في حجم الاستثمارات الصناعية ،و هذا إذا نظرنا إلى الاتجاه العام لكل من الإنفاق العام و الناتج المحلي الإجمالي بحيث أن زيادة النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة أدى إلى زيادة دور الدولة في القطاع الإنتاجي و غير الإنتاجي ،كما أدى إلى نمو الدخل الفردي الذي كان للنفقات العمومية الدور الكبير في زيادته ،و الذي تجلى في زيادة القدرة الشرائية للأفراد و لكن هناك بعض التحفظ على مدى تحقق قانون Wagner من حيث تدخل الدولة ،حيث نلاحظ أن العامل الإيديولوجي و البعد الفكري زيادة على اليسر المالي عوامل لعبت الدور الكبير في زيادة الإنفاق العام في الجزائر ،و لعل أحسن دليل على ذلك نموذج التنمية المعتمد من طرف الجزائر خلال هذه الفترة ،و ما تطلبه هذا النموذج من ضخ للأموال ،و التي كان مصدرها الوحيد آنذاك ميزانية الدولة ،أما فيما يتعلق بالسياسة الجبائية فسنحاول التطرق إليها في النقطة الموالية.

الفرع الثاني :السياسة الجبائية

لقد نتج عن استقلال الجزائر و بالتالي مغادرة المستوطنين و الفرنسيين للتراب الوطني انخفاض واضح في النشاط الاقتصادي للجزائر المستقلة ،و هذا ما سبب عجز بارز في الإيرادات الجبائية ،حيث بقيت إيرادات الدولة الإجمالية عمليا في ركود حتى عام 1966 م رغم المساعدة الخارجية كما يشير ذلك الشكل البياني

التالي:

الشكل(IV-5):إيرادات الميزانية (1963-1966) الوحدة:ألف دينار جزائري

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية (1963-1966)،وزارة المالية

هذه الوضعية دفعت بالجزائر و خاصة السلطة المالية آنذاك إلى البحث عن مصادر مالية لتموين خزينة الدولة و من تم المبادرة باعتماد إجراءات مالية جديدة شملت خاصة الرفع من الرسوم الجمروكية و الاعتماد على الضريبة المفروضة على الرواتب و الأجور « ITS » (Impôt sur Traitements et Salaires)مع تغريم الرواتب المرتفعة THS ،لقد بلغت مساهمة هذه الضرائب حوالي نسبة 20% في المتوسط من الإيرادات العمومية خلال الفترة الممتدة ما بين 1963 م إلى غاية 1969 م ،أما حاصل الجمارك خلال هذه المدة فقد بلغ حوالي 8 % في المتوسط من مجموع الإيرادات ،و من أجل تعزيز خزينة الدولة كذلك قامت الجزائر بفرض ضريبة إجمالية وحيدة على الإنتاج « TUGP »و ضريبة وحيدة إجمالية على تقديم الخدمات « TUGPS »مع رفع معدلات الضرائب غير المباشرة على المواد الكمالية أين بلغت نسبة هذه الضرائب حوالي 22.6% في المتوسط من مجموع إيرادات الدولة ،في حين انتقل مستوى الجباية البترولية من 11.9% سنة 1963 إلى 27.9% سنة 1969 ،أما فيما يتعلق بالضغط الجبائي في الجزائر فقد كان يتراوح ما بين 19% سنة 1963 و 26% خلال سنة 1969.

أما فيما يخص الفترة الممتدة ما بين 1970 إلى غاية 1990 فنلاحظ أن السياسة الجبائية في الجزائر اعتمدت بشكل كبير على الجباية البترولية التي انتقلت من 24.7% من مجموع إيرادات الدولة سنة 1970 م إلى أكثر من 50% سنة 1980 ،و من تم واصلت مساهمة الجباية البترولية تصاعدها و أهميتها في تمويل موازنة الدولة

خاصة مع ارتفاع أسعار البترول بداية من سنة 1974 م ،لكن بالمقابل لم تعرف الجباية العادية ارتفاعا و بقيت أهميتها كمصدر لتمويل الموازنة جد محدود ،و بالرغم من ذلك حافظت على هيكلها مع الرفع النسبي لمعدلات الـــــــــ TUGP و تعديل سلم حساب ITS و أيضا تعديل الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية BIC ،و الشكل البياني التالي يبين ذلك :

الشكل(IV-6): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال مرحلة التخطيط

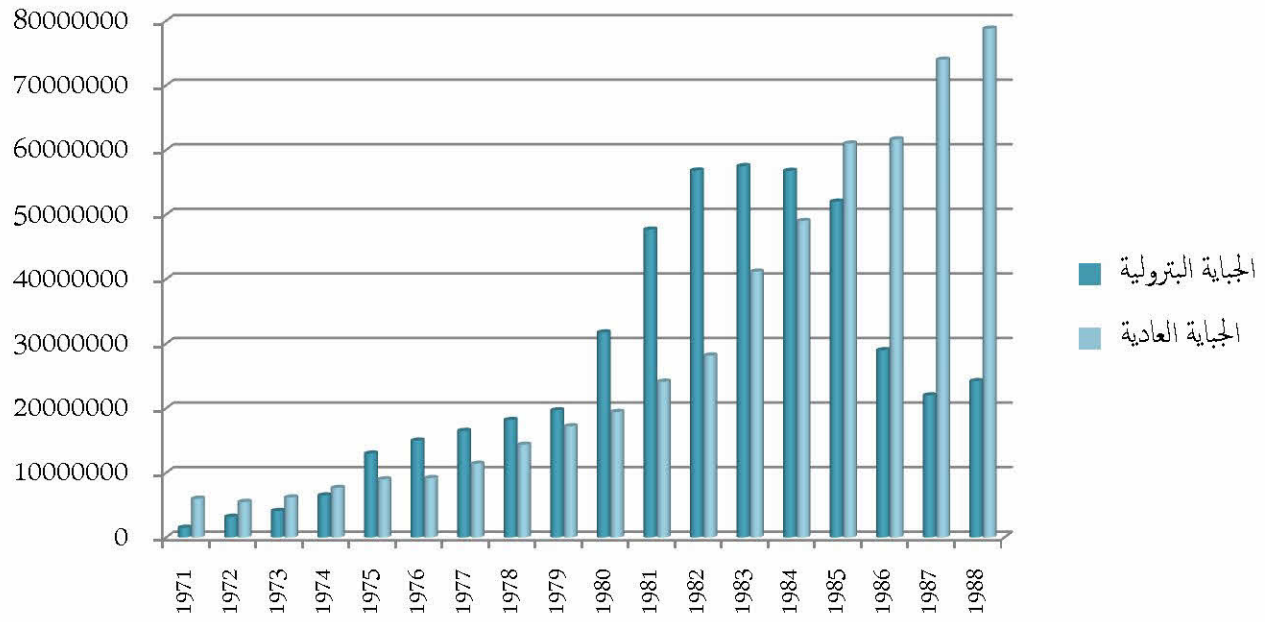

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية لسنوات الدراسة.

و كما ذكرنا زيادة مساهمة الجباية البترولية في موازنة الدولة جعل هذه الأخيرة مرتبطة إلى حد كبير بأسعار البترول في ظل المساهمة المحتشمة للجباية العادية ،و هذا ما انعكس سلبا بانخفاض أسعار البترول خلال سنة 1986 م على إيرادات الجزائر بحيث انخفضت من 38% من الناتج المحلي الإجمالي لفترة 1981-1985 إلى 28% خلال الفترة 1986-1990 ،هذا ما دفع السلطات الجزائرية إلى الرفع من معدلات الضريبة المفروضة على الأرباح الصناعية والتجارية الذي كان 50% عام 1986 إلى 55% عام 1987 و هذا محاولة منها للرفع من الحصيلة الضريبية وبالتالي رفع الإيرادات العامة التي كانت الدولة وقتها بحاجة إليها نظرا لانخفاض سعر البترول خلال سنتي 1985 و 1986 ،حيث انخفض سعر برميل النفط من 26,50 دولار عام 1985

إلى 13,50 دولار عام 1986 م ،و من تم عاشت الجزائر نقص ملحوظ في مواردها و تحوّل الفائض في الموازنة العامة إلى عجز متواصل[1].

من خلال تتبع مسار السياسة الإنفاقية و السياسة الضريبة للجزائر خلال مرحلة التخطيط يمكن القول أن الميزانية العامة للجزائر عرفت نوعا من التذبذب في رصيدها الموازني بين الفائض و العجز ،حيث غداة الاستقلال كان الرصيد يسير من الفائض باتجاه العجز كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل(IV-7):الرصيد الموازني للجزائر غداة الاستقلال

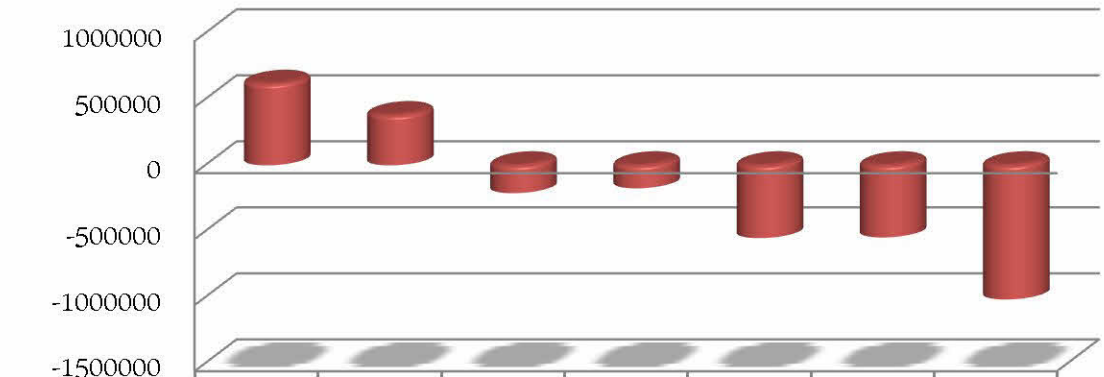

	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الرصيد الموازني	618000	380000	-211000	-174000	-551200	-546200	-1016000

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات السابقة.

لقد تميزت هذه الفترة بمحاولة إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني ،و مباشرة أول مخطط متواضع في محتواه ،و هذا تحضيرا للمخططات المستقبلية ،غير أن هذا المسعى تطلب مضاعفة النفقات العامة آنذاك ،في وقت اعتبرت الموارد النهائية للدولة محدودة و لم تستطع مسايرة هذه الزيادة ،و هذا ما يفسّر العجز الواضح في الميزانية العامة للدولة خلال هذه الفترة.

نتيجة للتغيرات الاقتصادية التي امتدت خلال فترة (1971-1985) والتي نتج عنها سلسلة من اللاتوازنات الاقتصادية والمالية والتي ازدادت حدة في بداية الثمانينات ويرجع السبب الرئيسي لهذا الاختلال إلى عدم التوافق بين مخططات التمويل والتوقعات التي كانت منتظرة ،وهذا راجع إلى عدم الالتزام بتنفيذ المخطط والخروج عن قواعد التمويل ،وأيضا إلى ضعف إمكانيات المؤسسات العمومية في امتصاص الحجم المكثف للاستثمارات.

[1] :داودي محمد ،**السياسة المالية و أثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر –حالة الجزائر–**،أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية ،تحت إشراف :أ.د.بن بوزيان محمد ،تخصص مالية عامة ،جامعة أبو بكر بلقايد ،تلمسان ،الجزائر ،2011-2012 ،ص 198-190.

و يمكن تتبع مسار الميزانية العامة للجزائر في الفترة ما بين 1970 و 1979 في الجدول (IV-7):

الجدول(IV-7): تطور بنود الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (70-79)

الوحدة :مليون دينار

جزائري

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
جباية بترولية (1)	1350	1648	3278	4114	13399	13462	14237	18019	17365	26516
جباية غير بترولية (2)	4106	4334	5156	5842	8000	9733	10739	13260	18014	18328
إيرادات جبائية (1+2)	5456	5982	8434	9956	21399	23195	24976	31279	35379	44844
إيرادات غير جبائية (3)	850	937	744	1111	2039	1858	1239	2200	1403	1585
إجمالي الإيرادات (1+2+3)	6306	6919	9178	11067	23438	25053	26215	33476	36782	46429
نفقات التسيير (4)	4253	4687	5365	6270	9406	13656	13170	15282	17575	20090
نفقات التجهيز (5)	1623	2254	2832	3719	4002	5412	6948	10191	12531	13425
إجمالي النفقات العامة(4+5)	5876	6941	8197	9989	13408	19068	20118	25473	30106	33515
الرصيد (1+2+3) -(4+5)	430	22-	981	1078	10030	5985	6097	8006	6676	12914
الناتج الداخلي الخام PIB	21210	21628	26521	30532	49295	53646	65252	76887	92080	112904
نسبة الرصيد إلى PIB	2,20	0,10	3,21	3,53	20,34	11,15	9,34	10,41	7,25	11,43
نسبة إجمالي النفقات إلى PIB	27,70	32,09	30,90	32,71	27,19	35,54	30,83	33,13	32,69	29,68

Source : Office national des statistiques, séries statistiques, édition spéciale, Algérie, N° 31,1997

من خلال الجدول الخاص بميزانية الدولة للفترة (1970-1979) نلاحظ جليا أن رصيد الميزانية العامة يشكل فائضا في جميع السنوات باستثناء سنة 1971 م و التي تبنى فيها الاقتصاد الجزائري النظام الاشتراكي ،حيث حدث عجز في موازنة الدولة بقيمة -22 مليون دينار جزائري و ذلك بسبب عجز الإيرادات العامة لتلك السنة و التي قدرت بـــــــ 6919 مليون دينار جزائري عن تغطية مجموع النفقات العامة لنفس السنة و المقدرة بـــــــ 6941 مليون ،كما أن نسبة الرصيد من الدخل الوطني الإجمالي (PIB) لم تمثل سوى 0,10%.

تميزت فترة (1979-1988) بتطور كبير في جانب المالية العامة حيث انتقلت الميزانية من وضعية فائض خلال الفترة الممتدة من (1970-1979) إلى ميزانية بدأت تعرف عجز ،وسجلت أول عجز لها سنة 1983 ثم بعد ذلك وبصفة مستمرة سنة 1986 ،1987 و 1988. إلا أن هذا العجز لا يفسره انخفاض أسعار النفط وإنما ارتفاع نفقات التجهيز نتيجة تمويل الاستثمارات.

و الشكل التالي يبين تطور الرصيد الموازني للجزائر خلال فترة (1979-1988)

الشكل(IV-8):تطور الرصيد الموازني للجزائر في الفترة (1979-1988)

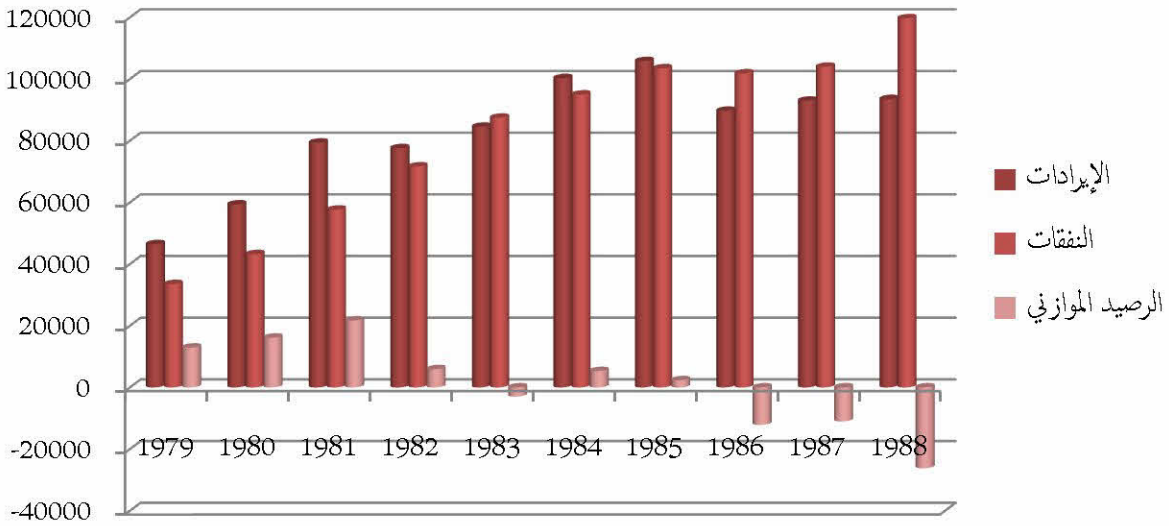

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

والنتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه الوضعية المزرية للاقتصاد الوطني هي حالة الركود الذي أصاب المؤسسات العمومية سواء من حيث معدلات النمو التي تراجعت بشكل كبير ،أو الاستثمارات التي انخفضت هي الأخرى إلى أدنى مستوى لها ،بالإضافة إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية وتدهور أسعار النفط حيث كان سعر البرميل من النفط 21,08 دولار في نهاية الثمانينات ثم انخفض إلى 20 دولار في بداية التسعينات ثم إلى 17,65 دولار في سنة 1993 ليصل إلـــــــى 14,19 سنـــة 1994.

المطلب الثاني :السياسة المالية في مرحلة الإصلاحات

لقد كان للأزمة البترولية لسنة 1986 الوقع الكبير على الاقتصاد الجزائري ،حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار المحروقات ،والتي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد ،فقد انتجت سياسات الإنعاش و التنمية المعتمدة في خضم الاقتصاد الموجّه فجوات عميقة ،خلقت فيه عدة اختلالات أوصلته إلى حد العجز في توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء خدمة المديونية الخارجية ،و التي تحولت مع مطلع التسعينات إلى بالوعة ضخمة تلتهم إيرادات البلاد ،و الشكل التالي يبين ذلك بوضوح :

الشكل(IV-9):إجمالي رصيد الدين الخارجي (الدولار الأمريكي)

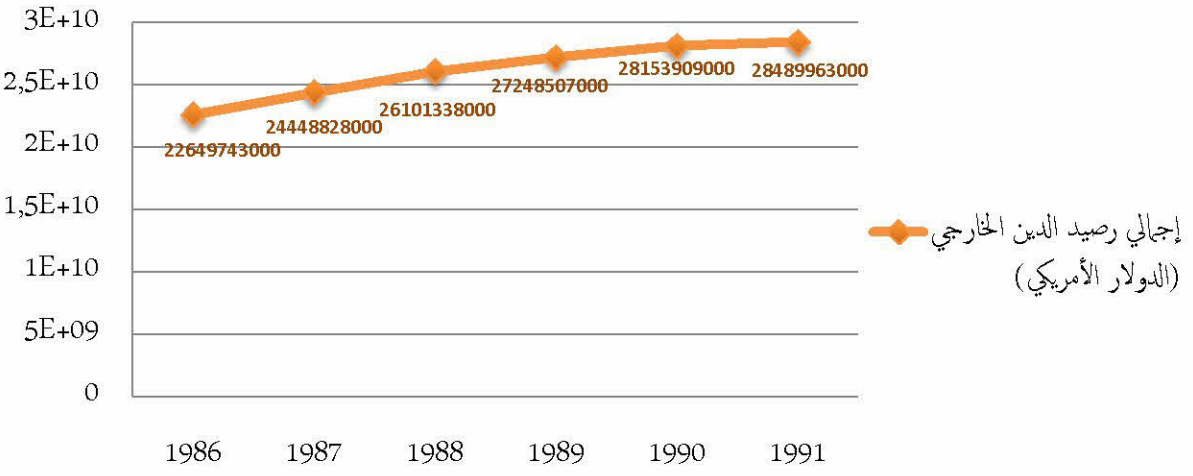

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك العالمي (Word Bank table statistics)

و من تم تأكد للسلطات العليا في البلاد أن إخراج الاقتصاد الجزائري من فخ المديونية و الركود المتواصل لن يكون إلا بإجراء تعديلات عميقة في هيكله ،و هذا ما يستوجب كثيرا من التمويل ،و نظرا للضائقة المالية للجزائر في تلك الفترة لم يكن هناك العديد من الخيارات أمام الجزائر إلا التوجه إلى المؤسسات المالية الدولية للحصول على التمويل اللازم و المساعدة التقنية في إطار ما عرف ببرامج التثبيت[1] و التعديل الهيكلي[2].

كانت المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي)وصية على الدول المعنية بتطبيق برامجها الإصلاحية في إطار التحكم في عجز الموازنة من خلال التقليص من الإنفاق و زيادة الإيرادات العامة من خلال تبني إصلاحات جبائية شاملة و كاملة ،و سنتطرق للسياسة الإنفاقية و الجبائية المعتمدة خلال فترة الإصلاحات كما يلي:

الفرع الأول :السياسة الإنفاقية

[1] **:برامج التثبيت** ترتبط بالمدى القصير ،و تعمل على القضاء على الاختلال الذي يحدث على مستوى ميزان المدفوعات من خلال التحكم العقلاني و الجيد للطلب المحلي على أساس ترشيد الإنفاق العام و صرامة السياسة النقدية و تخفيض قيمة العملة الوطنية.

[2] **:برامج التعديل** هدفها ضمان استمرارية الأداء و الفعالية الاقتصادية في المدى الطويل و الناتجة عن برامج التثبيت من خلال رفع كفاءة تخصيص الموارد المتوفرة و زيادة معدلات الادخار و التراكم من أجل زيادة حجم الإنتاج ،و من تم فهي تركز على جانب العرض من خلال تحرير الأسعار و تشجيع الخوصصة و تحرير التجارة الخارجية و التوجه نحو زيادة الصادرات.

نظرا للإصلاحات الجوهرية التي عرفتها جميع القطاعات الاقتصادية للجزائر بسبب توقيع اتفاقية Stand by و تطبيق مخطط التعديل الهيكلي في الجزائر ،فقد عرف حجم الإنفاق العام انخفاضا ملحوظا بنسبة 6.1 % من سنة 1993 إلى سنة 1998 ،أما فيما يخص نفقات التجهيز فقد عرفت انخفاضا واضحا حيث انتقلت من 15.56 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 إلى 7.36 % سنة 1998 ،و الجدول التالي يوضح ذلك جليا:

الجدول(IV-8):هيكل النفقات العمومية الجزائرية (1993-1998)

الوحدة :مليار دينار جزائري

السنوات	النفقات الرأسمالية	التحويلات الجارية	فوائد الديون	الرواتب و الأجور	معاشات المجاهدين	مواد و تجهيزات	خدمات عمومية
1993	101,6	73,8	27	114,9	10	16,7	39,9
1994	117,2	78,5	41,1	145,2	12,8	18,2	42,3
1995	144,7	94,2	62,2	179,5	15,6	29,4	55,4
1996	174	115,4	89	213,3	18,9	34,7	69,9
1997	201,6	116,5	109,4	235	20	43,5	74
1998	211,9	123,9	110,8	258,2	37,9	47,5	75,2

Source: Statiscal appendix, IMF staff country report 1998.

ومن خلال الجدول أعلاه يمكن تفسير انخفاض نفقات التجهيز بانخفاض نسبة الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق الكلي حيث انتقلت من 42,2% سنة 1993 إلى حوالي 24% سنة 1998 ،و يرجع هذا الانخفاض إلى إلغاء إعانات الدعم العامة على السلع الغذائية والمنتجات البترولية وخفض الإعانات المقدمة للمنتجين الزراعيين ،وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العامة وتصفيتها.فعلى صعيد إصلاح نظام الدعم تم التخلي كليا وتدريجا عن الدعم المقدم للسلع الغذائية ،ومن جهة أخرى لجأت الدولة لتخفيف عبء آثار تحرير الأسعار وإلغاء الدعم على الفئات الفقيرة ،كما لجأت إلى تطبيق نظام التحويلات النقدية موجّهة لأربع فئات من ذوي الدخل المنخفض ،وبحلول سنة 1993 كان هذا النظام يغطي 60 % من مجموع السكان ،وبلغت تكلفته حوالي 2% من إجمالي الناتج المحلي[1]. ومع بداية 1994 تم تحسين هذه التحويلات وضبطها في فئات

[1] : فارس بن جرادي و عدي قصبور ،شبكات الحماية الاجتماعية ،تجارب بعض الدول العربية.الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية ،تحرير طاهر كنعان ،أبو ظبي ،1996 ،ص 87.

معينة وتم إنشاء برنامج الأشغال العامة والذي يقوم على الاستفادة من التعويض الجزافي للأشخاص القادرين على العمل وكذلك تقديم

دعم مالي لغير القادرين على العمل ،وبلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج في بداية سنة 1996 حوالي نصف مليون شخص ،ويضاف إليهم حوالي 277 ألف شخص يستفيدون بصفة مباشرة من التحويلات النقدية المباشرة وهذا ما يعني مجموع 7 % من إجمالي السكان.

أما ارتفاع نفقات التسيير فتترجم بزيادة كتلة الأجور و الرواتب خاصة حيث ارتفعت بنسبة 1,9% من سنة 1993 إلى 1998 ،إضافة إلى فوائد الديون التي ارتفعت هي الأخرى بنسبة 6,2% خلال هذه الفترة.

الشكل(IV-10) :تطور نفقات التسيير و التجهيز خلال مرحلة الإصلاحات الوحدة :(10^6) دينار جزائري

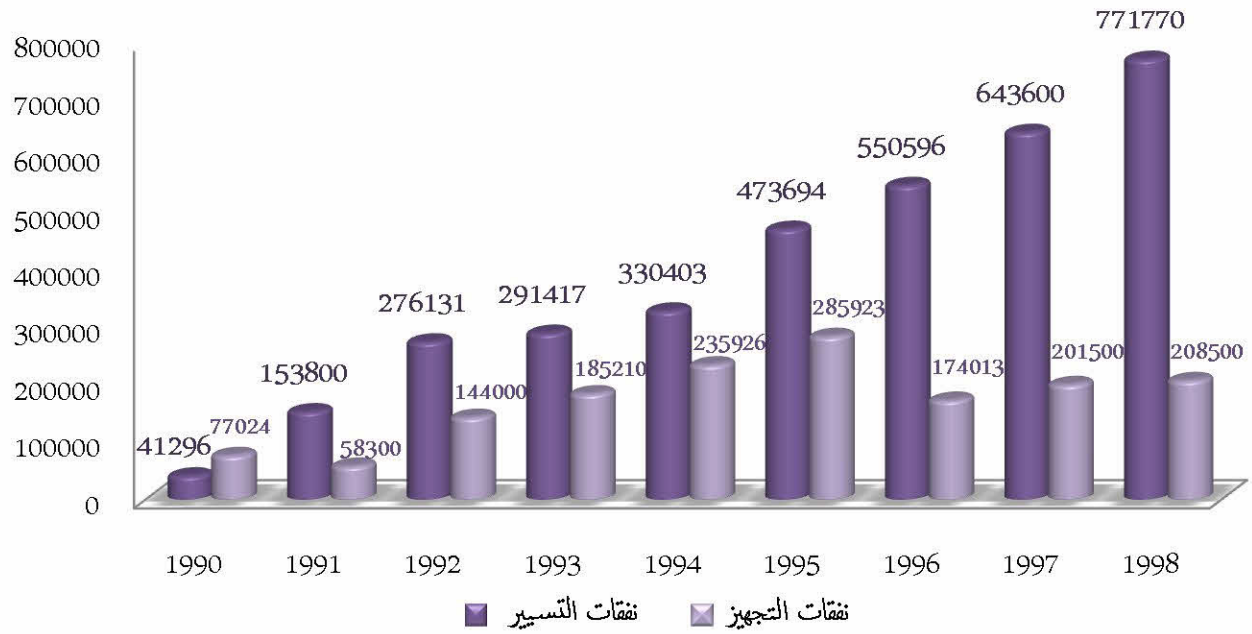

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

عند تفحصنا لنفقات التسيير خلال فترة الاصلاحات ،لاحظنا أنّ هذه النفقات عرفت تفاقما حادا وكان لها الدور الرئيسي في زيادة النفقات العامة إذ استحوذت على نسبة تتراوح ما بين 30,25% كحدّ أدنى سنة 1990 و79% كحد أقصى من إجمالي النفقات وهذا سنة 1998 ،ويرجع التزايّد في نفقات التسيير إلى اعتبارات سياسية واجتماعية بالإضافة إلى اعتبارات اقتصادية.

أما فيما يخص تطور نفقات التجهيز ،فقد عرفت تزايّدا مستمرا خلال الفترة (1990-1995) نتيجة تنشيط النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الذي يتطلب توفير تجهيزات البنية التحتية مع إعطاء الأولوية إلى

إتمام البرامج الجارية والمقدرة في نهاية سنة 1994 بـــــــ 330 مليار دج[1] ؛أما خلال الفترة (1996-1998) عرفت نفقات التجهيز تذبذب حيث انخفضت سنة 1996 نتيجة التدابير السياسية التي اتخذت لخفض الانفاق وترشيده ،غير أنها عادت للارتفاع مرة ثانية سنة 1997 و 1998 وذلك نتيجة تشجيع الاستثمار وبالأخص في القطاعات الحساسة مثل الري ،التربية...إلخ ،بالإضافة إلى الاستمرار في البرامج الجارية والمقدرة نهاية سنة 1997 بـــــــ 449,4 مليار دج[2]،ارتفاع تكاليف الاستثمار الذي تسبب فيه خفض قيمة الدينار الجزائري و الإنفاق اللازم لإعادة إصلاح البنية التحتية التي لحق بها الضرر نتيجة للصراع المدني.

الفرع الثاني :السياسة الجبائية

إن السياسة الجبائية في الجزائر لم تكن تمثل أولوية بالنسبة للسلطات العمومية فترة ما بعد الاستقلال ،حيث عرفت العديد من القطاعات إعفاءات و من بينها القطاع الفلاحي و بعض المؤسسات الناشطة في القطاع العمومي ، لكن هذه الإستراتيجية غيّرت مجراها إثر أزمة النفط 1986 م ،مما استوجب وضع أطر قانونية و تشريعية جديدة للمنظومة الجبائية الجزائرية و كان ذلك سنة 1991 م ،حيث شملت الإصلاحات الجانب الهيكلي للتنظيم الإداري و الجانب الهيكلي للأنماط الضريبية بإدخال تعديلات و تكييف النظام الجبائي قصد تحقيق الأهداف المسطرة في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي ،و مواكبة عملية التحوّل من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق[3].

و يمكن تلخيص الإصلاحات الضريبية في الفترة ما بين (1994-1997) في الجدول التالي:

[1]:تقرير عن تنفيذ المخطط الوطني لسنة 1994 -جانفي 1996 –ص 2.

[2] : Ministère des finances, **Rapport Sur La Situation Economique Et Sociale En 1997**(ONS), Edition Septembre, 1998, P 39.

[3] :عبد المجيد قدي ،**النظام الجبائي الجزائري و تحديات الألفية الثالثة** ،الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ،البليدة ،الجزائر ،20-21 ماي 2002 ،ص 02.

الجدول(IV-9): الإصلاحات الضريبية في الفترة ما بين (1994-1997)

السنة	الإجراءات
1996/1994	-توسيع نطاق تطبيق الرسم على القيمة المضافة TVA عن طريق تخفيض الإعفاءات. -زيادة الرسوم الجمركية على الكماليات و الأدوات الكهرومنزلية الاستهلاكية.
1994	- زيادة معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 25 إلى 33 % كخطوة لتوحيد معدل الضريبة المزدوجة على الشركات. -إلغاء الإعفاءات الضريبية على إيرادات الفوائد من سندات الخزينة.
1995	-إلغاء الرسم على القيمة المضافة القصوى التي كانت تقدر ب 40 % :من زيادة نسبة إيرادات الرسم على القيمة المضافة TVAالتي تؤول إلى الحكومة
1996	- وضع رقم ضريبي لكل ممول.
1997	- تطبيق الرسم على القيمة المضافة على المنتجات البترولية.

المصدر : كريم النشاشيبي و آخرون ،**تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق** ،صندوق النقد الدولي ،واشنطن ،1998 ،ص 12

ويمكن توضيح تطور الإيرادات العامة في فترة الإصلاحات من خلال الجدول التالي:

الجدول(IV-10):تطور هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (1993-1998)

الوحدة :(10^9) دينار جزائري

السنوات	الجباية البترولية	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	حاصل التسجيل و الطابع	حاصل الجمارك	إيرادات غير جبائية
1993	185	126,1	54,2	6,9	30,0	9,0
1994	257,7	163,2	65,9	6,6	47,9	13,3
1995	358,8	233,2	99,9	6,4	73,3	8,9
1996	519,7	290,5	129,5	9,1	84,4	14,6
1997	592,5	313.9	148,1	10,6	73,5	20,2
1998	425,9	329.8	154,9	11,3	75,5	18,9

Source: Statistical appendix, IMF staff country report 1998.

لقد عرفت الإيرادات العمومية في بداية هذه الفترة نوعا من التحسن نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث ارتفعت من 14,92 $ للبرميل سنة 1988 إلى 23,73 $ سنة 1990 بسبب

حرب الخليج العربي ، وكذلك نتيجة خفض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991. أما فيما يخص الجباية العادية نجد أنها انتقلت من 41,47% من مجموع الجباية الكلية سنة 1993 إلى حوالي 47,54 % من هذا المجموع سنة 1998 ،وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض أسعار النفط في هذه السنة (من 19,09 $ للبرميل سنة 1997 إلى 12,72 $ سنة 1998) مما كان له الأثر البيّن على انخفاض حصيلة الجباية البترولية. فإذا تفحصنا هيكل هذه الجباية العادية ،فسنجد أن الضرائب غير المباشرة قد أخذت حصة الأسد إذ انتقلت من 2,8% من مجموع الإيرادات الكلية سنة 1992 إلى 16,9% من هذا المجموع سنة 1993 ،لتبلغ ذروتها سنة 1998 بنسبة 20% من نفس المجموع نظرا للأسباب السالفة الذكر[1].

و بالنسبة لرصيد الميزانية العامة فقد تغيّر خلال هذه الفترة بتغيّر أسعار المحروقات نظرا لكونه يتأثر بدرجة كبيرة بإيرادات الجباية البترولية ،و يمكن تتبع مساره من خلال الشكل التالي :

الشكل(IV-11):تطور الرصيد الموازني في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)

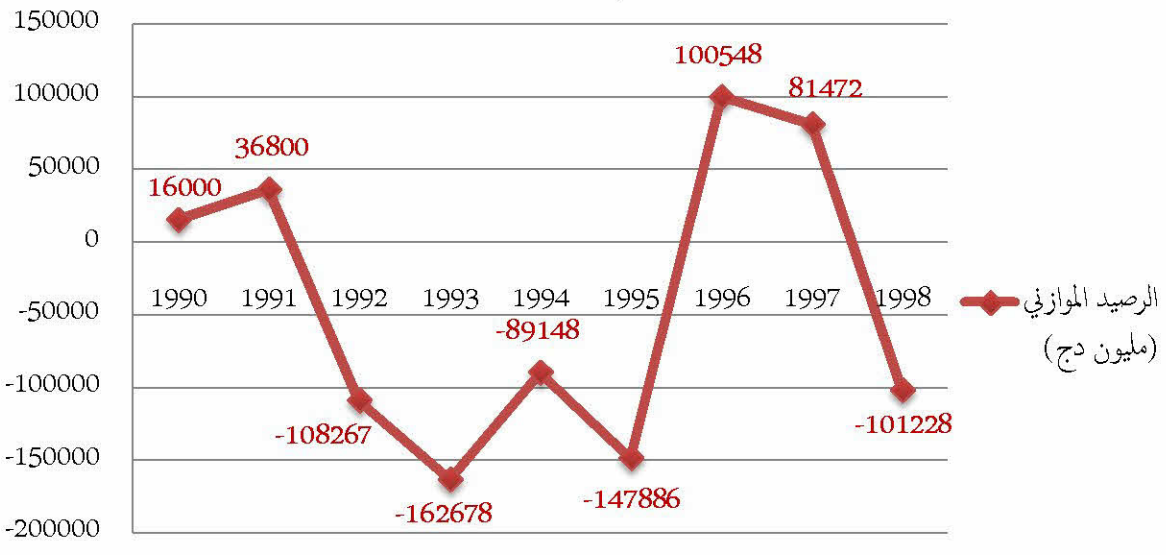

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على (ONS, Rétrospective Statistique, 1970-2002, Edition 2005)

كان رصيد الميزانية مع نهاية الثمانينات في حالة عجز ،ثم تحوّل هذا الرصيد إلى حالة فائض مع بداية التسعينات كنتائج للإصلاحات التي انتهجتها الدولة حيث بلغ الفائض 16000 مليون دج سنة 1990 ،تحسن هذا الفائض إلى 36800 سنة 1991 أي ما يمثل نسبة 2,88% و 4,26% على التوالي من الناتج

[1] :أ.شيبي عبد الرحيم و أ.د.بن بوزيان محمد و أ.شكوري سيدي محمد ،**الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر –دراسة تطبيقية –** جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان ،الجزائر ،بدون تاريخ ،ص 08.

الداخلي الخام ،كما أنّ هذا التحسن في رصيد الميزانية يعود كذلك إلى تضاعف إيرادات الجباية البترولية حيث انتقلت من 76200 سنة 1990 إلى 161500 مليون دج سنة 1991.

لكن هذا الفائض لم يستمر حيث ظهر العجز مرة ثانية ابتداء من سنة 1992(108267 مليون دج) تفاقم هذا العجز سنة 1993 حيث أصبح 162678 مليون دج أي ما يمثل 10,07% و 13,67% على التوالي من الناتج الداخلي الخام. و يمكن تفسير هذه النتائج بتراجع أسعار الذهب الأسود ،وما ترتب عليه من انخفاض في الجباية البترولية بالإضافة إلى ذلك ارتفاع النفقات العامة كما رأينا سالفا ،كما لا ننسى خدمة المديونية الخارجية أين عرفت أكبر نسبة لها من حجم الصادرات خلال هذه الفترة.

و في الختام يمكن القول أنه رغم الإصلاحات المنتهجة خلال هذه الفترة ،و التي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة غير أنها لم تمس علاقات التشغيل. وعليه تقهقرت الحالة العامة للنمو الاقتصادي وللتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة و أهداف برنامج التعديل الهيكلي المطبق سنة 1994 ،و منه أصبحت هذه المؤسسات بصورة مزمنة غير منتجة ومتخمة بالعمل ،و بذلك وصلت معدّلات البطالة إلى مستويات مرتفعة حيث بلغت نسبة 28% سنة 1998.أما عن النمو الاقتصادي فقد عرف في هذه الفترة معدلات سالبة (-1% سنة 1988 ،-1.2% سنة 1991 ،-0.9% سنة 1994)، و نفس الشيء يمكن قوله عن معدّلات التضخم التي وصلت إلى أعلى مستوياتها سنة 1992 إذ بلغت حوالي 31.66% . غير أن أهم ما ميّز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم الدين العمومي للدولة نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة ،إذ بلغ نسبة 98,9% من الناتج المحلي الخام سنة 1995 ،مما يدل على ضعف تمويل الدولة الذاتي للاقتصاد آنذاك ،و هذا ما أسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة أضفى ميزة عدم القدرة على الاستمرار في تحمل العجز الموازني[1].

المطلب الثالث :السياسة المالية في مرحلة الانتعاش الاقتصادي (2001-2014)

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي يدرك أن البلاد بصدد خوض تجربة تنموية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا ،هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه

[1] : أ.شيبي عبد الرحيم و أ.د.بن بوزيان محمد و أ.شكوري سيدي محمد ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 10.

الكينزي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري ،وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية ممتدة خلال الفترة (2001-2014)و هي:

1. المخطط الثلاثي (2001-2004): و يسمى« برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي »:خصص له غلاف مالي بمبلغ 525 مليار دج أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي ،ليصبح في نهاية الفترة 1.216 مليار دج أي ما يعادل 16 مليار دولار أمريكي بعد إضافة مشاريع جديدة له و إجراء تقييمات لمشاريع سابقة.

2. المخطط الخماسي الأول (2005-2009): و يسمى« البرنامج التكميلي لدعم النمو »: خصصت له مبالغ مالية أولية بمقدار 8.705 مليار دج أي 114 مليار دولار أمريكي ،لتصبح في نهاية الفترة 9.680 مليار دج أي حوالي 130 مليار دولار أمريكي بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية و مختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

3. المخطط الخماسي الثاني (2010-2014): و يسمى« برنامج توطيد النمو الاقتصادي » خصصت له مبالغ مالية إجمالية قدرها 21.214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي.و يدخل هذا البرنامج ضمن سياسة الإقلاع الاقتصادي و بعث حركية الاستثمار و النمو من جديد ،و تدارك التأخر في التنمية الذي سببته الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات التي شهدت ركودا في جميع المجالات[1].

سوف نحاول تتبع مسار السياسة المالية خلال المخططات الثلاثة السالفة الذكر:

الفرع الأول :السياسة المالية في فترة الإنعاش و النمو الاقتصادي (2001-2009)

تميزت هذه الفترة بتحرر الجزائر من التزاماتها وفق برامج الإصلاح الاقتصادي مع بداية ماي 1998 ،ومع ذلك استمرت في انتهاج نفس السياسة المالية الانكماشية حتى سنة 2001 ،حيث تم الشروع في إنجاز برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي امتد على مدار 4 سنوات رصدت له اعتمادات مالية تقدر بحوالي 7 مليار دولار ، أي حوالي 55 مليار دج ،بهدف إعطاء انطلاقة للاقتصاد الجزائري وتشجيع الاستثمارات.ولا

[1] :أ.د.دربال عبد القادر و أ.سدي علي و أ.سيتي حميد ،**محاولة نمذجة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و تنافسية الاقتصاد الجزائري (2004-2011)** ،أبحاث المؤتمر الدولي :تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة سطيف 1 ،الجزائر ،12/11 مارس 2013 ،ص 10-11.

غرابة أن هذا البرنامج الإنفاقي يتلاءم مع توجهات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي[1] ،رغم حرصهما على تقليص الإنفاق العام ،إذ يدعو صندوق النقد في إصلاحاته إلى استدامة النمو المحقق ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي والتي تهدف في أساسها إلى استرجاع التوازنات الكلية للاقتصاديات المستغيثة بالصندوق.

I. السياسة الإنفاقية :

يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول (IV-11):تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2009)

الوحدة :(10^6 دج)

السنوات	PIB	النفقات العامة (G)		نفقات التسيير			نفقات التجهيز		
		قيمتها	نسبتها إلى PIB	قيمتها	نسبتها إلى G	نسبتها إلى PIB	قيمتها	نسبتها إلى G	نسبتها إلى PIB
2001	4241800	1519300	35,81	963600	63,42	22,71	357400	23,52	08,42
2002	4454800	1540900	34,58	1050000	68,14	23,57	510000	33,09	11,44
2003	5124000	1786800	34,87	1173800	65,69	22,90	612900	34,30	11,96
2004	6127000	1891800	30,87	1245400	65,83	20,32	646300	34,16	10,54
2005	7564600	2052000	27,12	1241400	60,49	16,41	810600	39,50	10,71
2006	8514800	2452700	28,80	1435200	58,51	16,85	1019200	41,55	11,96
2007	9362700	3108500	33,26	1672000	53,68	17,85	1442300	46,39	15,40
2008	11069000	4144000	37,79	2218000	52,92	20,03	1973300	47,08	17,82
2009	10034000	4224800	41,71	2259500	53,98	22,51	1925800	46,01	19,19

Sources :

- World Bank table Statistics ;
- www.ONS.dz;
- www.IMF.org;

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تمويلية تنموية ،عبّر عنها ارتفاع

[1] :وقد عبر خبراء الصندوق عن رضاهم عن أداء الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة وهذا ما عبر عنه مدير الصندوق لدى زيارته الجزائر سنة 2005بالحرف الواحد :« إن الجزائر قادرة على تطبيق الإصلاحات الاقتصادية باعتبارها في وضعية جد مريحة بفضل الاستقرار المالي » ،مضيفا أن الجزائر بإمكانها أن تتخذ قرارات من شأنها تأهيل اقتصادها الكلي وتسريع عملية التنمية ؛في إشارة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي الممتد من 2005 إلى 2009 .(**المصدر** :الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ،**التقرير الاقتصادي العربي** ،بيروت ،2006 ،ص 88).

حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ،بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي من 28.31 % سنة 2000 إلى حوالي 34.87 % سنة 2003 ،فمبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج موازنة الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى.

و في ما يلي سوف نتعرض لهيكل النفقات العامة الجزائرية خلال الفترة (2001-2009) ،و تكون ملخصة في الجدول التالي :

الجدول (IV-12):هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2009)

الوحدة :مليار دج

السنوات	النفقات الرأسمالية	التحويلات الجارية	فوائد الديون	الرواتب و الأجور	معاشات المجاهدين	مواد و تجهيزات	خدمات عمومية
2001	357,4	276,8	147,5	315,4	54,4	46,3	114,6
2002	452,9	334,3	137,2	339,9	73,8	68,5	137,6
2003	570,4	326,1	114,0	392,8	62,7	58,8	161,4
2004	646,3	396,0	85,2	442,3	69,2	71,7	176,5
2005	810.6	332.7	73.2	490.1	79.8	76.0	187.5
2006	1 019.0	430.1	68.6	531.3	92.5	95.7	215.5
2007	1 442.3	762,8	85	628.7	101.6	93.8	273.0
2008	1973,3	1115,2	61,4	826,6	103	111,7	360,8
2009	1925,8	1098,9	37,4	879,9	130,7	112,5	405,2

Sources: statistical appendix (2004/2006/2008) :IMF staff country report

في سنة 2001 ارتفع حجم الإنفاق العام (7,55 %)و يعود ذلك إلى زيادة كل من نفقات التسيير و نفقات التجهيز ،فأما نفقات التسيير فقد ارتفعت بنسبة 25,6 % مقارنة مع سنة 2000 ،و هذا بسبب ارتفاع الأجور و الرواتب و المعاشات من جراء رفع الأجر القاعدي كما أن نسبة هذه النفقات من الناتج المحلي الإجمالي شهدت ارتفاعا نسبيا وصل إلى 22,8 % ،و نفس المسار عرفته نفقات التجهيز خلال سنة 2001 بحيث ارتفعت بنسبة 45 % مقارنة بسنة 2000 ،و يعود ذلك إلى بداية تجسيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي اعتمده قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

أما فيما يخص سنة 2002 فقد بلغت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي حدود 34,8 % مقابل 31,1 % في سنة 2001 ،و يرجع ذلك الارتفاع إلى زيادة نفقات التسيير بنسبة 13,9 % مقارنة مع سنة 2001 ،كما عرفت نفقات إضافية تجسدت في مخصصات تسديد فوائد الديون العمومية ،حيث بلغت هذه المخصصات في الموازنة العامة للدولة قيمة 134,1 مليار دينار جزائري ،كما أن نفقات التجهيز هي الأخرى عرفت ارتفاع قدر بـــــــــــ26,7 % مقارنة مع سنة 2001 بحيث وصلت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي 10,2 % .

و في سنة 2003 فقد ارتفع الإنفاق العام بحوالي 202 مليار دينار جزائري أي بارتفاع 13,3 % مقارنة بسنة 2002 و نتيجة ارتفاع كل من نفقات التسيير بنسبة 9,2 % (أكثر من 101,3 مليار) مقارنة بسنة 2002 و كذلك لزيادة نفقات التجهيز بنسبة 22,2 % (أكثر من 100,7 مليار)و يعود هذا الارتفاع في نفقات التسيير إلى زيادة المخصصات المالية الموجّهة إلى كل من الرواتب و الأجور و معاشات المجاهدين و المنح العائلية خلال الثلاثي الأخير من هذه السنة ،و كذلك ارتفاع المخصصات الموجّهة للدعم (أكثر من 38,4 مليار)خاصة المتعلقة بإدارة المستشفيات (أكثر من 20,6 مليار)و بالمقابل عرف تسديد الديون العمومية انخفاضا بـــ 13,8 % في حين عرفت حصة هذه النفقات من الناتج المحلي الإجمالي نوعا من الانخفاض بانتقالها إلى حدود 22,8 % أي بانخفاض بحوالي 1,8 % في حين عرفت حصة نفقات التجهيز من الناتج المحلي الإجمالي نوعا من الارتفاع بحيث وصلت إلى حدود 11,9 %[1] و الشكل التالي يوضح تلك التغيرات جيدا .

كما نلاحظ أنه في سنة 2008 فقد تواصل الإنفاق العام في الارتفاع ليصل إلى 414 مليار دج ،نتيجة ارتفاع كل من نفقات التسيير (نسبة 52,95% من النفقات العامة) و نفقات التجهيز (نسبة 47,08% من النفقات العامة) ،و هذا ما يفسر ارتفاع النفقات الرأسمالية خلال هذه السنة بـــــ 36% مقارنة بسنة 2007 م بالإضافة إلى النفقات المخصصة للرواتب و الأجور و كذا معاشات المجاهدين ،و التي عرفت زيادة معتبرة هي الأخرى.

[1] :شيبي عبد الرحيم ،**الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية و القدرة على استدامة تحمل العجز الموازني و الدين العام** :حالة الجزائر ،رسالة لنيل شهادة دكتورا في العلوم الاقتصادية ،تحت إشراف :أ.د.بن بوزيان محمد ،جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان ،الجزائر ،2013/2012 ،ص 238.

II. السياسة الجبائية :

الجدول (IV-13): تطور هيكل الإيرادات العامة للجزائر للفترة (2001-2009)

الوحدة :(10^9 دج)

السنوات	الجباية البترولية	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	حاصل التسجيل و الطابع	حاصل الجمارك	إيرادات غير جبائية
2001	1013,4	398,2	179,3	16,8	103,7	90,3
2002	1007,9	482,9	223,5	18,9	128,4	112,2
2003	1350,2	524,9	233,9	19,3	143,8	69,7
2004	1570,7	580,4	274,0	19,6	138,8	63,7
2005	2352,7	640,5	308,8	19,6	143,9	89,5
2006	2799,0	720,8	341,3	23,5	114,8	119,7
2007	2796,8	766,8	347,4	28,1	133,1	124,1
2008	4088,6	965,3	435,2	33,6	164,9	136,7
2009	2412,7	1146,6	478,4	35,8	169,1	115,9

Source: Statistical appendix (1998/2004/2006/2009): IMF staff country report

شهدت إيرادات الجباية العادية تطورا ملحوظا خلال فترة الإنعاش الاقتصادي ،حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات الإجمالية سنة 2002 م 43,25%،وهذا راجع لعدة عوامل نذكر منها تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي ،والإجراءات المتخذة من طرف الدولة في محاربة الغش والتهرب الضريبي ،بالإضافة إلى الأداء الجيد لحصيلة الضرائب الخاصة بالتجارة ،كما عرفت بنود الإيرادات الجبائية المتمثلة في الضريبة على المداخيل والأرباح والضرائب على السلع والخدمات بالإضافة إلى الحقوق الجمركية والتسجيلات والطوابع ارتفاعا ملحوظا،ويعود السبب الرئيسي في الارتفاع إلى الضرائب على السلع والخدمات التي عرفت 37,5% كنسبة مساهمة في إجمالي الإيرادات خارج المحروقات و13,9% كنسبة مساهمة في إيرادات الميزانية العامة للدولة في سنة 2002 م ،بالإضافة لتحسن الوضعية المالية للمؤسسات التابعة

للقطاع الخاص بفضل التشجيعات التي قدمتها الدولة للقطاع الخاص ومن ثم ارتفاع حصيلة الضريبة على أرباح الشركات IBS.

و الشكل التالي يفسر هذا التحليل جيدا:

الشكل (IV-12):نسبة مساهمة الجباية العادية و الجباية البترولية في إيرادات الجزائر من (2001-2009)

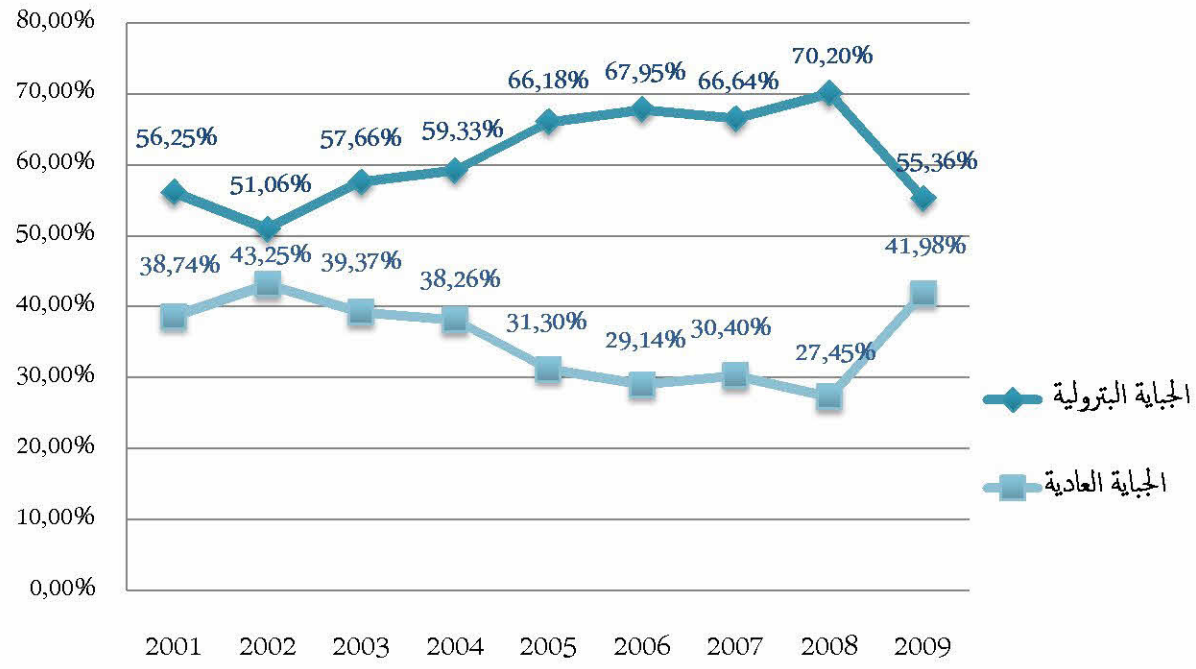

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (IV-09)

من خلال الشكل يمكن القول أن الجباية البترولية تراجعت ابتداء من سنة 2002 حيث بلغت نسبة مساهمتها في موارد الميزانية نسبة 51,06% وهي أصغر نسبة بعد سنة 1994 ،ويمكن تفسير هذا التراجع بانخفاض أسعار تصدير المحروقات الغازية التي عانت من آثار تراجع أسعار النفط الخام. كما عرفت إيرادات الجباية البترولية تحسن سنة 2004 حيث بلغت 1570,7 مليار دينار جزائري ،بنسبة 59,33% مساهمة في إيرادات الميزانية ،إن هذا الارتفاع النسبي لأسعار النفط سمح للجزائر أن ترفع من احتياطات الصرف بصفة معتبرة إذ بلغت 43,1 مليار دولار نهاية 2004 ،وهذا ما يزيد من قوة مقاومة الاقتصاد الوطني للصدمات

الخارجية ،وللتذكير أن انهيار أسعار النفط سنة 1998 انعكس على احتياطات الصرف أين بلغت 4.4 مليار دولار نهاية 1999 وأدت هذه الأزمة على غرار أزمة 1986 إلى انهيار الادخار ومن ثم الاستثمار والنمو[1].

كما يمكن الملاحظة من خلال الشكل (IV-13) أن الجباية العادية عرفت تراجعا في مساهمتها ما بين 2005 و 2006 ،حيث تراجعت إلى 29,14% سنة 2006 ،و يمكن تفسير هذا التراجع إلى ارتفاع نسبة الجباية البترولية ،حيث انتقلت من 59,33% سنة 2004 إلى 67,95% سنة 2006 م ،و هذا راجع بالطبع إلى ارتفاع أسعار البترول و مشتقاته خلال هذه الفترة.كما يمكن ملاحظة التراجع الطفيف في نسبة الجباية البترولية بين سنتي 2006 و 2007 ،حيث تراجعت بـــــــ1,31% ،و ذلك بالرغم من الارتفاع المستمر في أسعار المحروقات ،و بالتالي يمكن تفسير هذا التراجع الطفيف إلى تحسن قيمة الدينار بنسبة 4,5% مقارنة بالدولار ،و كذلك بفعل الانخفاض الخفيف في كمية المحروقات المصدرة بين 2006 و 2007 م.

أما فيما يخص تطور الرصيد الموازني خلال فترة الإنعاش و النمو الاقتصادي فقد حقق فائضا خلال سنوات الإنعاش ،حيث بلغ رصيد الميزانية العامة في سنة 2001 ،282400 مليون دج ،محقق نسبة 6,66%من الناتج المحلي الخام ،و استمر هذا الفائض بالارتفاع حتى سنة 2004 حيث بلغ 755400 مليون دج ،بنسبة مساهمة 12,33%من الناتج المحلي الخام ،و يمكن تفسير هذا الفائض المحقق في الموازنة العامة إلى الإيرادات الجبائية المعتبرة المحققة خلال هذه الفترة ،بالإضافة إلى التطور الملحوظ في إيرادات الجباية العادية.

و الشكل (IV-14) يوضّح تطور الرصيد الموازني خلال الفترة من (2001-2009).

[1] :دراوسي مسعود ،مرجع سبق ذكره ،ص 371.

الشكل (IV-13):تطور الرصيد الموازني في الجزائر خلال الفترة (2001-2009)

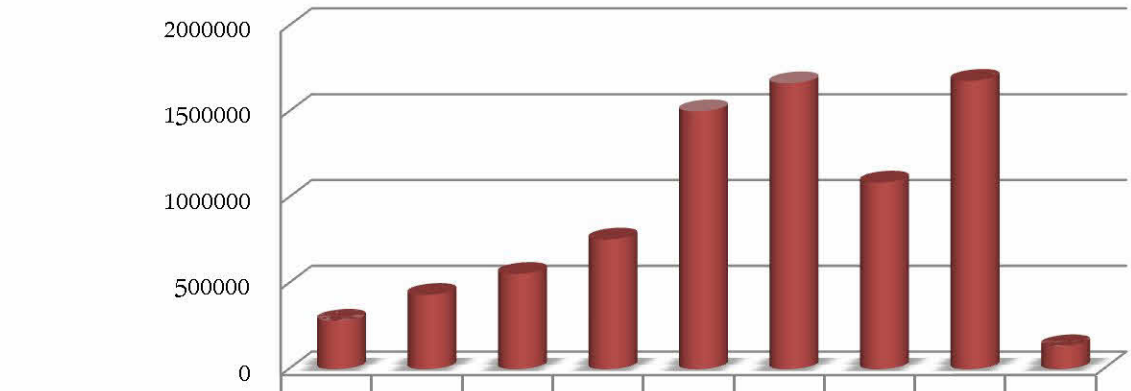

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة الرصيد إلى الناتج (%)	6,66%	9,72%	10,83%	12,33%	19,87%	19,57%	11,62%	15,18%	1,33%
الرصيد الموازني (مليون دج)	282400	432900	555000	755400	150300	166640	108780	168030	133700

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (IV-11) و الجدول (IV-12)

و قد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية[1] ،لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007 ،و قد مثلت نسبة 1 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2009 حوالي 486 مليون دولار أمريكي ،و ارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة ،إذ بلغت نسبة 6.8 % سنة 2003 ،نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل أين انخفضت نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات الستة الماضية ،إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007 نسبة 11.8 % ،أما معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33 % سنة 2002 و 1.64 % سنة 2005 ،احتياطي من العملة جد معتبر (140 مليار دولار سنة 2009)[2].

الفرع الثاني :السياسة المالية خلال الخماسي الثاني (2010-2014)

[1] :اقتباس من كلمة رئيس الجمهورية الجزائرية « **عبد العزيز بوتفليقة** » في اجتماع مجلس الوزراء يوم الإثنين 24 ماي 2010 :« على امتداد عشر سنوات قمنا بتحسين الظروف اليومية للمواطنين في جميع الميادين ومكنا البلاد بفضل الإنفاق العمومي أساسا من دحر البطالة والحفاظ على نسبة نمو معتبرة من دون المحروقات .وينعين علينا الآن القيام بوثبة نوعية أخرى بطبيعة الحال من خلال مواصلة التنمية الاجتماعية وتحديث الهياكل القاعدية لكن كذلك من خلال تثمير أوفى لقدراتنا الانتاجية وإمكاناتنا الاقتصادية ».

[2] :شيبي عبد الرحيم ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 240.

خلال الخماسي الأخير (2010-2014) تبنت الجزائر برنامج لتوطيد دعم النمو الاقتصادي ،وهو برنامج إنمائي يساهم في تثبيت وجهة السياسة الاقتصادية بالجزائر بالاستمرار نحو دعم الطلب الكلي ،وقد رُصد له غلاف مالي يقدر بمبلغ 286 مليار دولار ،وهو يشمل شقين اثنين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
- وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج ،أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

قد خَصصَ هذا البرنامج نسبة كبيرة لتأهيل الموارد البشرية ،حيث كانت حصة تنمية الموارد البشرية من هذا الغلاف 40% ،وكذا التوجّه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي ،التعليم العالي ،استعمال وسيلة الاعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية[1].

خلال هذا الفرع سوف نتطرق لمسار السياسة المالية للجزائر خلال الفترة الحالية ،و اعتمدنا في تحليلنا للنفقات و الإيرادات و كذا الرصيد الموازني لإحصائيات و تقديرات قوانين المالية خلال هذه الفترة ،نظرا لغياب الاحصائيات من مصادر أخرى.

I. السياسة الإنفاقية :

يمكن تلخيص النفقات العامة في الشكل التالي:

الشكل (IV-14):تطور نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة (2010-2014)

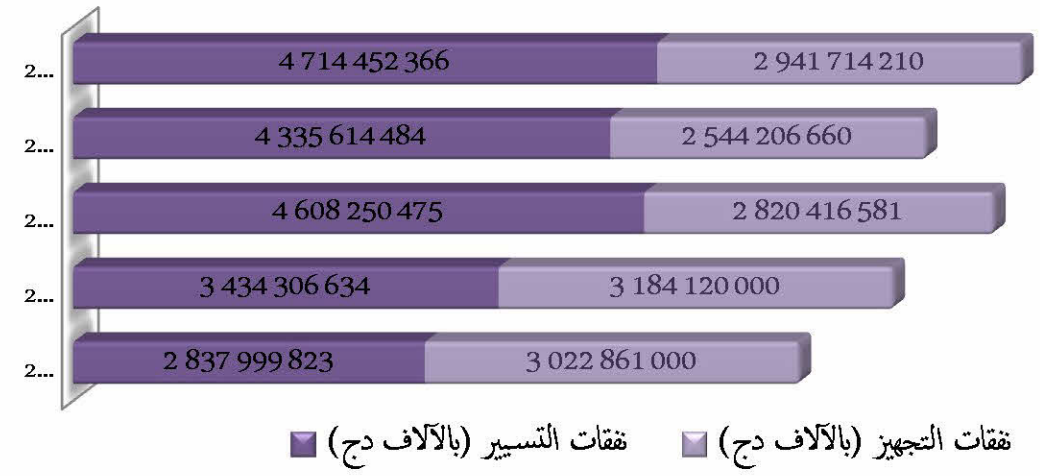

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات قوانين المالية من (2010-2014)

[1] :أ.محمد كريم قروف ،**تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2001-2012)** ،أبحاث المؤتمر الدولي :تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة سطيف 1 ،الجزائر ،12/11 مارس 2013 ،ص 17.

من خلال الشكل (IV-14) نلاحظ أنه في السنوات الثلاث الأولى كان هناك تزايد في حجم الإنفاق العام حيث قُدر سنة 2010 م بأكثر من 5860 مليار دج بنسبة 53,68% من الناتج الداخلي الخام ،وقد بلغت نفقات التجهيز نسبة 51,57% من مجموع النفقات ،أما في سنة 2011 م فاستمرت النفقات العامة في الزيادة بالرغم من انخفاض قيمة نفقات التجهيز بـــــــــــ 3,46%،و لكن بالمقابل كانت هناك زيادة في نفقات التسيير ،حيث قُدرت بنسبة 51,89%.

في سنة 2012 م استمرت النفقات العامة في الارتفاع بفضل الزيادة المعتبرة في نفقات التسيير بنسبة 10,14%مقارنة بسنة 2011 م،هذه الزيادة في نفقات التسيير قابلها انخفاض متكرر في نفقات التجهيز حيث قدرت نسبتها من النفقات العامة بـــــــــــ 37,96%.

في سنة 2013 م كان هناك تراجع في النفقات العامة إلى 6879 مليار دج ،و هذا راجع إلى انخفاض نفقات التسيير و التجهيز معا،حيث تراجعت الأولى بنسبة 1% ،و الثانية بنسبة 0,97% .

أما تقديرات سنة 2014 م فتوحي بارتفاع في حجم النفقات العامة ،فقد قدرت قيمتها بأكثر من 7656 مليار دج ،حيث تمثل نفقات التسيير نسبة 61,57%.

II. السياسة الجبائية :

الجدول (IV-14):تطور الإيرادات العامة في الجزائر (2010-2014)

الوحدة :الآلاف دج

السنوات	الموارد العادية			الجباية البترولية	مجموع الإيرادات
	الإيرادات الجبائية	الإيرادات العادية	الإيرادات الأخرى		
2010	1.068.500.000	44.700.000	132.500.000	1.835.800.000	**3.081.500.000**
2011	1.324.500.000	38.000.000	157.500.000	1.472.400.000	**2.992.400.000**
2012	1.595.750.000	73.300.000	225.000.000	1.561.600.000	**3.455.650.000**

2013	1.831.400.000	82.700.000	290.000.000	1.615.900.000	**3.820.000.000**
2014	2.267.450.000	85.000.000	288.000.000	1.577.730.000	**4.218.180.000**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقديرات قوانين المالية للسنوات (2010-2014).

من خلال تحليلنا لتقديرات قانون المالية الجزائري نلاحظ تصاعد في حجم الإيرادات العامة ،باستثناء سنة 2011 التي عرفت تراجع طفيف ،و سبب هذا التراجع يعود بالأساس إلى انخفاض نسبة مساهمة الجباية البترولية إلى حدود 49,20% ،و كذلك الإيرادات العادية التي عرفت تراجع هي الأخرى خلال هذه السنة. أما في السنوات الثلاثة الأخيرة 2012 و 2013 و 2014 فالإيرادات العامة في تصاعد لتصل أقصى حد لها سنة 2014 م بمبلغ 4218 مليار دج ،بالرغم من تراجع قيمة الجباية البترولية خلال هذه السنة لتمثل 37,40% من مجموع الإيرادات العامة.

من خلال تتبع مسار النفقات و الإيرادات العامة من (2010-2014) يمكن تقدير رصيد الميزانية العامة للدولة في الشكل التالي:

الشكل (IV-15):تقدير الرصيد الموازني في الجزائر (2010-2014)

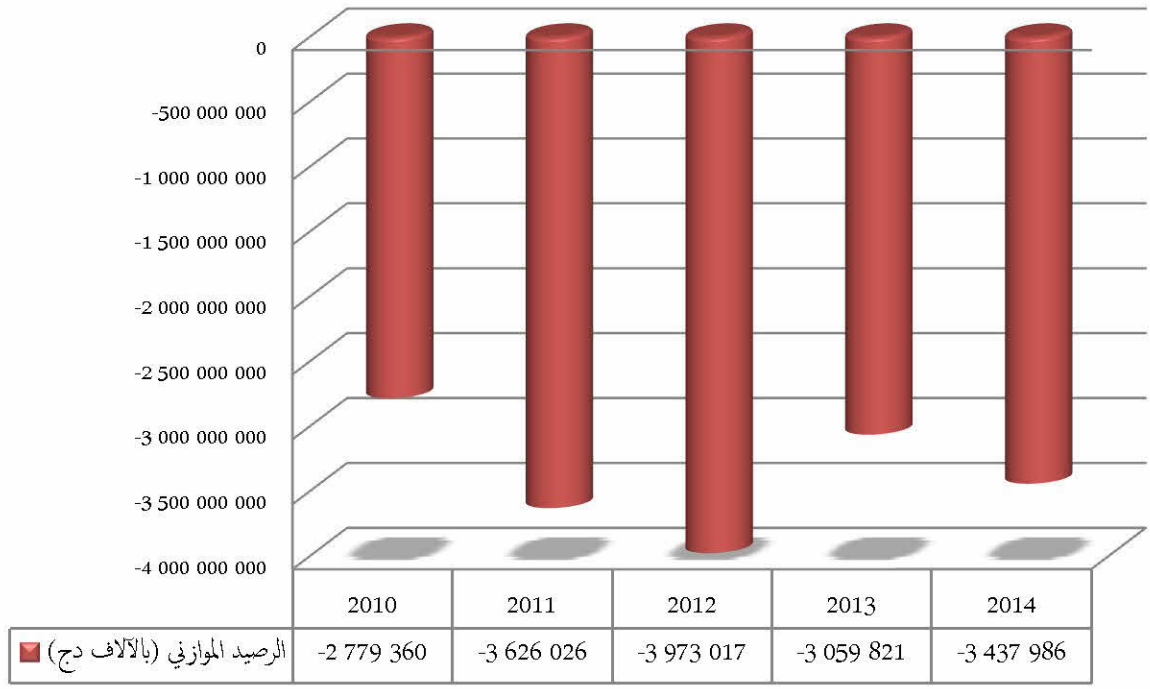

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات قوانين المالية من (2010-2014)

من خلال الشكل (IV-16) نلاحظ أن أكبر عجز محقق سنة 2012 م و ذلك بسبب التراجع الكبير في قيمة الإيرادات مع استمرار الزيادة في النفقات العامة ،و يمكن ارجاع أسباب العجز خلال هذه السنوات إلى انخفاض وتيرة نمو الإيرادات الحكومية بسبب انخفاض سعر البترول.

ومن ناحية أخرى فإن زيادة مداخيل الدولة الجزائرية من النفط منذ بداية الألفية الجديدة قد جعل الجزائر تسطر برنامج الإنعاش الاقتصادي من جهة ،ومن جهة قامت بإنشاء صندوق ضبط الموارد الذي أسس بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ،والتي تنص على أنه يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان «صندوق ضبط الموارد » يقيد فيه في جانب الإيرادات فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية ،وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق .أما في جانب النفقات فيسجل فيه ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي ،و تخفيض الدين العمومي ،بلغ رصيده سنة 2011 ما قيمته 5381 مليار دج[1]. لتحوّل إلى هذا الصندوق فوائض الميزانية الناتجة عن الاختلاف ما بين السعر المرجعي لتقدير الميزانية العامة للدولة وهو 19 دولار للبرميل الواحد والسعر الجاري له في السوق ،وذلك بغرض ضمان استمرار تنفيذ البرامج حتى ولو تعرضت الجزائر لصدمة عكسية وتراجعت أسعاره .و بالتالي فهناك مصادر أخرى تستعملها الحكومة لتمويل المشاريع المخططة.

و في ختام هذا المبحث يمكن القول أن النظرة الكيترية التي أعدت وفقها سياسة الإنعاش الاقتصادي لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر بالنظر لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي ،إذ أن الزيادة المسجلة في الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار لم تؤدي إلى زيادة العرض الكلي و تنشيط الجهاز الإنتاجي بالنظر للمشاكل الهيكلية والمالية التي يعاني منها القطاع ،التي حالت دون تجاوبه مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي ،مما أدى إلى ارتفاع حجم الواردات بنسب معتبرة خلال فترة تطبيق السياسة من أجل الاستجابة للطلب الكلي المتزايد.

[1] :د.بوحيضر رقية ،**أثر التمويل البنكي للاستثمار العام ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي على التوازنات النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)** ،أبحاث المؤتمر الدولي :تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة سطيف 1 ،الجزائر ،12/11 مارس 2013 ،ص 20.

المبحث الثالث :مسار السياسة النقدية في الجزائر

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتم بطريقة مباشرة من خلال السياسة النقدية التي يتم التخطيط لها في البنك المركزي ،لذا يستعمل هذا الأخير مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف المسطرة بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ،كتحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي والعمل على تحقيق الاستقرار النقدي وتعبئة المدخرات والموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية والتوزيع العادل للثروة ومعالجة الاختلالات والمشكلات الاقتصادية . والسؤال المطروح في هذا الشأن هو:ما مدى فعالية السياسة النقدية الجزائرية ؟ والإجابة عن هذا السؤال تكون من خلال تتبع مسار السياسة النقدية من الاستقلال إلى يومنا هذا ،حيث قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين :المطلب الأول قمنا فيه بدراسة تطور الوضعية النقدية خلال الفترة (1966-1990) ،أما المطلب الثاني فهو مخصص لوضعية السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2011).

المطلب الأول :مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1966-1990)

ورثت الجزائر نظاما مصرفيا قائما على أساس ليبرالي كون فرنسا المستعمرة من دعاة الرأسمالية ،ولكن بعد الاستقلال انتهجت السلطات الحاكمة آنذاك سياسة التخطيط المركزي ،فلم تكن السياسة النقدية منفردة عن بقية البرامج التنموية الوطنية ،فقد كان إصدار النقود خاضع لاحتياجات مختلف القطاعات دون دراسة دقيقة للنتائج المترتبة عن ذلك كان أهمها حدوث اختلال هيكلي على مستوى الجهاز المصرفي وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذه المرحلة إلى فترتين :الفترة الأولى (1966-1986) و الفترة الثانية (1986-1990)

الفرع الأول :تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1966-1986)

إن الباحث في مجال تطور مكونات الكتلة النقدية يلاحظ ارتفاع شديد في المعروض النقدي فتداول النقود الورقية كان بزيادة نسبتها 30,6 مرة (ما بين سنة 1964-1985) ،بينما تداول النقد الكتابية كان بزيادة تقدر بـــــــــ62,8 مرة خلال نفس الفترة ،أما أشباه النقود فقد سجلت زيادة معتبرة وصلت إلى 254,5 مرة في نفس الفترة و عليه فقد ظهر تطور هيكل الكتلة النقدية خلال الفترة (1964-1985) كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل (IV-16):تطور هيكل الكتلة النقدية خلال الفترة (1964-1985)

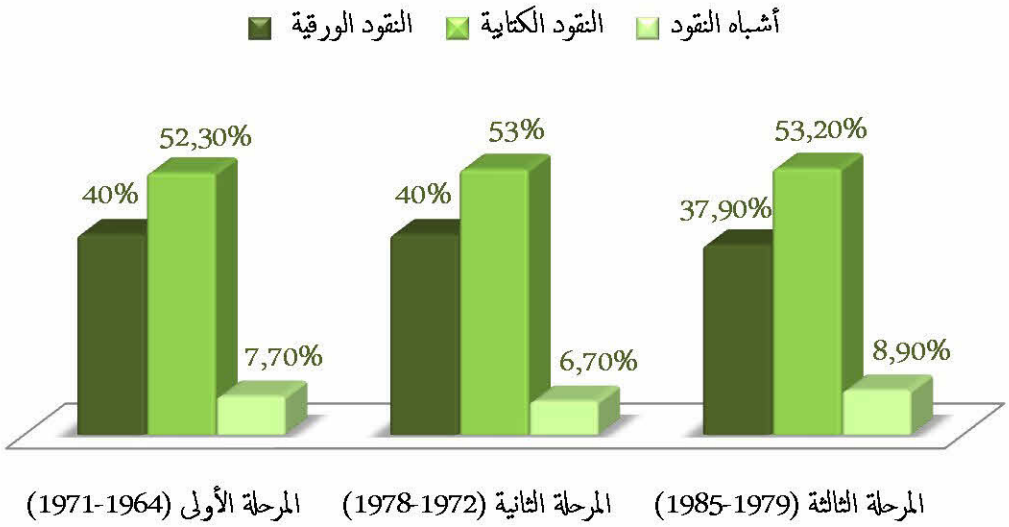

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ،ص 168

و بالنسبة لتطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية في هذه الفترة،فقد شهد الذهب والعملات الأجنبية ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 1976 حيث سجلت القيمة 8,6 مليار دينار بعدما كان 1,3 سنة 1971 ،ثم لتنخفض هذه القيمة سنة 1977 حيث سجلت 7,8 مليار دينار ،ثم لترتفع سنة 1978 حيث سجلت 8,6 مليار دينار ، أما بالنسبة لقروض الخزينة فقد سجلت تذبذب خلال هذه الفترة حيث تناقصت خلال الفترة الممتدة مابين سنة 1971 أين سجلت القيمة 5,9 وسنة 1973 سجلت 5,1 مليار دينار ،ثم لترتفع مرة أخرى سنة 1974 أين سجلت القيمة 8,8 مليار ،وانخفضت مرة أخرى في السنة الموالية لتصل إلى 7,2 مليار دينار بعد ذلك تلاها ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 1978 أين سجلت القيمة 24,8 مليار دينار ،أما بالنسبة للقروض الموجهة للاقتصاد فقد شهدت ارتفاع مستمر خلال هذه الفترة فقد سجلت 8 مليار دينار سنة 1971 لتصل بعد ذلك إلى القيمة 51,6 مليار وذلك سنة 1978 كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول (IV-15):الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية خلال الفترة (1971-1978)

الوحدة :مليار دج

البيان	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
ذهب و عملات	1,3	1,8	4,3	6,4	6,0	8,6	7,8	8,6
قروض للخزينة	5,9	5,2	5,1	8,8	7,2	8,8	14,3	24,8
قروض للاقتصاد	8,0	13,6	18,4	21,8	21,0	37,2	40,1	51,6

المصدر :منشورات البنك المركزي ،جوان 2006.

يتضح مما سبق أن خلق النقود ارتبط ارتباطا وثيقا بالحالة الاقتصادية و المالية للدولة ،فعندما ترتفع أسعار البترول وتتحسن العائدات الخارجية ينكمش اللجوء إلى القروض من الخزينة ،وعندما يحدث العكس فإن مواجهة الطلب على النقود يتم من خلال مهمة الإصدار (خلق النقود) في شكل قروض للخزينة أو قروض للاقتصاد ؛و منه تم الاعتماد على الوسائل السهلة متمثلة في خلق النقود لتمويل المشاريع الصناعية الكبرى.

أما عن أدوات السياسة النقدية التي استعملت في هذه الفترة لتحقيق أهداف التنمية هي أدوات السياسة النقدية المباشرة ممثلة في سياسة تأطير القروض ،و تم الاعتماد على سياسة إعادة الخصم من خلال التنازل عن السندات العمومية و الخاصة و كذلك تسليفات رهنية على الذهب أو العملات الأجنبية ،بالإضافة إلى التدخل في السوق النقدية بغرض تنظيم سيولة البنوك بالبيع لها و الشراء منها سندات عمومية أي ما يسمى بعمليات السوق المفتوحة ،و رغم هذه الأهداف المعلنة و الأدوات المستعملة إلا أن الواقع يؤكد عدم وجود سياسة نقدية حقيقية و ذلك لأسباب عديدة منها :

- الصلاحيات المخولة لمجلس إدارة البنك المركزي في مجال السياسة النقدية محدودة جدا و التي تتمثل في إعداد المعايير و الشروط العامة للعمليات التي يسمح بها قانون البنك المركزي و تحديد قائمة السندات العمومية التي يمكن أن تخضع لعملية إعادة الخصم و تحديد معدلات الفائدة و العمولات ،غير أن صياغة و تسيير السياسة النقدية لم يكن للبنك المركزي أي حرية التصرف فيها ،فالبنك كان مكلّف بتنظيم تداول و توجيه و مراقبة توزيع القروض تماشيا و السياسة النقدية المسطّرة من طرف الخزينة العمومية.

- أما بخصوص إعادة خصم السندات فقد اعترضتها صعوبات لكون أن البنوك و مؤسسات القرض كانت برؤوس أموال أجنبية إلى جانب رفضها تمويل قطاع الاقتصاد ،مما دفع بالسلطات إلى إشراك البنك المركزي لتمويل القطاع الاشتراكي ،حيث لم يستعمل معدل إعادة الخصم كوسيلة لمراقبة البنوك و إنما استعملته فقط لغرض تزويد البنوك بالسيولة و القروض التي هي في حاجة إليها و كأداة رئيسية للتمويل ،حيث بقي ثابتا بنسبة 2.5 % من سنة 1964 إلى غاية سنة 1972 ،ثم ارتفع إلى 2,75 % للفترة (1972-1986) ،غير أن هذا المعدل ضعيف لا يشجع الادخار ،وهذا يبرر عدم تحفيز البنوك في جلب الموارد المالية ،وإنما كانت البنوك تتجه بطريقة مباشرة وبسيطة إلى إعادة الخصم بطريقة آلية لدى البنك المركزي بسبب انخفاضه عن معدل الفائدة الدائن[1].

و نتيجة لذلك ،فالسؤال الذي يطرح نفسه في مثل هذه المعطيات هو :**هل هناك رقابة فعلية و حقيقية للعرض النقدي؟**.فأي محاولة لمراقبة الكتلة النقدية المتداولة لا معنى لها إلا إذا كانت السلطات النقدية خاصة البنك المركزي يمتلك الأدوات و الوسائل اللازمة و الضرورية لتثبيت التدفق النقدي ،بمعنى أن تنظيم حجم الكتلة النقدية المتداولة يرجع أساسا للسلطات النقدية ،حيث أن هذه الكتلة النقدية تحتوي على كل

[1] : Benissad, M.E, **Algérie : restructuration et réformes économiques (1979-1993)**, OPU, Alger, 1994, p 121.

أنواع وسائل الدفع الفورية التي بحوزة الأعوان الاقتصاديين داخل التراب الوطني ،و تتكوّن أساسا من النقود الورقية التي تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت و قطع نقدية ،و النقود الكتابية التي تتمثل في النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر ،و تتكوّن أساسا من ودائع تحت الطلب لدى المصارف و ودائع مراكز الحساب الجاري و صناديق التوفير ،و كذلك أشباه النقود و التي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين و التي يطلق عليها اسم السيولة المحلية (M2).

الفرع الثاني :تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1986-1990)

إن الوضع غير المتكافئ الذي عرفه الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال و الذي زاد أكثر في سنة 1986 نظرا لسياسة التمويل المعتمدة في تمويل الاستثمارات و الصعوبات المالية التي عرفها نتيجة تدهور أسعار المحروقات و بالتالي انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة و التي انعكست مباشرة على عوائد الصادرات ،فاعتماد الجزائر على موارد المحروقات في تمويل الاقتصاد بنسبة % 95 دون مصادر أخرى دفع بها إلى الانهيار بسبب أزمة البترول لسنة 1986 ،حيث عرف سوق النفط تراجعا خطيرا في الأسعار فمن 27 دولار للبرميل سنة 1985 انخفض السعر إلى أقل من 14 دولار في سنة 1986 ،و نتيجة لذلك انخفضت إيرادات الصادرات من 12,7 مليار دولار سنة 1985 إلى 7,9 مليار دولار سنة 1986 أي بنسبة انخفاض تقدر بـــ 38% ،و ما زاد في تأزم الوضع ارتفاع حجم الواردات من السلع و الخدمات الضرورية كالمواد الغذائية و الترفيهية ،و هو ما أدى بالضرورة إلى عجز في ميزان المدفوعات و ارتفاع حجم المديونية الخارجية و نسبة خدمة الدين الخارجي.

أمام هذه الوضعية المتدهورة لمؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي كان لزاما على السلطات الجزائرية الإسراع في الإصلاحات على مختلف القطاعات و المستويات الاقتصادية ،و من القطاعات التي مسها الإصلاح مباشرة قطاع المؤسسات المصرفية و المالية ،فعلا ذلك ما قامت به الحكومة الجزائرية انطلاقا بقانون النقد و البنك سنة 1986 الذي غيّر النظرة للنقود فلم تعد وسيلة للحساب و التبادل فقط بل أصبحت أداة للقرض و التنمية و التأثير الإيجابي على المتغيرات الاقتصادية ،كالإنتاج و التوزيع و الاستهلاك و النمو و التشغيل و التعامل مع الخارج ،و أصبحت سياسة الائتمان المصرفي تخضع لمتطلبات و حاجات الاقتصاد الكلي و التوازنات البنكية و ليس لاحتياجات المؤسسات ،و هذه النظرة الجديدة للنقود جعلت السياسة النقدية تتعزز أحسن مما كانت عليه قبل 1986 ،و الذي يعتبر من القوانين الهامة في الإصلاحات المصرفية حيث وضّح

مهام البنك المركزي و البنوك التجارية[1] ،و قد نصت الفقرة السادسة من المادة 19 من قانون 1986 على أن يتولى البنك المركزي على الخصوص تسيير أدوات السياسة النقدية و ضبط السقوف العليا لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض [2].

فعلا و هذا ما نلاحظه إبتداءا من سنة 1986 من خلال انتقال معدل إعادة الخصم من 2,75% إلى 5% للفترة (1986-1987) ،ثم إلى 7% للفترة (1987 - 1989) و10,5% للفترة (1989-1990) و يرجع السبب في ذلك إلى زيادة نشاط البنوك التجارية بسبب التطهير المالي للاقتصاد المتزامن مع تطبيق إصلاحات اقتصادية عميقة و شاملة ،مما تسبب في ظهور التضخم و بالتالي ظهرت ضرورة تدخل البنك المركزي من خلال أداة معدل إعادة الخصم لإحداث التوازن و الاستقرار النقدي ،وكان هذا دليلا معبرا عن تحولات جديدة في إدارة السياسة النقدية من قبل البنك المركزي ،و قامت بتعديل أسعار الفائدة من خلال رفع مستواها الاسمي ،لرفع مستوى الادخار ،و بالتالي أدخلت مرونة نسبية في هيكل أسعار الفائدة المطبقة من طرف البنوك لتنشأ في جوان 1989 السوق النقدية بتوسيع المتدخلون فيها إلى مؤسسات مالية غير مصرفية كشركات التأمين.

بعد سنتين من صدور قانون رقم 86-12 ،ثم صدور قانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل و المتمم للقانون رقم 86-12 المتعلق بالبنك و القرض ،فبعد إصدار النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية بما فيها البنوك و التي أصبحت تسير وفقا للمبادئ التجارية و المردودية ،على اعتبار أن مؤسسات القرض هي مؤسسات عمومية اقتصادية ،كما تم إلغاء التوطين المصرفي الوحيد و خروج الخزينة العامة عن دائرة التمويل و ترك مهمة الوساطة المالية للبنوك.

لكن كل هذه الإصلاحات لم تصل إلى المستوى المرغوب فيه ،نظرا للإختلالات المزمنة التي تعاني منها متمثلة أساسا في المديونية التي أصبحت تأخذ % 80 من حصيلة الصادرات و تدهور شروط خدمة الدين التي وصلت إلى أكثر من 9,5 مليار دولار ،البطالة ،التضخم ،اختلال ميزان المدفوعات ،مع انعدام إمكانية اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية مع انخفاض كبير في احتياطات الجزائر من العملة الصعبة و ما تشكله من ضغوط ،مما دفع بالجزائر أمام هذه الظروف و المتغيرات الداخلية و الخارجية لأول مرة اللجوء لمؤسسات النقد الدولية في نهاية 1989 ،مستنجدة بسياسته و توجيهاته و الاستفادة من نصائحه في إطار اتفاقيات التمويل المدعّمة و التي

[1] :المادة 16 من القانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 ،المتعلق بنظام البنوك و القروض.

[2] : محمود حميدات ،**مدخل للتحليل النقدي** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1996، ص 138.

جرت في سرية تامة ،فعلا ذلك ما حدث في ماي 1989 حيث تم إبرام اتفاقية الاستعداد الائتماني الأول مع صندوق النقد الدولي ،و التي سميت باتفاقية « Stand by » و كان ذلك في 31 ماي 1989 ،و التي تعهدت فيها الجزائر بتنفيذ برنامج التكييف و الاستقرار مدته 12 شهرا ،تحصلت بموجبها على 155,7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (**DTS**) ،ما يعادل 200 مليون دولار و التي استخدمت كشريحة أولية ،و استفادت من تسهيل تمويلي بقيمة 315,2 مليون (**DTS**) ما يعادل 360 مليون دولار مقابل تعويض انخفاض أسعار البترول و ارتفاع أسعار الحبوب المستوردة و التي استخدمت كشريحة ثانية[1].

و كان ذلك ضمن شروط منها :مراقبة توسّع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي و تقليص حجم الموازنة العامة ،ضرورة تحرير الأسعار و تجميد الأجور و تطبيق أسعار فائدة موجبة ،الحد من التضخم و تخفيض قيمة الدينار ،كذلك تحرير التجارة الخارجية و السماح بدخول رؤوس الأموال الخارجية بالإضافة إلى إلغاء عجز الميزانية و إصلاح المنظومة الضريبية و الجمركية [2]،و حتى تتمكن السلطات النقدية من تحقيق أهدافها عملت على :تحرير أسعار الفائدة الدائنة و المدينة في حدود سقف 20% رفع معدل إعادة الخصم من 7%سنة 1989 إلى10,5% سنة 1991 ،و 11,5% سنة 1992 ،من أجل جعل معدلات الفائدة الحقيقية موجبة ،و من ثم رفع تعبئة حجم المدخرات ،و إنشاء سوق ما بين البنوك ،و التأطير الشامل للقروض. عند تقييم البرنامج الإستعدادي يمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها ،و الوقوف على مدى تنفيذ البرنامج في النقاط الآتية :

- نمو الكتلة النقدية (M2) إلى % 21,3 سنة 1991 ،بعدما كان معدل النمو في 1990 يقدر بـــــ 11,3% ،في حين تغير الناتج الداخلي الخام (PIB) بمعدل % 0,8 و هو ما يبين وجود تباعد بين المؤشرات النقدية و المؤشرات العينية.
- سجل معدل التضخم في سنة 1989 معدل % 9,3 ليرتفع في سنة 1990 إلى% 17,9 ،ليصل في سنة 1992 إلى أعلى مستوى له بمعدل % 31,7 ،و هو ما يؤكد التعامل بسعر فائدة حقيقي سالب.
- جعل سعر صرف الدولار في حدود 21,5 دينار ليصل في نهاية 1991 إلى 26 دينار.

ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد بـــــــــــ % 18 ،و ارتفاع حجم النقود المتداولة خارج قطاع البنوك إلى12,57% ،و استقرار في ارتفاع المديونية الخارجية حيث قدرت بـــــــــــ % 26,7 مليار دولار

[1] :الهادي خالدي ،**المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي** ،دار الهومة ،الجزائر ، 1996 ،ص 277.

[2] :بلعزرز بن علي ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 190.

سنة بعدما بلغت 28,8 مليار دولار سنة 1990 ،أما نسبة خدمة الدين فانتقلت من % 73,95 سنة 1991إلى % 76.5سنة 1992 و ما يمكن استخلاصه في هذه الفترة أنه رغم هذا كله لا يزال التسيير النقدي جامدا أو قاصرا ولا يحمل هذا الإصلاح دلالات كبيرة في إدارة السياسة النقدية إلا أنها مرحلة هامة في تطوير السياسة النقدية وبروز قواعد جديدة ليترك التسيير النقدي للنظام المصرفي فقط.

المطلب الثاني :مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)

قمنا بتقسيم هذه المرحلة إلى فترتين:الفترة الأولى (1990-2000) حيث سوف نتتبع الإصلاحات النقدية المتبناة من طرف المؤسسات المالية الدولية نظرا للظرف الأمني الصعب الذي مرت به الجزائر خلال هذه الفترة و الذي انعكس على السياسة الاقتصادية للبلاد عامة و السياسة النقدية بشكل خاص ،بينما الفترة الثانية (2000-2011) سوف نتتبع فيها تطور المؤشرات النقدية للجزائر .

الفرع الأول :تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)

عرفت الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000 تغيرات مؤسساتية و هيكلية على مستويات عدة ،نتيجة الإصلاحات الموسعة التي أبرمتها الحكومة الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية بغية تعميق الإصلاحات و التي انطلقت فيها إبتداءا من 1986 ،للانتقال من اقتصاد مركزي موجّه إلى اقتصاد سوق بهدف العودة إلى التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال تحكم أكثر في نمو الكتلة النقدية و استقرار الأسعار و أسعار الصرف....، وصولا إلى إصلاح 1990 المتعلق بالنقد و القرض ،و الذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضح مسار تطورها من خلال إعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد و السياسة النقدية وإرجاع صلاحيات السلطة النقدية في تسيير النقد والقرض في ظل استقلالية واسعة.

إن ما ميّز هذه الفترة هو دخول الجزائر في مفاوضات جديدة مع مؤسسات النقد الدولية ،للحصول على قروض و مساعدات على الرغم من أنها قد سبق و أن وقعت على اتفاقية الاستعداد الائتماني الأول في عام 1989،ثم الثانية في جوان 1991 ،و بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين لجأت السلطات الجزائرية للمرة الثالثة

لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى « برنامج التعديل الهيكلي » و الذي تم في مرحلتين : مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995 ،و مرحلة التعديل الهيكلي من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998. و سوف نتعرض لنتائج هذه الاصلاحات على النحو التالي:

- **الاتفاق الإستعدادي الائتماني الثاني (جوان 1991):**

– نمو الكتلة النقدية (M2) ،حيث ارتفعت إلى 627,4 مليار دينار سنة 1993 بعدما كانت 515,9 مليار دينار في نهاية سنة 1992 ،بمعدل نمو في الكتلة النقدية قدره % 21,6 بعدما كان سنة 1990يقدر بـــــ % 11,33.

– توسيع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة % 31,8 بالرغم من إجراءات التطهير التي طبقت على المؤسسات العمومية ؛و ارتفاع التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر إلى % 14.

– بلوغ معدل التضخم نسبة % 20,5 في سنة 1993 بعدما كان سنة 1992 عند مستوى 31,8 % أسعار الفائدة الحقيقية سالبة (% – 12,5) فلم تزيد من المدخرات رغم ارتفاع الفائدة الاسمية إلى 13 %سنة 1993.

– خفض عجز الميزانية العمومية من % 8,7 من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 1993 إلى % 4,4 في عام 1994.

– حصل تخفيض واضح لقيمة الدينار في سبتمبر 1991 ،واضعا بذلك حدا للاستباقات التضخمية الناجمة عن انزلاق قيمة الدينار[1] .

نظرا لهذه الظروف و الاختلالات الهيكلية المتمثلة في ارتفاع المديونية الخارجية بالإضافة ،إلى العجوزات الداخلية و تسجيل عجز في الميزانية يقدر بـــــــــ 12,2 مليار دولار سنتي 1992 و 1993 ،بعدما كان يسجل فائضا في سنة 1991 بسبب انخفاض أسعار البترول ،و زيادة النفقات ،و في هذا الإطار تم إبرام اتفاق تصحيحي هيكلي مع صندوق النقد الدولي وجاءت حكومة جديدة لتواصل عملية الإصلاح.

- **الاتفاق الإستعدادي الائتماني الثالث (أفريل 1994):**

– تم تقليص نمو الكتلة النقدية إلى % 15,5 في سنة 1994 بدل % 21,6 في سنة 1993

– ارتفاع نسبة التضخم عن النسبة المستهدفة في البرنامج ،حيث بلغ في نهاية سنة 1995 معدل 29,8%

[1] :النشاشيبي كريم و آخرون ،**تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق** ،صندوق النقد الدولي ،واشنطن ،1998 ،ص 12.

نتيجة ارتفاع تكلفة الواردات و إلى ارتفاع الأسعار ،بالإضافة إلى الارتفاع في سعر صرف الدينار ،و فقدان العملة الوطنية % 70 من قيمتها في غضون عدة أشهر.

- تم تخفيض نسبة خدمة الدين من % 89 في سنة 1993 إلى % 48 سنة 1994 ،نتيجة إعادة جدولة الديون الخارجية.

- سجل الناتج الداخلي الخام انخفاضا محدودا يقدر بـــ % 0,4 مقابل انخفاض قدر بـــ % 2,2 سنة 1993 و هذا ما يترجم السيطرة على الركود الاقتصادي ،و أن الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات سجل نموا قدر بـــ % 0,1 مقابل انخفاض بنسبة % 2,6 في سنة 1993[1].

- تحسن ميزان المدفوعات حيث زاد الاحتياطي من العملة الصعبة بمقدار 2,64 مليار دولار في 1994 مقابل 1,5 مليار دولار سنة 1993 ،و انخفاض عجز الميزانية إلى % 4,4 بالنسبة إلى PIB.

- ارتفاع نسبة السلع المحررة أسعارها إلى % 84 من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك.

- **اتفاق التمويل الموسع (ماي 1995-ماي 1998):**

عرف برنامج التعديل الهيكلي نتائج يمكن وصفها بالمقبولة على مستوى مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي ، بالإضافة إلى إعادة تفعيل السياسة النقدية كوسيلة ضبط نقدي و مالي و اقتصادي ،و يتضح ذلك في المؤشرات التالية[2] :

- ارتفاع في نمو الكتلة النقدية سنة 1998 بنسبة % 19,1 في حين بلغت نسبة نمو % 10,5 سنة 1995 ،فمتوسط معدل نمو الكتلة النقدية خلال فترة تنفيذ البرنامج بلغ % 14,9 لتنخفض هذه النسبة إلى % 13سنة 2000 ،و هذا راجع لإتباع الجزائر لسياسة تقشف صارمة.

[1] :رائول محمد ،**توجهات الاقتصاد الجزائري نحو العولمة من برامج التعديل إلى الشراكة والتكتل الإقليمي** ،المؤتمر السنوي السادس في 26 و 27 مارس 2002،مجلة بحوث اقتصادية عربية ،العدد 23 ،ص 06.

[2] :صالح تومي ،**ماذا تحقق في الجزائر بعد أكثر من عقد من التحول الاقتصادي** ،مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة :مجلة دولية متخصصة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،العدد 11 ،2004 ،ص 16-17-18.

– هيكل الكتلة النقدية في هذه الفترة ،إذ سجل ارتفاع في الودائع لأجل (أشباه النقود) حيث بلغت 40% سنة 1998 في حين كانت النسبة % 28,8 سنة 1993 ،أما النقود الكتابية (ودائع تحت الطلب) فعرفت تراجع ، حيث لم تعد تمثل إلا % 32,8 من إجمالي الكتلة النقدية سنة 1998 ،بعدما كانت تمثل % 37,5سنة 1993 ،في حين عرفت النقود الورقية شبه استقرار خلال فترة تنفيذ البرنامج ،إذ لم تعد تمثل سوى % 30,2من مجموع الكتلة النقدية ،و هذا راجع لإجراءات برنامج التعديل الهيكلي.

– و أما مقابلات الكتلة النقدية خلال هذه الفترة ،إذ نجد أن تغطية الكتلة النقدية بالذهب و العملات الصعبة عرفت تصاعدا مطردا ،فقد بلغت الأرصدة النقدية الصافية 26,3 مليار دج سنة 1995 لتتضاعف خمس مرات فتبلغ 133,9 مليار دج في سنة 1996 ،لتصل إلى أعلى قيمة لها خلال فترة تنفيذ البرنامج 350,3مليار دج في سنة 1997 ،ثم تراجعت إلى 280,7 مليار دج سنة 1998 ،و هذا بسبب تراجع مداخيل المحروقات ،بينما نجد حجم الديون على الخزينة سجلت انخفاضا خلال مرحلة التنفيذ ،فقد بلغت % 42,6سنة 1998 بعدما كانت تمثل % 70 سنة 1993 ،أما قروض الاقتصاد فقد عرفت تغيرا معاكسا حيث ارتفعت إلى % 57,4 سنة 1998 من إجمالي الديون الداخلية ،و قد كانت لا تتجاوز نسبة % 30 في سنة 1993.

– من النتائج الايجابية لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي هو انخفاض معدل التضخم من % 29 سنة 1994 إلى % 05 سنة 1998 ،و نتيجة لذلك انخفض معدل إعادة الخصم من % 15 سنة 1994 إلى % 14سنة 1995 ،ليستمر هذا الانخفاض إلى معدل % 9,5 في سنة 1998 .

– ارتفاع احتياطي الصرف من 1,1 مليار $ سنة 1994 إلى 07 مليار $سنة 1998 ،و انخفض سعر صرف الدينار بنسبة % 61 حيث بلغ سعر الصرف سنة 1998 حوالي 58 دج للدولار.

– ارتفاع المديونية الخارجية إلى 30,47 مليار $ سنة 1998 ،مقابل 29.49 مليار $ سنة 1994[1] .

الفرع الثاني :تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000–2011)

تطرح في الجزائر إشكالية التراكم المتواصل للسيولة النقدية ،نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية ،والتي تظل معطلة خصوصا في ظل غياب سياسة حكومية واضحة لتنويع الاقتصاد وتوسيع قدرته الاستيعابية .فمنذ

[1] : Office national des statistiques, **l'Algérie en quelque chiffres**, édition 2001, Résultats ,1998- 1999, pp 53, 54.

عام 2000 ساعد ارتفاع إيرادات المحروقات على حدوث تراكم متزايد في الأصول لدى بنك الجزائر .ولأنها من أهم مقابلات الكتلة النقدية ،فقد أثرت تأثيرا بالغا في الوضع النقدي ،وانعكس ذلك على سياسة وقرارات البنك في المجال النقدي ،و الجدول التالي يبين تطور مؤشرات العرض النقدي .

الجدول (IV-16):تطور مؤشرات العرض النقدي في الجزائر (2000-2011)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الكتلة النقدية (مليار دج)	2022,53	2473,52	2901,53	3354,42	3738,04	4157,58
معدل النمو%	13,03	22,29	17,30	15,61	11,43	11,22
الكتلة النقدية/الناتج (سيولة الاقتصاد) %	49,04	58,52	64,15	63,86	60,79	54,98
النقود الورقية/M2	23,95	23,33	22,90	23,29	23,39	22,15
البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الكتلة النقدية (مليار دج)	4933,74	5994,61	6955,96	7173,05	8280,74	9929,19
معدل النمو%	18,67	21,50	16,04	3,12	15,44	19,90
الكتلة النقدية/الناتج (سيولة الاقتصاد) %	57,94	64,02	62,84	71,61	68,72	69,03
النقود الورقية/M2	21,91	21,42	22,14	25,50	25,34	25,89

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي (2000-2011)

ومن أجل احتواء فائض السيولة بالكامل والحد من الآثار السلبية على التضخم ،كثف بنك الجزائر ابتداءا من سنة 2006 ثلاث وسائل للسياسة النقدية والتي تتمثل في سياسة استرجاع السيولة لفترة 07 أيام و 03أشهر (وسيلتي السوق) التسهيلة الدائمة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة (أدخلت هذه الأداة سنة 2005) ،ثم سياسة الاحتياطي الإجباري ،تساهم هذه الأدوات بنسب مختلفة في امتصاص السيولة والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (IV-17):نسب امتصاص السيولة حسب كل نوع من الأدوات (2005-2009)

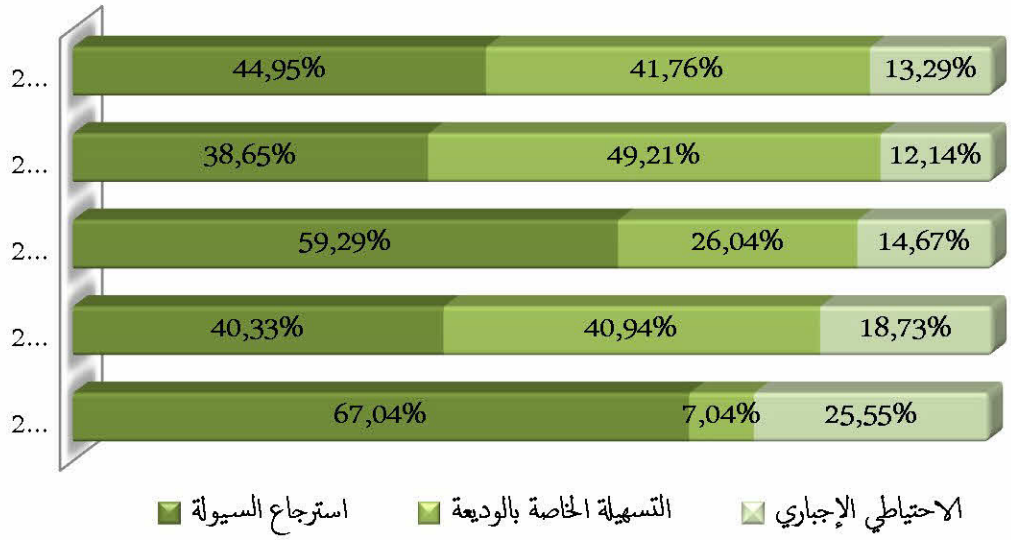

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

banque d'Algérie ,rapport 2006,2008,2009,"évolution économique et monétaire en Algérie",PP:142-177-190.

- **تطور المستوى العام للأسعار ومعدل الفائدة :**

كما يبينه الجدول (IV-17)فما عدا سنوات 2000 ،2002 و 2005 ،والتي كان فيها معدل التضخم منخفضا فإن باقي السنوات قد عرفت ارتفاعا في معدلات التضخم ،أما معدلات الفائدة الاسمية قد تراجعت لتبقى عند مستوى ثابت قدره 08 % ،غير أنه لا يعكس الواقع الفعلي لأن البنوك تطبق معدلات فائدة مختلفة من منتج إلى آخر كما أن مستويات الفائدة تختلف من البنوك العامة إلى الخاصة ،فالبنوك العامة تطبق معدلات فائدة جد منخفضة في إطار سهرها على تيسير الحصول على القروض سواء للقطاع العام أو الخاص ،ولا يهم التكاليف المتحملة أو تأثيرها على مردوديتها ما دامت الخزينة في الأخير هي من تتحمل عبء هذه القروض.

الجدول (IV-17):معدلات التضخم و الفائدة في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)

الوحدة :%

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الرقم القياسي للأسعار	95,97	100	101,43	104,09	107,78	111,47
معدل التضخم	0,3	4,2	1,4	4,3	04	1,4
معدل الفائدة الاسمي	10	9,5	8,6	8,1	08	08
معدل الفائدة الحقيقي	-11,72	11,74	7,17	-0,19	-3,78	-07
البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الرقم القياسي للأسعار	114,05	118,24	123,99	131,1	136,23	142,39
معدل التضخم	2,3	3,7	4,9	5,7	3,9	4,5
معدل الفائدة الاسمي	08	08	08	08	08	08
معدل الفائدة الحقيقي	-2,30	1,51	-6,70	21,69	-07	-8,49

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2000-2011) و البنك العالمي.

- **تطور سعر صرف الدينار الجزائري :**

سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري يبين أن الدينار الجزائري في تقهقر مستمر أمام العملات الأجنبية وبخاصة الأورو ،وهذا ما يحمل ضغوط تضخمية فالعملات الأجنبية المحصل عليها نتيجة صادرات المحروقات هي بالدولار وتنتج عنها كميات نقدية كبيرة من العملة الوطنية نتيجة تنقيدها ،ومن ناحية أخرى فالواردات تصبح أكثر تكلفة وهو ما يعني وصول المنتجات المستوردة بأسعار مرتفعة ،ومع ضغط الطلب الداخلي الناتج عن التوسع في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري للدولة وكذا التوسع في التسهيلات الائتمانية كلها عوامل أدت إلى دفع الأسعار إلى الارتفاع على مستوى الاقتصاد الجزائري[1]. و الشكل التالي يبين هذا التطور بوضوح :

[1] :د.بوحيضر رقية ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 28.

الشكل (IV-18):سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2011)

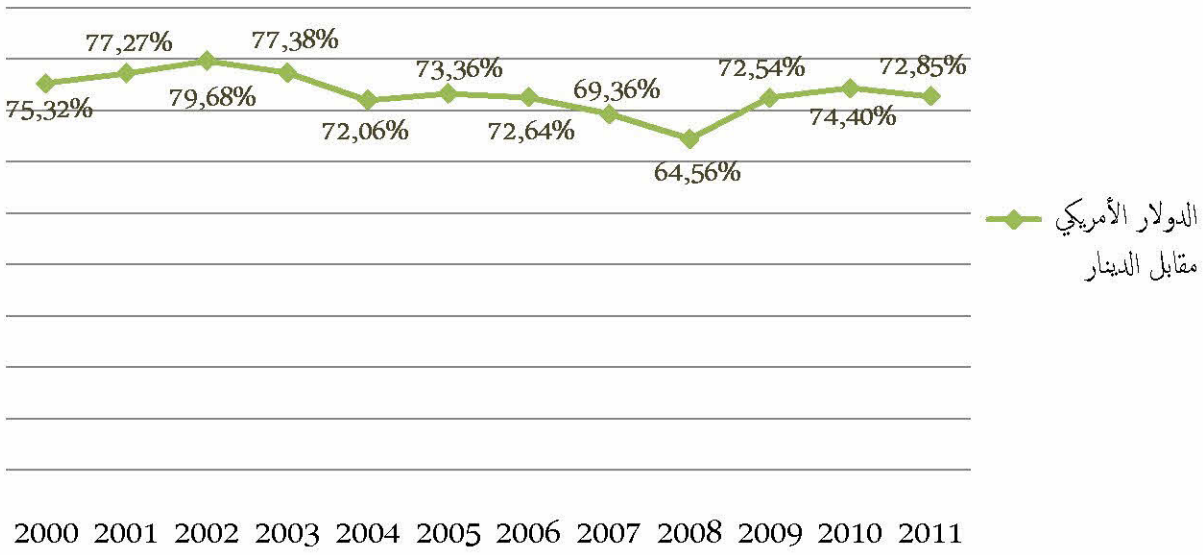

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2000-2011)

و في ختام هذا المبحث يمكن القول أن الوضعية النقدية في الجزائر غاية في التعقيد ،فبالرغم من وضوح أهداف السياسة النقدية كما أقرها قانون النقد و القرض و التعديلات اللاحقة عليه ،فإنه لا يمكن للسياسة النقدية تجاهل أمور أخرى ذات علاقة بهذه الأهداف .إن السياسة النقدية و المالية في الجزائر سمحت لبنك الجزائر بتنظيم السيولة المصرفية للحد من التضخم و فرض أسعار فائدة منخفضة كسياسة حد أقصى لسعر الفائدة ،لكن النظام المصرفي الجزائري لا يواكب تطورات العصر ،خاصة في مجال الاتصال و عدم وجود وعي مصرفي أو ثقافة مصرفية التي تخلق ثقة أكبر بين المتعاملين الاقتصاديين و المؤسسات المالية .و أن النتائج المحققة على مستوى التوازنات النقدية في الجزائر كانت بسبب الفسحة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات و لم تكن بسبب تحسن الأداء الاقتصادي أو نتيجة للرشاد المالي .أما فيما يخص برامج الإصلاح النقدي و المالي له تكاليف اجتماعية باهظة مست مختلف شرائح المجتمع ،حسب صندوق النقد الدولي فإن نسبة الطبقة الفقيرة تقارب 50 % من العدد الإجمالي للسكان منهم 25 % يعيشون تحت مستوى خط الفقر.

المبحث الرابع :التحليل القياسي للميزانية العامة للجزائر

لقد ارتبط الاقتصاد القياسي ارتباطا وثيقا بتحليل الانحدار و قياس العلاقات ما بين المتغيرات الاقتصادية ،و من تم فإن الاقتصاد القياسي هو القياس في الاقتصاد ،و بصورة أكثر تفصيلا يعرف الاقتصاد القياسي بأنه فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية ،أو تفسير بعض الظواهر ،أو رسم بعض السياسات أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية[1].

سنحاول استخدام الأساليب الكمية القياسية ،و في هذا الإطار فإن النظرية الاقتصادية في الغالب ما تشير إلى وجود علاقة على المدى الطويل بين متغيرين أو عدد من المتغيرات ،إلا أن دراسة العلاقة في المدى الطويل تضعنا أمام مشكلة تتمثل في عدم استقرارية السلاسل الزمنية لمعطيات المتغيرات الاقتصادية المدروسة خاصة تلك المتغيرات التي لها الطابع الكلي ،أي متغيرات اقتصادية كلية ،و بما أننا سنعالج الظاهرة في المدى الطويل فإننا سنعتمد في الدراسة القياسية على **نماذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR)**

المطلب الأول :تحليل الطرق المستعملة في الدراسة القياسية:

من أجل التحليل القياسي للسياسة المالية بالجزائر و كذا سلوك الإيرادات و النفقات العامة و مدى تأثيرهما على الناتج الوطني الخام ،سنعتمد على تطبيق بعض النماذج النظرية على الاقتصاد الوطني ،معتمدين في ذلك على بعض الاختبارات القياسية التي سيتم بيانها في النقاط التالية:

الفرع الأول :دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

تعتبر السلسلة الزمنية مجموعة من المشاهدات لمؤشر إحصائي معين وفق ترتيب زمني بحيث كل فترة زمنية تقابلها قيمة عددية للمؤشر ،وتطلق الاستقرارية في المفهوم الإحصائي على السلسلة الزمنية التي يكون وسطها الحسابي وتباينها ثابتان عبر الزمن ،وتعرف الاستقرارية أيضا أنها مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذ خلال فترات زمنية متتالية والتي تعكس ذلك المؤشر عبر الزمن[2].

وتعتبر السلسلة الزمنية مستقرة إذا توفرت فيها الخصائص التالية:

---

[1] :عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،**الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2005 ،ص 04.

[2]: مكيد علي ،**الاقتصاد القياسي–دروس ومسائل محلولة** –، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2007 ،ص 279.

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن أي $E(Y_t)$ مستقل عن الزمن (t).
- ثبات التباين عبر الزمن أي $Var(Y_t)$ مستقل عن الزمن (t).
- أن يكون التغاير (Covariance) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدة على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير ،أي $Var(Y_t)$ مستقل عن الزمن (t).

وهناك العديد من الطرق التي تستخدم في اختبار سكون السلسلة الزمنية وهي إما كيفية أو كمية:

1. الاختبارات الكيفية : ومنها الرسم البياني الذي قد لا يعطي نتائج قاطعة بشأن طبيعة وخصائص السلسلة الزمنية ،كما يمكن الاستدلال على سكون السلسلة الزمنية لأي متغير بفحص دالة الارتباط الذاتي ACF "Auto Corrélation Fonction" حيث تقترب الدالة من الواحد إذا كانت السلسلة غير ساكنة ،وتتناقص بالتدريج مع زيادة الفجوة الزمنية ،وتعتمد هذه الطريقة على الفحص النظري ولكنها قد لا تؤدي إلى نتائج قاطعة.

2. الاختبارات الكمية :وهي أكثر دقة في تحديد الاستقرارية للسلسلة الزمنية ،ومن أهم هذه الاختبارات نجد اختبار ديكي فولر DF (Dickey-Fuller)، Augmented Dickey-Fuller ADF ديكي فولر الموسع، فيليبس بيرون "Philips Perron" (PP)، حيث تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة ،ويمكن تناول هذه الاختبارات كما يلي:

1.2. اختبارات الجذر الأحادي: The unit root test of stationary

أ. اختبار ديكي-فولر البسيط :"Dickey-Fuller"

قدم هذا الاختبار لأول مرة من قبل فولر في عام 1976 ،وتم مواصلة البحث من طرف "Dickey وFuller" سنة 1979 ،ويبحث اختبار DF في التحقق عن استقرارية أو عدم استقرارية السلسلة في حالة وجود نموذج ذو انحدار ذاتي من الرتبة الأولى AR (1) " First-order Autoregressive Model"[1]، ويرتكز هذا الاختبار على فرضيتين وثلاث نماذج.[2]

الفرضية العدمية: $H_0 : \phi = 1$

الفرضية البديلة: $H_1 : \phi \neq 1$

[1] : Dickey D. A., Fuller W. A., "**Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root**", Journal of the American statistical association, vol. 74, n°366, 1979, p 431.

[2] : Régis bourbonnais, « **Econométrie** », Dunod, Paris, 2009, p 225.

إذا تحققت الفرضية العدمية معناه السلسلة تحتوي على الجذر الأحادي وبالتالي هي غير مستقرة ،وإذا تـــحققت الفرضية البديلة معناه عدم وجود الجذر الأحادي وبالتالي السلسلة الزمنية هي مستقرة ،ونقوم بتطبيق هذه الفرضيات على ثلاث نماذج ،ومنه يمكن كتابة النموذج الانحدار الذاتي : $Y_t = \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t$ على شكل : $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$ حيث Δ تمثل الفروق الأولى أو التفاضل الأول ،وحسب اختبار DF نقوم باختبار الفرضيات في ثلاثة صيغ أي ثلاث نماذج:

النموذج الأول:..... $\Delta X_t = \phi X_{t-1} + \varepsilon_1$

النموذج الثاني:..... $\Delta X_t = \phi X_{t-1} + c + \varepsilon_1$

النموذج الثالث:..... $\Delta X_t = \phi X_{t-1} + c + B_t + \varepsilon_1$

بحيث:

c : تمثل الثابت.

B_1 : تمثل الاتجاه الزمني.

ε_t : هو حد الخطأ العشوائي.

X_t : متغيرة عند الزمن (t).

X_{t-1} : متغيرة عند الزمن (t-1).

- في النموذج الأول :صيغة السير العشوائي هي بسيطة (Simple Random Walk) لا يوجد بها اتجاه زمني ولا حد ثابت (Processus sans Trend et sans constante).
- في النموذج الثاني :صيغة السير العشوائي بدون اتجاه زمني ومع حد ثابت (Processus sans Trend avec constante).
- في النموذج الثالث :صيغة السير العشوائي مع اتجاه زمني ومع حد ثابت (Processus avec Trend et avec constante).

ويتبع اختبار DF الخطوات التالية:

❖ يبدأ بإجراء اختبار الفرضية على النموذج الثالث قم الثاني ثم الأول ،ويتم مقارنة قيم ϕ المقدرة

مع القيم الجدولية في جداول معدة خصيصا لذلك من قبل "Dickey وFuller" ويوجد بها ما يسمى بالقيم الحرجة "Critical Values" عند حجم عينة معينة (n) ومستوى معنوية معين (1%، 5%،

10%)، وعند استخدام برامج متخصصة مثل "Eviews" فإنها تعطي القيم الحرجة ضمن النتائج دون الحاجة للبحث عنها في الجداول.

- فإذا كانت قيمة ϕ المقدرة أكبر من القيم الحرجة نقبل الفرضية العدمية (H_0)ويعني هذا وجود جذر أحادي وبالتالي السلسلة غير مستقرة.

- أما إذا كانت قيمة ϕ المقدرة أصغر من القيم الحرجة نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) يعني عدم وجود جذر أحادي وبالتالي استقرار السلسلة.

2.2. اختبار ديكي فولر الموسع: "Augmented Dickey-Fuller ADF"

طور العالم ديكي فولر عام 1981 [1] اختبار لتحليل طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية أطلق عليه " Test Augmented Dickey-Fuller" (ADF)، والذي أصبح يعد من أكفأ الاختبارات لجذر الوحدة محاولا تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين دالة الاختبار عددا معينا من فروقات المتغير التابع.

ويعتبر اختبار ديكي-فولر الموسع 1981 (ADF) اختبار لوجود الجذر الأحادي ،ويعتمد على نفس عناصر اختبار DF ولكنه يقوم بتحويل نموذج من نوع AR(1) إلى نموذج من نوع AR(p) للتخلص من الارتباط الذاتي للحد العشوائي ،وبهذا يصبح له قوة للكشف على استقرارية السلاسل الزمنية ،والقدرة على تحديد نوع عدم الاستقرارية إن كانت من مسار TS أو DS، وهو كذلك يعتمد على ثلاثة صيغ أي ثلاثة نماذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (MCO):

النموذج الأول:.....

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{K} \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_1$$

النموذج الثاني:.....

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{K} \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_1$$

النموذج الثالث:.....$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{K} \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_1$

بحيث:

[1] : Dickey D. A., Fuller W. A., "**Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root**", Econometrica , Vol. 49, 1981, p 1072.

$$\phi = (1-\rho)$$

k : تمثل درجة التأخر.

وتتمثل الفروض المراد اختبارها حسب كل نموذج كما يلي:

- في النموذج (1): لا تحتوي صيغة هذا النموذج على اتجاه زمني ولا على حد ثابت وتتمثل الفروض

في هذه الحالة كما يلي:

الفرضية العدمية: $H_0 : \phi = 0$

الفرضية البديلة: $H_1 : \phi < 0$

- في النموذج(2): لا تحتوي صيغة هذا النموذج على اتجاه زمني ولكن تحتوي على حد ثابت وتتمثل

الفروض في هذه الحالة كما يلي:

الفرضية العدمية: $H_0 : \phi = 0$ و $c = 0$

الفرضية البديلة: $H_1 : \phi < 0$ و $c \neq 0$

- في النموذج (3): نلاحظ أن الصيغة تحتوي على اتجاه زمني وعلى حد ثابت وتتمثل الفروض في هذه الحالة كما يلي:

$H_0 : \phi = 0$ و $c = 0$ و $b = 0$

$H_0 : \phi < 0$ و $c \neq 0$ و $b \neq 0$

وتتمثل خطوات ADF كما يلي:[1]

❖ نقوم بتقدير النموذج الثالث أي الصيغة ذات الاتجاه الزمني والحد الثابت ،ثم نجري اختبار الفرضية الخاصة بهذا النموذج ،فإذا تم قبول الفرضية (H_0) فإن هذا يعني أن السلسلة غير مستقرة أي يوجد بها جذر أحادي ،وبالتالي يتم اختبار معنوية المعامل (b) باستعمال اختبار ستودنت (t)، فإذا كان يختلف عن الصفر فإن السلسلة الزمنية من المسار TS وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي تقدير معادلة الاتجاه العام لإجراء الدراسة على البواقي ،أما إذا رفضنا الفرضية العدمية (H_0) وقبلنا الفرضية البديلة (H_1) فإننا نمر إلى تقدير النموذج الثاني.

[1]: عبد القادر محمد عطية ،**مرجع سابق ذكره** ،ص 623.

❖ في النموذج الثاني إذا تم قبول الفرضية العدمية (H_0) هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وبالتالي يتم اختبار معنوية المعامل الثابت (c) باستعمال اختبار ستودنت (t)، فإذا كان (c) مختلف عن الصفر فإن السلسلة الزمنية من المسار DS بانحراف ،وأحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات مع إضافة الثابت (c)، أما إذا كان (c) يساوي الصفر فهذا يعني أن السلسلة من المسار DS دون انحراف ،وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات دون إضافة الثابت (c)، أما إذا رفضنا الفرضية العدمية (H_0) وتم قبول الفرضية البديلة (H_1) نمر إلى تقدير النموذج الأول.

❖ في النموذج الأول إذا تم قبول الفرضية العدمية (H_0) هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة من المسار DS دون انحراف وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة طريقة الفروقات ،أما إذا تم قبول الفرضية البديلة (H_1) فإن السلسلة الزمنية مستقرة في مستواها الأصلي.

يعتمد اختبار ADF على عدد التأخر أي درجة التأخير k وتحدد باستعمال معيار Shwortz 1978 ومعيار Akaike 1974.

معيار Akaike (AIC) يتحدد بالعلاقة: $Aic(k) = T\log\left(\hat{\theta}_{\alpha}^{2}\right) + 2(k)$

ومعيار Shwortz (SC) يتحدد بالعلاقة: $SC(K) = T\log\hat{\theta}_{\alpha}^{2} + k\log(T)$

وباستعمال البرامج المتخصصة مثل برنامج Eviews يتم إعطاء عدد التأخر الأمثل (lags optimal) لهذين المعاملين.

3.2. اختبار فيلب بيرون: "Philips Perron"

طور فليبس اختبارا للتخلص من آثار الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة ،وذلك بإجراء تعديل معلمي لتباين النموذج حتى يأخذ في الاعتبار وجود الارتباط الذاتي يعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة ،وقد اقترح كل من Phillips وPerron (1988) طريقة غير معيارية non paramétrique لتصحيح وجود الارتباط الذاتي على عكس ADF الذي يستعمل الطريقة المعيارية.[1]

ويقوم اختبار PP على اختبار الفرضية العدمية للجذر الأحادي في ثلاث نماذج.

الفرضيتان هما:

الفرضية العدمية: $H_0 : \phi = 0$

[1] : Phillips Peter C. B., & Perron Pierre, « **Testing for a unit root in time series regression** », Biometrika, Vol. 75, Jun 1988; p 346.

الفرضية البديلة: $H_0 : \phi \langle 0$

وتتمثل صيغ النماذج في:

النموذج الأول:..... $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$

النموذج الثاني:..... $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + c + \varepsilon_t$

النموذج الثالث:..... $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + c + B_t + \varepsilon_t$

النموذج الأول بدون اتجاه زمني ولا حد ثابت.

النموذج الثاني بدون اتجاه زمني وبحد ثابت.

النموذج الثالث باتجاه ثابت وبحد ثابت.

ويستخدم اختبار PP اختبار الفرضية العدمية ابتداء بالنموذج الثالث ذو اتجاه زمني وحد ثابت، ثم النموذج الثاني ذو حد ثابت وأخيرا النموذج الأول بدون اتجاه زمني ولا حد ثابت، ونقارن القيم المقدرة ϕ مع القيم الجدولية بنفس طريقة كما في اختبار ADF، ويتميز اختبار PP بإعطاء نتائج جيدة وقوية أحسن من نتائج ADF.

4.2. اختبار الاستقرارية لـــ kpss:

تم اكتشاف هذا الاختبار من طرف الباحثين " Kwiatkowski, Philips, Schmidt and Shin" (1992)، ويأخذ هذا الاختبار بعين الاعتبار الحالة التي يكون فيها التباين للبواقي غير ثابت عبر الزمن وأيضا الحالة التي يتواجد فيها أكثر من جذر أحادي للوحدة وذلك عن طريق اختبار الفرضيتين السابقتين كما في اختبار ديكي فولار، ثم حساب مربع البواقي كما يلي: $S_t = \sum_{t=1}^{t} e_t$

ثم بعد ذلك يتم حساب التباين في المدى الطويل عن طريق تقدير العلاقة التالية:

$$S_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{l+i}\right) \times \frac{1}{n}\sum e_t e_{t-1}$$

ليتم فيما بعد حساب الإحصائية LM (معامل لاغرانج) كما يلي:

$$LM = \frac{1}{S_t^2}\sum \frac{S_t^2}{n^2}$$

فإذا كانت:

$LAM_{cal} \langle LM_{tab}$ فهذا يعني أن السلسلة مستقرة والعكس إذا كانت $LAM_{cal} \rangle LM_{tab}$.

الفرع الثاني :اختبار العلاقات السببية لـــGranger:(Test des relations causales)

إن تحديد العلاقات السببية ما بين المتغيرات الاقتصادية يسمح في العديد من الأحيان بتحديد نوع العلاقة ما بين هذه المتغيرات في المدى القصير ،و هذا ما يتيح لنا معلومات تمكننا من الفهم النظري الجيد للظواهر الاقتصادية وبالتالي أصبحت المعرفة السببية كشرط ضروري لتأسيس جيد للسياسة الاقتصادية.[1]

عموما ،يمكن القول أن المتغير X يتسبب في المتغير Y إذا كان توقع Y الذي يعتمد بشكل كبير على معرفة ماضي المتغيرين X وY هو أحسن من توقع Y الذي يعتمد فقط على ماضي Y. و يمكن التعبير عن ذلك رياضيا كالتالي[2]:

- X يتسبب في Y عند الفترة t إذا كان: $E[Y_t / Y_{t-1}, X_{t-1}] \neq E[Y_t / Y_{t-1}]$
- X يتسبب فوريا في Y عند الفترة t إذا كان : $E[Y_t / Y_{t-1}, X_t] \neq E[Y_t / Y_{t-1}, X_{t-1}]$
- X لا يتسبب في Y عند الفترة t إذا كان: $V_\varepsilon[Y_t / Y_{t-1}, X_{t-1}] \neq V_\varepsilon[Y_t / Y_{t-1}]$

حيث أن V_ε هي مصفوفة تباين التباين المشترك لأخطاء التوقع.

يعتمد اختبار العلاقات السببية لـــ Granger على تقدير نموذج VAR- vecteur auto) regressiv) ذو متغيرين ،و المعبر عنه بالمعادلات التالية:

$$X_t = \alpha_x + \sum_{i=1}^{p} \beta_{x,i} X_{t-i} + \varepsilon_{x,t} \quad \ldots\ldots(1)$$

$$Y_t = \alpha_y + \sum_{i=1}^{p} \beta_{y,i} Y_{t-i} + \varepsilon_{y,t} \quad \ldots\ldots(2)$$

$$X_t = \alpha_x + \sum_{i=1}^{p} \beta_{x,i} X_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \phi_{x,i} Y_{t-i} + \varepsilon_{x,t} \quad \ldots\ldots(3)$$

$$Y_t = \alpha_y + \sum_{i=1}^{p} \beta_{y,i} Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \phi_{y,i} X_{t-i} + \varepsilon_{y,t} \quad \ldots\ldots(4)$$

نلاحظ أن المعادلة (1) هي معادلة مختزلة (restreint) للمعادلة (3)، و المعادلة (2) هي معادلة مختزلة للمعادلة (4).

---

[1] : Bourbonnais, R., **op .cit**. P 273.

[2] : Lardic, S., et Mignon, M., **op.cit**. P 100.

- لاختبار العلاقات السببية سوف نستعمل الفرضيتين العديمتين التاليتين: $\begin{cases} H_0 : \phi_x = 0 \\ H_0 : \phi_y = 0 \end{cases}$

– إذا لم نستطع رفض أي من هاتين الفرضيتين ،فإن المتغيرين المدروسين X و Y مستقلين عن بعضهما البعض ،أما إذا تم رفضهما معا فهناك علاقة سببية في الاتجاهين (X يسبب Y و Y يسبب X).

– إذا تم رفض الأولى و قبول الثانية ،فإن العلاقة السببية تكون من المتغير X إلى المتغير Y، أما إذا تم قبول الفرضية الأولى ،و رفض الثانية فإن العلاقة السببية تكون من المتغير Y إلى المتغير X.

لاختبار هاتين الفرضيتين نقوم باختبار أن المعنوية الإجمالية لمعالم النموذج السابق ليست جميعها مساوية للصفر و خاصة المعلمتين Φ_x و Φ_y ،وهذا باستعمال اختبار معياري بسيط لتوزيع فيشر . ويتم حساب إحصائية فيشر وفق القانون التالي[1]:

$$F^* = \frac{(SCRR - SCRU)/C}{SCRU/(n-k-1)}$$

حيث أن:

SCRR: هو مجموع بواقي المربعات في المعادلة المختزلة.

SCRU: هو مجموع بواقي المربعات في المعادلة غير المختزلة.

C: هو عدد المعاملات المختزلة ،والتي على أساسها يتم وضع الفرضيات العديمة.

k: هو عدد المتغيرات الأصلية (بدون اختزال) في المعادلة.

n: هو عدد المشاهدات المستخدمة لتقدير المعادلة غير المختزلة.

إذا كانت F* أكبر من إحصائية فيشر F الجدولية فإننا نرفض الفرضية العديمة ،أي وجود علاقة سببية ،أما إذا كانت F* المحسوبة أصغر من إحصائية فيشر F الجدولية فإننا نقبل الفرضية العديمة أي عدم وجود علاقة سببية.

الفرع الثالث :نماذج متجهات الانحدار الذاتي VAR

تعتبر نماذج متجهات الانحدار الذاتي (**Vector Auto regression Models**) المختصرة في الرمز VAR كحالة عامة لسيرورة الانحدار الذاتي مع تعدد المتغيرات ،و قد تم تطوير هذه النماذج من قبل Sims (1980) مقترحا إياها كنماذج بديلة للنماذج القياسية التجميعية المستوحاة من الفكر الكينزي التي

[1] Bourbonnais, R., **op .cit**. P 275.

كانت تعاني نوعا من القصور .ومن أجل فهم طبيعة سير الاقتصاد الكلي على الاقتصادي أن ينظر إلى هذا الأخير على أنه نموذج ديناميكي احتمالي لمجموعة من المتغيرات يأخذ بعين الاعتبارات الصدمات العشوائية الحالية و الماضية ،و هذا ما تترجمه حقيقة نماذج VAR التي تعتبر كأداة تجريبية مناسبة جدا لفهم طبيعة تأثير هذه الصدمات.

1) الصيغة العامة لنماذج VAR:

تقوم نماذج VAR بنمذجة متجه (Vecteur) من المتغيرات المستقرة أين يتبع فيها كل متغير داخلي لقيمه الماضية و أيضا القيم الحالية و الماضية لمتغير آخر من نفس هذا النموذج ،مع تساوي عدد فترات الإبطاء الخاصة بكل متغير في كل معادلة من معادلات النموذج.

إذا ما اعتبرنا المتجه Y_t الذي يحتوي على n من المتغيرات المستقرة ذات P من فترات التأخر المثلى التي تضمن عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء .

الصيغة العامة لنموذج VAR هي كالتالي :

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + ... + A_p Y_{t-p} + U_t$$

يمكن كتابته على الشكل المصفوفي التالي :

$$y_t = \begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \\ . \\ . \\ y_{Kt} \end{bmatrix}; \quad Ap = \begin{bmatrix} a_1^1 p & a_1^2 p .... a_1^K p \\ a_2^1 p & a_2^2 p .... a_2^K p \\ . & \\ . & \\ a_K^1 p & a_K^2 ..... a_K^K p \end{bmatrix}; \quad A_0 = \begin{bmatrix} a_1^0 \\ a_2^0 \\ . \\ . \\ a_K^0 \end{bmatrix}; U_t = \begin{bmatrix} U_{1t} \\ U_{2t} \\ . \\ . \\ U_{Kt} \end{bmatrix}$$

Y_t : شعاع بعده $(k,1)$.

A_p : مصفوفة المعلمات ذات بعد (k,p) .

A_0 : شعاع دو بعد $(k,1)$ للقيم الثابتة .

U_t : شعاع التشويش الأبيض ذو البعد $(k,1)$ الذي يحقق الفرضيات التالية :

$$E(U_t) = 0$$
$$E(U_t, U_{t'}) = \upsilon$$
$$E(U_t, U_s') = 0 \quad \forall t \neq s$$

2) **شروط استقرارية نموذج VAR** :

$$E(Y_t) = U, \forall t$$
$$VAR(Y_t) < \infty$$
$$COV(Y_t, Y_{t+K}) = \left[(Y_t - U)(Y_{t+K} - U)'\right] = \Gamma_K, \forall_t$$

نقول أن النموذج مستقر إذا كان كثير الحدود معرفا انطلاقا من المحدد :

$$\det(I - A_1 Z - A_2 Z^2 - ..... - A_p Z^p) = 0$$

أي أن جميع جذوره خارج الدائرة الأحادية .

3) تقدير نموذج VAR:

معاملات نموذج VAR(p) لا يمكن تقديرها إلا في السلاسل الزمنية المستقرة. وذلك بطريقتين : طريقة المربعات الصغرى MCO، أو بطريقة أعظم احتمال.

يكون نموذج VAR(P) المقدر على الشكل التالي:

$$Y_t = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 Y_{t-1} + \hat{A}_2 Y_{t-2} + ... + \hat{A}_p Y_{t-p} + e$$

e : شعاع التشويش للبواقي المقدرة , ذو بعد (k+1) $e_1, e_2, ..., e_{Kt}$

ونرمز لمصفوفة التباينات والتباينات المشتركة المقدرة للأخطاء بالرمز Σe .

مع الإشارة إلى أنه من الممكن إضافة متغيرات ثنائية (binaires) في حالة وجود حركة موسمية أو حالة خاصة.

أ) التقدير بطريقة MCO :

تعتبر هذه الطريقة من بين أكثر الطرق استعمالا و نتائجها غالبا ما تكون قريبة من الواقع

ليكن لدينا النموذج التالي :

$$Y_t = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 Y_{t-1} + \hat{A}_2 Y_{t-2} + ... + \hat{A}_p Y_{t-p} + e$$

نعوض القيم التالية في النموذج :

$Y_t = (Y_1, Y_2, ... Y_t)$

$B = (A_0, A_1, ... A_p)$

$Z = z_0, z_1, ... z_{t-1}$

$e = e_1, e_2, ... e_k$

سوف نحصل على المعادلة التالية : $Y=BZ+e$

بإدخال Vec نحصل على :

$$Vec(Y)=Vec(BZ)+Vec(e)$$

باستعمال مختلف العمليات الخاصة بـــــــــــــ Vec نحصل على

$$Y=(Z'.I_k)+B+\mu$$

مصفوفة التباينات و التباينات المشتركة لـــــــــــ e :

$$E(ee')=\Omega_e$$

مصفوفة التباينات و التباينات المشتركة لـــــــــــ e' :

$$\Omega_{it}=I_t.\Omega_e$$

لتقدير نموذج $VAR(P)$ يجب تقدير شعاع المعالم B .

طريقة MCO تسمح لنا باختيار المقدر الذي يقلل الكمية.

$$F(B)=\mu'(I_t.\Omega_e)^{-1}\mu$$

$$F(B)=\mu'(I_t.\Omega_e^{-1})^{-1}\mu$$

$$F(B)=[Y-(z'.I_k)B'(I_t.\Omega_e^{-1})][Y-(z'.I_k)B]$$

$$F(B)=Vec(Y-B'z)(I_t.\Omega_e^{-1})Vec(Y-Bz)$$

$$F(B)=TR(Y-Bz)'\Omega_e^{-1}(Y-Bz)$$

بفضل خصائص معامل Vec يمكن الانتقال من شكل إلى آخر وبالتالي الوصول إلى تدنية الدالة $F(B)$ حيث

$$F(B)=Y'(I_t.\Omega_e^{-1})Y+B(zz'.\Omega_e^{-1})B-2B'(z.\Omega_e^{-1})Y$$

و بالاشتقاق نحصل على :

$$\frac{\delta f(B)}{\delta B}=2(zz'.\Omega_e^{-1})B-2(z.\Omega_e^{-1})Y=0$$

و منه:

$$(zz'.\Omega_e^{-1})\hat{B}=(z.\Omega_e^{-1})Y$$

و بالتالي مقدر المربعات الصغرى يكون :

$$\hat{B}=\left[(zz')^{-1}.\Omega_e^{-1}(z.\Omega_e^{-1})\right]Y$$

$$\hat{B}=\left[(zz')^{-1}zI_K)\right]Y$$

ب) تحديد درجة التأخر:

تحدد درجة تأخير المسار P للنموذج VAR بمعيارين هما: Akaike و Schwarz :

إن طريقة اختيار درجة التأخير تعتمد على تقدير كل نماذج VARمن أجل درجة تتغير من "0" إلى "h"، بحيث (h: هو أكبر تأخر مقبول من طرف النظرية الاقتصادية ،أو من طرف المعطيات الموجودة)، دوال AIC(P) و SC(P) يحسبان بالطريقة التالية:

$$AIC(P) = lm\left[\det\left|\sum_e\right|\right] + \frac{2K_p^2}{n}$$

$$SC(P) = lm\left[\det\left|\sum_e\right|\right] + \frac{K_p^2 lm(n)}{n}$$

AIC: هو معيار Akaike و P: درجة تأخر النموذج.

SC: معيار Schwarz و N: عدد المشاهدات.

K: عدد متغيرات النموذج.

Σe: مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للبواقي ونختار التأخر p على أساس أصغر قيمة تعطي للمعيارين AIC و SC

4) ديناميكية نماذج VAR:

تسمح نماذج VAR بتحليل آثار السياسة بالاقتصادية، هذا عن طريق محاكاة الأخطاء العشوائية ،مع اعتبار بقية العوامل ثابتة

أ) تمثيل VMA للنموذج VAR:

يمكن تمثيل نموذج AR (1) على شكل MA(∞)، بالمطابقة يمكن تمثيل VAR(1) على شكلVMA(∞).هذا النوع من النماذج يسمح لنا بقياس أثر التغير في الصدمات على القيم الحالية للمتغيرات.

ليكن لدينا النموذج VAR(P) المستقر من الشكل كالتالي:

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \ldots\ldots\ldots\ldots + A_p Y_{t-p} + u_t$$

وتمثيله على شكل VMA(∞)يعطى على الشكل التالي:

$$Y_1 = \mu + u_t + M_1 u_{t-1} + M_2 u_{t-2} + \ldots\ldots\ldots\ldots = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} M_i u_{t-i}$$

حيث :

$\mu=(I-A_1-A_2-\ldots-A_P)$

$$M_i = \sum_{j=1}^{\min(p,i)} \hat{A}_J M_{i-j}$$

$i=1,2,\ldots..et\ M_0=I$

من الشكل السابق المصفوفة M تظهر كمضاعف للأثر « Multiplicateur d'empact » بمعنى أن هذه المصفوفة سوف تعكس الصدمة(choc) طيلة المسار ،ففي حالة تغيّر U_t في اللحظة t سوف يؤثر على القيم الموالية لـــــــــــ Y_t، فإن أثر الصدمة أو (innovation) دائما يؤول إلى التلاشي مع مرور الزمن.

ب) تحليل الصدمات:

يهدف تحليل الصدمة إلى قياس أثر حدوث الصدمة على المتغيرات ،مثلا التغير في لحظة ما لـــ e_t له آثار على Y_{1t}، Y_{1t+1}، Y_{2t+1}.... ونرمز للمتغير Dy_{1t} في اللحظة t.

إذا حدثت صدمة في اللحظة t على e_{1t} و تساوي 1، فإن أثرها يكون كما يلي:

في الفترة t :

$$\begin{bmatrix} \Delta Y_{1t} \\ \Delta Y_{2t} \\ . \\ . \\ \Delta Y_{kt} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \\ . \\ . \\ 0 \end{bmatrix}$$

في الفترة t+1 :

$$\begin{bmatrix} \Delta Y_{1t+1} \\ \Delta Y_{2t+1} \\ . \\ . \\ \Delta Y_{kt+1} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \hat{a}_1^0 \hat{a}_1^1 \ldots \hat{a}_k^1 \\ . \\ . \\ . \\ \hat{a}^0 \hat{a}_1^k \ldots \hat{a}_k^k \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \\ . \\ . \\ 0 \end{bmatrix} = \Delta Y_{t+1} \hat{B} \Delta Y_t$$

حيث $\hat{B}$: مصفوفة مقدرات معالم النموذج

في الفترة t+h:

$$\Delta Y_{t+2} = \hat{B} \Delta Y_{T-1}$$

وتسمى قيم التغير في كل فترة بدوال الاستجابة "fonction de réponse impulisionnelle" .

ولتطبيق هذا الشكل نتحقق من فرضية عدم وجود ارتباط بين الأخطاء e_{it}، وأما في حالة وجود ارتباط بين المركبات العشوائية يمكن تقدير معامل الارتباط بالعلاقة التالية:

$$P_{eiej} = \frac{COV\left(e_i e_j\right)}{\delta_{ei}\delta_{ej}}$$

المطلب الثاني : أثر الإيرادات و النفقات العامة على الناتج الوطني الخام باستخدام نموذج VAR

I. اختبار فعالية الإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي :

و عليه نستخدم في الدراسة نموذج سانت لويس « st Louis model » و الذي قام بتطويره جوردن و أندرسن ،حيث أخذ هذا النموذج الإنفاق الحكومي G كمتغير يمثل السياسة المالية ،عرض النقود M كممثل عن السياسة النقدية ،و ذلك لتبيان طريقة التمويل و أثرها على الفعالية المرجوة لسياسة الإنفاق الحكومي على الناتج ،و تقوم الدراسة بتكييف هذا النموذج مع معطيات الاقتصاد الجزائري بإضافة الإيرادات النفطية RT كمتغير ثالث يمثل القطاع الخارجي[1] ،و يأخذ النموذج الشكل التالي :

$$PIB=f(G,RT,M)$$

$$PIB=\alpha_0+\alpha_1.G+\alpha_2.RT+\alpha_3.M$$

و بالرجوع إلى الدراسة القياسية فسنقوم بتقدير النموذج قيد الدراسة بطريقة المربعات الصغرى MCO و ذلك خلال الفترة (1970-2011) ،و النموذج اللوغاريتمي يأخذ الشكل التالي :

$$Log(PIB)=c(1)+c(2)*G+c(3)*RT+c(4)*M$$

و نتائج التقدير مبينة في الجدول التالي :

[1] :وليد عبد الحميد عايب ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 295.

الجدول (IV-18):نتائج تقدير نموذج Louis

PIB=C(1)+C(2)*G+C(3)*RT+C(4)*M				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-8.817230	1.173932	-7.510855	0.0000
C(2)	1.062723	0.082842	12.82835	0.0000
C(3)	0.099849	0.021924	4.554370	0.0001
C(4)	-0.017553	0.063232	-0.277597	0.7828
R-squared	0.964845			
F-statistic	347.6373			
Prob(F-statistic)	0.000000			
Durbin-Watson stat	0.627326			

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 6

لقد تم تقدير معالم هذا النموذج في الجزائر خلال الفترة (1970-2011) و بفحص المعلمات المقدّرة تبين وجود معلمات غير معنوية إحصائيا ،و لا تأخذ إشارتها الصحيحة المتوقعة اقتصاديا ،و هي معلمة عرض النقود و باستخدام أسلوب استبعاد المتغيرات غير المعنوية إحصائيا[1] ،تم إعادة التقدير و التوصل إلى المرحلة النهائية و التي كانت نتائجها في الجدول التالي :

[1] :تتضمن إدخال المتغيرات واحد بعد الآخر بخطوات متسلسلة إلى النموذج و استبعاد المتغيرات التي تصبح غير مؤثرة بوجود باقي المتغيرات .

الجدول (IV-19):نتائج تقدير نموذج Louis بعد حذف الكتلة النقدية (M)

PIB=C(1)+C(2)*G+C(3)*RT				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-8.714572	1.100899	-7.915865	0.0000
C(2)	1.043173	0.043106	24.20041	0.0000
C(3)	0.098726	0.021291	4.636962	0.0000
R-squared	0.964773			
F-statistic	534.0560			
Prob(F-statistic)	0.000000			
Durbin-Watson stat	0.620820			

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 6

- الدلالة الإحصائية للنموذج:

يشير هذا النموذج إلى قوة العلاقة الإرتباطية بين الناتج المحلي الإجمالي (PIB) كمتغير تابع و كل من الإنفاق الحكومي (G) و الإيرادات النفطية (RT) كمتغيرات مستقلة ،و من خلال نتائج التقدير نلاحظ أن 96,4% من التغيرات في الناتج راجعة إلى التغيرات في الإنفاق الحكومي و التغير في الإيرادات النفطية ،و هذا ما يوضحه معامل التحديد (R-squared)،كما أن اختبار ستيودنت و فيشر يبينان معنوية الدلالة الإحصائية لهذا النموذج.أما بالنسبة لاختبار Durbin-Watson و الذي يسمح بالعثور على الارتباط الذاتي للأخطاء فهو يؤكد عدم وجود هذا الارتباط و بالتالي فالنموذج صالح احصائيا لاتخاذ القرار.

- التفسير الاقتصادي لهذا النموذج:

يبين هذا النموذج أن الإنفاق الحكومي له أثر كبير على الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع بقية المتغيرات و يتجلى لنا ذلك من خلال معامل الانحدار الذي بلغ 1,043 و هذا يعني أنه إذا زاد الإنفاق الحكومي بمعدل دينار واحد فإن الناتج القومي سيزداد بمقدار 1,043 ،و نفس التفسير بالنسبة الإيرادات النفطية ،كما نلاحظ وجود تقارب بين معامل الانحدار لكل من الإنفاق الحكومي و الإيرادات النفطية و هذا دليل واضح على وجود ارتباط وثيق بينهما ،مما يعني أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي.

II. حساب مرونة النفقات و الإيرادات العامة في المدى الطويل :

ولأجل تقييم بسيط للاقتدار المالي على المدى الطويل ،سنلجأ إلى حساب المرونة الداخلية لـــــــــ Musgrave وذلك بمقارنة مرونة كل من النفقات العامة G و الإيرادات T ، من خلال تقدير المعادلتين التاليتين:

$$\text{Log } T=a_0+a_1 \log GDP+a_2 \log T_{-1}+e$$

$$\text{Log } G=b_0+b_1 \log GDP+b_2 \log G_{-1}+e$$

تسمح هاتين المعادلتين باستنتاج مدى تكيف قرارات الدولة مع الأوضاع الاقتصادية في المدى القصير ،كما يمكن أيضا استخراج مرونة تطور كل من الإيرادات و النفقات في المدى الطويل و المعبر عنهما بالصيغتين التاليتين :

- مرونة الإيرادات في المدى الطويل هي : $\frac{a_1}{1-a_2}$
- مرونة النفقات العامة في المدى الطويل هي: $\frac{b_1}{1-b_2}$

تعتبر مرونة الإيرادات و النفقات في المدى الطويل كمؤشرات مهمة تكشف عن سلوك الدولة فيما يخص سياستها المالية ومدى تناسق الإنفاق الحكومي مع الإيرادات العامة .فإذا ظهرت مرونة النفقات أكبر من مرونة الإيرادات ،فهذا يعني أن الإنفاق الحكومي يزداد بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو الإيرادات(الحكومات تميل إلى إنفاق يفوق مداخيلها على المدى الطويل)مما سيؤدي إلى اختلال في المالية العامة للدولة .تقدير المعادلتين السابقتين خلال الفترة (1970-2011) بالاعتماد على برنامج Eviews 6 أعطى النتائج التالية:

$$\text{Log } T=-37,53+1,822 \log GDP+0,607 \log T_{-1}$$

$$(-2,80) \qquad (2,90) \qquad (4,80)$$

$$R^2=0,934 \qquad DW=2,50$$

$$\text{Log } G=5,65+0,382 \log GDP+0,49 \log G_{-1}$$

$$(4,82) \qquad (3,88) \qquad (4,43)$$

$$R^2=0,957 \qquad DW=1,81$$

وبعد حساب المرونات في المدى الطويل ،كانت مرونة الإيرادات العامة هي 4,64 ومرونة النفقات العامة هي 0,75 ،و بالتالي فإن الإنفاق الحكومي يزداد بمعدلات نمو أقل من معدلات نمو الإيرادات في المدى الطويل ،و وهذا ما يدعم وجود قدرة على استدامة تحمل العجز الموازني بالجزائر على المدى الطويل.

III. دراسة قياسية للعلاقة بين إيرادات الدولة و نفقاتها و أثرهما على الناتج المحلي الخام:

تقوم هذه الدراسة على قياس مدى تأثير كل من الإيرادات و النفقات العامة للجزائر ضمن الموازنة العامة على الناتج الوطني في المدى الطويل ،و ذلك باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي VAR وبالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 06 ،مع العلم أن احصائيات الدراسة هي ممتدة من سنة 1970 إلى سنة 2011 مستخرجة من معطيات البنك العالمي بالأسعار الثابتة ،و لتطبيق هذه الدراسة يجب تتبع الخطوات التالية (وفق ما تطرقنا إليه في المطلب الأول من هذا الفصل و الذي خصصناه للتعريف بالطرق المستعملة في الدراسة القياسية):

- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة ،و نحن سوف نعتمد على سلسلة الإيرادات العامة (R) و سلسلة الإنفاق الحكومي (G) و سلسلة الناتج الوطني (PIB) ؛
- دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات؛
- حساب عدد التأخرات في نموذج VAR و القيام بتقديره؛
- استخراج دوال الاستجابة الدفعية؛

I) دراسة استقرارية السلاسل الزمنية :

يجب أن تكون السلاسل الزمنية المستعملة مستقرة ،خاصة في تحليل الوضعيات الاقتصادية الكلية ،و سنبدأ بالاختبار المعزز لديكي-فولار للجذور الوحدية (ADF) ،اختبار (PP) و أخيرا اختبار (KPSS) ،و بعد حساب عدد التأخرات بناءا على أصغر قيمة يأخذ بها المعامل Akcaike و Schwarz أوضحت نتائج اختبار استقرار هذه السلاسل لكل مستويات المتغيرات المستخدمة عند مستوى معنوي 5 % ،مما دفع بنا إلى إجراء الاختبار على الفروق الأولى ،و قد كانت نتائج هذا الاختبار على نحو ما يوضح الجدول (IV-20)

الجدول (IV-20) :اختبار الاستقرارية

المتغيرات	ADF		PP		KPSS	
	عند المستوى Level	الفروق الأولى Ferst difference	عند المستوى Level	الفروق الأولى Ferst difference	عند المستوى Level	الفروق الأولى Ferst difference
PIB	-2,065	-2,905	-1,977	-8,563	0,779	0,257
G	-3,348	-5,973	-3,510	-6,158	0,750	0,146
R	-1,950	-6,184	-2,021	-6,259	0,394	0,101

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 06 .

بالنسبة لاختبار ADF يلاحظ من الجدول عند المستوى (Level) أن القيمة المطلقة $|t\hat{\Phi}_j|$ التي تخضع لتوزيع Student لكل المتغيرات أصغر من القيمة المطلقة و الحرجة الجدولية عند مستوى 1 % و 5 % و 10 %[1] ،و منه عدم رفض الفرضية العدمية H_0 ،أي وجود جذور وحدية (Unit Root) ،و بالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية ،بعد ذلك ننتقل إلى اختبار التفاضلات الأولى للمتغيرات حيث نلاحظ من الجدول (IV-20) أنه عند التفاضل الأول أصبحت القيمة $|\Delta\hat{\Phi}_j|$ لكل المتغيرات أكبر من القيم المطلقة و الحرجة الجدولية عند مستوى 1 % و 5 % و 10 % ،و بالتالي فإن السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى حسب اختبار ADF .و نفس الشيء بالنسبة لاختبار PP نلاحظ أن السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى ،و العكس بالنسبة لاختبار KPSS.

[1] :القيم الجدولية بالنسبة لاختبار ADF :

- عند المستوى (Level) :عند مستوى 1 % :4,198503- و عند مستوى 5 % :3,523623- و عند مستوى 10 % :3,192902-
- عند التفاضل الأول (1st Difference) :عند مستوى 1 % :2,625606- و عند مستوى 5 % :1,949609- و عند مستوى 10 % :1,611593- .

القيم الجدولية بالنسبة لاختبار PP :

- عند المستوى (Level) :عند مستوى 1 % :4,198503-و عند مستوى 5 % :3,523623- و عند مستوى 10 % :3,192902-
- عند التفاضل الأول (1st Difference) :عند مستوى 1 % :4,205004-و عند مستوى 5 % :3.526609-و عند مستوى 10 % : 3,194611-.

القيم الجدولية بالنسبة لاختبار KPSS :

- عند المستوى (Level) :عند مستوى 1 % :0,739000و عند مستوى 5 % :0,463000و عند مستوى 10 % :0,347000
- عند التفاضل الأول (1st Difference) :عند مستوى 1 % :0,739000و عند مستوى 5 % :0,463000و عند مستوى 10 % : 0,347000.

II) دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات:

نظريا إظهار العلاقات السببية ما بين المتغيرات الاقتصادية يساعد على شرح و تفسير الظواهر الاقتصادية بصورة حسنة و فعالة ،و هذا ما يساعد على تفعيل السياسات الاقتصادية ،و يستخدم اختبار Granger للسببية في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة Feedback أو علاقة تبادلية بين متغيرين.

و عليه سنحاول أن نظهر العلاقات السببية ما بين متغيرات الدراسة من أجل تفسير أثر متغيرات السياسة المالية على الناتج الوطني نو ذلك من أجل تدعيم التحليل أكثر.

كما رأينا سالفا فسوف نعتمد على سببية Granger وفق النتائج التالية :

الجدول (IV-21):نتائج اختبار السببية لـــــــــGranger

Pairwise Granger Causality Tests **Date: 02/25/14 Time: 18:51** **Sample: 1970 2011** **Lags: 4**			
Null Hypothesis:	**Obs**	**F-Statistic**	**Prob.**
PIB does not Granger Cause G	38	6.37143	0.0008
G does not Granger Cause PIB		3.11430	0.0301
R does not Granger Cause G	38	1.77830	0.1602
G does not Granger Cause R		2.91845	0.0382
R does not Granger Cause PIB	38	1.15259	0.3519
PIB does not Granger Cause R		2.56927	0.0589

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 06 .

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه تم التأكد من أن الإنفاق الحكومي (G) و الإيرادات العامة (R) لهما تأثير على الناتج الوطني (PIB) ،و نلحظ ذلك جليا من خلال مقارنة قيمة F فيشر المحسوبة مع قيمة F الجدولية ،أما قيم F المحسوبة فهي مبينة في الجدول (IV-21) .أو من خلال مقارنة الاحتمال الموجود في العمود الأخير من الجدول (IV-21) مع القيمة 0,05.فلو نظرنا مثلا إلى السطر الثاني الذي يدرس العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي (G) و PIB فنلاحظ أن قيمة الاحتمال مساوية لـــــــــ

0,0301 و هو احتمال أصغر من القيمة 0,05 و بالتالي نقول أن G يؤثر في PIB ،و نفس التحليل بالنسبة للفرضيات الأخرى.

III) تحديد عدد التأخرات في نموذج VAR :

الجدول (IV-22): تحديد عدد التأخرات في النموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	8.038159	NA	0.000155	-0.258367	-0.130401	-0.212454
1	150.5199	255.7365*	1.65e-07*	-7.103586*	-6.591721*	-6.919934*
2	157.8286	11.99372	1.82e-07	-7.016851	-6.121088	-6.695459
3	165.5084	11.42125	1.99e-07	-6.949149	-5.669486	-6.490017

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 06

نتائج الجدول (IV-22) تشير إلى ضرورة أخد فجوة زمنية واحدة من خلال جميع المعايير المستخدمة ،و منه نعتمد على فترة إبطاء واحدة في المرحلة القادمة.

أما نتائج تقدير نموذج VAR(1) هي كما يلي :

$$PIB = 1.03670616117*PIB_{(-1)} - 0.124250029283*G_{(-1)} + 0.00228545862119*R_{(-1)} + 2.82242232979$$

$$G = 0.378235533311*PIB_{(-1)} + 0.466568748285*G_{(-1)} - 0.00145385093478*R_{(-1)} + 6.55742201806$$

$$R = -0.303398567788*PIB_{(-1)} + 0.384370036238*G_{(-1)} + 0.874910397795*R_{(-1)} - 0.23337770453$$

و لتفسير النتائج إحصائيا نعتمد على مخرجات برنامج Eviews 06 المبينة في الجدول (IV-23) :

الجدول (IV-23): نتائج تقدير نموذج VAR(1)

Vector Autoregression Estimates			
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]			
	PIB	**G**	**R**
PIB(-1)	1.036706 (0.07397) [14.0149]	0.378236 (0.14405) [2.62567]	-0.303399 (0.63378) [-0.47872]
G(-1)	-0.124250 (0.08007) [-1.55185]	0.466569 (0.15592) [2.99235]	0.384370 (0.68599) [0.56031]
R(-1)	0.002285 (0.01233) [0.18529]	-0.001454 (0.02402) [-0.06053]	0.874910 (0.10568) [8.27878]
C	2.822422 (0.84015) [3.35941]	6.557422 (1.63612) [4.00792]	-0.233378 (7.19828) [-0.03242]
R-squared	0.991576	0.953477	0.797908
Adj. R-squared	0.990893	0.949705	0.781522
Sum sq. resids	0.048401	0.183554	3.552977
S.E. equation	0.036168	0.070434	0.309881
F-statistic	1451.820	252.7677	48.69499
Log likelihood	80.03067	52.70434	-8.037862
Akaike AIC	-3.708813	-2.375821	0.587213
Schwarz SC	-3.541635	-2.208644	0.754391
Mean dependent	26.06274	30.63381	28.59606
S.D. dependent	0.379009	0.314063	0.662967

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 06

- التفسير الاحصائي لنموذج VAR(1) :

الجدول (IV-23) نقوم بقراءته و تفسيره عموما على النحو التالي :

- **بالنسبة لمعادلة الناتج الوطني الإجمالي PIB :**

PIB = 1.03670616117*PIB(-1) - 0.124250029283*G(-1) + 0.00228545862119*R(-1) + 2.82242232979

لتفسير المعادلة أعلاه إحصائيا نقوم بمقارنة قيمة t ستودنت الجدولية و التي تساوي 1,95 عند مستوى معنوية 5% مع قيم t المحسوبة ،فنلاحظ أن قيمة الناتج الوطني السابقة بفترة إبطاء واحدة تساهم في تفسير المتغير PIB لأن قيمة t الجدولية أصغر من قيمة t المحسوبة و التي تساوي 14,01 ،على عكس الإنفاق الحكومي المبطئ G(-1) و الإيرادات المبطأة R(-1) ،حيث نلاحظ عدم مساهمتهما في تفسير PIB ،فقد بلغت قيمة t المحسوبة على التوالي : 1,55- و0,18 .كما تشير النتائج إلى قوة العلاقة الإرتباطية بين الناتج المحلي الإجمالي (PIB) كمتغير تابع و كل من الناتج المحلي الإجمالي المبطأ بفترة واحدة PIB(-1) والإنفاق الحكومي السابق G(-1)و الإيرادات العامة السابقة R(-1) كمتغيرات مستقلة ،و من خلال نتائج التقدير نلاحظ أن 99,15% من التغيرات في الناتج راجعة إلى التغيرات في المتغيرات المستقلة السابقة الذكر .

- **بالنسبة لمعادلة الإنفاق العام G :**

G = 0.378235533311*PIB(-1) + 0.466568748285*G(-1) - 0.00145385093478*R(-1) + 6.55742201806

نلاحظ أن قيمة الناتج الوطني السابق بفترة إبطاء واحدة يساهم في تفسير المتغير G لأن قيمة t الجدولية أصغر من قيمة t المحسوبة و التي تساوي 2,62،كما نلاحظ مساهمة الإنفاق الحكومي السابق G(-1) في تفسير المتغير G حيث كانت قيمة t المحسوبة له مساوية لـــــــــــ2,99 ،بينما لم تعمل الإيرادات السابقة R(-1) في تفسير G لأن قيمة t ستودنت لها بلغت 0,06- و هي قيمة أصغر من نظيرتها الجدولية .وتشير النتائج كذلك إلى قوة العلاقة الإرتباطية بين الإنفاق العام (G) كمتغير تابع و كل من الناتج المحلي الإجمالي المبطأ بفترة واحدة PIB(-1) والإنفاق الحكومي السابق G(-1)و الإيرادات العامة السابقة R(-1) كمتغيرات مستقلة ،فنتائج التقدير تدل على أن 95,34% من التغيرات في الإنفاق العام راجعة إلى التغيرات في المتغيرات المستقلة السابقة الذكر .

- **بالنسبة لمعادلة الإيرادات العامة R:**

R = - 0.303398567788*PIB(-1) + 0.384370036238*G(-1) + 0.874910397795*R(-1) - 0.23337770453

نلاحظ أن قيمة الناتج الوطني السابق بفترة إبطاء واحدة لا يساهم في تفسير المتغير R لأن قيمة t الجدولية أكبر من قيمة t المحسوبة و التي تساوي 0,47-،كما نلاحظ عدم مساهمة الإنفاق الحكومي السابق G(-1) في تفسير المتغير R حيث كانت قيمة t المحسوبة له مساوية لـــــــــــ0,56 ،بينما ساهمت الإيرادات السابقة R(-1) في تفسير R لأن قيمة t ستودنت لها بلغت 8,27 و هي قيمة أكبر من نظيرتها الجدولية .وتشير النتائج كذلك إلى قوة العلاقة الإرتباطية بين الإيرادات العامة (R) كمتغير تابع و كل من الناتج المحلي الإجمالي المبطأ بفترة واحدة PIB(-1) والإنفاق الحكومي السابق G(-1)و الإيرادات العامة السابقة R(-1) كمتغيرات مستقلة فنتائج التقدير تدل على أن 79,79% من التغيرات في الإيرادات العامة راجعة إلى التغيرات في المتغيرات المستقلة السابقة الذكر .

- التفسير الاقتصادي لنموذج VAR(1):

يمكن تفسير عدم مساهمة الإنفاق الحكومي المبطأ بسنة واحدة و كذلك الإيرادات المبطأة في تفسير الناتج الوطني الخام اقتصاديا في كون هذين المتغيرين يظهر تأثيرهما في المدى المتوسط و الطويل ،و بما أن الجزائر تتبع سياسة مالية توسعية فهي تقوم بضخ أموال ضخمة في الاقتصاد لكن غالبيتها توجه للقطاع غير الإنتاجي لذلك تأثير الانفاق الحكومي في الجزائر على النمو الاقتصادي يكون ضئيل نسبيا ،أما بالنسبة الإيرادات العامة و نظرا لارتباطها الوثيق بالإنفاق العام ،حيث أن الجباية البترولية هي المصدر الأساسي لتمويل النفقات العامة في الجزائر ،و بالتالي فإن تأثيرها هي الأخرى يكون في المدى المتوسط و الطويل.

IV) الاستجابات الدفعية للناتج الوطني الخام للصدمات الهيكلية للمتغيرات المحددة:

تعمل دوال الاستجابة الدفعية على تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات (Shocks)التي تتعرض لها مختلف المتغيرات المتضمنة في نموذج VAR مع الزمن ،وتعكس كيفية استجابة هذه المتغيرات لتلك الصدمات ،ويظهر مجموع دوال الاستجابات لردة الفعل من خلال عدد مرات الصدمات وعدد المتغيرات.

- **آثار صدمة في الإنفاق الحكومي:**

حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات و المبينة في الشكل (IV-19) أدناه ،فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإنفاق الحكومي مقدرة بـــ 1 % (أو بدينار جزائري) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير، غير أن هذا المضاعف صغير جدا و يقدر بحوالي: 0,024156 % كحد أقصى في السنة الثالثة التي تلي الصدمة. أما في المدى المتوسط و الطويل فسيتولد أثر ضعيف جدا حيث يقدر كأدنى حد في السنة العاشرة التي تلي الصدمة بـــــــ 0,017956 %

و يمكن تفسير النتائج المحصل عليها بأن السياسات الإنفاقية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينـــزية ،إذ أن الأثر الإيجابي الضعيف على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير سيؤدي إلى ارتفاع طفيف في حجم الطلب الكلي (ارتفاع الاستهلاك) في المدى المتوسط و البعيد ،مما سينتج عنه نوع من الضغوط التضخمية المصاحبة بارتفاع عام في الأسعار. وفي ظل تفاقم عجز الموازنة الناتج عن ارتفاع الإنفاق و انخفاض الإيرادات ،و أيضا ضرورة التخفيض من عرض النقود للحد من الضغوط التضخمية ،لابد لمعدلات الفائدة من الارتفاع كنتيجة حتمية لتطبيق هذه الإجراءات ،مما سيؤدي إلى انخفاض في طلب القطاع الخاص و بالتالي ظهور نوع من آثار المزاحمة على الاستثمار الخاص ،التي ستمارس تأثيرا ضئيلا جدا على نمو الناتج الإجمالي الحقيقي خلال الفترات المتبقية في فترة الاستجابة ،ونتيجة هذا الانخفاض في النشاط الاقتصادي ستنخفض الإيرادات العمومية خاصة منها الجباية العادية[1].

- **آثار صدمة في الإيرادات العمومية:**

حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات و المبينة في الشكل (IV-20) أدناه ،فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإيرادات العمومية مقدرة بـــ 1 % (أو بدينار جزائري) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على حجم الإنفاق الحكومي على طول فترة الاستجابة ،إذ سيصل إلى حدود 0.1435 % كحد أقصى في الفترة الرابعة. نفس هذا الأثر تمارسه هذه الصدمة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إذ يقدر هذا المضاعف بحوالي: 0.067636 % كحد أقصى في السنة الأخيرة التي تلي الصدمة.

[1] : أ.شيبي عبد الرحيم و أ.د.بن بوزيان محمد و أ.شكوري سيدي محمد ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 19.

من خلال هذه النتائج ،يبدو بأن الصدمات الإيجابية في الإيرادات العمومية (ارتفاع أسعار النفط مثلا) تمارس نوعا من الآثار الكينـــزية ،إذ أن الارتباط الوثيق للإنفاق الحكومي بالإيرادات العمومية (الجباية البترولية) يجعله يستجيب بشكل مباشر لصدمات هذه الأخيرة ،غير أن الزيادة في الإنفاق الحكومي سيكون لها تأثير إيجابي على حجم الاستهلاك و النشاط الاقتصادي في المدى القصير كما رأينا سابقا ،وهذا ما سينعكس إيجابيا مرة أخرى في المدى المتوسط على الإيرادات العمومية من خلال ارتفاع الجباية العادية خاصة ضرائب الدخل و الضرائب على الاستهلاك ، سامحا بذلك بظهور فائض في الموازنة العامة. هذا الفائض من شأنه أن يؤدي إلى التخفيف من حدة الضغوط التضخمية (انخفاض التمويل النقدي للعجز) و أيضا تدني معدلات الفائدة من جراء ارتفاع الادخار العمومي. و بذلك ستكون هذه الوضعية ملائمة و مشجعة لمناخ الاستثمار بظهور نوع من آثار التكامل، مما سينعكس إيجابيا مرة أخرى على نمو الناتج الإجمالي الحقيقي.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل التطبيقي حاولنا تتبع مسار السياسة المالية و النقدية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ،و اكتشفنا من خلال هذا التتبع أن الاقتصاد الجزائري مر بمراحل عديدة ،هذه المراحل لم تأتي بمحض الصدفة بل أتت نتيجة الظروف الداخلية و الخارجية التي عاشتها الجزائر بدءا بخروج الاستعمار الفرنسي سنة 1962 و ما خلفه هذا الأخير من دمار على كل المستويات ،مما دفع صانعي القرار في تلك الفترة إلى تبني سياسة الاقتصاد المخطط ،حيث تميزت هذه المرحلة بحضور قطاع عمومي قوي على الساحة الاقتصادية خاصة بعد الإعلان الرسمي لاعتماد النظام الاشتراكي سنة 1971 م و الذي اعتمد بدوره على التخطيط المركزي كأسلوب من أساليب التنمية الاقتصادية ،و الذي استدعى تدخلا قويا للقطاع العام في الأمور الاقتصادية ،

ثم جاءت الأزمة البترولية لسنة 1986 ،وما كان لها من وقع كبير على الاقتصاد الجزائري ،حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار المحروقات ،والتي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد ،فقد انتجت سياسات الإنعاش و التنمية المعتمدة في خضم الاقتصاد الموجّه فجوات عميقة ،خلقت فيه عدة اختلالات أوصلته إلى حد العجز في توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء خدمة المديونية الخارجية ،و التي تحولت مع مطلع التسعينات إلى بالوعة ضخمة تلتهم إيرادات البلاد ،بالإضافة إلى الضغوط الممارسة من طرف المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي و البنك العالمي) في التخفيض من النفقات العامة إلى حدها الأدنى و رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الضرورية ،و ما كان لهذا الإجراء من تأثير سلبي على المستوى المعيشي للشعب الجزائري .ثم دخلت الجزائر في نفق مظلم إبان العشرية السوداء و التي شلت كل أوجه النشاط الاقتصادي ،و هذا ما انعكس سلبا على مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي (عجز كبير في الموازنة العامة للجزائر) و كذا الخارجي (تضاعف المديونية الخارجية) ،و خلال الألفية الجديدة تبنت الجزائر سياسة اقتصادية جديدة تعتمد بدرجة كبيرة على ضخ أموال كبيرة في الاقتصاد لدفع عجلة التنمية التي كانت متوقفة خلال عشرة سنوات كاملة ،و ذلك بفضل البحبوحة المالية للجزائر خلال هذه الفترة نظرا لارتفاع أسعار البترول ،فمنذ 2001 شرعت الجزائر في تطبيق مخططات تنموية ضخمة آخرها مخطط توطيد دعم النمو الاقتصادي (2010-2014) و الذي رصد له مبلغ 286 مليار دولار.

من جهة أخرى و خلال قيامنا بالدراسة القياسية لقياس تأثير الإيرادات و النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر استنتجنا أنه رغم الأموال الضخمة الموجهة للاقتصاد إلا أن الإنفاق في الجزائر لا يؤثر إلا بنسبة ضئيلة على الناتج الوطني في المدى المتوسط و الطويل ،و يمكن ارجاع هذه النتائج إلى ما يلي :

- إن النظرة الكينزية التي أعدت وفقها سياسة الإنعاش الاقتصادي لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر بالنظر لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي إذ أن الزيادة المسجلة في الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار لم تؤد إلى زيادة العرض الكلي و تنشيط الجهاز الإنتاجي بالنظر للمشاكل الهيكلية والمالية التي يعاني منها القطاع التي حالت دون تجاوبه مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي مما أدى إلى ارتفاع حجم الواردات بنسب معتبرة خلال فترة تطبيق السياسة من أجل الاستجابة للطلب الكلي المتزايد

- إن تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي تأثير ضعيف وغير مستدام إذ أن معدل النمو يتحدد أساسا بمستوى أداء قطاع المحروقات بالنظر للمساهمة الكبيرة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

إنّ السياسة الاقتصادية تحتاج إلى توازن دقيق وتناغم كبير بين السياسة المالية والسياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب العجز في الموازنة العامة وآثاره السيئة مع تحقيق معدل توظيف ونمو اقتصادي معقول كما أن الإصلاح المالي يقتضي العودة من جديد إلى مبدأ وحدة الموازنة وعموميتها ،وبالتالي يعد تركيز الانتباه على فعالية سياسة واحدة (ولتكن السياسة النقدية) والنظر إلى السياسة الأخرى (ولتكن السياسة المالية) على أساس أنها غير فعّالة –أمر يبعد عن الرشادة –ذلك لأن السياستين تعد ضروريتان حتى تدعم كلٌ منهما الأخرى أي أنه من الأفضل للاستفادة بالمزايا النسبية للسياستين أن نحاول تحديد توليفة منهما والتي سوف تكون أكثر فعالية فيما يتعلق بتحقيق أهداف سياسة معينة معطاة –في ظل ظروف محدّدة –بدلاً من البحث عن تحديد قاعدة عامة كلية فيما يتعلق بماهية السياسة الأكثر فعالية بصفة عامة ،بمعنى آخر –ليس من المهم أن نصل إلى تحديد أي من السياستين أكثر أهمية من الأخرى وإنما يمكن أن نختار التوليفة المناسبة منهما سوياً ،وهنا نشير إلى المبدأ الخاص بـــــ« Tinbergen » والذي وفقاً له كل سياسة اقتصادية ينبغي أن تتسلح بـــــ« أدوات مساوية للأهداف »أي أنه بقدر ما لدينا من أهداف بقدر ما ينبغي أن يكون لدينا من أدوات لتحقيق هذه الأهداف كما حدّد الخطوات اللازمة لصياغة سياسة اقتصادية مثلى ،وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي:

- يجب على صانعي السياسة الاقتصادية تحديد الأهداف التي يرغبون في تحقيقها في صورة دالة رفاهة اجتماعية ،والعمل على تعظيم تلك الدالة.
- لابد أن يحدد صانعو السياسة الاقتصادية الأدوات المتاحة لتحقيق تلك الأهداف.
- أن يضع صانعو السياسة نموذجاً يربط بين الأدوات والأهداف ،حيث يستخدم ذلك النموذج في اختيار القيم المثلى لأدوات السياسة الاقتصادية.

في هذه الدراسة حاولنا الإلمام بكل جوانب الموضوع ،من خلال التطرق إلى السياسة المالية ،أدواتها وكل المفاهيم و النظريات المتعلقة بها ،وكذا السياسة النقدية ،ومن تم الانتقال إلى تحليل العلاقة والتفاعل بين هاتين السياستين في سبيل تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي ،و اخيرا تم إسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)،وانطلاقا من التساؤلات المطروحة في المقدمة العامة ،وبعد تحليلنا للموضوع ومناقشته في ثلاثة فصول نظرية وفصل تطبيقي ،تمكنا من الوصول إلى تسجيل جملة من النتائج و التوصيات نلخصها في النقاط التالية:

1) نتائج الجانب النظري:

- تلعب الدولة دورا هاما في الحياة الاقتصادية ،ورغم اختلاف المذاهب والنظريات الاقتصادية في إعطاء دورا موحدا لها ،إلا أنهم اتفقوا جميعا على ضرورة وجودها.

- للسياسة المالية مكانة في السياسة الاقتصادية المعاصرة ،فقد شهدت تطورات جوهرية وأصبحت أداة في يد الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي والحيلولة دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف من حين لآخر.

- الإيرادات والنفقات العامة ،بالإضافة إلى الميزانية العامة للدولة ،لهم دورا فعالا في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع ،فضلا عن قدرة هذه الأدوات على ترشيد استخدام الأموال العامة.

- أما من خلال تطرقنا للعلاقة بين السياسة المالية والنقدية ،تبين أن هناك تكاملا هاما و قويا لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام ،والاستقرار الاقتصادي على وجه الخصوص ،إذ يعود هذا الترابط بينهما إلى أن مكونات الطلب الكلي تتأثر بمستوى سعر الفائدة السائد من جهة ،كما أنها تتأثر بمستوى الضرائب والإنفاق وغيرهما من جهة أخرى.

- من خلال معالجتنا لموضوع التوازن اتضح لنا أن مفهوم التوازن قد تطوّر بين الفكر التقليدي والفكر الحديث وخلال مراحل التطور هذه أصبح يغيّر من طبيعته شيئا فشيئا ،ليحل التوازن النوعي محل التوازن الكمي ومن ثم فإن التوازن الاقتصادي العام يتحقّق عندما تكون المنفعة التي يتم تقديمها للاقتصاد معادلة على الأقل للمنفعة التي تحجب على الدخل نتيجة اقتطاع هاته الأموال ،وبعبارة أخرى أن غرض التوازن الاقتصادي العام هو أن تصل مردودية النظام الاقتصادي إلى أعلى درجة لها.

2) نتائج الجانب التطبيقي:

- لقد تميزت فترة ما بعد الاستقلال (مرحلة الاقتصاد المخطط) مركزيا بحجم كبير من الاستثمارات وبمشاكل في إنجاز المشاريع المبرمجة ،أدى ذلك إلى اللجوء المفرط إلى الخارج للاقتراض ،بالإضافة إلى الإصدار النقدي من البنك المركزي دون مقابل في الإنتاج ،مما ساعد على توسيع الفجوة التضخمية وتفاقم المديونية الخارجية التي أصبحت تنذر بالخطر ،وفي نفس الوقت عرفت الموازنة العامة تطوّر هائلا نظرا لارتفاع أسعار النفط ومن ثم إيرادات الجباية البترولية التي تعتمد عليها الميزانية بنسبة كبيرة.

- في أوائل الثمانينات بدأت تظهر مساوئ التخطيط المركزي فرغم ضخامة الاستثمارات الحكومية لم

يطرأ تحسن كبير على الإنتاج ،وما زاد الطين بلة أزمة 1986، ولمواجهة هذه الأزمة ومعالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية اتجهت الجزائر نحو سياسة جديدة اتسمت بنوع من المرونة والفعالية والمتمثلة في سياسة التنمية اللامركزية حيث اتخذت الجزائر عدة تدابير لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات الهيكلية غير أن خطى التصحيح كانت بطيئة في البداية مما زاد في تدهور الاختلالات الاقتصادية الكلية.

- ابتداء من سنة 1988 حدث تحوّل جذري في مجال الإصلاحات الاقتصادية واتخذت عدة إجراءات بهدف ذلك ،حيث عززّت الحكومة من جهودها في تصحيح الاقتصاد الكلي عندما شرعت في تنفيذ برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمتمثلان في برنامج الاستقرار وبرنامج التصحيح الهيكلي ،وبهدف الانتقال من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق اتخذت عدة إجراءات تصحيحية والتي كانت تصب في إطار البرنامجين السابقين.

- مع مطلع الألفية الثالثة تحسنت المؤشرات الاقتصادية ،ويرجع هذا التحسّن إلى سعر النفط وذلك خلال سنة 2000،وأمام هذا الرخاء المالي وبهدف الحفاظ على التوازنات الاقتصادية قررت الحكومة إعادة بعث النشاط من جديد ومن ثم شرع في تطبق برنامج الإنعاش الاقتصادي ابتداء من سنة 2001 الذي يهدف إلى بعث الحياة من جديد في كافة النشاطات الاقتصادية ومن ثم محاربة البطالة وتحقيق التوازن الجهوي.

- من خلال معالجتنا للسياسة المالية المطبقة في الجزائر ،والمتمثلة في السياسة الاتفاقية والسياسة الإيرادية والموازنة العامة اتصح لنا:

- إن السياسة الاتفاقية تميزت بنمو النفقات العامة وارتفاع معدلاتها من سنة لأخرى وهذا راجع لتوسع نشاط الدولة ،وقد مثلت نفقات التسيير فيها أكبر نسبة حيث بلغت في المتوسط 72 % ،أما نفقات التجهيز هي الأخرى عرفت نمو متواصل ، وهذا راجع لتراكم المشاريع غير المنجزة (الباقية) وخلق استثمارات جديدة

- إن السياسة الايرادية في الجزائر تعتمد اعتماد شبه كلي على الإيرادات الجبائية بشقيها (العادية والبترولية) وقد عرفت تزايد مستمر وبمعدلات نمو متذبذبة بتذبذب إيرادات الجباية البترولية ،والتي ترتبط هي الأخرى بالتغيرات الخارجية والمتمثلة خصيصا في أسعار النفط.

- من خلال الدراسة لمسار السياسة المالية في الجزائر لاحظنا أن زيادة الإيرادات العامة عجزت عن ملاحقة الزيادة المتواصلة للنفقات العامة ،وكان من نتيجة ذلك:

1. أن الموازنة العامة للدولة الجزائرية اتصفت بالعجز المزمن والمستمر ابتداء من سنة 1992 (انخفاض أسعار النفط).

2. إن العجز في ميزانية الدولة يجب أن ينظر له من خلال هيكل الإيرادات العامة من جهة والالتزامات الحكومية من جهة أخرى وقد كان للعجز أن يبلغ مستويات أعلى إلا أن الاجراءات العديدة التي اتخذها الحكومة حالة دون ذلك ،حيث تركزت هذه الاجراءات أولا على وضع النفقات العامة عند حدود معينة (ترشيد الإنفاق الحكومي) ومحاولة زيادة الموارد بأشكالها.

3. وكقاعدة عامة فإن تخفيض العجز تدريجيا يتطلب أن يكون معدل نمو الإنفاق العام أقل من معدل نمو الناتج الداخلي الخام وأن يكون معدل نمو الموارد أكبر من معدل نمو الإنفاق العام بما يتيح زيادة في الموارد السيادية.

3) التوصيات:

– إن تنفيذ أي سياسة اقتصادية في الجزائر يجب أن يتم ضمن إستراتجية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة عن طريق تنفيذ مجموعة من البرامج والسياسات الاقتصادية التي لا تتعارض أهدافها ،كما أن ضمان نجاح هذه الإستراتجية يتطلب من الحكومة إعادة تفعيل أسلوب التخطيط الاقتصادي الذي لا يتعارض مع اقتصاد السوق ،والذي أثبت نجاحه في عدد كبير من الدول النامية كدول جنوب شرق أسيا.

– إن نجاح أي برنامج تنموي في تحقيق أهدافه يتوقف على طبيعة وحجم هذه الأهداف ومن هذا المنطلق يتعيّن على الهيئات المكلّفة بإعداد السياسات الاقتصادية في الجزائر تحديد أهداف واقعية وقابلة للتحقيق بالإضافة إلى تقليل عدد هذه الأهداف إلى أقل قدر ممكن ،باعتبار أن ذلك سيؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية هذه السياسات من خلال تركيز مختلف المشاريع والعمليات ضمن قطاعات محددة.

– الإسراع في استكمال مسار الإصلاحات الاقتصادية مع إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي ،من خلال خوصصة المؤسسات الإنتاجية العمومية ،وتحسين مناخ الاستثمار للقطاع الصناعي الخاص ،بالإضافة إلى إصلاح المنظومة المصرفية والمالية وتطوير الأجهزة الإدارية الحكومية.

– يتوقف استكمال تنفيذ أي سياسة تنموية على مدى توفر مصادر التمويل ،وعلى هذا الأساس يتعيّن على الحكومة تنويع مصادر تمويل سياسة الإنعاش الاقتصادي باعتبار أن اقتصار هذه المصادر على إيرادات الجباية البترولية سيؤدي إلى تعطيل هذه السياسة في حالة انهيار أسعار المحروقات.

– إن وضع نظام معلوماتي فعال ودقيق عن مختلف مراحل إعداد وتنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية سيؤدي إلى إضفاء مزيد من الشفافية والمصداقية تجاه هذه البرامج ،كما أن إشراك الخبراء والباحثين الاقتصاديين في تقييم هذه السياسات سيساهم في تحديد نقائصها ،وبالتالي العمل على تجنبها مستقبلا.

المراجع المعتمدة

المراجع باللغة العربية

- **الكتب** :

1. أندري هوريو ،**القانون الدستوري و المؤسسات السياسية** ،الأهلية للنشر و التوزيع ،الطبعة الثانية ،1977.
2. سليمان الطماوي نقلا عن د.نعمان أحمد الخطيب ،**الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري** ،دار صبح للطباعة ،بيروت ،1999.
3. ماهر ظاهر بطرس، **دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق**، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 1995.
4. زينب حسين عوض الله ،**مبادئ الاقتصاد** ،الدار الجامعية ،1997.
5. عبد الرحمان يسرى أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، الدار الجامعية، 2001.
6. محمد عفر وأحمد فريد ،**الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق** ،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،1999.
7. مدحت القريشي ،**تطور الفكر الاقتصادي** ،دار وائل للنشر ،2008 ،ص 28 .
8. د.محيي محمد مسعد ،**دور الدولة في ظل العولمة (دراسة تحليلية مقارنة)** ،مركز الاسكندرية للكتاب ،الطبعة الاولى ،2006.
9. د.عبد الرزاق الفارس ، **الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام –دراسة لظاهرة عجز الموازنة و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية–**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
10. د. عبد المجيد قدي ،**المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية تقييمية –**،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2003
11. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،**النظرية الاقتصادية الكلية** ،الدار الجامعية للكتب ،الإسكندرية ، 1997
12. صخري عمر، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.
13. هشام مصطفى الجمل ،**دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية –دراسة مقارنة بين النظام المالي الاسلامي و النظام المالي المعاصر –** ، شركة الجلال للطباعة ، الطبعة الاولى ،الاسكندرية –مصر –.
14. د. حمدي عبد العظيم ،**السياسات المالية و النقدية –دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي و الفكر الاسلامي–** ،الدار الجامعية للنشر ،الاسكندرية –مصر– 2007 .
15. د. قحطان السيوفي ،**السياسة المالية في سورية –أدواتها ودورها الاقتصادي –**،منشورات وزارة الثقافة ،الهيئة العامة السورية للكتاب ،سوريا ،2008.

16.عبد الرحمن يسرى ،**تطور الفكر الاقتصادي** ،الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ،الإسكندرية ،1997.

17.جورج ناهانز (ترجمة صقر أحمد صقر)،**تاريخ النظرية الاقتصادية** ،المكتبة الأكاديمية ،القاهرة ،الطبعة الأولى ،1997.

18.حامد عبد المجيد دراز ،**السياسات المالية** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2003 ،ص 23.

19.عوف محمود الكفراوي ،**السياسة النقدية والمالية في ظل الاقتصاد الإسلامي** ،مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر ،الإسكندرية ،الطبعة الأولى ،1997 .

20.عطية عبد الواحد ،**دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية –التوزيع العادي للدخول –التنمية الاجتماعية و ضبط التضخم** ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،الطبعة الأولى ،1993.

21.باهر محمد غتلم ،سامي السيد ،**اقتصاديات المالية العامة** ،دار الثقافة العربية ،القاهرة ،1998.

22.طارق الحاج ،**المالية العامة** ،**دار** الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2009.

23.عاطف وليم أندوراس ،**السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية – خلال فترة التحول لاقتصاد السوق-** ،مؤسسة شباب الجامعة للنشر ،الأردن ،2005 .

24.عبد المطلب عبد الحميد ،**النظرية الاقتصادية -تحليل جزئي وكلي للمبادئ –**،الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،الاسكندرية ،2000.

25.أسامة بشير الدباغ و أثيل عبد الجبار الجومرد ،**المقدمة في الاقتصاد الكلي** ،دار المناهج ،عمان ،الطبعة الأولى ،2003 .

26.عطية عبد الواحد ،**الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية** ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،الطبعة الأولى ،2004 .

27.عبد المنعم فوزي ،**المالية العامة والسياسة المالية** ،دار النهضة العربية ،بيروت ،1982 .

28.خضير عباس المهر ،**التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية و النقدية** ،عمادة المكتبات ،الرياض ،1981 .

29.د. أعاد حمود القيسي ،**المالية العامة والتشريع الضريبي** ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان –الأردن – ،2000.

30.د.محمد عباس محرزي ،**اقتصاديات المالية العامة** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2003 .

31.محمد دويدار ،**دراسات في الاقتصاد المالي** ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ،1996.

32.د.مجدي محمود شهاب ،**الاقتصاد المالي–نظرية مالية الدولة–السياسات المالية للنظام الرأسمالي** ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،الإسكندرية ،1999.

33.سوزي عدلي ناشد ،**المالية العامة :النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة** ،منشورات الحلبي الحقوقية ،الإسكندرية ،2006.

34.عادل أحمد حشيش ،**أساسيات المالية العامة** دار الجامعية الجديدة للنشر الإسكندرية ،2006.

35.عبد اللطيف بن أشنهو ،**مدخل إلى الاقتصاد السياسي** ،ديوان المطبوعات ،الجزائر.

36.عادل أحمد حشيش ،**أساسيات المالية العامة –مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام –** دار النهضة العربية ،الإسكندرية ،1992.

37.حسن عواضة ،**المالية العامة :دراسة مقارنة** ،دار النهضة العربية ،بيروت –لبنان –،الطبعة الثالثة ،1973.

38.عبد الفتاح العامري ،**النظرية الضريبية** ،دار وائل للنشر ،عمان ،الأردن ، 2007 .

39.طارق عبد العالي حماد ،**المالية العامة والنظم الضريبية** ،الدار الجامعية ،القاهرة –مصر –،2005 .

40.عبد الكريم صادق بركان ،خاص عبد المجيد دراز ،**مبادئ الاقتصاد العام** ،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،1973.

41.عمر صخري ،**التحليل الاقتصادي الكلي** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،الطبعة الخامسة ،2005.

42.إبراهيم مشورب ،**الاقتصاد السياسي –مبادئ –مدارس –أنظمة –**،دار المنهل اللبناني و مكتبة رأس المنبع للطباعة و النشر ،الطبعة الأولى ،2002.

43.حسين حسن شحاتة ،**حرمة المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية** ،دار النشر للجامعات ،الطبعة الأولى ،1999.

44.فلاح حسين خلف ،**المالية العامة** ،جدار للكتاب العلمي ،الأردن ،الطبعة الأولى ،2008.

45.خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية ،**أسس المالية العامة** ،دار وائل للنشر ،عمان ،الطبعة الثالثة ،2007.

46.حسن مصطفى حسين ،**المالية العامة** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1987 .

47.محمد شاكر عصفور ،**أصول الموازنة العامة** ،مكتبة الصفحات الذهبية ،الرياض ،1988.

48.نائل عبد الحافظ العواملة ،**الإدارة المالية العامة بين النظرية والتطبيق** ،مؤسسة زهران ،عمان ،الطبعة الثانية ،1990.

49.د.طارق الحاج ،**المالية العامة** ،دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع ،عمان ،الطبعة الأولى ،2009.

50.فهمي محمود شكري ،**الموازنة العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها في النظرية والتطبيق** ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ،بيروت ،1990.

51.جمال لعمارة ،**أساسيات الموازنة العامة للدولة** ،دار الفجر ،القاهرة ،الطبعة الأولى ،2004.

52.سليمان اللوزي وآخرون ،**إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق** ،دار المسيرة ،عمان ،1997 .

53.حمدي أحمد العناني ،**اقتصاديات المالية العامة و نظام السوق** ،الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ،الطبعة الأولى ،1992.

54.حميد بوزيدة ،**جباية المؤسسات** ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،2005.

55.يونس أحمد البطريق ،**مقدمة في النظم الضريبية** ،المكتب المصري الحديث للطباعة و النشر ،الإسكندرية ،1972.

56.علي زغدود ،**المالية العامة** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،الطبعة الثالثة ،2008.

57.د.نوازد عبد الرحمان الهيتي و د.منجد عبد اللطيف الخشالي ،**المدخل الحديث في المالية العامة** ،دار المناهج ،عمان ،الطبعة الأولى ،2005.

58.بلعزوز بن علي ،**محاضرات في النظريات و السياسات النقدية** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2004.

59.عمر صخري ،**التحليل الاقتصادي الكلي** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الخامسة ،الجزائر ،2005.

60.معتوق سهير محمود ،**الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي** ،الدار المصرية اللبنانية للطباعة و النشر ،الطبعة الأولى ،القاهرة ،1988.

61.ناظم محمد النوري الشمري ،**النقود والمصارف** ،مدرسة الكتب للطباعة والنشر ،جامعة الموصل ،العراق ،1995.

62.عادل أحمد حشيش ،**أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي** ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،مصر ،2004.

63.عادل أحمد حشيش ،**أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي** ،الدار الجامعية للنشر ،بيروت ،1992.

64.صبحي تادرس قريصة ومحمد العقاد ،**مقدمة في علم الاقتصاد** ،دار النهضة العربية ،بيروت ،1983 .

65.ضياء ومجيد الموسوي ،**الإصلاح النقدي** ،دار الفكر ،الجزائر ،الطبعة الأولى ،1993.

66.عبد الجبار محمد عبيد السبهاني ،**الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي** دار وائل للنشر عمان ،الأردن، 2001 .

67.دانيال أرلوند ،ترجمة عبد الأمير شمس الدين ،**تحليل الأزمات الاقتصادية** ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ،1992.

68.صقر أحمد صقر ،**النظرية الاقتصادية الكلية** ،وكالة المطبوعات ،الكويت ،1988.

69.مايكل ابدجمان ،ترجمة محمد إبراهيم منصور ،**الاقتصاد الكلي –النظرية والسياسة –** ،دار المريخ للنشر ،الرياض ،1988.

70.وليد عبد الحميد عايب ،**الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي** ،مكتبة الحسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ،لبنان ،2010.

71.محمود حميدات ،**مدخل للتحليل النقدي** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1996.

72.الهادي خالدي ،**المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي** ،دار الهومة ،الجزائر ، 1996.

73.النشاشيبي كريم و آخرون ،**تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق** ،صندوق النقد الدولي ،واشنطن ،1998

74.عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،**الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2005 ،ص 04.

75. مكيد علي ،**الاقتصاد القياسي–دروس ومسائل محلولة –**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2007.

- **الرسائل الجامعية والأطروحات** :

76.بلوطي العمري ،**أثر المذاهب السياسية في تحديد وظيفة الدولة** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،الجزائر ،2007/2006.

77.صرارمة عبد الوحيد ،**تدخل الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق –مداه و حدوده –**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تحت إشراف :الدكتور سبتي فوزي ،تخصص :اقتصاد التنمية ،جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر ،2007/2006.

78.حميد بوزيدة ،**النظام الضريبي الجزائري وتحدّيات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992–2004** ،أطروحة دكتورا ،جامعة الجزائر ،2006/2005.

79.ابرير محمد ،**السياسة النقدية و مدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية –دراسة حالة الجزائر –** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تحت إشراف الأستاذ د.بن بوزيان محمد ،تخصص نقود –مالية –بنوك ،جامعة أبو بكر بلقايد ،تلمسان ،الجزائر ،2008 .

80.دراوسي مسعود ،**السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي–حالة الجزائر 1990–2004** ،أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتورا دولة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2005-2006.

81.حسين علي اليوسف بني هاني ،**السياسة النقدية في الإسلام** ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي ،مركز الدراسات الإسلامية ،جامعة اليرموك ،1989.

82.رمضاني محمد ،**أثر السياسات الإشرافية لصندوق النقد الدولي على تكيف السياسات النقدية للدول النامية** ،رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تحت إشراف أ.د.بن بوزيان محمد ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ،جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان الجزائر ،2011-2012.

83.شريف محمد ،**السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تحت إشراف :البروفسور باركة محمد الزين ،تخصص :تسيير المالية العامة ،جامعة تلمسان ،الجزائر ،2010/2009.

84.شيبي عبد الرحيم ،**الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية و القدرة على استدامة تحمل العجز الموازني و الدين العام :حالة الجزائر** ،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تحت إشراف أ.د.بن بوزيان محمد ،جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان ،الجزائر ،2013/2012 .

85.داودي محمد ،**السياسة المالية و أثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر —حالة الجزائر–**،أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية ،تحت إشراف :أ.د.بن بوزيان محمد ،تخصص مالية عامة ،جامعة أبو بكر بلقايد ،تلمسان ،الجزائر ،2011-2012.

86.هلول حسن ،**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**. ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزء الأول ،الجزائر،1999 ،ص 190.

- **المجلات و الملتقيات و المؤتمرات :**

87.علالي فتيحة و فاطمة الزهراء عراب ،الملتقى الدولي الأول حول :**الاقتصاد الإسلامي ،الواقع....و رهانات المستقبل** :المركز الجامعي بغرداية يومي :23 و 24 فيفري 2010 ،عنوان المداخلة :**خصوصية السياسة المالية في معالجة عجز الميزانية في الاقتصاد الإسلامي**.

88.أ.جمال لعمارة ،**تطور فكرة و مفهوم الموازنة العامة للدولة** ،مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد الأول ،نوفمبر 2001.

89.أ.د.موفق السيد حسن ،**التطورات الحديثة للنظرية و السياسة النقدية –مفهوم النقد و الطلب عليه –** ،مجلة جامعة دمشق ،المجلد الأول ،العدد الأول،كلية الاقتصاد ،سوريا ،1999.

90.يوسف الفكي عبد الكريم حسين ،**السياسة النقدية في الإطار الإسلامي (التجربة السودانية خلال الفترة 1997–2008 م)** ،بحث مقدم للمؤتمر الدولي الرابع بكلية العلوم الإدارية ،جامعة الكويت ،أكتوبر 2010.

91.د.البشير عبد الكريم ،**الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر** ،المداخلة الأولى في الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة تلمسان ،بدون تاريخ.

92.مني كمال ،**الإطار النظري للتنسيق بين السياسة المالية و النقدية** ،جامعة الاقتصاد ،لندن ،نوفمبر 2010 .

93.عبد المجيد قدي ،**النظام الجبائي الجزائري و تحديات الألفية الثالثة** ،الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ،البليدة ،الجزائر ،20-21 ماي 2002 .

94.أ.شيبي عبد الرحيم و أ.د.بن بوزيان محمد و أ.شكوري سيدي محمد ،**الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر –دراسة تطبيقية –** جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان ،الجزائر ،بدون تاريخ.

95.أ.د.دربال عبد القادر و أ.سدي علي و أ.ستي حميد ،**محاولة نمذجة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و تنافسية الاقتصاد الجزائري (2004–2011)** ،أبحاث المؤتمر الدولي :تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة سطيف 1 ،الجزائر ،12/11 مارس 2013.

96.أ.محمد كريم قروف ،**تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2001–2012)** ،أبحاث المؤتمر الدولي :تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة سطيف 1 ،الجزائر ،12/11 مارس 2013.

97.د.بوحيضر رقية ،**أثر التمويل البنكي للاستثمار العام ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي على التوازنات النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001–2011)** ،أبحاث المؤتمر الدولي :تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة سطيف 1 ،الجزائر ،12/11 مارس 2013.

98.راتول محمد ،**توجهات الاقتصاد الجزائري نحو العولمة من برامج التعديل إلى الشراكة والتكتل الإقليمي** ،المؤتمر السنوي السادس في 26 و 27 مارس 2002 ،مجلة بحوث اقتصادية عربية ،العدد 23.

99.صالح تومي ،**ماذا تحقق في الجزائر بعد أكثر من عقد من التحول الاقتصادي** ،مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة :مجلة دولية متخصصة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،العدد 11 ،2004.

- **القوانين و المراسيم التنفيذية :**

100.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة المالية ،**قانون رقم (84-17)** ،مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 م يتعلق بقوانين المالية ،الجريدة الرسمية ،العدد 28 ،المادة 6 ،معدل و متمم.

101.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة المالية ،**قانون رقم (90-21)** ،مؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت 1990 م يتعلق بالمحاسبة العمومية ،الجريدة الرسمية ،العدد 35.

102.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة المالية ،**قانون رقم (13 – 08)** ،مؤرخ في 27 صفر عام 1435الموافق 30 ديسمبر سنة 2013 ،يتضمن قانون المالية لسنة 2014 ،الجريدة الرسمية ،العدد 68.

103.المادة 16 من القانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 ،المتعلق بنظام البنوك و القروض.

المراجع باللغة الأجنبية

- الكتب :

1. Frédéric Teulon, **L'Etat et la politique économique** , PUF, Paris, 1998.
2. Jean Meyer , **le poids de l'Etat** , PUF, Paris,1983
3. Roger Friedman et autres , **Analyse économique et historique des sociétés contemporaines** , T1 ,2ème édition, Economic , Paris, 1988.
4. Yves Crozet , **analyse économique de l'Etat** , Armand colin ,2ème édition , 1997.
5. Alain Wolfelsperger, **Economie publique**, PUF. Paris 1995.
6. Jaques Brasseul, **Histoire des faits économiques**, tome1, Armand colin, 1997.
7. M. Baslé et A. Gelédan, **Histoire des pensées économiques**, **Les fondateurs**, 2ème Edition, Dalloz, 1993.
8. Gregory Mankiw, **principles of economics**, third edition, eboeck edition, USA, 2004.
9. Houtrat. F, **Comment se construit la pauvreté**, édit. L'harmattan, 2000.
10. Landais B, Leçons **de politique budgétaire**, De Boeck Université ,1998.
11. Charles Waline, **le budget de l'état**, Paris: la documentation française ,2006.
12. Johnson Leif, **économie public** ،Paris : Armand colin, 1975.

13. Bernard Bobe et Pierre Llad ،**Fiscalité Et Choix Economique**، imprimerie، aubin ،France ،1978.
14. Pierre Bel Trame, **La Fiscalité En France**, Edition Hachette livre, Paris ,2002.
15. Paul Gaucher, Budget **d'Etat**, in encyclopédie universels, Paris, 2004.
16. Vito Tanzi and Howell Zee, **Tax Policy For Developing Countries**, IMF working paper (2001).
17. François Jeruel, «**Finances publiques**, **Droit fiscal** », 10eme édition, Editions DALLOZ, 1995.
18. Michael Rockinger, **Macroéconomie**, Ellipses, Référence groupe HEC, Paris, 2000.
19. Jacques Fontanel, **Analyse des politiques économiques**, Université Pierre Mendès, France, Grenoble 2, 2005.
20. Gérard DUCHENE- Patrick LENAIN et Alfred STEINHERR, **Macroéconomie**, Pearson éducation, Paris, France, 2009.
21. Marie Delaplace، « **Monnaie et Financement de l'économie** »، édition DUNOD، Paris.
22. Hairault, J.O., **Analyse Macroéconomique**, Paris, Tome1, 2000.
23. Ahmed Henni, **Economie De L'Algérie Indépendante**, ENAG, Algérie, 1991.
24. Benissad, M.E, **Algérie : restructuration et réformes économiques (1979-1993)**, OPU, Alger, 1994.
25. Régis bourbonnais, « **Econométrie** », édition DUNOD, Paris, 7eme edition, 2009.

- المقالات العلمية و المذكرات :

26. Jean Jacques Laffont , **L'Etat et la Gestion Publique** , acte du colloque du 16 Décembre 1999.
27. Dickey D. A., Fuller W. A., "**Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root**", Journal of the American statistical association, vol. 74, n°366, 1979.
28. Dickey D. A., Fuller W. A., "**Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root**", Econometrica , Vol. 49, 1981.
29. Phillips Peter C. B., & Perron Pierre, « **Testing for a unit root in time series regression** », Biometrika, Vol. 75, Jun 1988.
30. Kerkoub Ibrahim, **l`économie de Marché**, une alternative pour le développement, le revue des sciences commerciales, institut nationale du commerce, Algérie.2005.
31. Christine Cros, **Politique d'environnement et efficacité économique**, Thèse de doctorat, 1998, Paris1 : Sorbonne.

- التقارير :

32. Ministère des finances, **Rapport Sur La Situation Economique Et Sociale En 1997**(ONS), Edition Septembre, 1998.
33. Office national des statistiques, **l'Algérie en quelque chiffres**, édition 2001, Résultats ,1998- 1999.
34. Word Bank table statistics.
35. Statistical appendix (1998/2004/2006/2008) :IMF staff country report
36. banque d'Algérie, rapport 2006,2008,2009,"évolution économique et monétaire en Algérie",PP:142-177-190

37. Office national des statistiques, séries statistiques, édition spéciale, Algérie, N° 31,1997

- **المواقع الإلكترونية :**

38. http://www.arab-ency.com.
39. http:// www.nber.org/papers/w5868.
40. http://www.csq.qc.net/sites/1679/documents/economie/economie.pdf.
41. http://www.ssc.wisc.edu/~wright
42. http://www.econolibe.org/library/enc/fiscal Policy .html.
43. http://www.ONS.dz.
44. http://www.IMF.org.
45. http://www.bank-of-algeria.dz.
46. http://WWW.JORADP.DZ

الملحق (IV-1): نتائج تقدير نموذج Louis

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 03/01/14 Time: 18:27
Sample: 1970 2011
Included observations: 42
PIB=C(1)+C(2)*G+C(3)*RT+C(4)*M

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-8.817230	1.173932	-7.510855	0.0000
C(2)	1.062723	0.082842	12.82835	0.0000
C(3)	0.099849	0.021924	4.554370	0.0001
C(4)	-0.017553	0.063232	-0.277597	0.7828

R-squared	0.964845	Mean dependent var	26.03706
Adjusted R-squared	0.962069	S.D. dependent var	0.409662
S.E. of regression	0.079785	Akaike info criterion	-2.128563
Sum squared resid	0.241896	Schwarz criterion	-1.963071
Log likelihood	48.69983	Hannan-Quinn criter.	-2.067904
F-statistic	347.6373	Durbin-Watson stat	0.627326
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق (IV-2): نتائج تقدير نموذج Louis بعد حذف الكتلة النقدية (M)

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 03/01/14 Time: 18:28
Sample: 1970 2011
Included observations: 42
PIB=C(1)+C(2)*G+C(3)*RT

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-8.714572	1.100899	-7.915865	0.0000
C(2)	1.043173	0.043106	24.20041	0.0000
C(3)	0.098726	0.021291	4.636962	0.0000

R-squared	0.964773	Mean dependent var	26.03706
Adjusted R-squared	0.962967	S.D. dependent var	0.409662
S.E. of regression	0.078836	Akaike info criterion	-2.174157
Sum squared resid	0.242387	Schwarz criterion	-2.050037
Log likelihood	48.65729	Hannan-Quinn criter.	-2.128662
F-statistic	534.0560	Durbin-Watson stat	0.620820
Prob(F-statistic)	0.000000		

نتائج تقدير النموذج (IV–3)الملحق :

$$(\log T=a_0+a_1 \log GDP+a_2 \log T_{-1}+e)$$

Dependent Variable: LOGT
Method: Least Squares
Date: 03/01/14 Time: 18:36
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments
LOGT=C(1)+C(2)*LOGGDP+C(3)*LOGT(-1)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-37.53397	13.37710	-2.805838	0.0079
C(2)	1.822215	0.626383	2.909109	0.0060
C(3)	0.607638	0.126526	4.802489	0.0000

R-squared	0.934481	Mean dependent var	25.14415
Adjusted R-squared	0.931033	S.D. dependent var	1.869249
S.E. of regression	0.490895	Akaike info criterion	1.485184
Sum squared resid	9.157176	Schwarz criterion	1.610568
Log likelihood	-27.44628	Hannan-Quinn criter.	1.530842
F-statistic	270.9923	Durbin-Watson stat	2.502029
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق (IV–4): نتائج تقدير النموذج

$$(\log G=b_0+b_1 \log GDP+b_2 \log G_{-1}+e)$$

Dependent Variable: LOGG
Method: Least Squares
Date: 03/01/14 Time: 18:31
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments
LOGG=C(1)+C(2)*LOGGDP+C(3)*LOGG(-1)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	5.659688	1.172343	4.827673	0.0000
C(2)	0.382453	0.098375	3.887701	0.0004
C(3)	0.490453	0.110502	4.438413	0.0001

R-squared	0.957232	Mean dependent var	30.63381
Adjusted R-squared	0.954981	S.D. dependent var	0.314063
S.E. of regression	0.066637	Akaike info criterion	-2.508755
Sum squared resid	0.168739	Schwarz criterion	-2.383372
Log likelihood	54.42948	Hannan-Quinn criter.	-2.463098
F-statistic	425.2546	Durbin-Watson stat	1.813058
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق (IV–5): نتائج دراسة الاستقرارية للإنفاق العام (G)

(اختبار ديكي فولار المطور عند المستوى)

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.483167	0.0546
Test critical values:	1% level	-4.198503	
	5% level	-3.523623	
	10% level	-3.192902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G)
Method: Least Squares
Date: 02/28/14 Time: 22:00
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G(-1)	-0.276173	0.079288	-3.483167	0.0013
C	8.369746	2.383772	3.511135	0.0012
@TREND(1970)	0.005580	0.002233	2.498591	0.0169

R-squared	0.274212	Mean dependent var	0.036880
Adjusted R-squared	0.236013	S.D. dependent var	0.083533
S.E. of regression	0.073013	Akaike info criterion	-2.326007
Sum squared resid	0.202573	Schwarz criterion	-2.200623
Log likelihood	50.68314	Hannan-Quinn criter.	-2.280349
F-statistic	7.178457	Durbin-Watson stat	1.952724
Prob(F-statistic)	0.002267		

الملحق (IV–6): نتائج دراسة الاستقرارية للإنفاق العام (G)

(اختبار ديكي فولار المطور عند الفروق الأولى)

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.973603	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.211868	
	5% level	-3.529758	
	10% level	-3.196411	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G,2)
Method: Least Squares
Date: 03/01/14 Time: 18:57
Sample (adjusted): 1973 2011
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G(-1))	-1.296851	0.217097	-5.973603	0.0000
D(G(-1),2)	0.256684	0.153380	1.673511	0.1031
C	0.060192	0.030784	1.955315	0.0586
@TREND(1970)	-0.000854	0.001146	-0.745471	0.4610

R-squared	0.580343	Mean dependent var	-0.005447
Adjusted R-squared	0.544373	S.D. dependent var	0.116692
S.E. of regression	0.078767	Akaike info criterion	-2.147719
Sum squared resid	0.217151	Schwarz criterion	-1.977097
Log likelihood	45.88052	Hannan-Quinn criter.	-2.086501
F-statistic	16.13382	Durbin-Watson stat	1.981461
Prob(F-statistic)	0.000001		

الملحق (IV-7): نتائج دراسة الاستقرارية للإنفاق العام (G)

(اختبار Phillips-Perron عند المستوى)

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.510037	0.0515
Test critical values:	1% level	-4.198503	
	5% level	-3.523623	
	10% level	-3.192902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.004941
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.004392

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(G)
Method: Least Squares
Date: 02/28/14 Time: 22:12
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G(-1)	-0.276173	0.079288	-3.483167	0.0013
C	8.369746	2.383772	3.511135	0.0012
@TREND(1970)	0.005580	0.002233	2.498591	0.0169

R-squared	0.274212	Mean dependent var	0.036880
Adjusted R-squared	0.236013	S.D. dependent var	0.083533
S.E. of regression	0.073013	Akaike info criterion	-2.326007
Sum squared resid	0.202573	Schwarz criterion	-2.200623
Log likelihood	50.68314	Hannan-Quinn criter.	-2.280349
F-statistic	7.178457	Durbin-Watson stat	1.952724
Prob(F-statistic)	0.002267		

الملحق (IV-8): نتائج دراسة الاستقرارية للإنفاق العام (G)

(اختبار Phillips-Perron عند الفروق الأولى)

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.158354	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.205004	
	5% level	-3.526609	
	10% level	-3.194611	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.006493
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.004696

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(G,2)
Method: Least Squares
Date: 02/28/14 Time: 22:13
Sample (adjusted): 1972 2011
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G(-1))	-0.989141	0.162143	-6.100429	0.0000
C	0.057456	0.030076	1.910385	0.0639
@TREND(1970)	-0.001105	0.001169	-0.945461	0.3506

R-squared	0.501793	Mean dependent var	-0.003872
Adjusted R-squared	0.474863	S.D. dependent var	0.115616
S.E. of regression	0.083783	Akaike info criterion	-2.049137
Sum squared resid	0.259724	Schwarz criterion	-1.922471
Log likelihood	43.98273	Hannan-Quinn criter.	-2.003338
F-statistic	18.63314	Durbin-Watson stat	2.012053
Prob(F-statistic)	0.000003		

الملحق (IV-9): نتائج اختبار السببية لـــــــــGranger

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/01/14 Time: 18:13
Sample: 1970 2011
Lags: 4

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
PIB does not Granger Cause G	38	6.37143	0.0008
G does not Granger Cause PIB		3.11430	0.0301
R does not Granger Cause G	38	1.77830	0.1602
G does not Granger Cause R		2.91845	0.0382
R does not Granger Cause PIB	38	1.15259	0.3519
PIB does not Granger Cause R		2.56927	0.0589

الملحق (IV-10): تحديد عدد التأخرات في النموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: PIB G R
Exogenous variables: C
Date: 03/01/14 Time: 18:15
Sample: 1970 2011
Included observations: 39

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	8.038159	NA	0.000155	-0.258367	-0.130401	-0.212454
1	150.5199	255.7365*	1.65e-07*	-7.103586*	-6.591721*	-6.919934*
2	157.8286	11.99372	1.82e-07	-7.016851	-6.121088	-6.695459
3	165.5084	11.42125	1.99e-07	-6.949149	-5.669486	-6.490017

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق (IV–11): معادلات نموذج VAR(1)

Estimation Proc:

==========

LS 1 1 PIB G R @ C

VAR Model:

==========

PIB = C(1,1)*PIB(-1) + C(1,2)*G(-1) + C(1,3)*R(-1) + C(1,4)

G = C(2,1)*PIB(-1) + C(2,2)*G(-1) + C(2,3)*R(-1) + C(2,4)

R = C(3,1)*PIB(-1) + C(3,2)*G(-1) + C(3,3)*R(-1) + C(3,4)

VAR Model - Substituted Coefficients:

==========

PIB = 1.03670616117*PIB(-1) - 0.124250029283*G(-1) + 0.00228545862119*R(-1) + 2.82242232979

G = 0.378235533311*PIB(-1) + 0.466568748285*G(-1) - 0.00145385093478*R(-1) + 6.55742201806

R = - 0.303398567788*PIB(-1) + 0.384370036238*G(-1) + 0.874910397795*R(-1) - 0.23337770453

الملحق (IV–12): نتائج تقدير نموذج VAR(1)

Vector Autoregression Estimates
Date: 03/01/14 Time: 19:39
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	PIB	G	R
PIB(-1)	1.036706	0.378236	-0.303399
	(0.07397)	(0.14405)	(0.63378)
	[14.0149]	[2.62567]	[-0.47872]
G(-1)	-0.124250	0.466569	0.384370
	(0.08007)	(0.15592)	(0.68599)
	[-1.55185]	[2.99235]	[0.56031]
R(-1)	0.002285	-0.001454	0.874910
	(0.01233)	(0.02402)	(0.10568)
	[0.18529]	[-0.06053]	[8.27878]
C	2.822422	6.557422	-0.233378
	(0.84015)	(1.63612)	(7.19828)
	[3.35941]	[4.00792]	[-0.03242]
R-squared	0.991576	0.953477	0.797908
Adj. R-squared	0.990893	0.949705	0.781522
Sum sq. resids	0.048401	0.183554	3.552977
S.E. equation	0.036168	0.070434	0.309881
F-statistic	1451.820	252.7677	48.69499
Log likelihood	80.03067	52.70434	-8.037862
Akaike AIC	-3.708813	-2.375821	0.587213
Schwarz SC	-3.541635	-2.208644	0.754391
Mean dependent	26.06274	30.63381	28.59606
S.D. dependent	0.379009	0.314063	0.662967

Determinant resid covariance (dof adj.)	2.89E-07
Determinant resid covariance	2.13E-07
Log likelihood	140.4138
Akaike information criterion	-6.264086
Schwarz criterion	-5.762552

قائمـــة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-I	دورة السياسة المالية	40
2-I	تحديد حجم PIB	42
3-I	آثار تخفيض الكتلة النقدية	49
4-I	دور تفاعل السياسة المالية و النقدية	49
1-II	التوازن المستقر للاقتصاد القومي	70
2-II	تقسيم الإيرادات العامة	87
3-II	مراحل تحصيل الضريبة	98
4-II	مبادئ الفكر الكلاسيكي اتجاه الإنفاق العام	105
5-II	آلية عمل أثر المضاعف و المعجل	115
6-II	منحنى إمكانيات الرفاه	131
1-III	منحنى عرض النقود وفقا للتحليل الكينزي	139
2-III	الطلب على النقود بدافع المعاملات	140
3-III	مصيدة السيولة	142
4-III	أثر التغير في كمية النقود	143
5-III	تغير سعر الفائدة و أثره على الكفاية الحدية لرأس المال	144
6-III	نموذج سياسة نقدية فعّالة حسب المنظور الكينزي	145
7-III	نموذج سياسة نقدية غير فعّالة حسب المنظور الكينزي	146
8-III	أثر تغير الاستثمار على الدخل الوطني	147
9-III	أثر التغير في كمية النقود على الدخل وفق التحليل النقدي	151
10-III	مسار الأهداف النهائية للسياسة النقدية	155
11-III	الطلب الفعلي حسب كينز	168
12-III	مخطط للمؤسسة و الأعوان الاقتصاديين	174
13-III	دالة الاستهلاك	175
14-III	دالة الادخار	176

15-III	منحنى الاستثمار	177
16-III	أدوات التدخل الحكومي في الاقتصاد	178
17-III	مكونات قطاع العالم الخارجي	181
18-III	اشتقاق منحنى (IS)	184
19-III	اشتقاق منحنى (LM)	187
20-III	استخراج البطالة الكينزية	191
21-III	تحقيق التوظيف الكامل بتطبيق السياسة المالية و النقدية	192
22-III	فعالية السياسة المالية التوسعية	195
23-III	حالة الكساد الشديد	198
24-III	الحالة الكلاسيكية و أثر المزاحمة الكلي	199
25-III	آلية عمل السياسة النقدية	200
26-III	السياسة النقدية التوسعية	201
27-III	الأثر النقدي و المالي للسياسة النقدية التوسعية	202
28-III	السياسة النقدية في حالة الكساد الشديد	203
29-III	السياسة النقدية في حالة التوظيف الكامل	204
30-III	السياسة النقدية المصاحبة	205
31-III	تطعيم السياسة المالية بالسياسة النقدية	206
1-IV	مقارنة نفقات التسيير و التجهيز غداة الاستقلال	230
2-IV	مصادر تمويل الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال الفترة (1970-1977)	231
3-IV	تطور النفقات العامة للجزائر خلال مرحلة التخطيط	234
4-IV	محاولة تطبيق قانون Wagner على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1967-1987)	234
5-IV	إيرادات الميزانية (1963-1966)	235
6-IV	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال مرحلة التخطيط	236
7-IV	الرصيد الموازني للجزائر غداة الاستقلال	237
8-IV	تطور الرصيد الموازني للجزائر في الفترة (1979-1988)	239
9-IV	إجمالي رصيد الدين الخارجي	240

10-IV	تطور نفقات التسيير و التجهيز خلال مرحلة الإصلاحات	242
11-IV	تطور الرصيد الموازني في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)	245
12-IV	نسبة مساهمة الجباية العادية و الجباية البترولية في إيرادات الجزائر (2001-2009)	252
13-IV	تطور الرصيد الموازني في الجزائر خلال الفترة (2001-2009)	253
14-IV	تطور نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة (2010-2014)	255
15-IV	تقدير الرصيد الموازني في الجزائر (2010-2014)	257
16-IV	تطور هيكل الكتلة النقدية خلال الفترة (1964-1985)	260
17-IV	نسب امتصاص السيولة حسب كل نوع من الأدوات (2005-2009)	270
18-IV	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2011)	271

قائمـــة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-II	التصنيفات المختلفة للضريبة	96
2-II	أنواع القروض	102
1-III	دور السياستين المالية والنقدية في ظل نظامي سعر الصرف الثابت والمرن	216
1-IV	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية	222
2-IV	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات	224
3-IV	الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2014	227
4-IV	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1963-1966)	229
5-IV	حجم الإنفاق الاستثماري بالسعر الجاري لمختلف القطاعات خلال الفترة (1967-1977)	231
6-IV	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1967-1987)	233
7-IV	تطور بنود الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (1970-1979)	238
8-IV	هيكل النفقات العمومية الجزائرية (1993-1998)	241
9-IV	الإصلاحات الضريبية في الفترة ما بين (1994-1997)	244
10-IV	تطور هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (1993-1998)	244
11-IV	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2009)	248
12-IV	هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2009)	249
13-IV	تطور هيكل الإيرادات العامة للجزائر للفترة (2001-2009)	251
14-IV	تطور الإيرادات العامة في الجزائر (2010-2014)	256
15-IV	الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية خلال الفترة (1971-1978)	260
16-IV	تطور مؤشرات العرض النقدي في الجزائر (2000-2011)	269
17-IV	معدلات التضخم و الفائدة في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)	270
18-IV	نتائج تقدير نموذج Louis	289
19-IV	نتائج تقدير نموذج Louis بعد حذف الكتلة النقدية (M)	290
20-IV	اختبار الاستقرارية	293

21-IV	نتائج اختبار السببية لـــGranger	294
22-IV	تحديد عدد التأخرات في النموذج VAR	295
23-IV	نتائج تقدير نموذج VAR(1)	296

قائمـــة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1-IV	نتائج تقدير نموذج Louis	307
2-IV	نتائج تقدير نموذج Louis بعد حذف الكتلة النقدية (M)	307
3-IV	نتائج تقدير النموذج $(\log T=a_0 +a_1 \log GDP+a_2 \log T_{-1}+e)$	308
4-IV	نتائج تقدير النموذج $(\log G=b_0 +b_1 \log GDP+b_2 \log G_{-1}+e)$	308
5-IV	نتائج دراسة الاستقرارية للإنفاق العام (G) (اختبار ديكي فولار المطور عند المستوى)	309
6-IV	نتائج دراسة الاستقرارية للإنفاق العام (G) (اختبار ديكي فولار المطور عند الفروق الأولى)	310
7-IV	نتائج دراسة الاستقرارية للإنفاق العام (G) (اختبار Phillips-Perron عند المستوى)	311
8-IV	نتائج دراسة الاستقرارية للإنفاق العام (G) (اختبار Phillips-Perron عند الفروق الأولى)	312
9-IV	نتائج اختبار السببية لـــGranger	313
10-IV	تحديد عدد التأخرات في النموذج VAR	313
11-IV	معادلات نموذج VAR(1)	314
12-IV	نتائج تقدير نموذج VAR(1)	315
13-IV	السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة القياسية	316
14-IV	دوال الاستجابة الدفعية لمتغيرات الدراسة القياسية	318

الفهـــــــــــــرس

- مقدمة عامة

الفصل الأول:دور الدولة في النشاط الاقتصادي

تمهيد الفصل 01

- **المبحث الأول:ماهية الدولة**.....04
  - المطلب الأول:مفهوم الدولة 04
  - المطلب الثاني:أركان الدولة.....08
- **المبحث الثاني:الدولة في الأفكار الاقتصادية**. 10
  - المطلب الأول:الدولة في العصور القديمة و العصر الإسلامي.....10
  - المطلب الثاني:الدولة في الفكر الاقتصادي الحديث 12
- **المبحث الثالث:الجدل حول دور الدولة في الاقتصاد و طرق قياسه**.....20
  - المطلب الأول:العوامل المؤثرة في دور الدولة 20
  - المطلب الثاني:قياس حجم الدولة في الاقتصاد 29
- **المبحث الرابع:أشكال الدولة و وظائفها** 31
  - المطلب الأول:أشكال الدولة 31
  - المطلب الثاني:وظائف الدولة.....31

الفرع الأول:الوظائف التقليدية للدولة.....32

الفرع الثاني:المجالات الجديدة لتدخل الدولة في ظل العولمة 50

خلاصة الفصل.....57

الفصل الثاني:السياسة المالية و دورها في النشاط الاقتصادي

تمهيد الفصل 58

- **المبحث الأول:عموميات حول السياسة المالية**. 59
  - المطلب الأول:تطور السياسة المالية 59

الفرع الأول:السياسة المالية في العصور القديمة.....59

الفرع الثاني:السياسة المالية في العصور الوسطى.....64

الفرع الثالث:السياسة المالية في العصر الحديث.....65

  - المطلب الثاني:مفهوم السياسة المالية 74
- **المبحث الثاني:أهداف السياسة المالية**.....77
  - المطلب الأول:تحقيق الاستقرار الاقتصادي.....77
  - المطلب الثاني:تحقيق التنمية الاقتصادية 79

- المطلب الثالث:تحقيق العمالة الكاملة.....81
- المطلب الرابع:تحقيق العدالة في توزيع الدخول 82
- **المبحث الثالث:أدوات السياسة المالية**.....84
- المطلب الأول:الإيرادات العامة.....84
- المطلب الثاني:النفقات العامة.....104
- المطلب الثالث:الميزانية العامة للدولة 118
- **المبحث الرابع:تقييم آثار السياسة المالية** 128
- المطلب الأول:آثار السياسة المالية.....128
- المطلب الثاني:معايير تقييم آثار السياسة المالية.....130

خلاصة الفصل.....134

الفصل الثالث:التنسيق بين السياسة المالية و النقدية لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي

تمهيد الفصل 135
- **المبحث الأول:عموميات حول السياسة النقدية**.....136
- المطلب الأول:السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.....136

الفرع الأول:السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي.....137

الفرع الثاني:السياسة النقدية في الفكر النيوكلاسيكي 138

الفرع الثالث:السياسة النقدية في الفكر الكينزي.....138

الفرع الرابع:السياسة النقدية في الفكر النقدي.....148
- المطلب الثاني:مفهوم السياسة النقدية 153
- **المبحث الثاني:أهداف السياسة النقدية و أدواتها** 155
- المطلب الأول:أهداف السياسة النقدية 155
- المطلب الثاني:أدوات السياسة النقدية 158
- **المبحث الثالث:نظرية التوازن الاقتصادي** 165
- المطلب الأول:ماهية التوازن الاقتصادي.....165

الفرع الأول:التوازن في الفكر الاقتصادي.....165

الفرع الثاني:مفهوم التوازن في النظرية الاقتصادية و أشكاله المختلفة.....169
- المطلب الثاني:نموذج التوازن الاقتصادي الكلي (IS-LM).....168

الفرع الأول:توازن سوق السلع و الخدمات (اشتقاق منحنى (IS)) 174

الفرع الثاني:توازن سوق النقد (اشتقاق منحنى (LM)).....185

الفرع الثالث:التوازن المتزامن للسوقين معا (اشتقاق منحنى (IS-LM)).....188

- **المبحث الرابع:المزج بين السياسة المالية و النقدية لتحقيق التوازن الاقتصادي الكل**.....194
  - المطلب الأول:أثر السياسة المالية و النقدية على التوازن الاقتصادي العام.....194
    الفرع الأول:أثر السياسة المالية على التوازن الاقتصادي العام.....194
    الفرع الثاني:أثر السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي العام.....200
    الفرع الثالث:تطعيم السياسة المالية بالسياسة النقدية.....206
  - المطلب الثاني:التنسيق بين السياسة المالية و النقدية في ظل نظامي سعر الصرف الثابت و المرن ...208
    الفرع الأول:الجدل القائم حول التنسيق بين السياستين المالية و النقدية. 208
    الفرع الثاني:السياسة المالية و النقدية في ظل نظامي سعر الصرف الثابت و المرن.....212

خلاصة الفصل 217

الفصل الرابع:دراسة تحليلية و قياسية للسياسة المالية و النقدية في الجزائر

تمهيد الفصل 218

- **المبحث الأول:تصنيف النفقات و الإيرادات العامة في الجزائر** 219
  - المطلب الأول:تصنيف النفقات العامة في الجزائر.....219
    الفرع الأول:نفقات التسيير.....219
    الفرع الثاني:نفقات التجهيز.....223
  - المطلب الثاني:تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر.....225
    الفرع الأول:الإيرادات الإجبارية 225
    الفرع الثاني:الإيرادات الاختيارية 226
- **المبحث الثاني:مسار السياسة المالية في الجزائر**.....228
  - المطلب الأول:السياسة المالية في مرحلة الاقتصاد المخطط.....229
    الفرع الأول:السياسة الإنفاقية.....229
    الفرع الثاني:السياسة الجبائية 235
  - المطلب الثاني:السياسة المالية في مرحلة الإصلاحات.....240
    الفرع الأول:السياسة الإنفاقية.....241
    الفرع الثاني:السياسة الجبائية 243
  - المطلب الثالث:السياسة المالية في مرحلة الانتعاش الاقتصادي.....247
    الفرع الأول:السياسة المالية في مرحلة الانعاش و النمو الاقتصادي (2001-2009) 247
    الفرع الثاني:السياسة المالية خلال الخماسي الثاني (2010-2014) 254
- **المبحث الثالث:مسار السياسة النقدية في الجزائر**.....259
  - المطلب الأول:مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1966-1990) 259

الفرع الأول:تطور السياسة النقدية في الجزائر (1966-1986) 259
الفرع الثاني:تطور السياسة النقدية في الجزائر (1986-1990) 262
- المطلب الثاني:مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2011).....265
الفرع الأول:تطور السياسة النقدية في الجزائر (1990-2000) 265
الفرع الثاني:تطور السياسة النقدية في الجزائر (2000-2011). 269
الفرع الثالث:التوازن المتزامن للسوقين معا (اشتقاق منحنى (IS-LM)) 184
- **المبحث الرابع:التحليل القياسي للميزانية العامة للجزائر** 273
- المطلب الأول:الإطار النظري للدراسة القياسية.....273
- المطلب الثاني:تحليل الطرق المستعملة في الدراسة القياسية 275
الفرع الأول:دراسة استقرارية السلاسل الزمنية 275
الفرع الثاني:اختبار العلاقات السببية لـــــGranger. 281
الفرع الثالث:نماذج متجهات الانحدار الذاتي VAR 283
- المطلب الثالث:أثر الإيرادات والنفقات العامة على الناتج الوطني الخام باستخدام نموذج VAR288
خلاصة الفصل. 301
- خاتمة عامة 303
- الملاحق 307
- قائمة المراجع.....319

الملخص :

من أبرز القضايا التي تثير الاهتمام والجدل بين الماليين والاقتصاديين تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وعلى اعتبار أن السياسة المالية أحد المحاور الأساسية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ،حيث تستخدم مكونات الميزانية العامة للدولة المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة للتأثير على النمو الاقتصادي. غير أنّ التنسيق والتكامل بين السياسة المالية والنقدية يعتبر أمرا ضروريا ،وذلك لأنّ لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي وتهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ،كما أنّ تكامل كل من أهدافهما من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة ،وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير الإيرادات والنفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2011)وذلك باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي VAR ،وبالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 06 ،ومن أهم النتائج المستخلصة هي أنه رغم الأموال الضخمة الموجهّة للاقتصاد إلا أنّ الإنفاق في الجزائر لا يؤثر إلا بنسبة ضئيلة على الناتج الوطني في المدى المتوسط والطويل.

الكلمات المفتاحية (الدالة): ميزانية الدولة – النفقات العامة – الإيرادات العامة – السياسة المالية – السياسة النقدية – التوازن الاقتصادي الكلي .(IS-LM)

Résumé :

Parmi les problèmes les plus importants qui suscitent l'intérêt et le débat entre les économistes et les financiers est l'intervention de l'état dans la vie économique, Considérant que la politique budgétaire est l'une des principaux axes d'intervention dans l'activité économique où l'utilisation des composants du budget général de l'état (les recettes publiques et les dépenses publiques) pour influencer sur la croissance économique.

Cependant, la coordination et l'intégration entre la politique budgétaire et monétaire est essentielle, parce que chacun d'entre eux a des effets sur l'activité économique, et visent à assurer la stabilité économique, de plus : l'intégration de l'ensemble de leurs objectifs conduirait à la réalisation des objectives de la politique économique générale de l'état, et de réaliser ainsi l'équilibre macroéconomique. le but de cette étude était de mesurer l'impact des recettes et des dépenses publiques sur la croissance économique en Algérie au cours de la période(1970-2011)et à l'aide des modèles autorégressif VAR et selon les résultats du programme EViews 06 .Parmi les constatations les plus importantes est que, malgré l'énorme fonds alloués à l'économie , mais les dépenses en Algérie n'affecte pas seulement un petit pourcentage du produit national brut dans le moyen et long terme.

Mots clés: le budget de l'état, les dépenses publiques, les recettes publiques, politique budgétaire, l'équilibre macroéconomique.

Abstract :

Among the most important issues that arouses interest and debate among economists and financiers is the intervention of the state in economic life Considering that fiscal policy is one of the main areas of intervention in the economic activity where the use of the components of the general budget of the state (government revenue and expenditure) to influence economic growth.

However, coordination and integration between fiscal and monetary policy is essential because each has effects on economic activity, and aim to ensure economic stability, more: the integration of all their objectives lead to the achievement of the objective of the general economic policy of the state, and thus achieve macroeconomic balance.

The purpose of this study was to measure the impact of public revenue and expenditure on economic growth in Algeria during the period (1970-2011) and using the autoregressive VAR models and according to the results of EViews06 program. Among the most important findings is that, despite the huge funds to the economy, but spending in Algeria not only affects a small percentage of gross national product in the medium and long term.

Keywords: the state budget, public expenditure, public revenues, fiscal policy, macroeconomic balance.